



جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر 1990-2022.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية وتعاون.

إشراف:
د. عادل بن عمر

إعداد الطالبة:
سلمى ديلمي.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د.الحامدي عيدون	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 2	رئيساً
د. عادل بن عمر	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 2	مشرفاً ومقرراً
د.أمنة عيساوة	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 2	ممتحناً
د.لخضر نويوة	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 2	ممتحناً
أ.د. نبيل بوببية	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	ممتحناً
د.زرزومي علاء الدين	أستاذ محاضراً	جامعة باتنة 1	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024-2025.

شكر وتقدير

بداية نحمد الله حمدا كثيرا، فلك الحمد ربي حمدا نستلذ به ذكرا، لك الحمد حمدا يملأ
السماء وأقطارها، والأرض والبر والبحر.....

لك الحمد مقرونا بشكرك دائما ، لك الحمد ربي على كل حال يشمل السر والجهرا .
نحمد الله أن وفقنا لإتمام هذا العمل ، ونتقدم بأخلص وأسمى عبارات الشكر والتقدير
الى الدكتور المشرف "بن عمر عادل" على تقديمه يد العون والمساعدة لنا، والذي لم يبخل
علينا بنصائحه وإرشاداته السديدة،

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة
محمد مین دباغین، سطيف2 .

إهداء

إلى قرّتا عيني وأحقّ الناس بحسن صحابتي، لمن قال فيهما سبحانه وتعالى:
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً" سورة
الإسراء 24

إلى سندي الأول، ونور حياتي، وروحي، وراحتي، وريحانتي، أمي.
إلى أبي ضلعي الثابت، عماد البيت...وسندي في الحياة.
إلى إخوتي كل باسمه ومكانته في قلبي: صونيا، عبير، يوسف، مروة، مرام، مروان.
إلى جميع من دعمني، وآمن بي....
أهديكم ثمرة هذا العمل.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري المحدد للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية في السياسة الصينية

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

المبحث الثالث: التحول البراغماتي في توجه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية

المبحث الأول : الإطار الكرونولوجي للعلاقات الصينية الجزائرية

المبحث الثاني: أهمية البعد الجيوسياسي للجزائر كعامل جذب للصين

المبحث الثالث: أهمية البعد الجيواقتصادي للجزائر كعامل جذب للصين

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: التعاون كآلية فعالة في علاقات الصين مع الجزائر

المبحث الثاني: مشروع التعاون الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام والطريق

المبحث الثالث: تداعيات الإستراتيجية التعاونية الصينية على التنمية في الجزائر

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف

مآلاتها المستقبلية

المبحث الأول: انعكاس تأثير التنافسات الدولية على سير العلاقات الاقتصادية البينية

للبلدين

المبحث الثاني: تحدي تأثير الأزمات العالمية على العلاقات بين الصين والجزائر في ظل

نشاط البيئة الدولية

المبحث الثالث: سيناريوهات ومآلات العلاقات التعاونية الصينية _الجزائرية بين الاستمرار

والتراجع

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

لطالما أطلق لقب "التنين" على الصين، والذي لم يكن فراغ بل راجع الى دلالاته القوية التي يحملها في الثقافة الصينية، والتي تشير في الغالب الى القوة والحكمة والسلطة والعظمة الوطنية والذي يعزز صورة الصين التاريخية والثقافية، كما أصبح في الوقت الراهن كرمز له دلالة على قوة الصين وتأثيرها المتنامي في العالم خاصة من الناحية الاقتصادية، فلم تكن قوة الصين الاقتصادية أو مكانتها وليدة اليوم بل كانت نتاجا لعمل دؤوب يستمد نجاحه من تاريخه القديم وحضارته التي اهتمت منذ القدم بالتجارة والطرق التجارية، إضافة الى الزراعة فخلقت لها أقوى نظام زراعي بتقنيات مبتكرة، كل هذا التفوق التاريخي وضع الأسس اللازمة للتطورات الاقتصادية لمستقبل الصين، والذي أصبح يشكل في الوقت الراهن اقتصادا قويا ينافس كبرى الاقتصادات في العالم.

وما ساهم في تشكل النظام الاقتصادي الحالي هي جملة الإصلاحات التي اعتمدها الصين في أواخر السبعينات والتي تحولت من خلالها إستراتيجية الصين الى دولة ذات توجه براغماتي تسعى الى تحقيق أقصى درجات المنفعة التي تقود الى تنمية البلد على كل المستويات الصناعية والتجارية والزراعية، وأمام رغبة الصين لتطوير ذاتها اقتصاديا كان لابد لها من الانتقال من المستوى الداخلي للاقتصاد الى المستوى الخارجي من خلال ربط علاقات اقتصادية خارجية، حيث عملت على زيادة استثماراتها بربطها علاقات وشراكات تعاونية تحت مبدأ رايح - رايح لجميع الأطراف، وانفردت الصين في توسعها الخارجي بإستراتيجية " القوة الناعمة" التي تكسب بها الشركاء وثقتهم، كما بنت إستراتيجيتها على محددات ثابتة تهدف من خلالها للوصول الى جملة من الأهداف والتي من أبرزها، البحث عن أسواق جديدة لتصريف سلعها بأسعار تنافسية، ومع التنامي المتزايد للحاجة الى الطاقة ركزت الصين كذلك على توفير الإمدادات اللازمة والتي تحتاجها من هذه الأخيرة.

وفي ظل توجه الصين الخارجي كانت إفريقيا من بين أهم الوجهات التي اعتمدت عليها وحاولت تطبيق إستراتيجيتها فيها، مستغلة في ذلك العلاقات الإيديولوجية مع معظم دول القارة حيث ربطت معها مبادرات تعاونية خاصة مطلع القرن العشرين مع تشكيل منتدى التعاون الإفريقي الصيني في سنة 2000 والذي يعتبر حجر الأساس للعلاقات الصينية مع إفريقيا، وجاء توجه الصين لهذه القارة نتيجة لجملة من الأسباب من أهمها الحاجة لتأمين مصادر الطاقة باعتبار أن هذه القارة تتمتع بإمكانيات طاوقية لا حصر لها تحفز على الاستثمار فيها، كما تعتبر إفريقيا سوقا كبرى تستهلك السلع الصينية بصورة كبيرة خاصة لان أسعارها تتوافق مع القدرة الشرائية لسكان هذه

القارة، ومن بين أهم الدول التي سعت الصين الى ربط علاقات اقتصادية معها كانت الجزائر باعتبارها دولة ذات بعد جيوسياسي وجيوبوليتيكي مهم في القارة، إضافة الى ما تمتلكه من مؤهلات وثروات تجعل منها هدفا تسعى الصين من خلاله لتحقيق إستراتيجيتها في القارة، فتحوّلت بذلك العلاقات الصينية الجزائرية التي قامت ولوقت طويل على أساس إيديولوجي دعمت كل بلد فيه الأخرى، الى علاقات براغماتية قائمة على المصلحة والاعتماد المتبادل لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

1. أهمية الدراسة:

يستند موضوع الدراسة كأى موضوع في دراسة الظاهرة بالأساس الى عدة اعتبارات علمية وعملية كالتالي:

➤ الأهمية العلمية:

لعل أكثر ما يبرز أهمية هذا الموضوع العلمية هو اهتمامه بقضية جوهرية تبحث في أهم المجالات ألا وهي المجال الاقتصادي، خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات يحظى فيها الاقتصاد والظواهر الاقتصادية بالاهتمام الأكبر، حيث إن العديد من الاختصاصيين والباحثين يهتمون بدراسة الاقتصاد الصيني الذي يعتبر من أكبر الاقتصادات العالمية والتي عرفت تطورا هائلا.

كما تبرز أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في التركيز على دراسة نقطة مهمة في اقتصاد الصين ألا وهي انفتاحه على العالم الخارجي خاصة إفريقيا والدول الإفريقية والذي كان وفق إستراتيجية محددة ساهمت بنجاح توغل الصين في هذه القارة الى الحد الذي هي عليه، وتبرز أهمية الموضوع بشكل أكبر في توجيه هذه الدراسة نحو الجزائر من خلال دراسة علاقاتها مع الصين والتي تعتبر من الدراسات القليلة والتي سوف تساهم دون شك في إثراء المكتبة الجزائرية بشكل خاص.

➤ الأهمية العملية:

تكمن أهمية الموضوع العملية من خلال ضرورة توجيه الاهتمام الى نوع جديد من التفاعلات بين الدول، خاصة في ظل التطور الذي تشهده الصين في علاقاتها مع الدول الإفريقية ومنهم الجزائر، والتي عرفت منحنى جديد في الألفية الأخيرة ليمس العديد من المجالات، إذ أصبح لا بد من فهم

وتحديد كل جوانب هذه العلاقة من اجل إعطاء صورة أكثر وضوحا لها من خلال طرح أهم المؤشرات والأرقام التي تبين بشكل أكثر ما هي عليه، قصد تكوين خلفية للعلاقات بينهما والتي يمكن الاستفادة منها عن طريق تسليط الضوء بشكل اكبر على الاقتصاد الصيني واستراتيجياته كطرف قوي في هذه العلاقة، ومحاولة صياغة نتائج وتوصيات تنطلق من فهم هذه الاستراتيجيات لوضع أخرى يمكن الرجوع لها والاستفادة منها خاصة في الجانب الاقتصادي والتنموي.

2. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لموضوع " الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر " الى:

- ✓ محاولة فهم الأساسيات التي انطلقت منها الصين لبناء إستراتيجيتها المستمدة في الأصل من ثقافتها المتجذرة، وصولا الى دراسة مراحل تطور أفكارها الإستراتيجية.
- ✓ محاولة فهم أسباب تغيير الصين لاستراتيجياتها من خلال الانتقال من التفكير الإيديولوجي إلى التفكير بشكل براغماتي مع بداية طرحها للإصلاحات الاقتصادية في أواخر سبعينات القرن الماضي.
- ✓ تهدف الدراسة الى محاولة تبيان جذور العلاقات بين الصين والجزائر كدولتين تختلفان بشكل كلي على جميع الأصعدة الحضارية والجغرافية من خلال محاولة الوصول الى أهم نقاط الربط بينهما.
- ✓ دراسة الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية للجزائر كدولة افريقية ذات موقع ومكانة مهمة في حسابات الإستراتيجية الصينية في هذه القارة
- ✓ دراسة آليات ومجالات التعاون بين الصين والجزائر من خلال السعي للوقوف على أهم الانجازات والمشاريع الفعالة ومختلف الإحصائيات خاصة في المجال الاقتصادي.
- ✓ دراسة أهم التحديات التي قد تعترض مسار العلاقات التعاونية بين الصين والجزائر في الوقت الراهن وحتى في المستقبل.

3. دوافع الدراسة :

يستند الباحث في دراسته لموضوع ما الى دوافع موضوعية تتعلق بالظاهرة في حد ذاتها، و دوافع ذاتية تتعلق به وبرغبته، حيث تتداخل الدوافع فيما بينها لتشكل في الأخير الوجه النهائي لهذه

الدراسة من خلال الوصول الى النتائج المرجوة، أما فيما يخص بحثنا فقد استند هو الآخر الى الأسباب التالية:

✓ الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في فهم حقيقة طبيعة العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية ومدى مساهمتها في إحداث نقلة تنموية تعود بالفائدة على هذه الدول، والتركز على الجزائر خاصة وان الدراسات المتخصصة بها في هذا الجانب قليلة مما يستدعي الى محاولة التعمق بشكل أكبر لإشباع التساؤلات الكثيرة حول هذه العلاقات.

- تجسيد تخصص "العلاقات الدولية والتعاون" من خلال هذا الموضوع الذي يبحث في سبل التعاون بين الصين والجزائر في العديد من المجالات، مما يساعد في وضع إسقاطات أكاديمية علمية بحث على ظاهرة ملموسة تهدف الى الوصول الى مكامن هذا التعاون بين البلدين.

✓ الأسباب الذاتية:

- الرغبة و الإعجاب الشخصي بالصين كدولة رائدة في الاقتصاد، ذات تجربة تنموية ملهمة استطاعت من خلالها إثبات مكانتها بين اقتصادات عظمى بل وتنافسها كالاقتصاد الأمريكي.

- الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالجزائر وإفريقيا بحكم الانتماء من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة في البحث والتقصي حول إمكانية تطبيق تجربة الصين على الجزائر وإفريقيا ومدى نجاحها خاصة في الإطار التنموي

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع ذات الصبغة الاقتصادية والقائمة على لغة الأرقام، حيث تعتبر من أهم المواضيع التي تحاكي الواقع و تحضى باهتمام الباحثين وتثير رغباتهم البحثية.

4. الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة بالنسبة للباحث المنطلق الأساسي في بحثه، ومرحلة أولى من المراحل التي يبني عليها الباحث تصورات، إذ تصب مجمل هذه الدراسات في موضوع بحثه أو تمس جزءا منه، ويهدف الباحث من خلالها الى تحديد أهم الفجوات البحثية والعمل عليها أو حتى الانطلاق من الإشكاليات السابقة في هذه الدراسات والتوسع فيها، وعلى اعتبار أن البحث العلمي قائم على التراكمية العلمية فإننا في بحثنا ارتكزنا على العديد من الدراسات السابقة المختلفة والتي تصب في الموضوع بشكل مباشر وأخرى تمس أجزاء مهمة فيه:

- دراسة للباحث "بعيرة جمال"، كرسالة ماجستير موسومة ب: "العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية ، فترة ما بعد الحرب الباردة" ، والتي انطلق فيها من إشكالية مدى تأثير العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية من خلال التعرض الى حقيقة الصعود الصيني في المجال الاقتصادي، حيث عالج هذا الموضوع في ثلاثة فصول تبحث في فهم فحوى مؤشرات هذا الصعود، وأهم الاستراتيجيات والمنطلقات التي اعتمدها الصين لبناء اقتصادها لبلوغ أقصى أهدافها التي تركز على توجيه الاقتصاد الى المستوى الخارجي وتطويره، خاصة أن فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت تراجعاً للعامل العسكري على حساب لعامل الاقتصادي، ما أكد للصين ضرورة توجيه الاهتمام لبناء اقتصادي تنافس به وتبرز من خلاله مكانتها الدولية.

- أطروحة دكتوراه ل "علي العطري"، المعنونة ب: التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000 ، والتي عالج فيها الباحث في خمسة فصول إشكالية التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية خاصة بعد توجيه الاهتمام نحو القارة الإفريقية، وركز على فهم التحول الصيني وسياساته الخارجية بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية واعتمادها التفكير البراغماتي بعد ما كانت تربطها بإفريقيا علاقات إيديولوجية لا تتعداها، وحاول إبراز الإستراتيجية الناعمة التي استخدمتها الصين لولوجها الى هذه القارة من اجل بلوغ أهدافها الاقتصادية بالدرجة الأولى لتحقيق اكبر قدر من المكاسب ومنافستها للقوى الكبرى في إفريقيا، كما تطرق الى محاولة فهم تحديات التواجد الصيني الحقيقي في إفريقيا من خلال الانطلاق من أفكار نقدية لتعريف واقع هذه العلاقات.

- دراسة للباحث " Thierry pairault " المعنونة ب: China's economic presence in Algeria "في سنة 2015 ، والتي عالج فيها الباحث حركية العلاقات وتسارعها بين الصين والجزائر على عدة مستويات سياسية ودبلوماسية وثقافية مع التركيز بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي، من خلال فحص العديد من البيانات الإحصائية التي تبين حجم هذا التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية، ومن جهة أخرى ركز على السياسات الجزائرية من خلال تبيان مدى اهتمامها بتشكيل تعاون مع الصين من خلال الانخراط في مشاريع صينية _ جزائرية تحقيقاً للتنمية داخل الجزائر

- مقال مشترك للباحثين "حنينة رجوح ، عتيقة كواشي"، والمعنون ب: " الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطرق: المكاسب والمخاطر"، والتي تناولت فيه الباحثان فصلا آخر من العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر، بعد انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق الصينية، مع رصد التحول في هذه العلاقة وأهدافها والتي تحولت إلى السعي نحو تشكيل شراكة استراتيجية شاملة تسعى من خلالها الصين والجزائر إلى تقوية هذا التعاون بشكل أكبر، وانطلقت الباحثتان من إشكالية تبحث في واقع الشراكة بين البلدين مع التطرق إلى أهم المكاسب التي تجنيها الجزائر منها، وفي نفس الوقت دراسة احتمالات خطر هذه الشراكة عليها خاصة من جانب فخ الديون والتبعية الكاملة للصين.

➤ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الاقتصاد الصيني وتوجهاته، وكذا استراتيجية الصين الجديدة من خلال تحولاتها نحو الاهتمام بالقارة الإفريقية عموما والجزائر على وجه الخصوص، ومن خلال الإشكاليات المعالجة نلاحظ أن معظم هذه الدراسات تنطلق من معالجة موضوع الاقتصاد الصيني على أنه تجربة ناجحة من كل النواحي دون تسليط الضوء على جوانب القصور، ومن جهة أخرى تدرس مدى تطور الاقتصاد الصيني وتطور علاقاته مع الدول الإفريقية من جانب الصين، دون الاهتمام بشكل أكثر بالأطراف الأخرى من خلال تقديم دراسة نقدية تبرز مدى الاستفادة الحقيقية لهذه الدول، ومدى انعكاس التعاون الفعلي مع الصين على التنمية الداخلية لهذه البلدان ومنهم الجزائر.

5. إشكالية الدراسة:

من منطلق التحولات التي شهدتها الاقتصاد الصيني الذي مر بعدة مراحل لوصوله إلى اقتصاد قوي ومنافس في الساحة الدولية، ومن منطلق دراسة استراتيجية الصين في توجيه اقتصادها على المستوى الخارجي بعد الإصلاحات الاقتصادية، وتوجيه اهتمامها بالقارة الإفريقية ودولها وفق سياسة ناعمة تسعى فيها الصين إلى كسب أكثر قدر من الشرعية من جهة وتكوين علاقات اقتصادية تمكنها من الحصول على عدد أسواق أكثر لتصريف سلعها و ضمان إمداداتها الطاقوية من جهة أخرى في ظل احتياجاتها المتزايدة التي تلائم حجم اقتصادها، حيث وجدت

الصين في الجزائر بشكل عام ما تبحث عنه لتمرير سياستها، ولفهم هذه العلاقة بشكل أوضح كان لا بد من صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح تطبيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر في إطار سياستها الانفتاحية في إفريقيا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الكبرى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي قد تساعد بشكل أكثر في البحث في جوانب الدراسة ككل:

- ما هو مفهوم الإستراتيجية في الثقافة الصينية وأهم الأساسيات التي تقوم عليها ؟
- ما هي مسارات التحول التي قام عليها الاقتصاد الصيني بداية من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية؟
- كيف بنت الصين نظرتها الإستراتيجية من اجل تحقيق توسعها الخارجي في إطار القوة الناعمة؟
- ما هي أهم الدوافع التي أدت الى تغيير الصين لإستراتيجيتها مع الدول الإفريقية عامة والجزائر بشكل خاص من خلال الانتقال من التفكير الإيديولوجي الى التفكير البراغماتي البحث؟
- الى أي مدى ساهمت الشراكة والتعاون الصيني الجزائري في تحقيق اكبر قدر من المشاريع في مختلف المجالات، وما مدى استفادة الجزائر منها؟
- ما هي أهم التحديات والرهانات التي تقف عليها العلاقة بين الصين والجزائر؟ وما هي أهم السيناريوهات المطروحة خاصة التي تبحث في إمكانية تطوير هذه العلاقة؟

6. فرضيات الدراسة:

بالرجوع الى الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي اندرجت تحتها فانه يمكن لنا صياغة فرضيات ووضعها كإجابات أولية من شأنها تبسيط وإعطاء رؤية أولية للدراسة

- الفرضية الأولى:

كان للتوافق الإيديولوجي بين الصين والجزائر الأثر البالغ في تكوين علاقات اقتصادية بينهم، خاصة وان الصين تهتم في سياستها التوسعية بالبلدان التي تشترك معها في التوجهات، من أجل تسهيل اندماجها وسير علاقاتها الخارجية على نحو مرضي.

- الفرضية الثانية:

يساعد التعاون الصيني مع الجزائر في تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية بشكل سلس يمكنها من غزو سوق إضافية ذات نسبة كبيرة من المستهلكين وتوفير مصدر طاقوي مهم، كما تستفيد الجزائر بدورها من السلع الصينية التي يتلاءم سعرها مع القدرة الشرائية لمعظم المستهلكين، إضافة الى استفادتها من صفقات ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في بناء التنمية الوطنية.

- الفرضية الثالثة:

ربط علاقات اقتصادية مع الجزائر بالنسبة للصين يساهم في الانفتاح بشكل أكثر على القارة الإفريقية والتي تعتبر الجزائر البوابة الرسمية فيها من خلال موقعها الجيوبوليتيكي والجيوسياسي الجيد، أما الجزائر فانفتاحها الاقتصادي على الصين يساهم في تشجيعها على تنوع شركائها الاقتصاديين على غرار علاقاتها التقليدية وبالتالي تنوع خياراتها في هذا المجال.

- الفرضية الرابعة:

من باب استفادة كل طرف من الآخر في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية فان استمرار العلاقات بينها يقف على مدى التزام كل طرف في هذه العلاقة ومحاولة تطويرها بشكل يدعم بالدرجة الأولى خدمة المصالح المتنوعة للطرفين، خاصة من خلال طرح مشاريع ومبادرات جديدة بينهما.

7. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

- الحدود المكانية:

في الأساس حدود دراستنا المكانية تتعلق بالصين والجزائر، إلا انه كان لابد من دراستهما وفق انتمائهم الجغرافي خاصة الجزائر التي تقع ضمن القارة الإفريقية والتي تعتبرها الصين وجهة أساسية ضمن إستراتيجيتها، إذ لا بد لنا لدراسة التواجد الصيني في الجزائر ان نرجع الى تواجدها في إفريقيا ككل فالعديد من الشركات والمشاريع التي تبنتها الصين مع الجزائر تشمل العديد من الدول الإفريقية في إطار منتدى التعاون الإفريقي الصيني.

- الحدود الزمنية:

تم تحديد إطار الدراسة الزمني في الفترة الممتدة ما بين 1990 الى 2022، أي بعد انتهاء الحرب الباردة وإعادة تشكل النظام الدولي إلا أننا في الحقيقة بدأنا دراستنا قبل ذلك لما يقتضيه البحث من ضرورة، خاصة وأنه كان لابد من دراسة الجذور التاريخية للعلاقات بين الصينية الجزائرية .

8. منهجية الدراسة:

لدراسة أي ظاهرة لا بد للباحث من إتباع منهج يتلاءم مع غاية البحث من اجل دراسة الموضوع دراسة علمية، تقوده الى تقصي المعلومات اللازمة للوصول الى النتائج المرجوة من خلال التقيد بالاملاءات المنهجية، وفي بحثنا اعتمادا على أكثر من منهج لما تقتضيه الدراسة كالتالي:

- المنهج التاريخي :

على اعتبار أن المنهج التاريخي يعتبر من بين المناهج والأساليب الشائعة التي يستعملها الباحثين في دراسة الظواهر، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية، بحيث يعتمد على تحليل المصادر التاريخية واستخلاص المعلومات منها، وتظهر قدرة الباحث في التحليل بإتباع هذا المنهج من خلال مدى فحصه لهذه المصادر وتفسيرها في سياقها التاريخي، كما لابد له من تناول هذه المصادر بطريقة نقدية تخوله لفحص مدى صحة ومصداقية المصادر لبناء تصورات للظاهرة في ماضيها واستشفاف المستقبل من خلال ما سبق، فبالنسبة لموضوعنا فقد استعملنا هذا المنهج خاصة في الفصل الثاني الذي يتعلق بمحاولة فهم وتفسير العلاقات بين الصين والجزائر والتي تعتبر علاقات متجذرة وقديمة قائمة على عدة منطلقات، إذ يساعدنا المنهج التاريخي على الإحاطة بها وتبيان طبيعتها عبر الاختلافات الزمنية ، مما يمكننا من بناء تصورات مستقبلية لضرورة العلاقات بين البلدين انطلاقا من الماضي.

- المنهج الإحصائي:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة والذي يعتبر ذو صبغة اقتصادية خاصة، ومع تطور المناهج وتداخلها التي أفرزت استعمال لغة الأرقام في العلوم الاجتماعية، فقد كان من الضروري استعمال المنهج الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات الكمية وتحليلها بالاعتماد على الأساليب الإحصائية القائمة على معطيات رقمية والتي تتيح فهما أعمق ودقيق للظواهر، كما اعتمدنا في بحثنا على التفسير القائم على الأرقام خاصة في الفصل الثالث الذي نتطرق

فيه الى مجالات التعاون التجاري الذي يحتاج الى طرح الأرقام والإحصاءات السنوية التي تبين حجم التبادل بين الصين والجزائر.

- تقنية السيناريو :

كان من الضروري في بحثنا إدراج تقنية السيناريو من اجل إعطاء تصورات حول العلاقة القائمة بين الصين والجزائر ومحاولة استشراف ما ستكون عليه هذه العلاقات في المستقبل، إذ تعتبر " تقنية السيناريو" من بين الأدوات المنهجية التي ازداد استعمالها في دراسة مثل هذه الظواهر التي يحاول الباحث استعمالها لاستقراء ماضي الظاهرة الذي يساعد في بناء أفكار حول مستقبلها.

9. صعوبات الدراسة:

في الحقيقة إن دراسة أي ظاهرة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة في مجال العلاقات الدولية لا يخلو من الصعوبات وذلك لعدة اعتبارات، سواء ما تعلق بالظاهرة في حد ذاتها خاصة من ناحية إيجاد صعوبة في ضبط الإشكالية الدقيقة للبحث، أو من خلال عدم التحكم في جمع البيانات والأرقام إذا كان الموضوع يحتاج ذلك، كما أن هناك اعتبارات تتعلق بالباحث في حد ذاته ومدى تحريه للموضوعية في بحثه.

أما بالنسبة لموضوع الدراسة هذا فقد كانت هناك العديد من الصعوبات التي أثرت على سير العملية البحثية بشكل مباشر وغير مباشر والتي كانت في اغلبها تتعلق بالبحث، ففي غالب الأحيان كانت المادة العلمية قليلة جدا فيما يخص دراسة العلاقات الصينية مع الجزائر على العكس من ذلك كانت هناك مراجع معتبرة تدرس علاقة الصين بإفريقيا والدول الإفريقية، كما أن الأهم المراجع في ها الموضوع تم تناولها باللغة الأجنبية سواء الفرنسية والإنجليزية وفي كثير من الأحيان يكون الوصول إليها غير مجاني، من جهة أخرى اعتمد بحثنا على العديد من الأرقام والإحصائيات التي تعتبر ضرورية في هذا النوع من البحوث ذو الطبيعة الاقتصادية إلا انه في غالب الأحيان لا نستطيع الوصول إلى أرقام مستحدثة مما يقودنا إلى الاعتماد على أرقام قديمة وقليلة بعض الشيء، كما لاحظنا من خلال ذلك اختلاف في هذه الأرقام من مرجع لآخر ما جعلنا في حيرة حول مصداقية هذه الأرقام، إضافة لذلك فان الفترة التي جرى فيها البحث تزامنت مع جائحة كورونا والتي كانت عائقا حقيقيا أمام تقدم البحث، خاصة فيما تعلق بالبحث الميداني على البيانات مما اضطرنا إلى الاكتفاء بالمراجع والدراسات والإحصائيات السابقة.

10. هيكله خطة الدراسة:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية الأساسية لبحثنا والإمام بجميع الأسئلة الفرعية المطروحة، من خلال اختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة أو نفيها، اقترحنا معالجة موضوعنا " الإستراتيجية الاقتصادية في الجزائر" وفق خطة مقسمة الى أربع فصول أساسية كالتالي:

الفصل الأول الذي سوف تعالج من خلاله الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري من خلال التطرق لمفهوم " الإستراتيجية " والمفاهيم المتعلقة بها بالنسبة للصين، وطرح أهم الأفكار التي تقوم عليها ثقافة الصين الإستراتيجية، ومن ثم تحديد الإطار النظري والذي عرجت فيه الدراسة لأهم النظريات الكبرى والمقاربات التي تساعد في فهم وتفكيك هذه الإستراتيجية وأسسها التي تقوم عليها، كما يتم التطرق في هذا الفصل الى تتبع مراحل تحول التوجه الاقتصادي للصين بالتركيز على فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية بشكل خاص.

بالنسبة للفصل الثاني تسعى الدراسة للانتقال الى فهم طبيعة العلاقات بين الصين والجزائر من خلال دراسة مسار هذه العلاقات وفق التدرج الكرونولوجي لهذه العلاقات بداية من الاعتراف الرسمي بالجزائر وحكومتها المؤقتة من طرف الصين وبالتالي قيان علاقات دبلوماسية بين البلدين تدعم نفس المبادئ والتي من أهمها رفض كل أشكال الاستعمار، وفي مرحلة زمنية من مراحل هذه العلاقات أصبحت الصين توجه اهتمامها بالجزائر بطريقة مغايرة وأكثر براغماتية، ما استدعى الى محاولة فهم الأسباب والدواعي التي تدفع بالصين للاهتمام بها، لذا تم التطرق الى أهمية البعد الجيوسياسي والجغرافي الذي تتميز به الجزائر والذي جعلها محط أنظار الصين، وأكدت الدراسة على هذا الطرح من خلال تبيان أهمية البعد الجيواقتصادي أيضا للجزائر كقوة افريقية مهمة في الحسابات الصينية.

في الفصل الثالث الذي يعنى بالتفصيل بشكل أكثر بالآليات التي انتهجتها الصين في تحقيق علاقات اقتصادية ناجحة مع الجزائر وبالتالي تحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية، حاولت الدراسة التطرق لأهم آلية وهي التعاون كإستراتيجية فعالة استطاعت الصين من خلالها فرض نفسها كشريك اقتصادي مهم ومستثمر أول في الجزائر خلال السنوات الأخيرة متجاوزة العديد من الدول، كما لم تتوقف الصين على هذا الحد بل طورت من مشاريعها ومبادراتها مع الجزائر من خلال إشراكها في إطار أكبر مبادرة أطلقها وهي مبادرة طريق الحرير وطريق الحرير البحري، في الحقيقة

كانت معظم التعاونات بين البلدين تدعو الى تشجيع التعاون خدمة لتطوير اقتصاد البلدين كما تسعى الجزائر من هذه العلاقة الى تحقيق أكبر قدر من التنمية الداخلية لذلك حاولنا التفصيل في هذه النقطة من خلال دراسة تداعيات وانعكاسات هذا التعاون على التنمية في الجزائر.

أما الفصل الرابع فسيكون عبارة عن فصل تقييمي تحاول من خلاله الدراسة تسليط الضوء على أهم التحديات التي واجهت العلاقة البينية للصين والجزائر ومحاولة تقييمها والتعليق عليها، خاصة ما تعلق بالتحديات الخارجية والدولية التي من شأنها أن تؤثر على العلاقة بشكل مباشر وغير مباشر، إضافة الى التحديات التي تفرضها التحديات الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد شيء غير ثابت يتأثر بالظواهر الدولية المتشابكة، من جهة أخرى كان هناك استثناء في مرحلة دراسة هذه الأطروحة والذي شكل تحديا كبير على مستويات عديدة وتأثرت بها العلاقات الاقتصادية في كل دول العالم ومنها الصين والجزائر، في النقطة الأخيرة من هذا الفصل تم بناء سيناريوهات لهذه العلاقة لمحاولة استشراف مآلاتها واختيار السيناريو الأرجح لها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي
والنظري المحدد للإستراتيجية
الاقتصادية الصينية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

إن مفهوم الإستراتيجية يعتبر من المفاهيم القديمة التي كانت تقتصر على المجال العسكري ، ليتوسع بعد ذلك ويشمل عدة مجالات ، سياسية و اقتصادية وثقافية..... الخ ، وتطورت الإستراتيجية من مفهوم وفكر، الى ممارسة، لتصبح جزءا من العلوم الاجتماعية وترتبط بمجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية، وسوف نتطرق لمفهوم الإستراتيجية لنستطيع من خلاله فهم طبيعة الإستراتيجية الصينية خاصة في الجانب الاقتصادي حيث سعت الى تبني إستراتيجية اقتصادية مكنتها من الولوج تقريبا الى كل أسواق العالم.

مفهوم الإستراتيجية في السياسة الصينية

حضي مفهوم الإستراتيجية باهتمام الفلاسفة والباحثين الصينيين على مر العصور ، باعتبار أن البيئة الصينية منذ القديم كانت بيئة حربية ، ومفهوم الإستراتيجية القديم دائما ما كان مرتبطا بالجوانب العسكرية والتخطيط للحروب، إلا أن السمات الطاغية عن مفهوم الإستراتيجية الصينية كان في مجمله نابذا للحروب ويدعو الى السلام والسعي نحو الحصول على المنفعة ، في هذا المبحث سوف نتطرق الى المفاهيم الأساسية للإستراتيجية وربطها بأهم المفاهيم المتشابهة والمتداخلة ، إضافة الى التطرق لمفهوم الإستراتيجية من جانب كونه متجذر في الثقافة الصينية ، بالمبحث في مسارات تشكل الإستراتيجية وأهميتها في الفكر الصيني القديم والحديث ، كما نتطرق الى أهم العوامل التي جعلت من الصين قوة تنافس القوى الكبرى وركزنا في دراستنا على العوامل الطبيعية نظرا لشساعة الصين كدولة ، وكذلك العوامل البشرية التي تعتبر القوة الأولى المشكلة للصين ، وانتقلنا الى الحديث عن العوامل الاقتصادية وما تحوزه الصين من ثروات وكيف توظفها هذه الأخيرة في تطوير اقتصادها ، كما ركزنا كذلك على العامل العسكري والذي يعتبر الأساس في بناء الدول عموما والصين خصوصا وتطرقنا فيه الى قدرات وإمكانيات الصين في الجانب البري والبحري والجوي وأشارنا الى أهمية العامل التكنولوجي كأساس في إستراتيجية الصين الحديثة والمتطورة

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم المتعلقة بها :

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للاستراتيجية

حضي مفهوم الإستراتيجية بعدة تعريفات نظرا لتطور هذا المفهوم وتوسع استعمالاته وتداخلها فقد أصبح يشمل عدة مجالات .

هناك من يرجع استخدام مفهوم الإستراتيجية إلى اليونانيين القدماء بحيث كانوا يختارون كل سنة عن طريق رفع اليد، مجلس يتكون من عشرة استراتيجيين (وهم الذين يقومون بإدارة الجيش) هؤلاء القادة الذين يتم اختيارهم يتولون مهمة حماية المدينة اليونانية، عن طريق الدبلوماسية أو بالشكل المناسب، حتى وأن تطلب الأمر الدفاع عن طريق الجيش¹. وهناك من يرجع استخدام مفهوم الاستراتيجية الى الإغريق، حيث تميز حياتهم الحرب والقتال وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم بفن القائد².

ف نجد أن كثرة الحرب ساهمت في بلورة مفهوم الاستراتيجية، إذ أصبح مفهومه واسعاً في الحرب والسلم والتي تعني القائد³. ويعتبر كتاب " فن الحرب" ل سان تزو المرجع الأول للاستراتيجية والذي عرفها على أنها " فن تنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة، وهي الخطة الشاملة"⁴

وقال تزو انه " يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو"⁵ ، وأكد تزو على أن : " فن الحرب ذو أهمية بالغة وحيوية على الدولة"⁶

¹ سمير قط ، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة : قطاع النفط أنموذجا ،

مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2007 / 2008 ص 11

² احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011 ، د.ط. ص 35

³ عامر خضير الكبيسي ، مدخل لدراسة الإستراتيجية ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010 ص 10

⁴ طاهر محسن، منصور الغالي، وائل محمد ، صبيحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل ، عمان : دار

وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 ، ص 30

⁵ صن تسو ، فن الحرب ، ترجمة رؤوف شبايك ، دار الطليعة 2007 ، د.ط. ، ص 13

⁶ المرجع نفسه، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

كما أن كتابات "كلاوزفيتس" تعتبر مرجعية كبيرة في الإستراتيجية التقليدية والذي كتب عنها الكثير ، ويعرف كلاوزفيتس الإستراتيجية على أنها " فن استخدام الاشتباكات من أجل هدف الحرب "1، أما ريمون آرون فيرى أن الإستراتيجية هي " قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول أخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين الى السياسة " 2

في حين يعرفها فوش على أنها : " فن حوار الإيرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها " 3

وقد عرفها الفريد شاندرل على أنها : " تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمنظمة ، واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحديد تلك الأهداف "4، أما أهم التعارف للمدارس العربية فنجد المدرسة العراقية التي عرفت الإستراتيجية على أنها : " فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة ، واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة "5، وبالنسبة للمدرسة المصرية فتعرف الإستراتيجية على أنها " أعلى مجال في فن الحرب والتي تدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح ، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية ، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو"6.

إن المتتبع لمفاهيم الاستراتيجية القديمة والتقليدية يستنتج أنها ركزت في مجملها على الجوانب العسكرية والحروب عبر التاريخ، وربطها بالصراعات وكيفية إدارتها، وبالنسبة للتطور الحاصل في

¹ عامر خضير الكبيسي، المرجع نفسه، ص 15.

² عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص15

³ إدوارد ميد ايدل ، رواد الإستراتيجية الحديثة ، ترجمة محمد عبد الفتاح ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1956 ص 231

⁴ خالد محمد طلال ، وائل محمد ادريس ، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، منبر معاصر ، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2007 ، ص 167

⁵ الطاهر آدم وآخرون ، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي ، دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية ، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى ، عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2014 ص 32 .

⁶ المرجع نفسه، ص 32 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

مجال المفاهيم في العلاقات الدولية فقد بات من اللازم أن يتكيف مفهوم الإستراتيجية مع التطورات الحاصلة ، فيصبح مفهوما مرنا بعدما كان ضيقا ومحدودا، وهذا ما التمسناه في الدراسات الحديثة والتي تقرن مفهوم الإستراتيجية في مجمل الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية باعتباره مفهوما فضفاضاً يتماشى مع كل المعطيات .

ويرتبط مفهوم الاستراتيجية بعدة مفاهيم مشابهة لها علاقة وطيدة بها نذكر منها :

أولاً: الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي

إن معظم الدراسات ربطت مفهوم التخطيط الاستراتيجي بمفهوم الإستراتيجية ، وحتى تكون إستراتيجية ناجحة وقابلة للاستخدام والتوظيف بأوجه ومجالات متعددة ومتنوعة لا بد من مراعاة مجموعة من الأبعاد التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغتها وقبل العمل بها أي التخطيط لها مسبقا ، فالتخطيط يعتبر "عملية وضع الأهداف والسياسات الرئيسية والتنسيق بين كل ذلك ، وتشتمل على وظائف الإعداد والتنسيق والمتابعة والتقييم"¹ ، فالتخطيط الاستراتيجي هو عملية مستمرة لتصميم وتطوير خطط تشمل وظائف المنظمة او الدول ، ويقوم التخطيط الاستراتيجي على صنع القرارات الإستراتيجية على ضوء تقييم مستمر للمتغيرات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية ، وكذا للمتغيرات في البيئة الداخلية للدولة ، بهدف خلق الفرص وتحديد نقاط القوة للدولة² ، والتخطيط الاستراتيجي تقوم به القيادة لوضع الخطة العامة للمنظمة وتتميز الخطة الإستراتيجية بأنها تضع الإطار العام وتبتعد عن التفاصيل³.

ويمر التخطيط الاستراتيجي بعدة مراحل من أهمها :

مرحلة التنفيذ : في هذه المرحلة يتم تطبيق الإستراتيجية من خلال وضع السياسات موضع التنفيذ، أما مرحلة التقييم : فيتم من خلالها مراجعة البدائل الإستراتيجية ومدى تناسبها مع

¹ رند طاهر شكري، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا ، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا نابلس : فلسطين ، 2021 ، ص 27

² هشام بوبكر ، التخطيط الاستراتيجي : مكونات ونماذج وإبعاد ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية . دراسات اقتصادية . ، جامعة زيان عاشور : الجلفة ، العدد 28 ، ص 47

³ جاسم سلطان ، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن ، مؤسسة ام القرى: المنصورة ، ط 2 ، ص 29، 2010.

التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية لتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط¹.

ثانيا: الإستراتيجية والسياسة الخارجية

يطلق لفظ الإستراتيجية في السياسة الخارجية على أهم الأهداف والبدائل التي تحددها هذه الأخيرة ، ومن ثم تقييمها لاختيار البديل الاستراتيجي الأفضل². فالإستراتيجية تعتبر آلية لتحقيق السياسة الخارجية للدول ، وتتمحور الإستراتيجية العليا للدولة حول الإمكانيات والوسائل خاصة العسكرية وما تريده هو تحقيق هذا الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية وعلى أساسه وضعت إستراتيجية للوصول إليه، فالإستراتيجية إذا هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة³. فالسياسة الخارجية هي انعكاس لما يدور داخل الدولة من متغيرات وتفاعلات وأنشطة تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة⁴.

ثالثا: الإستراتيجية ومفهوم الجيوإستراتيجية:

يعنى مصطلح الجيوإستراتيجية بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ومدى تأثيره في العلاقات السلمية أو الحربية، لذلك فهي معنية بدراسة البيئة لتحليل أو فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبار الدولية، فحسب بريجنسكي في مفهومه للجيوإستراتيجية الحديثة فإنه يرى أنها غير محصورة فقط بالمجال العسكري بل تتعدى الى مجالات أخرى، كما لا تتعلق بالجغرافيا فحسب فهو يرى أنها: " الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية"⁵ ، لكن تراجع العامل الجغرافي في مفهوم الجيوإستراتيجية بسبب التداخل الاقتصادي الدولي الذي نتج عنه تراجع دور الجغرافيا

¹ محمد بوطلاحة ، دور إستراتيجية المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، 2008 ، ص 13 .

² بيلال خلف السكارنة ، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، الاسكندرية : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، 2015 ، ص 30

³ طويل نسيم ، الإستراتيجية الامنية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2010 ، ص 27

⁴ محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت : دار الجيل ، ط 2001 ص 8

⁵ نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، ما بين الجيوبوليتيك والجيوإستراتيجية في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 447.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

أكثر لإنجاح استراتيجياتها¹، وبالتالي فإن امتلاك العناصر المادية والمعنوية لهما تأثير كبير على كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة المتضمنة في إستراتيجية الدولة الشاملة داخل إطار النظام الإقليمي أو الدولي ككل من خلال تحديد نوع إمكاناتها ، وامتلاكها عناصر القوة وكيفية استغلالها وتحويلها الى تأثير على دول أخرى لتحقيق مصلحتها الوطنية².

وقوة الدولة ترتبط بالوسائل المادية (العسكرية والاقتصادية) والمعنوية (الهوية وتشكل الإرادة السياسية والذهنية الإستراتيجية) هذه الوسائل التي تمثل الركيزة الأساسية للدول³.

الفرع الثالث: التطور في مفاهيم الإستراتيجية

بنيت المفاهيم التقليدية للإستراتيجية في مجملها على العوامل العسكرية ، وكانت كل الدراسات منذ القدم تربطها بالحروب وفنون القتال ، وأدت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ، وبروز العولمة الى صعود بعض المفاهيم والقيم في مقابل تراجع مفاهيم وقيم أخرى ، وأصبحت الدول توسع من منظوراتها الإستراتيجية ، فانتقلت من التفكير المحدود في المجال العسكري ، الى التفكير بطريقة تجعلها مواكبة للتطورات الحاصلة .

كما أن الدراسات الإستراتيجية تحولت مواضيعها فانتقلت الى الاهتمام بعناصر موضوعية وإدراكية في التفكير الاستراتيجي على حساب بناء نماذج تفسيرية عقلانية شاملة تقوم على أساس المصلحة الوطنية ، والاهتمام مثلا بفكرة التعاون الدولي ، والعوامل الداخلية والاقتصادية ، ورهانات نزع السلاح ، كما برز التوجه نحو إعطاء الأولوية في دراسة المشكلات الأمنية لجوانب ذات طبيعة غير عسكرية ، وكذا الاهتمام أكثر بدور وأثر الفواعل من غير الدول في التحليل الاستراتيجي، فعجزت الدراسات الإستراتيجية التقليدية على تحليل الواقع الدولي أدى الى الحاجة الى تطويره ليشمل

¹ الزهر وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 27

² شكلاط ويسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتن من 2000 الى 2014- دراسة حالة جنوب المتوسط- ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، 2016 ص 39.

³ الأمانة لمى مضر ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ص 74.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

جميع المفاهيم والمواضيع المطروحة ، فلاحظنا بروز مفاهيم إستراتيجية تهتم بالتهديدات الأمنية الجديدة لتتقرب بذلك الدراسات الإستراتيجية أكثر من الدراسات الأمنية الدولية¹.

فمع نهاية الحرب الباردة بدأت ملامح تشكل العالم الجديد بشكل بارز وأصبح التركيز أكثر على توسيع التعاون في المجالات الاقتصادية فتوسعت بذلك الأسواق وأصبحت دول العالم الثالث الشيوعية سابقا أكثر استعدادا للمشاركة في نظام السوق ، وقد تجلى ذلك في الدور الأكثر نشاطا الذي تقوم به البلدان الأقل نموا، كما تضمنت العولمة الاقتصادية بعض التطورات الرئيسية في التجارة والتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حصص الإعاشة للشركات متعددة الجنسيات ونمت التجارة الدولية بسرعة اكبر من الناتج الاقتصادي العالمي ، بالإضافة الى التوسع الكبير في تجارة البضائع والسلع وزادت التجارة في الخدمات بشكل كبير مع انخفاض تكلفة النقل وازدادت المنافسة الدولية بشكل كبير خاصة مع التحول المتزايد للاقتصادات الصناعية².

وكذلك نجد أن العامل الاقتصادي كان له النصيب الكبير من هذه المفاهيم الجديدة ، ولعل ما يهمننا أكثر في مجال بحثنا هو التركيز على توظيف الإستراتيجية الاقتصادية ، والتي تعتبر صورة جديدة تسعى من خلالها الدولة الى حماية مصالحها الوطنية والحفاظ على أمنها في مجالها الحيوي الإقليمي والدولي ، فمع زيادة الاعتماد المتبادل وحرية الانتقال الاقتصادي والتجاري ونمو البحث عن أسواق جديدة كان لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تضمن تحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة ، ولعل أول خطوة لذلك هو تكوين علاقات تعاون وشركات تضمن للدول الولوج في أسواق أكثر وبطرق سلمية .

على اعتبار أن الشراكة هي العلاقة التي تكون بين الأفراد الذين يقومون بأعمال تجارية مشتركة بهدف الربح³، فالشراكة الإستراتيجية هي التي تحقق أهداف الطرفين المتعاقدان ، لأن التعاون بينهما يؤدي الى لعبة رابح . رابح والعكس ، وتتحول الشراكة الى ضرر للطرفين إذا تحول مسارها الى

¹عبد المليك مسعود مزهودة ، مصطفى بخوش، التفكير الاستراتيجي بين تحديات القضايا الامنية في العلوم السياسية ورهانات التنافسية في إدارة الاعمال : التوافقات والتباينات ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد

32 ، العدد 69 الرياض، 2017 ، ص ص 254،255

²Robert Gilpin , Global political Economy , Understanding the International Economic Order , Princeton university press , Princeton and oxford ,2001, p 5

³Frederick pollock, A digest of the law of partner ship with an appendix of forms, London:Stevens and sons ,1900,p1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الأسوأ، لذلك فالشراكة الإستراتيجية هي وسيلة ثنائية لتحقيق الأهداف المرجوة على المستوى العالمي والإقليمي¹.

أما ميغال دو فونتناي فيعرف الشراكة الإستراتيجية على أنها التزام وثيق بين مؤسسات تشارك في رؤية واحدة و بها أهداف أعمال مشتركة تستلزم تبادل الموارد والخبرات².

ولا يمكن حصر مفهوم الشراكة الإستراتيجية في مجال واحد فهي تتنوع بتنوع المصالح والغايات ، وتشمل عدة مستويات في عدة مجالات سياسية أمنية وعسكرية وكذلك اقتصادية .

ولعل ما يهمنا هو تفعيل الشراكات الإستراتيجية في الجانب الاقتصادي ، فهي تعتبر آلية أساسية للوصول الى الأهداف بأسلوب ناجح وبتكلفة أقل ومخاطر متدنية للدخول الى الأسواق الأجنبية وتوسيع خط إنتاج والحصول على مزايا تنافسية من خلال التركيز على تنوع وتحسين المنتجات بهدف تسويقها والبحث الموسع عن أسواق جديدة³، وتوفر الشراكة الإستراتيجية عدة مزايا بين الأطراف المتعاونة فتدعم مواقفهم وتساعدهم حتى في حل المشاكل العالقة إضافة الى دعم الخبرات والتكنولوجيا في المجال الاقتصادي بين هؤلاء الأطراف لتحقيق التقدم في مشروع التعاون المسطر بينهم⁴.

وبالتالي فان المفاهيم التي تشرح لنا علاقة العامل الاقتصادي بالإستراتيجية تقودنا أيضا الى استنتاج مفهوم للإستراتيجية الاقتصادية، فإذا ما ربطناه بالإستراتيجية كمفهوم عسكري فإننا نجد أن الحروب لطالما كانت لها علاقة مباشرة بالاقتصاد وتتحدد بما تملكه الدول من الإمكانيات الاقتصادية، فالإقتصاد يمارس تأثيره على الإستراتيجية عن طريق تطوير الأسلحة ووسائل النقل والاتصال بالدرجة الأولى، كما يتوجب على الإستراتيجية تقديم معلومات دقيقة للاقتصاد عن

¹ Luis Fernando de Moraes y Blanco, On the uses and function of _ STRATEGIC PARTNERSHIP _ in international politics : Implications for agency , policy and theory , Dissertation submitted for the degree of doctor of philosophy , Bielefeld university :faculty of Sociology, 2015, p 65

² Miguel de Fontenay, Guide pratique de partenariat stratégique, Institut Esprit service , paris ,2007, p 03

³ جعفر سعدي ، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صابندال ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 15 ، المجلد 2 ، 2019 ، ص ص 56 - 57

⁴ محمد جمال الدين مظلوم، الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار

الشراكات الدولية ، ملتقى علمي بالخرطوم ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2013 ، ص 7

الاحتياجات من الوسائط المادية والتقنية¹، أما من ناحية اقتصادية بحث فان الإستراتيجية الاقتصادية تعنى بالسعي نحو تحقيق أهداف الاقتصاد عن طريق تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التنوع فيه على عدة مستويات، محاولة بذلك الدول من تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحديد موجبات إستراتيجية لعملية صنع القرار الاقتصادي والتي لها في نفس الوقت التصدي لأي أزمات وصدمات اقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي².

المطلب الثاني : محددات الثقافة الإستراتيجية في العقيدة الصينية

تنوعت وتعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الثقافة بين الباحثين فيعتبرها البعض أنها : كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف ، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع ، يبين لنا هذا التعريف دور العناصر اللامادية التي تنشأ نتيجة التفاعل الاجتماعي للأفراد الى جانب العنصر المادي للثقافة ، وهناك من يعرفها كذلك على أنها : المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه ، أو نقوم بعمله ، أو نتملكه كأعضاء في المجتمع ، ومع تنوع التعريفات والمفاهيم لدى الباحثين فإنهم انقسموا الى اتجاهين ، ينظر أحدهما للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية ، أما الاتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما ، والعلاقات التي تربط بين أفرادها ، وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم³. وازداد الاهتمام أكثر بأهمية الثقافة وتركيبية المجتمعات وتحول التركيز في العلاقات الدولية الى الأفعال الاجتماعية ودور القيم والهويات والأفكار واعتبار أن الهويات هي من تحدد سلوك الدول .

أي أن الثقافة لها أهمية في النظام الدولي ولها أثرها في السلوك فبعد الحرب الباردة كان النقاش حول الفكرة القائلة : إن الفروق الثقافية سوف تحدد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي مستقبلا خاصة وأن العالم أصبح منقسما الى قسمين شمال متقدم وجنوب متخلف ، كما أن

¹مصطفى طلاس وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: سوريا،

2011 ، ص ص 413،411

² الوليد أحمد طلحة، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، دراسات

اقتصادية، العدد 69، صندوق النقد العربي، 2020، ص 11 .

³تأليف مجموعة من الكتاب ، ترجمة علي سيد الصاوي ، نظرية الثقافة ، الكويت : عالم المعرفة ، 1997 ، ص

الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة سوف يتحول من صراع إيديولوجي واقتصادي الى صراع حضاري ثقافي¹

تنطلق فكرة الثقافة الإستراتيجية من افتراض أن لكل فاعل في العلاقات الدولية منظار معين قد يكون ثابتا وغير ثابت يقوم على أساسه باختيار بديل من البدائل المتاحة وتقديم سياسات مقبولة وملائمة ، تتماشى مع العقيدة والفكر الاستراتيجي للدولة والمجتمع ، وهي أداة لمساعدة صناع القرار وتأتي في صورة لا إرادية وموجودة من حيث لا يدري صانع القرار ، فهي تتدخل في عملية توجيه سلوك الوحدة السياسية وبقوة في النظام الدولي ، وهي أيضا معيار للتقييم من قبل صانع القرار لسياسته الخارجية وهي تأتي في صورة ذاكرة شعبية وتتكون من تفاعل العديد من العوامل التي تشكل رؤية خاصة للظواهر في العلاقات الدولية²

ويعتبر مفهوم الثقافة الإستراتيجية مفهوم متعدد الأوجه وجد ضمن استخدامات مختلفة بمرور الوقت ، يعمل بشكل أساسي على فهم طبيعة الاختلافات التي قد تنشأ في التفكير الاستراتيجي للدول ذات السمات المادية المماثلة ، وتفهم الثقافة الإستراتيجية على أنها تشير الى تلك المفاهيم الموروثة والمعتقدات المشتركة التي تشكل الهوية الجماعية للأمة ، والقيم التي تحدد كيفية تقييم الدولة لمصالحها ، والمعايير التي تؤثر على فهم الدولة للوسائل التي يمكنها من خلالها تحقيق قدرها ومصيرها في نظام دولي تنافسي ، وتقوم الثقافة الإستراتيجية بتشكيل وصياغة النتائج للوصول الى القواعد التي تنطلق منها استراتيجيات العمل ، وتبرز الثقافة الإستراتيجية على عدة مستويات في المجتمع السياسي (الدولة ، المجتمع ، الفرد) وتجسد التفاعل بين الأفكار الموروثة في المجتمع بين الدولة والأفراد، ويفترض منهج الثقافة الإستراتيجية أن المصالح الفردية يتم بناؤها في سياق أنماط متسقة مؤقتا ومنطقيا لإدراك دور الدولة في السياسة الدولية وفي استخدام القوة العسكرية لأغراض سياسية، حيث تنعكس الثقافة الإستراتيجية على توجه تطور السياسة الخارجية والأمنية

¹فاطمة حموته، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 72.

²محمد قروش، أسماء عبد الصادوق، النظريات المفسرة لسلوك الصبني اتجاه دول المغرب العربي، كتاب جماعي: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي 2001/2017 ، برلين 2018 ،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

للدول¹. ويعد مفهوم الثقافة الإستراتيجية منبثقا من السياسة وهو من المفاهيم الحديثة التداول في تحليل العلاقات الدولية ، إذ ظهر في سبعينات القرن الماضي ، وهو يثير قضية أساسية وهي : أهمية الثقافة السائدة في صياغة سياسات الأمن القومي ، وتثير الثقافة الإستراتيجية موضوعات مهمة أبرزها التساؤل عن مدى ثبات الثقافة الإستراتيجية عبر الزمن وإمكانية تبديلها ، مما يؤدي الى تبني اتجاهات جديدة تجاه العدو ، كالانتقال من ثقافة المواجهة الدائمة مع العدو الى ثقافة التعايش السلمي ، وترتبط بمفهوم الثقافة الإستراتيجية إمكانية تقدير مصادر التهديد التي تشعر بها الدولة وتقدير كيفية مواجهتها².

من خلال هذا المفهوم نستطيع فهم ترابط العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والسياسة ، وكيف تؤثر الثقافة لدولة ما على تشكل أمنها القومي ، ومدى ثبات أو تغير السياسات القومية عبر الزمن ، خاصة بتغير طبيعة النظام الدولي ونوع التهديدات التي تواجه تلك الدول .

إن الثقافة الإستراتيجية الصينية نابعة من عمق حضارتها القديمة وتاريخها المتجذر في الماضي ، حضارة ذات أسس فكرية وثقافات عريقة ولغة أصيلة غنية بالمفردات والرموز التعبيرية .

تتمتع الثقافة الصينية ببعض السمات المميزة والتي يمكن وصفها على النحو التالي : أنها نمت وتطورت بشكل مستقل وتدرجي واعتبرت ثقافة خالصة لم تتأثر بالثقافات الأخرى ، كما تتمتع الثقافة الصينية بسمات خاصة وأنظمة فريدة على سبيل المثال نظام الكتابة والنظام القانوني وما الى ذلك ... والتي تختلف اختلافا جذريا عن الثقافات الأخرى التي تتأثر فيما بينها وحتى القديمة منها كالثقافات المصرية القديمة اندثرت أو تراجعت إلا الثقافة الصينية بقيت قائمة الى يومنا هذا ، والملاحظ لتاريخ الصين منذ القدم يرى أن الثقافة الصينية كان لها القدرة الكبيرة على استيعاب الثقافات الأخرى وامتصاصها دون التعرض لها او حتى الذوبان فيها ، ومن بين أهم سمات الثقافة الصينية هو عمرها الدائم الذي تجاوز الألفي سنة ، بل وتأثرت الكثير من الدول والثقافات بالثقافة الصينية خاصة الدول المجاورة مثل اليابان وكوريا والفيتنام ، وحتى الحضارات الحديثة كالحضارات الأوروبية خاصة في عصر النهضة استفادت بالفعل من الاختراعات الصينية مثل

¹ صلاح نيوف، الثقافة الإستراتيجية الروسية في القرن الحادي والعشرون بين الواقع والطموح، مركز اسبار

للدراستات والبحوث ، 2020 ، ص ص 15/11

² دينا محمد جبر ، الثقافة الاستراتيجية وتوجهات الامن القومي للدولة : الثقافة الاستراتيجية الصينية أنموذجا ،

مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، المجلد 20 ، العدد3 ، 2020 ، ص 376

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

صناعة الورق والطباعة ، وفي القرن السابع عشر والثامن عشر في عصر التنوير كان الفكر الصيني بمثابة الإلهام الروحي¹ .

وتكمن المساهمة الممتازة للثقافة الصينية في تنمية الإنسان فتاريخ الصين يمثل المستوى الأكثر تقدما لتطور البشر في العالم من التطور التدريجي للشخصيات الصينية الى أشكال مختلفة من الفنون المزدهرة، اذ يعرض التاريخ العديد من الأمثلة على أن الثقافة الصينية التقليدية القديمة قد قدمت مساهمات كبيرة للبشرية تمثل المرجع الأساسي للشعب الصيني وتركيبته الاجتماعية² .

إذ تعبر القيم الصينية الثقافية على الشعب الصيني وهويتهم الأساسية ، هذه القيم فريدة ومتسقة شكلتها التقاليد أربعة آلاف سنة من التاريخ تحتفظ الشعوب الصينية بنفس اللغة ونفس القيم في الثقافة الوطنية ما يميزها عن الثقافات الغربية وحتى الشرقية³ .

وللخوض في الثقافة الإستراتيجية الصينية لابد أولاً أن نعرض الى تاريخ الفكر السياسي الصيني وتفاعلات الأفكار السياسية مع المعتقدات السائدة في المجتمع وتركيبته الفكرية، وأول نقطة لبناء الأفكار كانت تمثلها الكونفوشيوسية ،

يمثل الفكر الكونفوشيوسي البعد الثقافي للصين على مدى تاريخها الطويل ، ولا زال هذا الفكر يؤثر بشكل واضح في الاتجاهات الفكرية المعاصرة في الصين وجنوب شرق آسيا ، كما لا يزال يؤثر علميا في حياة الناس اليومية ، فقد تمكنت أفكار كونفوشيوس من التغلغل بعمق في الثقافة الصينية ، خاصة بالتركيز على البعد الأخلاقي، إذ يصبح كونفوشيوس بهذا الفيلسوف الأول لحقوق الإنسان ، ومن جهة أخرى استطاع فتح آفاق جديدة لتطور الثقافة الصينية⁴ ، إذ ارتبط القانون الأخلاقي لدى كونفوشيوس بأهمية إعادة الفرد الى فطرته السليمة وتهذيب ذاته للارتقاء به الى أعلى درجات الكمال الإنساني، أما على الصعيد السياسي لم يهاجم كونفوشيوس النظرية الصينية

¹ Ling shuming , Translator : Li Ming , Fundamentals of Chinese Culture , Amsterdam University press, 2005, p26/27

²Zhi- quan An , Kai Wang , Peng Lv , THE VALUE OF CHINESE TRADITIONAL CULTUR AND ITS INFLUENCE ON MORAL EDUCATION IN COLLEGES AND UNIVERSITIES , Advances in Social Science , Edication and Humanities Research , volume 123 , p 1

³ Ying Fan , A CLASSIFICATION OF CHINESE CULTUR , cross cultural management , phd, LINCOLN SCHOOL OF MANAGEMENT , 2000, p 5

⁴شاهر اسماعيل الشاهر ، قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية الى الماركسية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

التقليدية في أن الحاكم والإمبراطور يستمد سلطته من السماء بل حث الشعب على طاعة الحكام ولكن بعد أن وضع شروطا ينبغي توفرها لدى الحاكم قائمة على الأخلاق، وارجع كونفوشيوس فساد الحكام الى عزوف القائمين عليه عن إقامة حكومة صالحة تكفل السيادة للشعب ويصبح الشعب المصدر الأول للسلطة¹.

ثم بعد ذلك بدأت تظهر أفكار المدرسة الطاوية بزعامة تشوانغ تسي والذي كان يعتقد أن عالم الفضيلة المطلقة هو المجتمع المثالي الذي لا يعرف التمييز بين النبلاء والرعية ويقطنه الإنسان والحيوان على حد سواء ، ولا يحتاج الناس الى حكومة تدير شؤونهم لأنهم يعيشون بالفطرة ، حيث شبه حكم العالم بخرم أنف البقرة بحبل يفسد طبيعة { الطاوا } ، مشددا على ضرورة عدة التدخل في المسار الطبيعي للعالم² . من هنا فالطاو هو نظام الطبيعة الذي تمخض عنه وجود كل الوجود ، ويتحكم في كل ما يصدر عن الخلائق من أفعال ، لا يكون ذلك بالقوة ، وإنما من خلال نوع من العلاقة بين الزمان والمكان ، ومن ثمة الإنسان يصبح قادر على الملاحظة والفهم ومن ثمة السيطرة والحكم عن طريق الإذعان للطاو ، وتلتقي الطاوية مع الكونفوشيوسية في فكرة رفض الحرب إلا للضرورة ، فهي تحث الحاكم الى عدم اللجوء للحرب عندما يكون له خيارات أخرى إلا في حالة الدفاع عن النفس والجنوح دائما الى السلم ، وإذا قامت الحرب فعلى الحاكم أن يخوضها بسرعة أو ينهها بسرعة قبل أن تستفحل آثارها ، إذا فالثقافة الطاوية تقوم على رفض الحرب ورفض الحاكم الذي يتخذ من الحرب وسيلة لإثبات وجوده³.

الفرع الأول: الثورة الثقافية الصينية من الإمبراطورية الى الدولة الجديدة

جاءت ثورة الصين البروليتارية الثقافية العظمى للحياة في ماي 1966، واستمرت حتى وفاة ماوتسي تونغ عام 1976، وقد كانت بروليتارية في طموحها أكثر من واقعها وبنيت الثورة الثقافية الصينية من منظور أن أكثر أهدافها ثباتا كان الفنون والمعتقدات العامة ، أحدثت الكثير من

¹نادية كاظم محمد العبودي ، حركة الثقافة الجديدة في الصين ، نافذة على التطورات السياسية والثقافية ،

المركز الديمقراطي العربي : برلين ، 2020 ، ص 17

²تانغ يو يوان، وآخرون، تاريخ تطور الفكر الصيني، ترجمة : عبد العزيز حمدي عبد العزيز، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ، ط 1 ، 2004 ، ص 146

³بلحري عومار ، الثقافة الكونفوشيوسية : دراسة في الابعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني ، اطروحة

دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2019 ، ص 60

الصخب وأعدت تنظيم الدولة دون تقوض بنائها واستمرت طوال قرن من الزمان لتتجه الصين بعدها للمهمة الخطيرة التي تمثلت في بناء الأمة الحديثة¹.

قاد ماوتسي تونغ ومجموعة من الراديكاليين هذه الثورة ضد البرجوازيين وانطلق ماوتسي من الجانب الثقافي بسبب أن منتقديه كانوا من المثقفين الذين ينادون بتعددية الآراء والتي يعتبرها ماوتسي خطراً على مبدأ الصراع الطبقي ومن ثم على توظيف الطاقات الصينية من أجل التقدم والنهضة ، وقد بدأت الإجراءات الأولى لهذه الثورة باتخاذ قرار تجميد عضوية العديد من المعارضين لماوتسي وعزلهم من مناصبهم السياسية بحجة أنهم ممثلو البرجوازية في الدولة ، وتعد هذه الثورة من أخطر المراحل التي عرفتها الصين وذلك بسبب أحداثها المأساوية ، وأثارها السلبية على تطور البلد بسبب العنف الذي استخدم فيها². وتهدف هذه الثورة الى تنوير الفكر الإنساني أو بتعبير أدق فإنها تسعى لإنماء روح الشيوعية ورفض كل ما هو قديم ومنها نقد المذهب الكنفوشيوسي، وركز ماوتسي فيها على جعل الفرد الصيني مستعد للتضحية لتحقيق الأهداف الكبرى للأمة الصينية ، وإحياء الروح الشعبية للجيش وجعل زمام الأمور بيده من خلال التحكم في وضع السياسات والمناصب الإدارية ، فشكل بذلك ما اسماء بالحرس الأحمر الذي يتكون من مجموعة من المقاتلين صغار السن هدفهم محاربة كل ما هو تقليدي³.

إن المتتبع لمسار الثورة الثقافية في الصين التي قادها ماوتسي تونغ بالرغم من كونها جاءت لتنفي الطبقة البورجوازية وتعيد الاعتبار الى الطبقات الفقيرة والمزارعين وتقوية الجيش ، وتجاوز كل ما هو تقليدي من أفكار وفلسفة ومحاربة البيروقراطية والرأسمالية والدعوة الى التقدم ، إلا أن نتائجها الوخيمة اكبر من ذلك ، فعدد القتلى والتراجع الثقافي وانتشار الأمية في تلك الحقبة شاهد على ذلك .

فكان في تلك الفترة الصراع الفكري بين الشيوعية والليبرالية لتأسيس الصين ما بعد الإمبراطورية ، توج ذلك بالثورة الثقافية التي أعلنها ماوتسي والتي كانت أكبر خطر على الفلسفة

¹ ريتشارد كيرت كراوس ، ترجمة : شيماء طه الريدي، الثورة الثقافية الصينية، مقدمة قصيرة جدا ، القاهرة :

مؤسسة الهنداوي ، ط1 ، ص 11

² عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، اطروحة دكتوراه في

اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية ، 2013 ، ص 125

³ بلحري عومار ، مرجع سابق ، ص 90

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الكنفوشية¹، ففي هذه المرحلة برزت الأيديولوجية الماركسية من خلال تبني مواقف مناهضة للرأسمالية ومعادية للغرب ومصطفة الى جانب الاتحاد السوفياتي لمقاومة الدول الرأسمالية ومحاولة إبعاد العناصر الإقطاعية من الثقافة الصينية آنذاك².

وتتسم الثقافة الإستراتيجية الصينية بعدة سمات بارزة نذكر منها³:

السمة الأولى : الاعتقاد بان الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي ، فتاريخيا يعتقد الصينيون أنهم ذوو حضارة عريقة وكل من يعيشون خارجها هم برابرة ولا توجد دولة تساويهم ثقافيا ، ومن ناحية أخرى يعتقد الصينيون أنهم يمتلكون مهارة خاصة في بناء الدولة وإدارتها وأن لديهم قدرة رائدة في مجال علم الإستراتيجية العسكرية المتميز بالمهارة والذكاء ومعرفة استعمال القوة المادية في مكانها ، فالشعور بالتميز الثقافي من سمات الإستراتيجية الثقافية الصينية .

السمة الثانية : تأكيد الوحدة والسيادة داخليا ورفض كل أشكال التدخل الخارجي ، وتكون السلطة للشعب وهو الذي يخول الحكومة التي يجب أن تعمل بعدل، وتعتقد الإستراتيجية الثقافية الصينية أن الضعف الداخلي مرتبط بالتدخل الخارجي فهو يفتح المجال للانقضاض على الصين ، خاصة وان الساحة العالمية تتسم بالعدوانية والعنف والحروب .

السمة الثالثة : ضرورة تجنب الحروب خاصة القتال المباشر ، حيث تؤكد معظم المخطوطات والكتابات الإستراتيجية العسكرية ضرورة تجنب الحروب ، وفي حالة الحرب يجب أن يكون القائد ذا خبرة في معرفة التكتيكات والمراوغات التي من شأنها أن تكسبه الحرب دون قتال فالحرب في العلاقات الدولية من منظور الثقافة الإستراتيجية الصينية مكلفة ومدمرة ويجب تجنبها خصوصا أنها تؤدي الى انشقاق داخلي ، والنصر يجب أن يتحقق بأقل تكلفة ممكنة .

إضافة الى ذلك فالثقافة الإستراتيجية الصينية العريقة تعتمد على عناصر أساسية في بناءاتها خاصة لفكرة السيادة¹ :

¹ بلحري عومار، مرجع سابق، ص 97 .

² عبد الحليم غازلي، الادراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر ، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 16، العدد 04 ، 2019 ، ص 97

³ عماد منصور ، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية ، مجلة سياسات عربية ، العدد

21 ، 2016 ، ص ص 30، 31

أولاً: المركزية الصينية : ففي تاريخ الصين الطولي لم يكن هناك أبداً قبولاً طوعياً للمساواة في السيادة بين الأمم ، فالصين حسب اعتقاداتهم تمتلك جينا ثقافيا متفوقا يؤهلها لتصبح قائدة العالم .

ثانياً : أسلوب الملوكة : إن نهج الصين في بناء إمبراطورية هو استعمال الغزو عن طريق الإقناع الأخلاقي ودون استعمال القوة أو الإقناع القسري إلا للضرورة عندما ترفض الدول الصغيرة بالنسبة لها الخضوع وتضطر بذلك الى التصعيد .

ثالثاً: الثقة والخداع : إن تاريخ الصين الذي عرف الكثير من الحروب والكثير من المخططين الاستراتيجيين كان له الأثر البارز في اكتساب الخبرات في هذا الشأن ، إضافة الى تزايد التحالفات السياسية والعسكرية لكن بمجرد الوصول الى الأهداف بين الطرفين المتحالفين كانوا ينقلبون على بعضهم في نمط من الخداع والانتهازية، وفكرة التحالفات ترك أثرا في الثقافة الإستراتيجية الصينية فأصبح تركيزها على النفعية والخداع قصيري المدى لا على الثقة الإستراتيجية طويلة المدى.

من خلال القراءات في الثورة الثقافية الصينية ومراحلها ندرك أن الثقافة الإستراتيجية تتحول مساراتها عبر الزمن وتأثر فيها المصالح والغايات المنشودة وحتى التهديدات الوقتية ، والحاجة الملحة الى مواكبة التطورات الحاصلة في النظام الدولي من اجل التطور وتفعيل استراتيجيات مواتية أكثر لما هو جديد ، لكن تبقى طبيعة المجتمعات وبنائها الثقافي وأيديولوجياتها المترسخة من تصنع تلك الاستراتيجيات وتجعلها مميزة عن غيرها ، فالصين بعد هذه الثورات بدا يظهر عليها ملامح التحول في الاستراتيجيات من خلال إقامة عدة إصلاحات تمس جوانب أكثر تمتد الى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والانفتاح أكثر مع بقاء تأثير الفكر الكنفوشيوسي المتجذر في ثقافتها والذي ينبذ الحروب ويدعو الى السلام ، داخل المجتمع الصيني الذي عانى من الانقسامات والحروب والأمية ، فنلمس أن هناك مزيج في الفكر الثقافي والاستراتيجي الصيني بين قيم الماضي ممثلة في المبادئ الكنفوشيوسية العريقة وبين الأفكار الشيوعية التي أسست للصين الحديثة وكانت المنطلق الأول نحو تغيرات أساسية تعتمد كثر على أهمية المجال الحيوي في الفضاء الدولي ، والانفتاح على العالم بشكل أكبر .

¹ دينا محمد جبر ، الثقافة الإستراتيجية وتوجهات الامن القومي للدولة : الثقافة الإستراتيجية الصينية أنموذجا ،

مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 20، العدد 3 ، 2020 ، ص 381 ، 382.

المطلب الثالث : المقومات الأساسية في بناء الإستراتيجية الاقتصادية الصينية

الفرع الأول : المحددات الجغرافية والبشرية كمصدر لقوة الصين

أولاً: أهمية الموقع الجغرافي للصين :

تقع الصين في النصف الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وتحتل الجزء الشرقي من قارة آسيا ، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي .

طول الصين حوالي 5500 كم من الشمال الى الجنوب ، تمتد من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخه بمقاطعة هيلونغجيانغ الى بحر الصين الجنوبي ، قرب خط عرض 4 درجات شمالاً، وعرضها حوالي 5200 كم من الغرب الى الشرق ، تمتد من هضبة البامير غرب محافظة ووتشيا بمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الويغور الى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسية لنهري هيلونغ و ووسولي ، ويختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق ويزيد الفرق على اربع ساعات، تمتد حدود الصين البرية بمسافة تزيد عن 20 ألف كم تحدها 12 دولة :

كوريا في الشرق ، وفيتنام واللاوس وبورما في الجنوب ، والهند وبهوتان وسيكيم والنيبال وباكستان وأفغانستان في الجنوب الغربي والغرب ، والاتحاد السوفيتي في الشمال الغربي والشمال الشرقي ، وجمهورية منغوليا الشعبية في الشمال ، وتواجه اليابان الى الشرق عبر بحر الصين الشرقي والفلبين وبروني وماليزيا واندونيسيا في الجنوب الشرقي والجنوب عبر بحر الصين الجنوبي ، بمساحة تمتد الى 9.6 كيلومتر مربع وبذلك تأتي الصين في المرتبة الثالثة في المساحة بعد الاتحاد السوفياتي وكندا¹

ويتألف ثلثا هذه المساحة من جبال أو من هضاب يزيد ارتفاعها عن 1000م ، في حين لا تمثل السهول المنخفضة أكثر من عشر هذه البلاد ، فهناك الصين العليا في الغرب ، ذات الملامح المرفولوجية والمناخية العائدة لاسيما الوسطى ، والتي تتنافر مع الصين الشرقية ، فمن ناحية نجد أراضي مرتفعة و أحواضا ذات آفاق واسعة متجانسة ، ومن ناحية أخرى منطقة مجزأة ، مؤلفة

¹شينوى قوانغ ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد أبو جراد ، بيكين: دار النشر باللغات الاجنبية 1987 ، ص ص

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

من جبال ومن أودية وسهول كبيرة ، وتتألف التيبث التي يصل متوسط ارتفاعاتها الى الى 4000 م ، من تعاقب منخفضات وسلاسل ضيقة¹.

أما بالنسبة للمسطحات المائية والبحار فالصين تمتلك شريط ساحلي من جهة الشرق والجنوب بطول 18000 كم والذي يعتبر من بين أطول ساحل في العالم، يبدأ من مصب نهر يالو على الحدود الصينية – الكورية في الشمال الى مصب نهر بيلون على الحدود الصينية - الفيتنامية في الجنوب وإذا ما أضفنا سواحل الجزر كان الساحل أطول بكثير ، والقسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال الى الجنوب بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي الذي يعتبر أعمق حوض يمتد نصفه الكامل الى منطقة الجرف القاري الغنية بالنفط والغاز الطبيعي²، هذه المساحة الكبرى للصين وموقعها الجغرافي الذي يتصل بالبر الآسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي و ماتجود به من تلك الأراضي الواسعة من ثروات اقتصادية معدنية ونباتية وموارد مائية ومسطحات ، وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتي لكافة السكان³.

ومنه نستنتج أن الأهمية الجيوبوليتيكية والموقع الجغرافي للصين هو من أحد العوامل الأساسية في تكوين أهميتها على المستوى القاري والدولي ، فالمساحة وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية ومادية تحدد قوة الدول ، وهذا ما جعل الصين قوة مادية عظيمة لا يستهان بها في النظام الدولي بل المحرك الأساسي لديناميكية العلاقات بين دول العالم خاصة الكبرى وهذا راجع لتربعها على أم المواقع الحيوية البرية والبحرية في العالم.

ثانيا: أهمية العامل البشري كقوة في تحديد مكانة الصين :

تشكل الصين الدولة الأكثر سكانا في العالم إذ يبلغ عدد سكانها نحو (1.338) مليار نسمة لعام 2010 وتعد نسبة الكثافة في الصين من الكثافات العالية في العالم ، حيث يبلغ متوسطها حوالي 134/ كم المربع ، ولكن توزيع السكان غير متوازن حيث أن الكثافة عالية في المناطق الساحلية

¹ عبد الرحمان حميدة ، جغرافيا الدول الكبرى ، دمشق : دار الفكر للنشر 1984 ، 323

² شينوى قوانغ، مرجع سابق، ص ص 02 ، 05

³ عبد المنعم هادي علي ، الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية ، مجلة البحوث الجغرافية ،

العدد 12 ، 2010 ، ص 349

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الشرقية ، إذ تتجاوز 400 نسمة /كم المربع في مناطق وسط الصين تبلغ أكثر من 200 نسمة /كم المربع ، أما في هضاب المناطق الغربية فأقل من 10 نسمة / كم المربع¹، ووفقا لتعداد السكان 2010 بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 14 عاما حوالي 16.6 بالمئة ، بانخفاض 6.29 بالمئة من تعداد سنة 2000 ، وارتفع عدد الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة الى 13.26 بالمئة بزيادة 2093 بالمئة ، وبذلك تكون نسبة الفئة العمرية من (15-59) هي 70.14 بالمئة ، وأيضا بلغت نسبة الذكور 51.27 بالمئة ، في حين أن النساء يشكلن 48.73 بالمئة ، وبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في المدن 49.68 بالمئة من المجموع الكلي ، بزيادة 13.46 بالمئة في إحصائيات 2010 ، حيث هاجر العديد من سكان المناطق الداخلية والمناطق الغربية الى المناطق الساحلية الشرقية المتقدمة اقتصاديا وتشكل قومية الهان 92 بالمئة من سكان الصين التي تضم 55 أقلية قومية²

إن المقومات البشرية التي تتوفر عليها الصين تعتبر مصدر قوة لها ، ساهمت في بناء ركائزها منذ العصور القديمة فهي المحرك الأساسي للصين سواء في فترة الحروب من خلال تكوينات الجيش القوية فهي تعبر عن مؤشور قوة الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية او في فترة السلام من خلال الوصول الى تجانس في التركيبة السكانية فكلما كان هناك تجانس كلما زادت الوحدة بين المواطنين وساهم ذلك في معرفة الأفراد وثقافتهم بحجم التحديات وتطورها ، وبالتأكيد مع هذا العدد الهائل في السكان فإننا سنجد في الصين تنوع في التركيبة السكانية والقومية للسكان ، إذ يتشكل سكان الصين من الهان بأعلى نسبة مع وجود أقليات أخرى لا يجب إغفالها .

ويعتبر الهان المجموعة الأكثر أهمية ، تاريخها طويل ومرتبطة بتاريخ الصين ، حيث ظهروا في شمال الصين منذ أكثر من 4 آلاف سنة ، ومن سماتهم أنهم يتميزون بثقافة وحضارة عريقة ومشاركة بينهم ، فهم يتوزعون في 28 مقاطعة في الصين من بين 30 مقاطعة الموجودة ، إضافة الى الهان توجد أقليات بوذية وهندوسية ومسيحية ومسلمة ، وبلغ تعداد الروانغ 15.8 مليون نسمة وتعداد

¹ عبد الامير عباس عبد ، علي ياسين عبد الله، الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد الاول ، 2015 ، ص 16

² محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الازهر، 2012 ، ص 25

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الويغور 7.2 مليون نسمة ، والتبتيين حوالي 6 مليون نسمة ، وهذا التنوع في القوميات جعل الصين تتمتع برصيد ثقافي وأيديولوجي قوي على مدى التاريخ¹.

ومن أهم الأقليات المشكلة للتركيبية البشرية في الصين هم المانشو و الهوي ، تنحدر هذه الجماعة من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام عند وصوله للصين في القرن السابع للميلاد ، أما التبتيون فيتوزعون على كامل هضبة التبت ، في حين أنالويغور المسلمون يمثلون أكبر أقلية ذات أصول تركية في إقليم كسينجيانغ ، كما توجد أقليات أخرى مثل ن الكوريين والمنغوليين و الشوانغ ، وأقليات أخرى بأصول ترتبط بقوميات في دول مجاورة خاصة جمهوريات آسيا الوسطى مثل الكزاخ و الكيرغيس المعتنقين كذلك للدين الإسلامي².

وعلى الرغم من أن الصين بها الكثير من الأقليات المهمة والمتوطنون في الأطراف وفي المناطق الحدودية إلا أنها قد تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل بالنسبة لتطور سياسات الصين ولقضية الوحدة القومية ، فهذه التحديات تمثل قضية كبرى للصين ووحدة أراضيها ، ويتلاحم مشروع الدفاع عن سلامة الأراضي الصينية مع نزعة قومية حادة ، وربما هذا سبب من أسباب الرغبة في إعادة توحيد تايوان مع الصين فهو حق يؤمن به الصينيون³.

لكن رغم ذلك إلا أن القوميات الموجودة في الصين بأعراقها وعلى الرغم من تنوعها وتعدادها إلا أنها استطاعت الامتزاج عبر التاريخ في كيان حضاري واحد بهدف تأدية دور على المستوى العالمي ينسجم مع موروثها الثقافي والحضاري العريق⁴.

من خلال ما سبق يظهر جليا لنا أن العنصر البشري مهم جدا في بناء قوام الدولة الصينية ، ويكتسب أهميته من تاريخه وقيمه المترسخة التي تشكل تركيبته وثقافته ، كما أن العنصر البشري

¹ اوديد شينكار، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة: سعيد الحسني، الدار العربية للعلوم: بيروت ، ط1 ، 2005 ، 137 .

² بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية ، المركز الديمقراطي : برلين ، 2021 ، ص 43 .

³ دانييل بورشتاين، ارني هدي كيزا، ترجمة: شوقي جلال ، التنين الاكبر ن الصين في القرن الواحد والعشرون ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 210 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب : الكويت ، 2001 ، ص 167

⁴ صباح جاسم محمد الجنابي، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان ، برلين: المركز العربي الديمقراطي ، 2016 ، ص 65

الصيني يختلف تماما عن باقي التركيبات العالمية وهذا راجع ربما لطريقة تكوينه عبر مراحل عديدة من الزمن ، كان لها الأثر البارز فيصقل العنصر البشري الصيني .

الفرع الثاني : المحددات الاقتصادية والعسكرية كمصدر لقوة الصين

أولا: أهمية العامل الاقتصادي للصين :

قبل الحديث عن قوة الاقتصاد الصيني لابد أن نرجع الى العوامل التي جعلت من الاقتصاد الصيني اقتصادا قويا ينافس اقتصادات الدول العظمى عالميا ، فالمساحة الشاسعة للصين وتنوع التضاريس فيها وتربيعها على العديد من البحار والمسطحات المائية ، وتوفيرها على غطاء نباتي معتبر ، ضمن للصين حيازة ثروات طبيعية كثيرة ومختلفة تجعلها في الواجهة الدولية اقتصاديا .

فوفرة مصادر الطاقة والموارد الطبيعية التي توجد في الصين كثيرة ومتنوعة أبرزها الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي ، إضافة الى الثروات الطبيعية الأخرى كالحديد والفوسفات ، وتعتبر الصين من اكبر بلدان العالم في إنتاج الفحم الذي يشكل المصدر الرئيسي للطاقة إذ يمثل نسبة 76 بالمئة من مجموع استهلاك الطاقة فيها والصين هي خامس منتج للنفط في العالم ، إذ يبلغ إنتاجها نحو 3 مليون برميل يوميا عام 1999 ويتركز 90 بالمئة منه في المناطق الغربية ، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج منه نحو 17030 مليون متر مكعب عام 1999 في حين يبلغ احتياطي الغاز نحو 2060 مليار متر مكعب¹. ومع التطورات الحاصلة في البيئة الدولية أصبح العامل الاقتصادي أساسا في تعاملات الدول على المستوى الخارجي عن طريق ربط علاقات دولية وصفقات لتعزيز المكاسب، أما على المستوى الداخلي فالعامل الاقتصادي وتطوره يساهمان في التنمية الداخلية للدولة وتحقيق الرخاء.

فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي إضافة الى قدرة الدولة على استخدام عوامل قوتها الاقتصادية كأدوات للتأثير على السياسة الدولية، كما أن قدرة الدولة الاقتصادية هي

¹عبد المنعم هادي علي، الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية ، مجلة البحوث الدولية ،

العدد 12 ، جامعة المثنى : كلية التربية ، ص 352

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

قابليتها على إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء ، فجاءت أهمية العامل الاقتصادي نتيجة لعدة اعتبارات من بينها¹:

_ احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة وتطورت الاهتمامات الدولية بالشأن الداخلي وإمكانية تطويره .

_ زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول ، وما يترتب عنه من زيادة أهمية وألوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية .

مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل وعدة استراتيجيات ، جعلت منه الاقتصاد الثاني في العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، والموقع الرابع من حيث القدرة الشرائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ، أما في معدلات النمو فالاقتصاد الصيني يعتبر الأسرع نمواً على مستوى العالم خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سنوي يبلغ 10 بالمائة ، ومتوسط نمو في دخل الفرد بلغ 8 بالمائة خلال الثلاثة عقود الماضية².

إن مؤشرات القوة الاقتصادية لدى الصين تتمتع بأسرع نمو ، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين أحيانا الى معدلات اقتصادية قياسية ، ففي عام 1992 بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين الى نحو 14.2 بالمائة ، وفي عام 1993 بلغ نحو 14 بالمائة وفي عام 2008 بلغ نحو 13 بالمائة وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام 2010 نحو 10 بالمائة ، ويرجع النمو الاقتصادي للصين الى عاملين رئيسيين هما : استثمارات كبيرة في رأس المال وسرعة نمو إنتاجية³، وتمتلك الصين أكبر احتياطي للنقد الأجنبي في العالم وهي أكبر منتج وثاني أكبر مستهلك للذهب في العالم ، وتعد منذ 2010 أكبر مستهلك للطاقة في العالم ، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر مستهلك للنفط ، علما انها تخطت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2013 لتصبح أكبر مستورد للنفط في العالم ، واستطاعت الصين الحفاظ على نسبة نمو مرتفعة إذ بلغ متوسط

¹ بعييرة جمال، العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014 جامعة الجزائر 3 ، ص 18

² منصور فالح اسماعيل الحبيصه، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990/2008) ، مذكرة

ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة مؤتة ، 2009 ، ص 70

³ حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير

في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص 40

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2008 وحتى 2012 ، وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالدول الكبرى او حتى مع مجموعة دول البريكس الأخرى¹.

ومن حيث تركيب الاقتصاد تشكل الصناعة 48.9 بالمئة ، والزراعة 11.7 بالمئة والخدمات بما في ذلك الإنشاءات 39.9 بالمئة ، هذا وتعتبر الصناعة القطاع الأسرع نموا في الصين حيث بلغت نسبة نمو الناتج الصناعي عام 2006 الى 22.9 بالمئة ، ويبلغ حجم القوى العاملة في الصين 795.3 مليون فرد موزعين بين الزراعة والصناعة والخدمات ، وتمثل الاستثمارات الأجنبية 3.1 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي ، وبلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية 262.2 مليار دولار² ، أي بتحقيق فائض في الميزان التجاري ، ففي عام 2010 بلغ حجم التجارة الخارجية للصين نحو 2.973 ترليون دولار أي بفائض في الميزان التجاري بلغ 183.1 مليار دولار³.

وفي السنوات الأخيرة بلغ الناتج المحلي للصين في 2016 11.2 ترليون دولار بمعدلات نمو تتراوح بين 6.7 و 7.2 بالمئة ، وقد شهد الاقتصاد الصيني تغيرات عديدة في عام 2017 حيث تم إضافة الابتكار العلمي والتكنولوجي كعوامل إيجابية كثيرة لتنمية الاقتصاد ، كما شهدت الاستثمارات نموا متزايدا في الربع الأول من سنة 2018 بنسبة 10.4 بالمئة⁴، إذ أن هدف الصين الأول من تطوير اقتصادها هو تحقيق تنمية داخلية من شأنها تحقيق الرفاهية للأفراد وتطور البلاد على جميع الأصعدة ، فالتنمية تعتبر عامل مهم من عوامل تحقيق الدول للأمن والاستقرار وهي دائما ما كانت مقرونة به، أما هدفها الآخر من تركيزها على العامل الاقتصادي هو تحقيق التنمية بل ومنافسة اقتصادات كبرى، على اعتبارها تمتلك كل المقومات التي تخولها لذلك، خاصة بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين والتحول الى العقلية البراغماتية .

فلاحظنا أن الصين في السنوات الأخيرة حققت قفزة نوعية في المجال الاقتصادي وهذا ما أكدته الانجازات المحققة على أرض الواقع⁵ :

✓ فقد نجحت الصين بالتحول من دولة زراعية فقيرة الى دولة تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم .

¹ علي حسين باكير ، مستقبل الصين في النظام العالمي _ دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2016 ، ص 63

² منصور فالح اسماعيل الحيصية ، مرجع سابق ، ص 71 .

³ حذفاني نجيم ، مرجع سابق ، ص 41

⁴ ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي _ القيود والفرص ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2018 ، ص 60 ، ص 61

⁵ مروان سمور ، عندما استيقضت الصين ، د م ن ، د س ن ، ص ص 17/16

- ✓ ارتفاع الناتج المحلي بعدما كان في 2018 حوالي 191 مليار دولار ، ليصبح بحلول سنة 2019 الى 13,6 ترليون دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة.
 - ✓ بلغ حجم الصادرات سنة 2018 ما قيمته 2,4 ترليون دولار بعدما كان في 1980 ، 18 مليار دولار.
 - ✓ يساهم الاقتصاد الصيني بنحو 30 بالمئة وهو متنوع للغاية مثل الصناعات التكنولوجية ، والمنسوجات والتي تعتبر رائدة فيها.
 - ✓ وصلت السعة التخزينية للنفط في الصين الى 250 مليون برميل باستهلاك يومي بقيمة 13.5 برميل
- لكن رغم ما توصل إليه الاقتصاد الصيني إلا انه عرضة للأزمات ، حيث تعتبر الأزمات العالمية المالية الخطر الشائع الذي يهدد تراجع العامل الاقتصادي ومستويات النمو فيه ، وقد شهد النظام الدولي عدة أزمات على مر العصور ، لكن السنوات الأخيرة ومن عام 2020 كانت الأزمة مختلفة نوعا ما لكنها شكلت تهديدا مباشرا للاقتصاد العالمي والاقتصاد الصيني ، وهذه الأزمة كانت ذات طابع صحي، حيث أن أزمة كورونا عصفت بالعالم على مستويات عدة وفي مجالات مختلفة، هددت العنصر البشري و سببت حالة من الكساد والتراجع الرهيب في اقتصادات العالم ، وبما أن الأزمة بدأت في الصين فقد كان لها تأثير كبير على اقتصادها .

ثانيا: أهمية العامل العسكري للصين :

يعد العامل العسكري من الناحية العملية أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدولة ، ويشتمل على جميع الإمكانيات من أسلحة تقليدية أو إستراتيجية وعدد أفراد الجيش وتصنيفه من حيث القوة على مستوى العالم ، وتعتبر المؤسسة العسكرية الصينية من أكثر المؤسسات التي تتمتع بمستوى عالي من حيث نوعية الأسلحة الحديثة التي تطورت خلال السنوات الأخيرة وبتفوق عددي ، إذ يبلغ عدد أفراد الجيش الصيني حوالي 2.2 مليون جندي¹، وأصبحت المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على مستوى العالم ويرجع ذلك الى التفوق العددي إضافة الى التسليح على الجانبين الاستراتيجي والتقليدي ، فمن الناحية النووية فلها

¹صباح جاسم محمد الجنابي، مرجع سابق ، ص 56

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

قدرات كبيرة وانضمت الى النادي النووي سنة 1964 ، وقد اكسبها ذلك قوة نووية في تعتبر الأكبر في آسيا وقد تمكنت من امتلاك ونشر أسلحة نووية يمكن أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية¹. إن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة ، بسبب عوامل مختلفة أهمها بالطبع القوة البشرية حيث تشكل الصين الجيش الأكبر عالميا من حيث العدد ، ولا تأتي أهمية القوة العددية من حجم القوات النظامية فقط ، فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين من الرجال فقط تتجاوز 300 مليون نسمة ، يصل منهم نحو 9 ملايين سنويا الى سن التجنيد الإجباري وتعتبر القوة العددية للجيش الصيني موضع اهتمام ، وتهدف الصين الى تطوير قوتها الاقتصادية من خلال :

_الحفاظ على نظام الأمن من خلال الحفاظ على الحزب الشيوعي .

_ الحفاظ على السلامة الإقليمية

_ تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التركيز على تايوان ، والتي يتعين على الصين احتوائها

_ تحقيق الأمن البحري وترسيم الحدود البحرية مع جيرانها .

_ تحقيق الاستقرار الإقليمي ، وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية للصين².

كما وسعت الصين من قدراتها العسكرية وخطت لبناء جيش يتميز بالقوة فجاءت الانطلاقة الأولى لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في تسعينيات القرن المنصرم ، وأعدت تنظيم الجيش وتدريبه ، ومع التطور الحاصل في المجال التكنولوجي بدأت الصين بإمداد الجيش بأعلى التقنيات برا وجوا وبحرا³، فأصبحت الصين بذلك أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي للأبحاث والسلام في 2020 ، واحتلت المرتبة الثانية في العالم في

¹عاهد مسلم المشاقبة، صايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة _ الصين أنموذجا

1991_2016 _ ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 45 ، العدد 2 ، 2018 ، ص : 273

²أياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مجلة الجامعة

العراقية العدد (2/36) ، د.س.ن ، ص 423

³عاهد مسلم المشاقبة ، مرجع سابق ، ص 273 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

تصدير الطائرات بدون طيار ، وهي القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا¹.

عبرت العقيدة العسكرية الصينية عبر الزمن على فكرة الحفاظ على الأراضي الصينية وسلامتها باعتبارها الهدف الأول والأسى لها ، واعتبرت قضية تايوان وتوحيدها من أولوياتها الأمنية ، إضافة الى سعي الصين نحو حماية مصالحها عن طريق تدعيم حماية الممرات البحرية ، ومع التطورات التقنية الحاصلة والتنوع في التهديدات الأمنية ، وسعت الصين مجال اهتمامها بتطوير جيشها على كل المستويات والأصعدة : الجوية والبحرية والبرية .

1_ القوات البرية الصينية :

ضاعفت الصين منذ الحرب الباردة من نفقاتها العسكرية بتطوير جيش التحرير الشعبي فأصبح يمتلك 1.25 مليون جندي يشكلون القوات البرية الصينية ، يوجد من بينهم 400.000 جندي متركزين في المناطق العسكرية الثلاثة المقابلة لتايوان ، وقد دعمت الصين القوات البرية بناقلات الجنود ، والدبابات، وسلاح المدفعية ، كما أن القوات البرية مقسمة الى : فئة المشاة، جنود المدرعات ، جنود سلاح المدفعية ، والقوات البرية الصينية موزعة على سبع مناطق عسكرية نجد فيها : الدبابات المقاتلة الثقيلة مخصصة للحروب الشاملة والمدمرة أغلبها من صنع صيني، إضافة الى وجود منصات إطلاق الصواريخ حيث تشير مختلف الإحصائيات الى امتلاك الصين 2400 منصة لإطلاق الصواريخ، ضف الى ذلك امتلاك القوات البرية الصينية الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز².

2_ القوات الجوية الصينية :

طورت الصين من قوتها الجوية بتخفيض واستبدال مقاتلاتها القديمة بأخرى حديثة بما في ذلك القاذفات الأرضية ، حيث ابتاعت الصين وصنعت مئات الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع والتي يتم مقارنتها بشكل عام بطائرات اف 16 و اف 15 الأمريكية الصنع ، كما حصل السلاح الجوي

¹ عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة ، المجلة الجزائرية

للأبحاث والدراسات ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 779

² محمد الصالح جمال ، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة ، المركز الديمقراطي العربي :

برلين ، ط1، 2020 ، ص 89

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الصيني خلال تلك الفترة على قرابة ألف صاروخ ارض _ جو من منظومة 300_ اس الروسية للدفاع الجوي ما يجعلها قوة دفاعية لا يعلو عليها ، ناهيك عن التعديلات التي تم إدخالها على منظومات صواريخ كروز والأسلحة الموجهة وطائرات الإنذار المبكر وطائرات الإمداد وأنظمة الحروب الالكترونية وناقلات الجو العملاقة¹ .

فالصين تمتلك 5 أجيال من الطائرات المقاتلة²:

الطائرة المقاتلة الأولى Q_5 FATAN: تعتبر من الجيل الثاني للطائرات الحربية التي تمتلكها الصين .

الطائرة المقاتلة الثانية J_7G: دخلت الخدمة لأول مرة في 2002، تحتوي على أكثر الصواريخ حداثة في القرن 21 .

الطائرة المقاتلة الثالثة J_8: تم إدخاله الأول مرة سنة 1981 وتم تطويرها من طرف الصين بتزويدها بمقطورة قيادة الكترونية تضم أجهزة الكترونية جد متطورة عن سابقتها.

الطائرة المقاتلة الرابعة JH_7: دخلت الخدمة في 2004 مزودة بمحركين نفائين ، ومزودة بجهاز متطور للملاحة الجوية ولها القدرة على حمل أسلحة هجومية من نوع صيني روسي .

الطائرة المقاتلة J_10: تتميز بأنها ذات محرك نفاث متعدد الوظائف تتيح للطيار كشف واستهداف طائرة العدو دون أن يكلف ذلك تحذيرا من كاشف الإشارات، إضافة الى الطائرة المقاتلة جي 20 التي تعتبر الجيل الخامس للطائرات المقاتلة التي تتمتع بقدرات جد هائلة .

3_ القوات البحرية الصينية :

تمكنت الصين في العقدين الأخيرين من امتلاك أكثر من 40 غواصة جديدة هجومية تعمل بطريقة تقليدية أو بالطاقة النووية ، ثم أضافت الغواصات الى أسطولها البحري بشكل اكبر بكثير من أي دولة أخرى ، كما تمتلك الصين سلاحا بحريا يحتوي على 15 مدمرة مزودة بصواريخ موجهة أضيف إليها فيما بعد ثلاثة أنواع متطورة من المدمرات في العالم 2003 لوحده فقط ، كما تحافظ الصين على اكبر مخزون من الألغام المائية في العالم ، علما أنها كانت قد أنجزت بناء منشآت سرية تحت

¹ علي حسن محمود باكير ، مرجع سابق ، ص 81

² محمد الصالح جمال ، مرجع سابق ، ص 99 ، 100

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الأرض قادرة على استقبال 20 غواصة¹، كما احتلت القوات البحرية في 2006 المرتبة الثالثة عالميا كقوة بحرية بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمتلك الصين حسب تقرير صدر في 2010 ، 80 مشاة للتدريب والتكوين إضافة الى 28 سفينة حربية و 253 سفينة لحفر السواحل ، 52 فرقاطة إضافة الى امتلاك الصين ل 65 غواصة و 58 سفينة برمائية².

يقر القادة الصينيون بشكل ساحق بأن مصالح الأمة تتركز في المجال البحري ، وتشير إستراتيجية الصين العسكرية الأحدث الى أن القدرة على الصراع والفوز في حروب محلية معلومة تتطلب قدرات متقدمة في البيئة البحرية ، والاستعداد للصراع العسكري البحري مهمة إستراتيجية طويلة الأمد تضم تطوير المفاهيم والتجربة والتدريب على مستوى المفاهيم لدعم أهداف الصين الأمنية القومية³.

وإضافة لقوة الصين على الصعيد البري والبحري والجوي في العقيدة العسكرية، برز كذلك العامل التكنولوجي والذي يتعلق بإضافة مفاهيم أخرى لمفاهيم الحرب الصينية باستخدام حرب المعلومات والحروب الإلكترونية ، وهذا الصدد فالجيش الصيني يعمل بوضوح لتطوير مزيد من القدرات الإلكترونية من خلال التحكم بالاتصالات والحوسبة والاستخبارات وأنظمة الجوسسة والفضاء السيبراني⁴.

مع التطورات الحاصلة في البيئة الدولية وزيادة الاهتمام بعوامل أخرى غير العامل الاقتصادي ، إلا أن العامل العسكري بقي من أولويات الدول وحتى انه بقي معيارا لقوة الدول ، والدليل على ذلك زيادة الإنفاق العسكري التي تخصصه الدول، إضافة الى التنافس الحاصل في المجال التسليح العسكري ، وتقاس كل دولة بقيمة الجيوش التي تملكها وقوتها ، وبحجم التسليح فيها وحيازتها على الأسلحة النووية من عدمها ، والصين كما ذكرنا هي من بين الدول العظمى في المجال العسكري

¹ علي حسين محمود باكير، مرجع سابق، ص81

² CHARLS-LOUIS Labrecque et autre , La Modernisation de la chine : Une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance (Québec : Hautes Etudes Internationales , 2011 p 28

³ مارك ر. كوزاد ، نيشن بوشان مصطفقة ، جيش التحرير الشعبي الصيني عمليات قواته الجوية فوق الماء ، تقرير صدر من مركز : RAND ، 2017 ، ص08

⁴ تيموثي آر هيث ، وآخرون ، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي ، تقرير صدر من مركز : RAND ، 2016 ، ص40 ،

والتي تستمد قوتها من عقيدتها العسكرية ومن تطويرها لإمكانياتها عبر الوقت ، وتستمد القوة العسكرية الصينية كذلك قوتها من العامل البشري وعدد جيشها الكبير ، ومن تطورها التقني والتكنولوجي في مجال أمنها وهذا ما يجعلها من أقوى الجيوش في العالم .

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية

في هذا المبحث سيتم وضع مفهوم الإستراتيجية الصينية في إطارها النظري لمحاولة الفهم الجيد لكل جوانب هذه الإستراتيجية ومحاولة الإلمام بكل جوانبها، وباعتبار الإستراتيجية المدروسة في بحثنا هي الإستراتيجية الاقتصادية فان أهم النظريات والمقاربات الملائمة لتحليلها هي النظرية الليبرالية خاصة في شقها المؤسسي والتي ستدرس اهتمام الصين بالجانب المؤسسي وانخراطها فيه كسبيل لدعم فكرة التعاون التي تنتهجها الصين ، وولفهما كثر سنتطرق لمقاربة الاعتماد المتبادل والتي تعتبر مكملة لليبرالية المؤسسية في ضرورة تفعيل التعاون بين الدول من خلال التركيز بشكل أكبر على التعاون الاقتصادي ، وحسب الإستراتيجية الصينية فان ازدياد حجم الاعتماد المتبادل بين الدول في المجال الاقتصاد يعتبر عاملا مهما في التخفيف من حجم الصراعات الدولية وحدتها بسبب ترابط المصالح ، ثم ننتقل في هذا البحث الى دراسة مقارنة القوة الناعمة والتي لطالما تم ربطها بالصين ، لأنها تعتبر من بين أهم الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية ، فحسب الصين فالتوسع الخارجي والولوج الى الدول وأسواقها لا يكون بالإكراه أو باستعمال القوة الصلبة بل بالعكس تمثل القوة الناعمة الطريقة الأهم لذلك ، والقائمة على قوة الجذب وتكوين العلاقات الودية مع الدول ونشر مبادئ الثقافة الصينية القديمة ، ولا يمكن دراسة الإستراتيجية الصينية دون تسليط الضوء على سياستها الخارجية واهم مقاربة لدراسة ذلك ن هي مقاربة الدور التي تمكننا من فهم الأدوار المحورية التي تنتهجها الصين وصناع القرار في سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي الذي يشكل مكانة مهمة لدى الصين ، ودورها كذلك على المستوى الدولي.

المطلب الأول : النظرية الليبرالية المؤسسية ومقاربة الاعتماد المتبادل :

إن الفكر الليبرالي بصفة عامة يقوم على افتراضات مفادها أن الحرية سمة أساسية يجب أن يتمتع بها الفرد ، فهو حر في أفعاله ومستقل في تصرفاته دون أي تدخل سواء من الدولة او اي مؤسسة أخرى، إذ أن الليبرالية من الناحية الفكرية تعني حرية التفكير والاعتقاد والتعبير ، ومن الناحية الاقتصادية تعني حرية الملكية الشخصية وحرية الفعل الاقتصادي المنتظم وفقا لقوانين السوق ،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

وعلى المستوى السياسي تعني حرية التجمع وتأسيس الأحزاب واختيار السلطة ، والسمة الأخرى هي الفردية ، فالليبرالية تدفع بالفرد الى المقدمة وتمجده لان يصبح هو الحقيقة وترى بان الأفراد هم الذين يصنعون المجتمعات وان سعادة الفرد هي رفاهية المجتمع ، ومهمة الدولة الأساسية هي حماية الأفراد ، والسمة الأخرى وهي العقلانية والتي تعني استقلال العقل البشري بادراك المصالح والمنافع دون الحاجة الى قوى خارجية ، والفرد مستقل نتيجة تحرره من السلطة الدينية اللاهوتية¹

وتحتوي النظرية الليبرالية على عناصر تقدمية وتعاونية و حدثية ، فهي تقدمية باعتبار أن الليبراليين يعتقدون انه حينما تسود أفكارهم فان العلاقات الدولية ستتحوّل تدريجيا نحو تشجيع وترقية الحقوق الإنسانية عن طريق خلق شروط للسلام والازدهار والعدالة ، وتعاونية بسبب أن تحقيق أعظم قدر من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون بين الدول والفواعل الدولية الأخرى، فبدون التعاون لا يمكن تحقيق الفائدة من التفاعل، و حدثية في فكرة أن الليبراليين يعتقدون أن العلاقات الدولية قد تحولت بفعل عوامل عديدة عملت على تحديث العالم مثل: الديمقراطية الليبرالية ، التقدم المعرفي العلمي ، المؤسسات الدولية والتكامل الاجتماعي الدولي².

وتنقسم الافتراضات الليبرالية الى ثلاثة توجهات :

المثالية الليبرالية والتي تمثل المكون الأقدم للنظرية الليبرالية ، وتنظر الى تناسق شكل الهويات والقيم الاجتماعي الداخلية كمحدد أساسي لخيارات الدولة ومن ثم الصراع أو التعاون بين الدول ، ويعتقد الليبراليون المثاليون أن ما يجمع البشر أكثر مما يفرقهم، أما توجه الليبرالية التجارية ينطلقون من فكرة أن التجارة والانفتاح الاقتصادي يمهّدان الطريق نحو السلم والرخاء الدولي ، وتسعى هذه النظرية الى تفسير سلوك الدول المنفرد والجماعي انطلاقا من الحوافز السوقية في مواجهة فواعل اقتصادية داخلية وأخرى عبر قومية ، ويشكل التوجه الثالث تصور الليبرالية

¹ طلال حامد خليل، المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ن العدد الخامس

عشر، جوان 2016، ص 159

² محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والاسس ، اطروحة دكتوراه

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية : الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2015

ص 153،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الجمهورية التي تؤكد على الطرق التي تتولى فيها المؤسسات والممارسات الداخلية تجميع هذه المصالح وتحويلها الى سياسة دولية¹.

وتنطلق الليبرالية من فكرة أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض وتضع قيودا على الحرب حيث اعتبر فرانسيس فوكوياما أن العلاقات بين الدول تتصف بالمثالية بحيث لم تخض دولة ديمقراطية حربا ضد دولة ديمقراطية أخرى² ، حيث قام فوكوياما في التسعينات بإحياء نظرة سادت بين الليبراليين مفادها أن انتشار النظم السياسية الداخلية القائمة على أساس الشرعية سيقود أخيرا الى نهاية الصراع الدولي، بحيث يقدم إسقاط المبادئ الديمقراطية الليبرالية على المجال الدولي أفضل فرصة لنظام عالمي سلمي، نظرا لان كل الأمم ستعترف بشكل تبادلي بشرعية إحداها للأخرى³.

إن الملاحظ للأفكار التي بنيت عليها الليبرالية من تمجيد لفكرة السلام ونبذ الحروب والدعوة الى تمجيد حرية الفرد، يلاحظ أن هناك تقارب بين هذه الأفكار ، والأفكار التي تقوم عليها الفلسفة الصينية الكونفوشيوسية التي قامت على الأخلاق ونبذ الحروب والدعوة الى السلام ، وان الحكومات الصالحة هي التي تحقق الرفاه لشعبها وهي أساس قيام دولة متماسكة، وتعتبر الثقافة الصينية إن صلاح الدولة من صلاح الفرد والمجتمع فهي تنطلق من الداخل الى الخارج مثل فكرة الليبرالية التي تبدأ بالفرد في طرح أفكارها .

الفرع الأول: المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة :

لقد سلم الليبراليون الجدد بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ، وذلك لغياب سلطة عليا تخضع لها جميع الدول ، وبالتالي يلعب توزيع القوة والثروة في النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد سلوك الدول ، كما سلموا أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، لكن اختلفوا مع

¹فاطمة الزهراء حشاني، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى ، دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية ، الليبرالية ، والبنائية ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2017 ، ص ص 116،121

²Francis Fukuyama , Liberal Democracy as a Global Phenomenon ,Political Science and Politics,Vol 24 , No 4, p 662

³سكوت بورتشيل وآخرون ، ترجمة : محمد صفار ، نظريات العلاقات الدولية ، المركز القومي للترجمة : القاهرة، 2202 ، الطبعة الاولى ، 2014 ، ص 94

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الواقعيين في حجم وطبيعة الفوضى فهي ليست بالحدة التي يفترضها الواقعيون ، وان الفوضى تهذب عن طريق المؤسسات فهي جاءت لربط العلاقات الدولية بفكرة المؤسسات ، حيث يرى كيوهن أن حالة الفوضى هي التي فرضت ضرورة وجود وسائط من شأنها أن تخفف من حدتها تمثلت في المؤسسات المتعددة الأطراف¹ . كما تهتم الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) على كيفية تحقيق التعاون بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي ، ويظهر التعاون الدولي عندما تعدل سلوكياتها لتلائم التفاصيل الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى ، كما تجادل الليبرالية الجديدة بأن هناك تطورات تاريخية محددة جرت خلال القرن العشرين جعلت تحقيق التعاون الدولي الآن أسهل نسبياً مما كانت عليه الحال تاريخياً ، وقد كفلت هذه التطورات نماء المؤسسات الدولية بشكلها الرسمي وغير الرسمي² .

إذا ففحوى التساؤل الذي يطرحه الليبراليون هو : كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تقوم بوظائف تعجز الدول منفردة عن القيام بها والتغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي ، فالتغير الذي حدث على مستوى تنوع التهديدات ، كمشاكل البيئة والاحتباس الحراري والمشاكل الصحية ، جعل الدولة غير قادرة على مجابهتها بشكل منفرد ، إذ أصبح من الضروري تنسيق الجهود ، وفي هذه الحالة تصبح المنظمات الدولية شريكاً في العملية التعاونية³ ، كما اعتنق الليبراليون الجدد نظرية الاختبار العقلاني بأن سلوك الدول يخضع لمنطق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة ، فالدولة تقبل على السلوكيات التي تعظم من مصالحها الاقتصادية وليس فقط العسكرية لتحقيق القوة والمنفعة ، حيث يؤمنون بإمكانية التعاون الدولي حتى في ظل الفوضى ويبرهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك ، فعندما تدخل الدولة في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب من التفاعل ، فالمكاسب المطلقة هي أكثر أهمية من المكاسب النسبية⁴ .

¹ محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص 192

² أحمد قاسم حسين ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع ن مجلة سياسات عربية ، العدد 20 ، 2016 ، ص 128

³ عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الروسي في منطقة الشرق الاوسط ، دراسة حالة الازمة السورية 2010/2014 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر: بسكرة ، 2014 ، ص 25

⁴ محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص 193

وهنا يختلف الليبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد حول تعريف الدول لمصالحها الذاتية ، ففي حين ذهب الواقعيون الجدد الى أن الدول معنية بالمكاسب النسبية ومن سيحصل على مكسب أكثر ، يرى الليبراليون الجدد أن الدولة معنية بتعظيم مكاسبها المطلقة أي تقييم مصلحتها الذاتية بمعزل عن المصالح المشتركة وما الذي سيحقق لي اكبر مكسب ولذلك ستقوم المؤسسات بدور تشجيع عادات التعاون ومراقبة الالتزام بالقواعد، فيرى المؤسساتيون أن التعاون بين الدول سيكون ضعيفا إذا كانت إجراءات فرض القواعد ضعيفة ، ولكن في ظل بيئة يتزايد فيها التكامل الإقليمي والعالمي تستطيع الدول تحقيق توافق للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية¹.

وبناء على ذلك يربط الليبراليون المؤسساتيون بين المؤسسات والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وهذه النظرية تظهر علاقة سببية قوية بين المؤسسات والتعاون الاقتصادي ويربطون التعاون بين الدول بالسلام ويشددون على أهمية المؤسسات ودورها في الاستقرار الدولي ، فهم يركزون على المسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية ولا يركزون على المسائل التي لا تكون فيها مصالح مشتركة ، وبذلك فهم لا يركزون على المسائل العسكرية بل تتجاهلها في مقابل ذلك يصب جل اهتمامهم على الاقتصاد وتحقيق التعاون فيه²، وقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة ، فشهدنا استمرارا في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الاتحاد الأوروبي وتوسعا متواصلا للحلف الأطلسي ، وهذا بحد ذاته يعكس حجة للنجاح المؤسساتي ، كما يعتقد الليبراليون المؤسساتيون بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل ، والمؤسسات هي التي باستطاعتها تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول³.

وإذا ربطنا أفكار الليبرالية المؤسساتية بالصين كدولة اتجهت الى تطبيق سياسات ليبرالية منفتحة أكثر على العالم الخارجي ، نجد أن فكرة التعاون الدولي قد اعتمدها الصين بشكل واسع ومتطور مع الوقت فالصين في تحقيق إستراتيجيتها الجديدة تسعى الى توسيع إطار التعاون في المجال

¹ سكوت بورتشيل وآخرون ، مرجع سابق ، ص 106

² فاطمة الزهراء حشاني ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007/2008 ، ص 63.65

³ خالد معمري، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد

11 سبتمبر ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 ، ص 98

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الاقتصادي خاصة ، لتحقيق مكاسب تمكنها من التغلغل على المستوى الإقليمي والدولي، باعتبار أن هذا التعاون سلمي ويحقق نوع من الثقة بينها وبين الطرف الآخر .

لكن فكرة المؤسسات خاصة على الصعيد الإقليمي لم تتحقق في الصين بالقدر الذي تدعو إليه هذه النظرية وهذا راجع الى عدة أسباب من بينها الخلافات التي لم تحلها الصين في محيطها الآسيوي، في مجملها هي خلافات حدودية، لذلك فالصين تدرك إن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابد من أن تسبقها مكانة إقليمية فالبيئة الآسيوية تقدم للصين قاعدة ارتكاز أساسيا ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها قدر الإمكان، حيث أصبحت الصين تعطيها أولوية أكثر فنجدها مثلا دعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي ، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع اندونيسيا واتبعت علاقات أكثر تقاربا وأكثر تعاونا مع باقي الدول الآسيوية¹ .

حيث سعت الصين الى توسيع عضويتها في المؤسسات والمنظمات الدولية فتضاعفت بشكل كبير من خلال مشاركتها في المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية الإقليمية ، وخلقت منطقة للتبادل الحر بين دول الآسيان ، وانضمت الصين الى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ، وأصبحت عضوا نشطا في الحوار الأمني الإقليمي ، هذه الدلالات تؤكد أن الصين تبحث عن لعب دور أكثر مسؤولية وتعاونية في الشؤون الدولية ، وهذا ما فتح لها المجال للانضمام الى اغلب المنظمات الإقليمية موازاة مع اندماجها في المنظمات الدولية فعضوية الصين في المؤسسات الدولية ارتفع منذ عهد الإصلاحات² . فالصين تعي جيدا أن الانطلاق نحو علاقات أكثر قوة على المستوى العالمي لا يمكن أن يكون جيدا أو يحقق إستراتيجيتها المنشودة إلا إذا ضمنت سير العلاقات على المستوى الإقليمي بشكل سلس وسلمي.

¹ علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000 ، اطروحة دكتوراه في العلاقات

الدولية ، جامعة الحاج لخضر: باتنة ، 2020/2019 ، ص52

² حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني ، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،

2008/2007 ، ص ص 61_92

الفرع الثاني: مقارنة الاعتماد المتبادل :

لا يمكننا أن ندرس إستراتيجية الصين الاقتصادية وتحولات سياستها البراغماتية التوسعية دون دراستها من منظور مقارنة الاعتماد المتبادل والتي تركز على العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى ، فالاقتصاد بالنسبة للصين هو من أصبح يحرك سياستها خاصة بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، وجوهر فكرة الاعتماد المتبادل التي تتبناها الصين هو التعاون مع البلدان وربط علاقات اقتصادية طويلة الأمد مع شركائها الاقتصاديين .

يعد الاعتماد المتبادل أحد أهم المفاهيم التي أولتها المدرسة الليبرالية عناية ، حيث يفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصل بعضها ببعض بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل ، في مكان واحد على الأقل ، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين، ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الأماكن والظروف كلما ازداد الترابط¹، ويحصر المنظرون ظاهرة الاعتماد المتبادل في مجال العلاقات الاقتصادية وهذا ما اتفقوا عليه، لكن جوهر الجدل بينهم يتعلق بمدى تأثير الاعتماد المتبادل على السياسات الدولية ومضامينها، وكيف يمكن للاعتماد المتبادل أن يكون عاملا محفزا للسلم الدولي ، فهو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر تكون فيه العلاقة تبادلية ، وينطلق من محركات اقتصادية بحتة فيعطيها الأولوية على حساب الأبعاد الأمنية ، فيفرض وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التبادل بين الدول وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل².

ويروون انه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون والاعتماد المتبادل فيما بينها ، فهذا التعاون والتقارب يدفع الى إيجاد قيم مشتركة بين الدول يمكن من تقليص حدة النزاعات ، ويؤكد أنصار الاعتماد المتبادل على أهمية حرية التجارة وترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول والتي

¹ سلبي ياسين، العلاقات الجزائرية الصينية دعم متبادل ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر

3 ، 2011 ، ص 13

² محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي ، مجلة دفاتر

السياسة والقانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، ص 248

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

ستؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية المشتركة وبالتالي تحقيق التعاون الذي من شأنه تحقيق الأمن والرفاه للجميع¹.

فالاعتماد المتبادل هو حالة علاقة بين الطرفين تكون العلاقة بينهما قائمة على بعدين : الحساسية والهشاشة ، حيث تدل الحساسية الى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى وسائل قياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية ، وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد تغيرات من هذا النوع ، فقد تكون هناك دولتان متساويتان في الحساسية لأحد المشاكل لكنهما غير متساويتين في الهشاشة فتتأثر واحدة أكثر من الأخرى².

والاعتماد المتبادل بالنسبة الى كيوهن هو نتيجة لتطور شبكة الاتصال وتزايد عدد الفاعلين ذوو الاستقلالية السياسية وكذا توسع نطاق الأمن وتغير مفهومه من المفهوم العسكري الى المفهوم المصلحي النفعي البراغماتي للدول وهو المفهوم الشمولي³، ومن مؤشرات تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل زيادة حجم المعاملات بين الفاعلين الرئيسيين ، وتوافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية ، وفي حالة التقدم في مسار الاعتماد المتبادل نستشف مجموعة من الدلالات مثل التحول نحو التخلي عن الاعتماد على القوة العسكرية في حل الخلافات والقضايا الاقتصادية بين الدول التي تسود فيها حالة من الاعتماد المتبادل ، بل وأكثر من ذلك يتنامى التحول نحو تكريس سياسة التكتلات السياسية والاقتصادية مثل الاتحاد الآسيوي الباسيفيك بقيادة الصين ، وتوسع منظمة التجارة العالمية إضافة الى تنامي العولمة الاقتصادية التي تقضي بانصهار واندماج اقتصادات العالم ببعضها البعض⁴.

¹ وهيبة تبارني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي ، دراسة حالة : ظاهرة الارهاب ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري : تيزي وزو ، 2014 ، ص 33

² ياسين سليبي، العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 12

³ السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 ، ص 78

⁴ محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص ص 249 / 250

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

ويعتقد أنصار هذا الطرح أن الاعتمادية المتبادلة سواء كانت متوازنة او غير متوازنة ستساهم في تخفيف حالات التوتر بين الدول وتجعل العلاقات بينها أكثر سلمية ، فهي دائما ما تتجه لحل خلافاتها بالطرق السلمية ولن تسعى لتدمير ما حققته من مكاسب لان مصالحها تشابكت وتفاعلت بشكل كبير ، فطبيعة المكاسب الناجمة عن الاعتماد المتبادل قد نمت الى حجم يفوق بكثير مكاسب الحرب والنزاع¹ ، فالاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساواة بين الأطراف ، لان علاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات و مصالح النخب ، كما تعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول ، ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل².

وعليه فالاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي يهدف الى تحليل الاعتماد كظاهرة في السياسة العالمية، فألى جانب العلاقات السياسية المتمركزة على القوة والسلطة والأمن ، فان تكاثر وزيادة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، جعل من القوة السياسية اقل مركزية في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث زادت التجارة العالمية بنسبة عالية مما شجع على تقوية الاتصال الاقتصادي بين الدول خاصة الغنية منها فالتجارة تعمل على تقرب المصالح وتحرير التبادلات التجارية بين الدول والتي تقوي من فكرة السلام العالمي³، وعندما طورت الصين من استراتيجياتها الاقتصادية كان شغلها الشاغل هو توسيع دائر اقتصادها وانفتاحها على العالم الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي من اجل تطوير بنيتها الاقتصادية التحتية لتحقيق نموها الاقتصادي فسعت الى ربط علاقات اقتصادية امتدت مع الوقت الى القارة الإفريقية متجاوزة بذلك محيطها الإقليمي والقارة الآسيوية .

فشكلت مقارنة الاعتماد المتبادل واحدة من أهم المقاربات في تفسير السلوك الصيني الخارجي لتركيزها على الجانب الاقتصادي بشكل أكبر، كما أنها تهتم بالفواعل الغير دولاتية ، فالإستراتيجية

¹وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد42 ، العدد الاول ، 2015 ، ص 111

²عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية : بن عكنون ، الجزائر ، 2008 ، ص

³قط سمير ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا بعد الحرب الباردة ، قطاع النفط أنموذجا ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر: بسكرة ، 2007 ، ص 29

الصينية تهتم بالجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، رغم أنها تستعمل وسائل أخرى سياسية ودبلوماسية ، والصين تعتمد كذلك بشكل كبير على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات التي تستثمر بكثافة في كل قارات العالم¹.

المطلب الثاني : مقرب القوة الناعمة ومقاربة الدور في تفسير الإستراتيجية الصينية:

الفرع الأول: مقرب القوة الناعمة

يعتبر مفهوم القوة في العلاقات الدولية من أهم المفاهيم بل تعتبر محورا بنيت عليه العلاقات الدولية ، حيث تقوم جل نظريات العلاقات الدولية على البحث في مفهوم القوة وأسسها ، ودرجة أهميتها فاختلف تحديد نوع القوة ومستوياتها من نظرية لأخرى ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية القوة في الدراسات التنظيرية ، ويعود الاهتمام بمفهوم القوة نابعا من الفوضوية الدائمة للنظام الدولي بسبب سعي الدول لتأمين مصالحها وفرض نفوذها ، من خلال التأثير على سلوك الدولة الأخرى أو يصل حد التحكم فيها من أجل غاية واحدة وهي تحقيق رغباتها²، وتعتبر القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية المفهوم التقليدي للقوة ، والذي ساد في نظريات العلاقات الدولية لفترة كبيرة ، واهم المدارس التي اهتمت بالطرح الذي يحصر القوة في المجال الصلب هي الواقعية ، والتي اعتبرت انه في حالة عدم استقرار النظام الدولي لا يجدر بالدولة سوى أن تكون مستعدة للتدخلات الأجنبية للحفاظ على بقائها ، والقوة العسكرية هي من تضمن لها ذلك، فكلما كانت الدولة قوية كلما ما حققت أمنها وحققت مصالحها المرجوة ، وظلت خطابات القوة الصلبة لفترة كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية³.

لكن مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بحكم العالم ساد فراغ إيديولوجي سادت معه أفكار جديدة على عكس الأفكار التي كانت قبل حقبة الحرب الباردة ، إذ كانت القوة الصلبة العسكرية هي من تحدد حجم الدول وقوتها ، وكذلك سادت

¹قط سمير ، مرجع سابق ، ص 24 .

²حميد حمدون السعيد، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 64_65 ، 2016 ، ص2

³سماح عبد الصبور عبد العي، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الابرائية اتجاه لبنان ، 2013/2005 ، دار الثقافة والعلوم ، 2014 ، ص34

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

التحالفات العسكرية بين الدول العظمى وكان البقاء للأقوى وللذي يمتلك الترسانة العسكرية الأعظم وحتى على مستوى الدراسات والتنظير كانت النظرية الواقعية هي المتصدرة بأفكارها ودراساتها حيث اعتبرت أن القوة العسكرية هي الأساس في صناعة قوة الدولة ، وللحفاظ على بقاء الدول يجب تحقيق التفوق العسكري ، لكن ما لاحظناه بعد الحرب الباردة تغير في المفاهيم والمدرجات وحتى التصورات ، حيث طرح جوزيف ناي مفهوم جديد عرف بالقوة الناعمة والتي تمثل عكس القوة الصلبة ، وذلك تماشياً مع تغير المفاهيم التي على عدة مستويات ، وأصبحنا أمام مفاهيم جديدة تعبر عن الأمن وقوة الدولة : كالأمن الإنساني، الأمن الشامل، الأمن المجتمعي ، الأمن الثقافي

ففي هذا السياق التحولي للأمن ، تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية ، وإفرازات العولمة ، وبالتالي لم تعد القوة مرتبطة أساساً بالقوة العسكرية بل تتعداها إلى التكنولوجيا ، التحكم في الاعتماد المتبادل والمعلومات، فمصادر القوة اليوم تتأسس من قبيل القوة اللينة، أي بمعنى الجذب الثقافي والإيديولوجي والتحكم في المؤسسات الدولية¹.

إذا إفرازات العولمة وازدياد الدعوة إلى التعاون الدولي على عدة مستويات شكل دافعا كبيرا لاستخدام القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة في مجال العلاقات بين الدول ، فأصبح من المسلم به أن القوة العسكرية لوحدها لم تعد تستطيع تحقيق الكثير بالبعكس فالقوة في العالم الجديد لها مكونات متنوعة، اقتصادية ودبلوماسية وثقافية ، لها القدرة على تحقيق التعاون بشكل أفضل وسلمي بين الدول،²

فأصبح العامل الاقتصادي كذلك معيار قوة للدول على حساب العامل العسكري كون هذا الأخير يستنزف طاقات الدولة فالاتحاد السوفيتي مثلا انهيار بعد الحرب الباردة ومن دون حرب على الرغم من كونه كان قوة عسكرية ، وهذا راجع إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري الذي أنهكته الحرب ، فسقوطه أثبت أنه من السهل تحول القوة الاقتصادية لقوة عسكرية وليس العكس ، لذا

¹قط سمير ، مرجع سابق، ص19

²منعم صاحي العمار، المتغيرات المؤثرة في استخدام القوة الناعمة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، قضايا

سياسية ، العدد 42 ، 2015 ، ص29

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

فأصبحت الدول تعتمد على قدراتها الاقتصادية بدل العسكرية في لعبة القوة الدولية ، فالضغوط الاقتصادية التي أصبحت تمارسها الدول الكبرى أكثر فاعلية من التدخلات العسكرية¹.

أما بالنسبة لمفهوم القوة الناعمة يعتبر جوزيف ناي أول من صاغ مفهومها لها في تسعينات القرن الماضي فعرفها بأنها : القدرة على الحصول على ما يراد عن طريق الجاذبية بدل الإرغام أو دفع الأموال ، فالقوة الناعمة تستخدم نوع مختلف من العمل ، وهي ليست قوة القسر ولا المال لتحقيق التعاون وهي الانجذاب الى القيم المشتركة ، والعدالة ووجوب الإسهام في تحقيق تلك القيم.

فجوزيف ناي تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما سماه القوة الناعمة حيث يرى أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها ، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة ، ويرى كذلك أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لابد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة ، فالقوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يؤدي الى الإقناع²، وباستخدام القوة الناعمة يمكن لدولة ما اختراق دول أخرى عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل اللينة دون القوة الصلبة ن من ابرز هذه الوسائل : وسائل سياسية واقتصادية واجتماعية ، فتتحول القوة من أداة للتهريب الى أداة للترغيب ، عن طريق الإقناع المرن الذي يؤثر على الأفكار والمعتقدات³.

ويرى جوزيف ناي بأن القوة الناعمة تركز على القدرة على تشكيل التفضيلات للآخرين، فالقدرة على ترسيخ التفضيلات تميل الى الارتباط مع الموجودات الغير ملموسة مثل الشخصية الجذابة ، والثقافة والمؤسسات والقيم السياسية ، والسياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أخلاقية ، فالقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، فالتأثير قد يركز على القوة الصلبة ، كما أن القوة الناعمة هي أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس ، بل هي أيضا القدرة

¹ حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011 ، ص20

² جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة: محمد توفيق البحيري ، دار العبيكان للنشر: السعودية ، 2007 ، ص38

³ كاية كريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا: الادوات والوسائل ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، مجلد 16، العدد 02 ، جوان 2021 ، ص ص 13،14

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

على الجذب، أما بالنسبة الى موارد القوة الناعمة فتحويلها الى قوة يعتبر هو المؤشر على امتلاك القوة الناعمة¹.

والدارس للثقافة الصينية يجد أن معنى القوة الناعمة ليس غريب على الصين بل هو متجذر في ثقافتها الفلسفية ، وفكرها الكونفوشيوسي الذي يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فقد ركزوا في إستراتيجية الحروب على فكرة مفادها : " أن الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة "

من هذا التعريف نلاحظ تركيز الثقافة السياسية الصينية على العوامل الحسية و تأثيرها ، فقوة الجذب عن طريق الأخلاق تلعب دورا مهما في العلاقة بين الحاكم والمحكوم².

فالثقافة هي من أهم القضايا التي ركز عليها دارسو القوة الناعمة في الصين ، فهي مبنية على مبادئ ثابتة تطاوع الحداثة دون خسران الهوية وتصون الانسجام في المجتمع، كما أن الصين تعتبر أن القيم القومية والمؤسسات هي من مصادر القوة الناعمة ، وتعتبر الصين أن قوتها الناعمة هي أساس سياستها الخارجية التي لا تدعو الى التدخل ولا تنتهك السيادة ، وتحترم وحدة التراب الوطني وتدعو للحلول السلمية للنزاعات وتنادي بتطبيق القانون الدولي والأمم المتحدة وتساند احترام الثقافات الأخرى³، حيث ظل التأثير الصيني وثقافتها لأكثر من ثلاثة آلاف سنة يجذب سيلا متواصل من التجار والمبعوثين والطلاب كما انتشرت مظاهر الحضارة الصينية بشكل كبير منذ عهد سلالة التانغ الى كل البلدان المجاورة⁴.

واستطاعت الصين أن توسع من مفهوم القوة الناعمة باستخدام الإقناع والجذب بدل من الإكراه ، عن طريق وسائل عديدة ثقافية ودبلوماسية واقتصادية ، وبدأت الصين باستخدام بعض

¹ كريم ابو حلاوة، نورا علي، القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة " الموارد والتحديات " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 40 ، العدد 5 ، 2018 ، ص 578

² كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب ، مجلة السياسات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة: قطر، العدد 26 ، ماي 2017 ، ص 29

³ صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه افريقيا : توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 11 جويلية 2017 ، ص 126

⁴ توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2015/2014 ، ص 99

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

تطبيقات القوة الناعمة منذ 1997، كإستراتيجية توزيع المكاسب في سياستها الخارجية ، وتشمل إستراتيجية الصين الحضارية بعض المكونات الأخرى مثل تقديم المساعدات لكثير من الدول دون شروط سياسية ، كما يسوق الصينيون للسياسة الصينية كجزء من دبلوماسية عامة مركبة¹، وشهد عام 2006 التبيي الرسمي لمصطلح القوة الناعمة في الصين ، فقد أشار الرئيس الصيني " هو جنتاو " الى أن " الارتقاء في موقع ونفوذ امتنا على المستوى الدولي يتطلب إظهار ذلك من خلال القوة الصلبة ومن خلال القوة الناعمة " ، وفي 2007 القى الرئيس " هو جنتاو " خطابا قال فيه " على الحزب الشيوعي أن يعلي من شأن الثقافة كجزء من القوة الناعمة التي تتمتع بها الصين " ²، وتم العمل بهذا المفهوم من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والإيديولوجية والفكرية والرمزية ، وربطت الصين بين ثلاثة أفكار كبرى : التنمية الاقتصادية والسياسية، السيادة السياسية، القانون الدولي، إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها عن احترام السيادة وتنوع الحضارات³.

وباعتبار أن المورد الأول للقوة الناعمة الصينية هو ثقافتها ، فقد سعت الصين الى تفعيل عوامل الجذب والاقناع من خلال عدة سياسات أبرزها : وضع الصين مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكنفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم ، كما قامت الصين بتوظيف الأداة الثقافية من أجل تسهيل تواجدها في القارة الإفريقية ، حيث فتحت مدارس وجامعات في إفريقيا لهذا الغرض ، كما حققت من جهة أخرى نجاحات اقتصادية وجعل البيئة الخارجية مجالا للتركيز على تنميتها الاقتصادية⁴.

ومن هذا المنطلق فأهداف الصين من تفعيل القوة الناعمة تتمثل في⁵ :

_نقل الثقافة الصينية التقليدية لدى الفاعلين .

_استخدام الحوافز الاقتصادية لتعزيز دبلوماسية النية الحسنة .

¹ حذفاني نجيم ، مرجع سابق ، ص 49

² علي حسين محمود باكير ، مرجع سابق ، ص 107

³ رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه إفريقيا ، العلاقات الصينية السودانية نموذجاً ، 2000_2010 ، دار الجنان للنشر والتوزيع : عمان ، الاردن ، ط1 ، 2016 ، ص 119

⁴ صليحة محمدي ، مرجع سابق ، ص 127/128

⁵ علي حسين محمود باكير ن مرجع سابق ، ص 110

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

_ التأكيد لدول الجوار والدول الأخرى على أن النوايا الإستراتيجية للصين هي نوايا حسنة ، وأنها تتصرف كقوة مسؤولة على الصعيد الدولي .

ويمكن رصد مظاهر القوة الناعمة في سياسة الصين من خلال ما يلي¹ :

_ انخراط الصين في المؤسسات الدولية ، حيث شهدت الصين انخراطا متضاعفا في المؤسسات والمنظمات الدولية

_ الاستقطاب الثقافي الصيني من خلال التعريف بالثقافة الصينية ومحاولة نشرها في العالم بأكمله.

_ الدبلوماسية الصحية الصينية مع بلدان إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط عن طريق تبادل الخبرات الطبية في هذه البلدان وتوفير الأدوية ، والمساعدة في معالجة الأوبئة الخطيرة.

_ النمو السلمي في السياسة الخارجية الصينية من خلال التغيير في لهجة الخطابات ودعوة الصين لاستغلال وتطوير نفسها بشكل سلمي .

ولا يمكن تحقيق الصعود السلمي للصين إلا من خلال عمل هذه الأخيرة وبقية المجتمع الدولي معا لخلق الظروف الطبيعية ، حيث يجب أولا من الأطراف الاستيعاب المتبادل الذي يمكنهم من النظر الى بعضهم كأنظمة حميدة ، وثانيا ينتج التحول السلمي عبر الاحتكاك الفكري من خلال الاتفاق على الخطوط العريضة حول الصعود السلمي وضرورته في النظام الدولي الجديد، ثالثا ، من خلال قدرة الأطراف على شرعنة الانتقال والنمو السلمي² .

نقد القوة الناعمة الصينية :

رغم أهمية القوة الناعمة الصينية إلا أننا لا يمكن أن نغفل القوة الصلبة والعسكرية ، فهي تبقى أساس قوة الدول والدليل على ذلك : لمذا تتسابق الصين والدول العظمى في امتلاك الأسلحة الثقيلة والنووية لولا التخوف الدائم من التدخلات الخارجية العسكرية ، فنحن في زمن لا يخلو من الحروب، والتدخل الروسي في 2022 جاء ليؤكد ذلك.

¹ حكيمة توفيق ، مرجع سابق ، ص 63/60

² سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا ؟ ، المجلة الجزائرية

للأمن والتنمية ، العدد 13 ، جويلية 2018 ، ص 152

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

بما أن القوة الناعمة ركيزتها الأساسية هي الثقافة ، ورغم كل الجهود التي تقوم بها الصين في نشرها إلا أننا لا نلاحظ ذلك التأثير العالمي الكبير بالثقافة الصينية على عكس الثقافة الأمريكية والأوروبية ، مع أن عصر السرعة والتكنولوجيا والإعلام يعتبرون عوامل مواتية لنشر الثقافات ، ضف الى ذلك انتشار المعاهد التي تدرس اللغة الصينية بالرغم من انتشارها بالعالم، ورغبة الناس في تعلم اللغة الصينية إلا أن النتائج تبين عكس ذلك وهذا راجع الى صعوبتها .

لكن رغم كل ذلك لا يمكن إنكار تقدم الصين عالميا بسبب إستراتيجية القوة الناعمة، تلك الإستراتيجية التي تقوم على تعظيم القوة الناعمة والدعوة الى حل المشكلات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية ، فقدمت النخب الدبلوماسية الصينية سياسة القوة الناعمة في زمن الانفتاح والإصلاح ، على أنها تتناقض جذريا مع استراتيجيات الدول الاستعمارية باعتبار إن الصين لم تستعمر أي دولة في تاريخها الحديث والمعاصر ، وهذا ما أعطى الصين دفعا لضمان التغلغل الناعم في العديد من المناطق ذات الاهتمام الاستراتيجي وأهداف سياستها الخارجية¹.

الفرع الثاني: مقارنة الدور في الاستراتيجية الصينية :

يرى المفكر بروس بيدل أن الدور يعبر عن مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة ، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر هذا الدور ، كما قدم جون ديوي فكرة أن الدور الاجتماعي يأتي نتاجا للتفاعل بين الحاجات النفسية وتوقعات الآخرين وطبيعة الوضع الاجتماعي ، وأضاف هولستي تعديلات معينة على نظرية الدور ومن خلال هذه التعديلات أراد أن يحل الإشكاليات النظرية المتعلقة بما إذا كان الدور هو مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية وتصنيف قرارات وسلوكيات الحكومات، أم انه عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي، كما ربط هولستي الدور بثلاثة عناصر أساسية : هي الوضع والمكانة ودرجة تأثر صانع القرار بالبيئة الخارجية ، فالدور إذا هو عبارة عن موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية : هوية

¹ نسيمه طويل، الدبلوماسية الاقتصادية الصينية : أساليب التغلغل الناعم ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعي ، وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية لتدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة¹.

يعتبر مفهوم الدور ذو دلالة اجتماعية في الأساس ثم انتقل توظيفه في الدراسات السياسية ، وكان الجدل قائما بين المنظرين حول إمكانية توظيف نظرية الدور في المجال السياسي ، فهناك من عارض الفكرة لأن حسبهم سلوك الأفراد وسلوك الدول ، وبين من أيد الفكرة باعتبار أن سياسات الدول ما هي الا نتاج لسياسات صناع القرار الذين يعتبرون ف نهاية المطاف أنهم أفراد كذلك ، ومن بين المنظرين الذين رفضوا هذه الفكرة "باكمان" في كتابه " نظرية الدور والعلاقات الدولية " حيث تطرق الى الاختلاف بين سلوك الأفراد وسلوك الدول ن لكن التيار المؤيد دافع عن فكرة الدور في العلاقات الدولية وانطلقوا من فكرة انه كما تطور الأفراد مفاهيم تتعلق بهوياتهم وأدوارهم الاجتماعية ، فان الدول وصناع القرار فيها يفعلون نفس الشيء في على مستوى صنع السياسة².

فمقرب الدور في السياسة الدولية يحاول الكشف عن طبيعة الأفكار الداخلية المتشاركة بين المجتمع حول أهداف ودور الدولة في الساحة الدولية ، ويحدد فعالية الدور من خلال شرح وتفسير استمرارية السلوك السياسي الخارجي، وي طرح اقتراب الدور مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة من خلال تقسيمها لعدة أنواع³:

الأدوار المرتبطة بالداخل : وهي دور المستقبل النشيط وصانع التنمية الداخلية ، حامى السيادة ، فالصين تعتبر أن دورها الأساسي والأول هو تحقيق التنمية الداخلية وحماية سيادة أراضيها من خلال بناء قوتها وفرضها على المستوى الإقليمي والدولي .

الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي : وهي الأدوار التي تتبنى فيها الدولة محاولة تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية ، فالصين تعتبر نفسها رائدة في فكرة السلام العالمي وتعتبر التعاون

¹ خالد فخار،حاجة أمال، المداخل النظرية المفسرة لحقيقة الدور الصيني في المنطقة المغربية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد السادس ، العدد الاول ، 2022، ص 817/818

² حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي ، مجلة العلوم القانونية

والسياسية ، عدد 17 ، جانفي 2018 ، ص 776

³ جهاد عبد الملك عودة ، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31 ، العدد 3 ، ص 598

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الدولي السلمي أساسا في التنمية والانتقال السلمي السلس في النظام الدولي ، وتنبذ الحروب والنزاعات لتحقيق القوة والسيطرة ، كما أنها تسعى الى تحقيق مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني .

الأدوار الإقليمية : وهي الأدوار التي تتعلق بمجموعة الوظائف التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي ، سواء النظام الإقليمي ككل، أو في علاقاتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتنوع الى : الحليف المخلص ، والقائد الإقليمي ، وحارس الإقليم ، وقائد التكامل الإقليمي ، والساعي للهيمنة ، والمساوم ، والموازن ن فنجد الصين تلعب دورا محوريا في إقليمها الحيوي ، وتعتبر شريكا أساسيا في المنطقة الآسيوية وموضع قوة ، كما تسعى الصين دائما لتكوين صداقات مع الدول المجاورة وحتى تكوين اندماجات ومؤسسات مشتركة مع الدول الآسيوية مثل منظمة الآسيان، إلا أنها في نفس الوقت تعتبر نفسها القوة الأولى الضاربة في المحيط الآسيوي ودائما ما تسعى للريادة والهيمنة وأسبقية تحقيق المصالح والتفكير بشكل براغماتي حذر هدفه الهيمنة بشكل أوسع .

ينصرف مدلول الدور الى تصور صانع القرار ، وينظر إليه في إطار الدولة باعتبارها وحدة سياسية في مقابل مجموع وحدات سياسية أخرى في إطار السلوكية الدولية ، وكل دور له علاقة بأدوار أخرى وأوضاع أخرى وبالتالي فإن لكل وحدة سياسية في النظام الدولي تصور معين للدور ، فالصين مثلا لها تصورات معينة لدورها الأساسي الذي يختلف على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي من خلال إستراتيجية ثابتة المبادئ أهمها الصعود السلمي من خلال واجهة اقتصادية ، فتحدد الصين بذلك دورها الأساسي النابع من ثقافتها وتصورات صانع القرار الصيني إذا ما كانت فعلا تبني سياستها الخارجية على أساس سلمي تعاوني ، فيصبح بذلك دورها مترسحا ومعروفة به الصين بين الدول ، وينطلق صانع القرار من فهم مكانته الدولية ودوره في التأثير عليه ، وحجم ذلك التأثير ، فيصدر بذلك صانع القرار الصيني قرارات بحجم تأثير دولته وسلوكها في النظام الدولي للحفاظ على مكانتها¹.

وعلى اعتبار أن دور الدولة مرتبط بحجم ما تملكه من إمكانيات ومقومات تشكل في مجملها عناصر قوة الدولة ، فان الصين بحجم قوتها النابعة من عناصر مادية كالموقع الجغرافي المهم والمساحة

¹ محمد قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه سلوك السلوك الخارجي للدولة : السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجاً ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الجلد الثاني ، العدد الثالث ، د

الشاسعة التي تحتوي على موارد طبيعية ضخمة ، فان دورها سيتعاظم على المستوى الإقليمي والدولي ، عن طريق تحقيق نمو على عدة مستويات أهمها على المستوى الاقتصادي ، من خلال التحكم في الأسواق الدولية والمساهمة حتى في بناء البنية التحتية لبعض الدول الضعيفة عن طري شركاتها المتنوعة ، ضف الى ذلك الأدوار التي تضطلع بها الصين من خلال نشر الموروث الثقافي على نطاق واسع لجذب الأطراف العالمية الأخرى، ضف الى ذلك الأدوار التي يقوم بها صناع القرار الصينيين الذين يمتلكون مبادئ راسخة مستمدة من قيم عريقة ، هدفهم تحقيق الاستراتيجيات المسطرة للمضي قدما بمشاريع التنمية والتوسع الاقتصادي العالمي .

المبحث الثالث : التحول البراغماتي في توجه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية :

يعتمد الفكر البراغماتي بشكل أساسي على الدورانية القائلة بأن البقاء للأقوى والأصلح ، فالدولة الضعيفة وغير القادرة على تحقيق مصالح شعبها وحمايته تفقد احترامها بين الدول العظمى ، وينسب الكثيرون البراغماتية الى الصين ويعتبرونها منبعها لها ، ومقولة رائد النهضة " دينج " خير دليل على ذلك " لا يهم لون القط رمادي أو اسود ، فالمهم أن يأكل الفأر " ¹ ، وهذا يعتبر تعبيرا صريحا على الإستراتيجية التي أرادت الصين إتباعها في العملية الإصلاحية والذي كان الهدف منها النهوض بالصين اقتصاديا ، ومحاولة الانفتاح على العالم الخارجي بعد أن كانت الصين منغلقة ومتخلفة على الركب العالمي ، فأصبحت درك انه لا مجال أمامها إلا توسيع رؤيتها على المدى البعيد عن طريق وضع استراتيجيات وإصلاحات داخلية تحقق لها الاكتفاء وتمنها تكوين قوة تستطيع بواسطتها الولوج الى الأسواق الخارجية من خلال توسيع تجارتها الدولية .

المطلب الأول : الإرهاصات الممهدة لعملية التحول الاقتصادي في الصين

انتهجت الصين في الفترة التي سبقت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الأيديولوجية الاشتراكية ، والتي قامت على أساسها السياسات الصينية على المستوى الداخلي والخارجي ، حيث بدأت الاشتراكية مع ماوتسي تونغ والذي تبنى أفكارا قائمة على النظرية الماركسية ، وكيفها وفقا لخصائص البيئة الصينية التي تدعو لضرورة التمسك بالثقافة الكنفوشوسية في

¹ فريدة العلمي، البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي ، مجلة الأستاد

الباحث ، العدد التاسع ، المجلد الثاني ، مارس 2018 ، ص 1202

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

إطارا لإيديولوجية الشيوعية التي ترفض الانفتاح على الخارج¹، حيث أحدث الزعيم الصيني ماوتسي تونغ تغيرات جذرية في المجتمع الصيني، وتمكن في بسط نفوذه وسيطرته على صفوف الفلاحين الذين شكلوا قوة الدفع الحقيقية لمسيرته، إضافة الى أوضاع الفلاحين المزرية التي دفعت بهم الى للخضوع ل ماوتسي، حيث كانت نسبة 55 بالمئة من الفلاحين بلا ارض يملكونها و 20 بالمئة يفلحون مساحات لا تتناسب مع تعدادهم، ونسبة 81 بالمئة من الأراضي الزراعية متركزة في أيدي 13 بالمئة فقط من الملاك والمزارعين، ففي تلك الفترة كانت الصين في حاجة الى الاشتراكية شعاراتها المنادية بالعدالة وتوزيع الدخل والمساواة التي نادى بها ماوتسي²

ومنذ إعلان قيام الجمهورية الشعبية الصينية بقيادة ماوتسي وتسلمه للحزب الشيوعي عمد الى تطبيق تغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية للتحويل نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزيا من قبل الدولة، فعلى مستوى القطاع الزراعي قام ماوتسي بتجميع الأراضي الزراعية في شكل تعاونيات جماعية كبيرة، لبناء اشتراكية زراعية كاملة، أما على مستوى السياسات الاقتصادية الممهدة للتحويل نحو الاشتراكية فقد وضع حدود دنيا للأجور وربطها بأسعار الأرز بوصفه مادة الغذاء الأساسية، ثم بحلول عام 1952 قرر الصينيون تشكيل إستراتيجية صناعية متبعين بذلك النموذج السوفيتي في بناء الصناعات الثقيلة، لكن بعد ذلك وبسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية بين الصين والاتحاد السوفيتي تخلت الصين على النموذج السوفيتي واتجهت الى إستراتيجية القفزة الكبرى التي تسعى الى تطوير الإنتاج والتنمية الاقتصادية بشكل يعتمد على الذات في سبيل تحقيق الاشتراكية³، فأعلن ماوتسي من خلال القفزة الكبرى أن الصين ستتفوق على الغرب في الصناعة الثقيلة، فقام باستغلال الفلاحين والعمال من اجل إنتاج الكميات الفولاذ والصلب اللازمة لتحقيق هذا التفوق والذي أدى الى نتائج وخيمة بسبب حرق غابات كاملة من اجل تغذية الأفران والمصاهر لصهر الحديد، مما اثر على البيئة بشكل كبير، وبسبب إرسال الفلاحين والمزارعين الى إنتاج الحديد في المصانع، قلت الأيدي العاملة لحصاد المحاصيل وأهملت

¹ عبد الرزاق مختاري، الصعود الصيني واثره على العلاقات مع اليابان _ فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 59

² زريقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية اسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الأول، ديسمبر، 2014، ص 47

³ فواء المهداوي، احمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحويل نحو اقتصاد الصين، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012، ص 178/179

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

الزراعة ، ما أدى الى تعفن هذه المحاصيل في الحقول، كل هذا أدى الى المجاعة بين الناس في الريف وانتشر الجفاف والفيضانات، وتشير العديد من الإحصائيات انه خلال مجموعة السياسات الاقتصادية الكارثية ، والظروف الجوية السيئة توفي ما يقدر بنحو 20 حتى 48 مليون شخص في الصين معظمهم ماتوا جوعا في الريف ، فشلت بذلك القفزة في دفع الإنتاج الصناعي الى المستويات المرجوة¹ .

ومما زاد الوضع تأزما في الاقتصاد الصيني هو ما اسماه ماوتسي ، بالثورة الثقافية والتي انطلق منها بنقده المثقفين الذين كانوا ينادون بتعددية الأفكار والتي يعتبرها ماوتسي خطرا على مبدأ الصراع الطبقي وعلى توظيف الطاقات الصينية من اجل التقدم والنهضة ، وتعتبر هذه الثورة من اخطر المراحل التي عرفتتها الصين خلال حكم ماوتسي وذلك بسبب أحداثها المأساوية ، وآثارها السلبية على تطور البلاد نتيجة العنف الذي استخدم فيها والذي راح بسببه آلاف الضحايا ، وبالرغم من أن الثورة الثقافية لم تحدث نفس الأزمة الاقتصادية كتلك التي خلقتها " القفزة العظمى " إلا أنها كانت ذات آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي ، وعلى تسيير الاقتصاد ، وهدر الموارد وعلى التعليم العالي بسبب غلق ماوتسي كل الجامعات².

لكن بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها ماوتسي، وتقديمه تحسينات شاملة للفلاحين وملاك الأراضي ، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي لبلاده إلا أن مساوئ فترة حكمه كانت وخيمة على الصين ، وخير دليل على ذلك الثورات التي كانت آنذاك، فالثورة البروليتارية استخدم فيها كل أنواع القتل والتعذيب والنفي والتشريد ، إضافة الى ذلك فسياسة تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج التي انتهجها أدت الى موت حوالي عشرة ملايين شخص بسبب أمراض سوء التغذية³.

¹ محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية : جامعة الازهر ، غزة ، 2012 ، ص ص 51/52

² عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، اطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكرالقايد ، تلمسان ، 2012 / 2013 ، ص ص 147/148

³ فولفانج هيرن، التحدي الصيني ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، كتاب العربية للنشر : الرياض ، 2011 ، الطبعة الاولى ، ص 30

الفرع الأول: دوافع الإصلاح الاقتصادي في الصين

بعد النتائج السيئة التي آلت إليها الصين في عهد ماوتسي والذي كان يسعى الى تطبيق الاشتراكية ، كانت النتائج المخيبة أكثر من النتائج المرجوة ، وكان لا بد من التفكير في إصلاحات أخرى تكون نتائجها أحسن من قبلها وتخدم الأهداف التي تسعى الصين الى تحقيقها ن فبسبب جملة من العوامل كان لابد من دفع للإصلاح بسبب¹:

_ انخفاض نسبة التنمية الاقتصادية وما رافقها من تدني في المستوى المعيشي ، وانتشار الفقر بين أوساط الشعب الصيني ، كل هذا أدى الى تفاقم المشاكل الاجتماعية للدولة التي أصبحت عاجزة عن تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية للمواطن الصيني.

_ الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية " الماوية " على المجتمع الصيني من خلال إخفاق تبني النزعة الإيديولوجية كعقيدة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

_ وصول أنصار التيار الإصلاحى الداعين الى الانفتاح على الرأسمالية بعد موت ماوتس تونغ، الأمر الذي دفع بصانع القرار الى العمل على تكييف السياسة الداخلية والخارجية في الصين مع المستجدات الدولية خاصة في الانقطاع الاقتصادي

ضف الى ذلك تعرض الصين الى مجموعة من المتغيرات الخارجية التي دفعت الصين نحو الإصلاح خاصة وان البيئة الدولية كانت مهيأة لهذا التوجه ، فالقيادة الصينية شعرت أن القوى الرأسمالية على استعداد للتعامل معها ، كذلك فان ما وصلت إليه الدول الآسيوية المحيطة بالصين من درجة عالية من التطور ، جعل الصين تفكر في إعادة النظر في أساليب عمل اقتصاد دولتهم خلال التقارب والانفتاح ،زيادة على ذلك دخول العلاقات الأمريكية الصينية مرحلة جديدة أساسها الاعتراف بالأمر مما أدى الى زيادة التبادلات التجارية بين البلدين ، كل هذه التغيرات غيرت من إستراتيجية الصين نحو التفكير بشكل براغماتي للالتحاق السريع بركب التطور ومنافسة الدول العظمى².

¹ ربيع قرين، وسيلة بوفنش، الإصلاحات الاقتصادية الصينية والماليزية بين فرص النجاح والدروس المستفادة ،

مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 212

²بعيرة جمال ، مرجع سابق ، ص ص 50/49

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

انتهت الثورة الثقافية ومعها النظام الإصلاحي ل ماوتسي تونغ بعد موته في التاسع من أيلول سنة 1976 ، وهذا ما فسخ المجال أمام "دينغ شياو بينغ" الذي يعتبر قائد الإصلاحات الاقتصادية في الصين ، حيث رفع شعار "مجتمع مزدهر الى حد ما" انطلق من خلاله الى الدعوة الى تحرير الفكر من قيود الماضي وتحقيق أهدافه لتحديث الصين على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتحدث عن العلاقات بين الديمقراطية والمركزية وبين الحرية والانضباط ، ودعا الى توحيد الحزب وتوحيد الشعب بكل قومياته ، والسعي الى تحقيق التحديثات الأربعة (الزراعة ، الصناعة ، الدفاع ، العلوم ، التكنولوجيا)¹.

كما أكد على ضرورة إتباع سياسة اقتصادية تختلف جذريا عن المراحل السابقة وتستند على الإصلاح والانفتاح الخارجي على دول العالم ، فركز على ضرورة إعادة بناء الصين الاقتصادي على أسس صحيحة بالاعتماد على الأكاديميين والمتخصصين الاقتصاديين مع التخلي عن النهج القديم في الإدارة العامة لمختلف القطاعات ، فبدأ بإصلاح الجامعات وشروط الانضمام إليها ، فالقبول فيها يكون على أساس التفوق لا على أساس الانتماء السياسي والعائلات ، ودعا الى ضرورة الالتحاق بالركب التكنولوجي والانفتاح ، فكان مؤتمر كانون الأول 1978 للحزب الشيوعي نقطة الانطلاق والتحول في الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية للصين ، حيث نادى "دينغ" بتوسعة التعاون مع الخارج واعتماد التكنولوجيا المتقدمة وإدخالها الى البلاد، كما أكد أن هدفه الرئيسي هو تحقيق تقدم اقتصادي مرضي من خلال الإصلاحات التي ستتم بالتدرج النسبي مع السير وفق المبادئ الاشتراكية الحديثة للوصول الى الأهداف الأسمى بخلق اشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية².

اشتملت الإصلاحات التي وضعها "دنج" على عدة نقاط أساسية تهدف الى مسايرة التطورات العالمية، وانطلاقة جديدة نحو عصرنه ليبرالية للبنية الاقتصادية الصينية من خلال³ :

¹ نادية كاظم محمد العبودي ، علي محمد زكي رسن، الزعيم دينغ شياو بينغ رائد النهضة الصينية المعاصرة دراسة في دعوته لتحرير الفكر وإصلاحاته الاقتصادية (1992/1978) ، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة

المستنصرية ، 21 يوليو ، 2020 ، ص ص 115،116

²علاء عباس نعمة الصافي، الإصلاح والنهوض الاقتصادي في الصين (1988/1978) ، مجلة الباحث، العدد 28 ، 2018 ، ص 412 .

³ حسين قوادرة ، مرجع سابق ، ص 41 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

_ تكيف الاقتصاد الصيني مع المتغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي ، وإضفاء المزيد من المرونة الاقتصادية للولوج في الاقتصاد العالمي .

_ ترتيب أولويات التنمية انطلاقاً من الزراعة ثم الصناعة ثم البحث العلمي وفي الأخير الدفاع الوطني .

_ إقرار الإصلاحات الحضرية من خلال إقرار لا مركزية تسيير المشروعات ومنح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب الشيوعي .

_ إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وفتح المجال أمام المشروعات الخاصة.

_ فتح وتسهيل قنوات التجارة الخارجية من خلال السعي للانضمام الى الهيئات المالية والتجارة الدولية .

_ إنشاء أسواق مالية صينية لتمويل المشروعات العامة ، وإنعاش القطاع السياحي من خلال بناء المرافق السياحية ووضع تسهيلات سياحية .

ومع الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها " دنج " غيرت الصين حتى من سياستها الخارجية ، فأصبحت سياستها الخارجية المبنية على الانفتاح تجمع بين توليفتين ، ترقية علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال التجارة والاستثمار من جهة ، وممارسة قوتها الناعمة مع تعزيز مبدأ " تحديث قدراتها العسكرية " من جهة أخرى ، بهدف خلق بيئة ملائمة تقود الصين الى إنجاح سياستها الخارجية ، فأصبح الطابع الليبرالي من يقود السياسة الخارجية الصينية ، فأصبحت بذلك الصين تريد أن تكون موجودة في كل مكان وتصور نفسها على أنها ليست اقل من شانا من مواكبة التغيرات في بنية النظام الدولي¹.

وكانت فلسفة " دينج " نابعة من مقولته الشهيرة " لا يهم إذا كان القط رمادياً أو اسود ، المهم أن يلتهم الفئران " ويقصد بها انه ليس المهم الاشتراكية أو الرأسمالية ، لكن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال التي تحتاجها من اجل نهضتها، وهنا نلاحظ أن الصين

¹ محمد الصالح جمال ، مرجع سابق، ص 71

بدأت بتطبيق السياسة البراغماتية والقائمة على الحصول على المصالح كأول هدف ، فصاغ " دينج " إستراتيجية للتنمية عبر عدة خطوات¹:

الخطوة الأولى : مضاعفة مجمل الناتج الوطني من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رأس المال الأجنبي أو الوطني ، بأسلوب اشتراكي الهدف ، رأسمالي الوسائل والإدارة .

الخطوة الثانية : مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات في نهاية القرن العشرين من خلال الاستمرار في التعليم والثقيف وتطوير المعارف في الاقتصاد والفلسفة .

الخطوة الثالثة : تحقيق الناتج القومي للأفراد ووصوله الى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة ، وبلوغ مستوى من الرخاء بحلول القرن الواحد والعشرين .

من خلال هذه الخطوات نلاحظ أن الإستراتيجية الإصلاحية التي قام بها " دينج " كانت ذات أهداف منظمة ومبنية على المدى البعيد من خلال رؤية براغماتية مضبوطة .

و بتتبع المسار التطوري لعمليات محاولة الإصلاح والنهوض بالاقتصاد الصيني نجد أن العملية الإصلاحية كانت قديمة ناتجة عن عدة محاولات ، لمختلف القادة وأفكارهم ، والصين بقيت تحاول الوصول الى تطوير يمس كل المستويات ، وحتى وان كانت مرحلة ماوتسي كثيرة السليبيات إلا أنها تعتبر مرحلة عظيمة ، كان فيها حدث كبير وهو قيام الجمهورية الصينية، إضافة الى عدة محاولات لإدخال الصناعات الثقيلة والدخول الى المجال الصناعي من خلال محاولة التنافس مع القوى العظمى آنذاك ، وتطبيق عدة مخططات ، كان هدفها تحقيق التطور الصيني كمرحلة سبقت عملية الإصلاح الفعلي الذي جاء بها " دينج " والذي كان ذا توجه براغماتي همه الوحيد تحقيق التطور الاقتصادي والتنافس مع الدول العظمى لاحتلال مكانة عالية في النظام الدولي ، فتمت إصلاحاته على عدة مراحل وشملت عدة مستويات

المطلب الثاني : المراحل التدريجية في عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين

بدأت الإصلاحات الاقتصادية مع بداية تولي " دينج شياو بينغ " زمام الحكم ، وانطلقت مع قرار اللجنة المركزية للحكم في ديسمبر 1978 ، وكانت هذه الإصلاحات عبارة عن التحول نحو البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج دون الخروج على الأطر الاشتراكية فتبنى " دينج " نموذجاً

¹ محمد عطية محمد ربحان ، مرجع سابق ، ص 63

إصلاحيا أسس للاشتراكية على مقاييس صينية ، تعتمد على آليات السوق وفق منهج براغماتي مدروس¹.

فالبرنامج الإصلاحي الذي طرحه " دينج " لم يتضمن فقط ثورة اقتصادية ، وإنما ثورة سياسية تضمنت تغييرا كاملا في طريقة العمل ، وفي الأفراد القائمين على هذا التغيير أكثر شها بال نموذج الذي انتهجته النمر الأسيوية في شرق آسيا ، واهم ما جاء في هذه الإصلاحات ، تجنب المركزية الشديدة للدولة التي كانت شرطا لازما لإصلاح النظام الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي على مستوى مختلف للحكم المحلي ، وصار هذا النمو كجزء من إجمالي الناتج القومي ، ومن بداية هذا التحول كان النمو الاقتصادي في ارتفاع مقارنة بعهد ماوتسي تونغ².

إن أحد أهم الأسباب التي دفعت الصين الى انتماج سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي هو إدراك زعمائها بأنها لن تنجح في تحقيق أهدافها التنموية وبكامل طاقتها إذا استمرت بسياستها الانغلاقية التي جعلها متخلفة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ، فبدأت الصين تبحث عن حلول جذرية اللازمة خاصة بعد تولي فترة ماوتسي تونغ ، فأصبح "دينج" يروج لفكرة رفاهية الشعب من خلال الدمج بين الفكر الاشتراكي والرأسمالي وبأسلوب تدريجي لإصلاح قطاعات الاقتصاد كافة وكان ذلك عبر مراحل متتالية انطلقت فيه الإصلاحات من الأرياف ثم توسعت الى المدن ، ثم بدأت تنفتح عن الخارج من خلال التوسيع في التجارة والمبادلات ، وبرز ما جعل الصين تنفتح عن العالم الخارجي هو انضمامها لمنظمة التجارة العالمية³.

الفرع الأول: مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية

بدأت هذه المرحلة من سنة 1979 وامتدت الى سنة 1984 ، مجمل ما جاء فيها هو التخلي قدر الإمكان عن كثرة الإجراءات الإدارية ، إضافة الى منح العائلات في الريف الأراضي لاستغلالها لمدة 15 سنة ثم تملكهم إياها بعد هذه المدة ، وهو ما شجع الفلاحين على زيادة الإنتاج وشكل لهم

¹ عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، 129

² فوزي درويش، العلاقة الصينية بين الماضي والحاضر ، مكتبة جزيرة الورد : القاهرة ، 2014 ، الطبعة الأولى ، ص 103

³ نوري عبد الرسول الخاقاني، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد السابع ، العدد 30 ، 2014 ، ص 04

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

عامل محفز للعمل بشكل أفضل¹ ، فهدفت الدولة الصينية بتركيزها على الإصلاح في الأرياف التحول في الزراعة من النشاط الزراعي الجماعي الى النشاط الفردي من خلال إطلاق المبادرة الفردية وربط العوائد مباشرة بالإنتاج والكفاءة ، وإلغاء التسعير الإداري للمنتجات ، وتخفيض أسعار مستلزمات الزراعة².

هذه التحفيزات نتج عنها زيادات معتبرة في العملية الإنتاجية الخاصة بالقطاع الزراعي فنجد انه بين عام 1978 الى 1983 ان نسبة المحاصيل الزراعية زادت بحوالي 40 بالمئة وهو ما يعادل 100 طن ، كما زادت الصين في العناية بالأقاليم الريفية نظرا لأهميتها ومحاولة تطويرها للوصول الى الاكتفاء الذاتي ، وبسبب هذه الإصلاحات نتج تنافس كبير بين الفلاحين شجع على ظهور نمط إنتاجي جديد في القطاع الزراعي يعرف بالتخصص العائلي حيث أن كل عائلة تتخصص في إنتاج معين ، فمن جهة ثانية خلق هذا التنافس الزراعي طبقة ثرية من الفلاحين الذين ساهموا بشكل كبير في تطوير القطاع الفلاحي والاكتفاء الغذائي³.

تركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي باعتباره أهم قطاع ، لذلك فالإصلاح بدأ في المناطق السهلة والأمنة نسبيا ، وانصب الاهتمام على الإنعاش الريفي حيث أقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير مؤسساتها وإلغاء الكومونات ، فأصبح الفلاح الصيني يملك الأرض التي يزرعها ويسيطر على وسائل الإنتاج فنتج عن هذا تحول الصين من اكبر دولة مستوردة للحبوب الى دولة مصدرة للفائض من الحبوب بإنتاج زراعي وصل الى 500 مليار كيلوجرام من الحبوب ، وأدى الإصلاح الاقتصادي في الريف الى توسع كبير للمؤسسات الصناعية الموجودة في الأرياف وتطوير الوحدات الصناعية الريفية⁴.

¹ محمد صالح جسام، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وفاقها المستقبلية ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية

والادارية ، عدد خاص ، دس ن ، ص 289

² عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 130

³ عبد الرزاق مختاري ، ص 67

⁴ زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 52

ونتج عن هذه المرحلة مجموعة من الانجازات أهمها¹:

_ التحول من الزراعة التقليدية الى زراعة حديثة اقتصادية وتشغيل العمال من خلال نظام العقود للقضاء على البطالة وهجرة العمالة ، وتمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها .

_ تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة المجالات في الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي ، وتحسين مستوى المعيشة الخاصة بالفلاح الصيني ، وإدخال نظام الحوافز المادية .

_ السماح بإدخال التكنولوجيا الزراعية الى الريف الصيني وظهور مصانع المزارع والتي يمكن من خلالها تحويل المنتجات الزراعية الى منتجات صناعية غذائية .

_ التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المتضخمة عن ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة إعداد المؤسسات الخاصة كنوع مكمل لقطاع الدولة المسيطرة .

الفرع الثاني:المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية

بدأت هذه المرحلة من سنة 1984 الى سنة 1988 ، استمر " دينج " في هذه المرحلة سياسة السير في الإصلاحات الولية والزراعية ، وانتقلت عملية الإصلاح من الريف الى المدن ، حيث أجرت الصين الإصلاح في المؤسسات الإنتاجية التابعة للملكية العامة في أكثر من 90 بالمئة من المؤسسات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة ، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري ، كما طرح " دينج " في عام 1988 نظريته المشهورة وهي "العلوم والتكنولوجيا يمثلان قوة الإنتاج الأولي" تمهيدا للإصلاح في نظام العلوم والتكنولوجيا².

وبتحول هذه الإصلاحات الى المدن تحولت طبيعة إدارة المشاريع الصناعية من أشخاص يعتبرون مجرد منفذين للوائح الحكومي كما حدث مع الفلاحين في الأرياف ، الى أشخاص يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة على أداؤهم ، كما تم في 1984 فصل الملكية عن إدارة الإنتاج واستبعاد الخصخصة لاعتبارات أيديولوجية ، كما تبنت الحكومة الصينية في 1987

¹سهام موسى، إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018/ 2017 ، ص

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

تقليص دور القطاع العام وهذا الأجراء خفف عن الدولة عبئ دعم وتمويل المؤسسات الخاسرة ، فلم يبقى في السوق إلا المؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تعمل بمعيار الربح ، فنتج عن هذا تراجع نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الصناعي، ضف الى ذلك إدخال الدولة الصينية نظام الحوافز في المشاريع الصناعية واعتماد معيار الكفاءة ، والدفع بآليات السوق للتحكم في تخصيص الموارد والبحث عن التفوق الاقتصادي ، إضافة الى هذه الإصلاحات كانت فكرة تشجيع الاستثمارات الأجنبية قائمة من خلال إصدار " قانون مؤسسات الاستثمار المشترك الصيني والأجنبي¹ .

في هذه المرحلة توسعت الإصلاحات الحكومية الصينية ، حيث رحبت اللجنة المركزية للحزب على نظام مختلط يتعايش فيه السوق والخطة، حيث يبدأ بتحرير الأسعار، ولا مركزية التجارة الخارجية ، وتوسيع درجة استقلال المنشآت، وكان الهدف من ذلك هو تخطيط يتسم بالليونة ، يتضمن التوازنات الإجمالية ويستخدم وسائل تنظيم الاقتصاد الجمعي².

إضافة الى إلغاء الوضع الاحتكاري لمعظم شركات التجارة الخارجية ، والأخذ باللامركزية في إدارة الصرف الأجنبي، إضافة الى إلغاء الوضع الاحتكاري لمعظم شركات التجارة الخارجية ، وتم في هذه المرحلة تطبيق الصين للعديد من السياسات للترويج لثقافة التصدير ، وتمثلت في استهداف المناطق الجغرافية ، واستهداف قطاعات الاقتصاد ، وسياسة تحرير الاستثمار الأجنبي ، وسياسة تمويل الصادرات³.

وقد بنت الصين سياستها الانفتاحية عن طريق رفع قيمة الميزة النسبية للمدن الساحلية مما يؤدي الى تطوير المبادلات الخارجية والتي تؤدي بدورها الى توليد النمو الاقتصادي ، وتطوير الصادرات في

¹ عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص ص 131/133

² فرانسواز لوموان ، تر: صباح ممدوح كعدان ، الاقتصاد الصيني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب : دمشق ، 2010 ، ص 22

³ برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات_دراسة تحليلية ، مجلة الحقيقة ، العدد 36 ، 2015 ، ص ص 395/396

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

مقابل الواردات ، كما منحت الحكومة الصينية دعم الصادرات عن طريق الإعفاءات الجمركية ، وقسم النظام التجاري الصيني المبادلات التجارية الخارجية الى ¹:

_ التجارة العادية التي تغطي الواردات الموجهة للسوق المحلي .

_ التجارة التركيبية التي تغطي الواردات الموجهة لإعادة التصدير بعد التركيب او التحويل .

_ الواردات من المنتجات التي يقوم بها المستثمرون الأجانب عند إنشاء فروع في الصين او عند الشراكة مع شركات صينية

وفي هذه المرحلة نجد أن الإنعاش الاقتصادي بدأ يظهر من خلال مباشرة هذه الإصلاحات ، حيث صاغ المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في 1987 مفهوم جديد سمي ب " الطور الأول نحو الرأسمالية " هدفه استمرار التحول نحو اقتصاد السوق ، ومنذ أواخر الثمانينات أصبح الاقتصاد الصيني يعمل بواسطة نظامين مختلفين " الشيوعية والرأسمالية " نجحا في تحقيق التعايش بينهما ².

لكن نجد انه في هذه المرحلة شهدت الصين تفاقم ظاهرة التضخم الذي سبب حالة من الذعر ، فازداد حجم الطلب وصاحبه ارتفاع حجم الإنتاج الصناعي بمعدلات مضاعفة ، كما ازداد الدخل النقدي في المدن لكن المعاش الحقيقي قد انخفض لشرائح اجتماعية واسعة مما ساهم في خلق طبقة بيروقراطية زادت من حدة التذمر على مستوى الشرائح الاجتماعية الواسعة ذات الدخل المحدود ما أدى الى اندلاع مظاهرات في ماي 1989 في بكين وبعض المدن الكبيرة ضد النظام والفساد ثم قام الجيش بقمعها ³.

ومنذ مظاهرات 1989 الى غاية سنة 1991 جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار ، وأقامت خطابات إيديولوجية جعلت من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ 1978 موضوع اختصام ، فتوقفت عند ذلك الإصلاحات الاقتصادية لفترة ، لكن الإرادة التي كانت لدى السلطات الصينية والمزارعين في المناطق المختلفة وقناعتهم بعد العودة الى الورا

¹ صونية شتوان، أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية ،

مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2008 ، ص 147

² عبد الرزاق مختاري ، مرجع سابق ، ص 69

³ محمد صالح جسام ، مرجع سابق ، ص 290

كان دافعا قويا في مواصلة المسار الإصلاحي ، ضف الى ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991 أدى الى اقتناع القادة الصينيين أن لا خيار لهم سوى تحسين الاقتصاد وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للصينيين¹.

الفرع الثالث: مرحلة الانفتاح الصيني على الخارج

تعتبر هذه المرحلة أساس التحول في السياسات الاقتصادية الصينية والتي تعبر عن تحول كبير في استراتيجيات الصين الحديثة ، بدأت هذه المرحلة سنة 1992 في إطار ما وصفه الزعيم " دينج شياو" ب " ثورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في العهد الجديد " ، حيث شكلت الصين في منتصف تسعينات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المستويات وواسعة المجالات للانفتاح على العالم الخارجي ، حيث تحولت الصين من الانغلاق الى الانفتاح على العالم الخارجي ، ولعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور النافذة والحقل التجريبي خلال عملية الإصلاح والانفتاح، وأصبحت قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين².

ولم تقف الصين في تجربتها التنموية الاقتصادية عند هذا الحد بل اعتمدت على أسلوب جديد في الإصلاح ألا وهو الانتقال التدريجي حيث بدأت العمل بنظام اقتصاد السوق والتخلي عن التخطيط المركزي كما نجد إن هذه الإصلاحات اقتصرت في البداية على مناطق محدودة لكن سرعان ما انتقلت الى مناطق مختلفة ، وكان هدف الصين في هذه المرحلة :

_ العمل على تنمية اقتصاد المناطق الخاصة عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها .

_ ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة ،

_ تقديم تسهيلات خاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين للاستثمار في الصين .

¹ محمد عطية محمد ربحان ، مرجع سابق ، ص 69

² زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 56

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

_ إنشاء الآلاف من المؤسسات الخاصة وفقا لاستراتيجية التحديث والتطوير الصينية حيث ارتفع عدد المؤسسات الخاصة في الى حوالي 3,8 مليون مؤسسة في 2004.¹

وفي عام 1995 بدأت الصين في السعي لدخول منظمة التجارة العالمية وإجراء مزيد من الإصلاحات ، فبدأت الصين في التحرر من الالتزام برأسمال قطاع الدولة في 1997 واحتفظت فقط على عدد محدود من القطاعات الإستراتيجية الكبيرة وتخلصت من الصغيرة²، لكنها باءت بالفشل لأنها لم تتمكن من فرض الإجراءات الليبرالية الضرورية للانتماء الى عضوية المنظمة ، لكن في 2001 استطاعت الصين الدخول في المنظمة والذي يعتبر من أكبر النجاحات الاقتصادية التي حققتها ، لان دخولها في منظمة التجارة العالمية يحرر تجارتها الخارجية بين بكين والمجموعة الدولية العضو في المنظمة وهذا ما يفتح مزيدا من الأسواق أمام المنتجات الصينية ، كما أن انضمامها يعد بمثابة الإعلان السياسي من طرف القيادة الصينية باستمرار الانفتاح والإصلاح.³

ويضمن انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة عدة ايجابيات ، حيث تمكنها كذلك من جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى الى الأسواق الأكثر نموا واستقرارا ، والعملية الإصلاحية التي تقوم بها الصين ستكون تحت إشراف المنظمة ، التي من شأنها تخفيض حدة الرفض الداخلي ، وبفتح الأسواق تحدث إعادة هيكلة للشركات الصينية ، وأدى انضمام الصين الى منظمة التجارة الى استفادتها من كشف العولمة السريع لعمليات التصنيع وعولمة رؤوس الأموال⁴، هذه المساعي التي قامت بها الصين في هذه المرحلة زادت من تعزيز إستراتيجيتها في بلوغ أهدافها الإصلاحية ، فقد تعدت آثار التجربة الاقتصادية الصينية في بداية الألفية حدودها الجغرافية وإقليمها الآسيوي لتنتقل الى أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط ، فشهدت معدلات نمو لا مثيل لها ففي 2007 بلغت 11,4 بالمئة فكان أكبر نمو في تلك المرحلة متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ضف الى ذلك تسجيل الصين لفائض إنتاجي كبير في 2010.⁵

¹عبد الرزاق مختاري ، مرجع سابق ، ص 73

²فرانسواز لوموان ، مرجع سابق ، ص 16

³بعية جمال ، مرجع سابق ، ص 60

⁴عبد القادر دندن، الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991_2006 ، مذكرة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر:باتنة ، 2007/ 2008 ، ص 51

⁵ملاح نصيرة، القوى الآسيوية الصاعدة : نموذج الصين، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس ، 2017 ، ص 276

وأهم ما تضمنه هذه المرحلة تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين ، سواء كان أجنبيا أو محليا ، عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تشريع كل القوانين اللازمة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق ، ما أدى الى اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق ، كما ان هذه المرحلة تميزت بفرض خطة متوسطة الأجل للتطوير العلمي في 2006 للبحث والتطوير بحلول 2020 ، كما تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق في 2013¹ .

ومع تقلد الجيل الجديد لزام الحكم في الصين في هذه المرحلة ، طرحت فكرة تحقيق الحلم الصيني المتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، اي بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب بحلول 2050 ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق²:

_ إصلاح النظام الاقتصادي عن طريق التنمية والمنافسة .

_ إصلاح النظام السياسي لبناء دولة مؤسسات قوية

_ إصلاح النظام الثقافي بتجسيد القيم الاشتراكية .

_ إصلاح النظام الاجتماعي والبيئي لبناء صين يتعايش فيها الجميع .

إن الملاحظ للتطور الذي شهدته الصين عبر سياسة الإصلاحات التي انتهجتها منذ سنة 1978 يلاحظ أن الصين غيرت حتى في سياستها الخارجية ، فأصبح جوهر تفكيرها براغماتيا يبحث عن تحقيق المصلحة والتطور على جميع الأصعدة وبناء صين قوية تنافس الدول العظمى ، فكان السبيل الى ذلك انفتاحها على العالم الخارجي وتوسيع اقتصادها ، خاصة بعد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ، والتي مكنتها من فتح أسواقها على عدة أصعدة والاستفادة من ذلك .

واكبر من ذلك أصبحت السياسة الخارجية الصينية تسعى لضمان الوصول الى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها والحصول على المواد اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة ، وأيضا

¹ رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد ، مجلة الابحاث الاقتصادية ، المجلد 16 ،

العدد 01 ، 2021 ، ص 51

² سيد أحمد ولد أحمد سالم، الصين والتحديات الداخلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 18 يناير 2015 ، ص 4

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود ، وتعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة ونفوذ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت السياسة الخارجية تعطي الأولوية للإسراع في تنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى¹.

ومن خلال تتبع مسار التجربة الإصلاحية الصينية نجد ان الصين فضلت أسلوب الانفتاح التدريجي الحذر انطلاقا من تخصيص مناطق معينة الى التعميم ، وكان سبب انفتاحها بالأول هو تجاوز التخلف الاقتصادي والانغلاق الذي كان سائدا في عصر ماوتسي تونغ ، فكان هناك نجاح ظاهر لاسراتيجية الصين الإصلاحية من خلال استفادة فئات كثيرة ومتنوعة من الشعب الصيني حققت من خلاله الصين نمو اقتصادي قائم على آليات السوق في الإنتاج والتصدير².

¹ طيب جميلة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد

الخامس ، ديسمبر 2015 ، ص 392

² عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 134

خلاصة الفصل :

من خلال معالجتنا للفصل النظري والمفاهيمي الأول المعنون بالإنطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية نجد ان :

_ مفهوم الإستراتيجية موجود منذ القديم وتم ربطه دائما بالحروب والتخطيط للعمليات الحربية ، ولم يتم ربطه بالمجالات الاقتصادية والسياسية إلا حديثا ، كما عرجنا الى ربط مفهوم الإستراتيجية بالمفاهيم المترابطة معه وصولا الى ربطه بالثقافة ودورها في إستراتيجية الصين ، حيث وجدنا أن مفهوم الإستراتيجية له دلالات في الثقافة الصينية التي انطلقت من الأفكار الكنفوشيوسية التي تحث على أفكار السلام ونبذ الحروب ، وصولا الى الثورات الثقافية التي جاءت لإلغاء الإمبراطورية الصينية .

_ ثم كان لا بد لنا من دراسة المقومات الأساسية في بناء الإستراتيجية الاقتصادية الصينية والتي كانت قائمة على عدة معطيات تمتلكها الصين بدءا من المقومات الطبيعية التي تتمتع بها كالموقع الجغرافي والمساحة الشاسعة والثروات البحرية والباطنية، ضف الى ذلك الثروة البشرية الهائلة والمتنوعة ، وتطرقنا الى القدرة الهائلة التي تمتلكها الصين في المجال العسكري عن طريق عرض إمكانياتها الجوية والبرية والبحرية باعتبار الصين قوة عظمى ذات جيش عظيم وعتاد متطور محلي الصنع ، وبحديثنا عن القدرات العسكرية كان لا بد لنا من الحديث عن العامل الاقتصادي كنقطة قوة للصين والذي يعتبر الممول الأول للقوة العسكرية ، من خلال عرضنا لقوة الصين الاقتصادية ودراسة مقدرات نموها الاقتصادي وكيف تحولت الصين من بلد نامي متراجع اقتصاديا الى دولة تنافس كبرى اقتصادات العالم وفي كل المجالات ، حتى في المجال التكنولوجي المتطور.

_ ولدراسة الإستراتيجية الاقتصادية الصينية كان لا بد من وضعها في إطارها النظري المناسب ودراستها من خلال نظريات ومقترحات تستطيع أن تشرح هذه الإستراتيجية من جميع جوانبها ، فكانت النظرية الليبرالية بشقها المؤسسي ومقاربة الاعتماد المتبادل تدرس الإستراتيجية الصينية التي تدعو الى ضرورة التعاون بين الدول وتوسيع نطاقه لعملية تشابك في المصالح تضمن التقليل من النزاعات والحروب بين الدول المتعاونة والمؤسسات وهذا بهدف تحقيق التطور الاقتصادي للصين والوصول الى مناطق أكثر وأسواق أكثر لتسويق سلعتها وخدمة رؤوس أموالها ، وإذا ما درسنا التجربة الصينية لا بد لنا عدم تجاوز مقارنة القوة الناعمة التي لطالما تم ربطها بالصين

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

باعتبارها الدولة الوحيدة التي مارستها على أكمل وجه فالصين في توسعها الخارجي اتبعت سياسة سلمية خالية من استعمال القوة الصلبة والتدخلات العسكرية بل ركزت على عامل الجذب وقوة الإقناع من خلال تصدير ثقافتها وموروثها الحضاري وحتى لغتها كعوامل مساعدة في تمكينها من الاندماج مع الطرف الآخر والثقافات الأخرى والتغلغل فيها ، أما فيما يخص مقارنة الدور فقد درست دور الأساسي التي تقوم به الصين في محيطها الإقليم وأكثر شي من اجل حماية مصالحها وفرض سيطرتها وترسيخ دورها النابع من قوتها التي تمتلكها في محيطها الإقليمي ، وربطه بالإستراتيجية التي تتبعها في سياستها التعاونية او التوسعية .

_ كما تطرقت الدراسة الى العملية التحولية التي انتهجتها الصين لتطوير اقتصادها باعتمادها المنهج البراغماتي لتحقيق ذاتها ، وكان ذلك بالتدرج على عدة مراحل من خلال عملية إصلاحية متكاملة دامت لعقود لإرساء التوجه الاقتصادي الصيني الذي جاء به " دينج " حيث نجد إن الصين تفضل المصلحة على كل شيء ، وبدأت هذه العملية بالتدرج في مناطق ريفية أساسها الفلاحين وصولا الى المناطق الاقتصادية في المدن للتطوير الصناعي ، بعد ذلك تطورت لتشمل التعاملات التجارية بانفتاح الصين على الخارج وكانت أول خطوة ملموسة دخولها في منظمة التجارة العالمية ، وبعد القفزة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المتسارع للصين غيرت من فحوى سياستها الخارجية التي أصبحت منفتحة المعالم على دول وقارات جديدة كالدول الإفريقية ، وهذا ما نتج عنه العديد من التعاونات والاتفاقيات التي تحقق من خلالها الصين غاياتها وأهدافها المسطرة .

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية

الفصل الثاني : طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية

في هذا الفصل سنسلط الضوء على طبيعة العلاقات بين الصين والجزائر مع محاولة تحديد جميع جوانبها في إطار زمني متسلسل ، يبين أهمية كل طرف بالنسبة للآخر وإبراز الأدوار التي قامت بها كل من الصين والجزائر لتقوية علاقتهما المتجددة على مرور السنين .

فالمتتبع لمسار العلاقات الصينية الجزائرية ، يدرك أنها قامت على خلفية أيديولوجية بداية من دعم الصين لاستقلال الجزائر والحق في تقرير مصيرها ، باعترافها بالحكومة المؤقتة ، إضافة الى تبني الجزائر للبعد الاشتراكي في علاقاتها التعاونية مع الصين ، حيث عرف هذا التعاون عدة مراحل ، برزت أكثر بعد استقلال الجزائر وتوسعت أكثر لتشمل عدة مجالات سياسية واقتصادية وثقافية.....

دامت هذه العلاقات مع مرور السنوات خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين ، عن طريق سياسة الانفتاح وتوسيع أسواقها الخارجية ، والاهتمام أكثر بالقارة الإفريقية عموما والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص.

فبعد الحرب الباردة ازداد اهتمام الصين بإقامة تعاونات اقتصادية وتجارية واسعة النطاق ، بتفعيلها لسياسة الاستقطاب الناعمة ، لجذب الدول الخارجية ومنهم الجزائر ، التي اعتبرتها الصين كشريك استراتيجي مهم في سياستها التوسعية .

المبحث الأول : الإطار الكرونولوجي للعلاقات الصينية الجزائرية

في هذا المبحث سوف نقوم بتتبع مسار العلاقات الصينية الجزائرية منذ نشأتها ، بالضبط إبان الثورة الجزائرية ، باعتبار الدعم التي تلقته الجزائر من الصين ، حيث كانت هذه الأخيرة سبباقة لمد يد العون للجزائر بسبب تأييدها لحق تقرير مصير الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض فكرة الاستعمار من الأساس، إذ أن العلاقة التعاونية بين الصين والجزائر في فترة الثورة التحريرية كانت من منطلق إيديولوجي بحت ، ومن مخرجات هذا الدعم هو اعتراف الصين وتأييدها للحكومة المؤقتة الجزائرية.

بعد الاستقلال ظلت العلاقات بين البلدين قائمة على أساس ودي ، مبني على خلفية تاريخية مع تطور من الجانب الصيني، من خلال محاولته الصين توسيع نطاق العلاقات إلى عدة مجالات وعلى نطاق أوسع .

تمخض عن الأفكار التوسعية الصينية عدة مخرجات من أهمها الانتقال من التفكير الإيديولوجي إلى التفكير البراغماتي المنفعي ، وأهم ما جاء في مرحلة بداية السبعينات فكرة الإصلاح الاقتصادي للصين والانفتاح على العالم الخارجي .

بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينات تغيرت عدة معطيات دولية ، تغيرا جذريا ، بسقوط الاتحاد السوفيتي وترأس الولايات المتحدة الأمريكية العالم ، كانت الجزائر آنذاك تتخبط في المشاكل السياسية الداخلية التي سرعان ما تحولت مع بداية التسعينات إلى صراعات مع الإرهاب ، والتي دامت لسنوات وسميت بال عشرية السوداء ، في هذه المرحلة بالضبط تراجعت العلاقات والاتصالات مع كل العالم ومع الصين على وجه الخصوص، وأصبحت الجزائر تعيش في عزلة بعيدة عن كل الساحة الدولية ،

لم ينتبه العالم إلى خطر الإرهاب إلا بعد أحداث سبتمبر 2001 ، حيث أخذت مسألة الإرهاب منحى آخر ، فأصبح خطر يهدد كل دول العالم حيث تم تصنيفه كتهديد دولي ، وبسبب تلك الأحداث تم الاعتراف على نطاق دولي بالجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، وبدأت تنفك العزلة الدولية على الجزائر شيئا فشيئا ، وعاودت التعاونات الصينية الجزائرية إلى الظهور بل تطورت أكثر وأصبحت تنافس الشريك التقليدي للجزائر كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك عن طريق التنوع في المجالات التي تتعاون فيها الصين والجزائر ، لتشمل الجانب الاقتصادي والتجاري والثقافي و.....

المطلب الأول : البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية_ مرحلة الثورة _

بدأت بوادر العلاقات الصينية الجزائرية مع بداية الاعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة في الثاني والعشرون سبتمبر سنة 1958¹، فتلقت الجزائر من خلال هذا الاعتراف كل الدعم والتأييد من طرف الحكومة الصينية ، والذي مهد لإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين البلدين² ، وأكد

¹مجلة المجاهد ، العدد 30 ، بتاريخ 10 أكتوبر 1958 .ص 8

²سيليني ياسين ، العلاقات الجزائرية الصينية : دعم متبادل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، افريل 2011 ، ص 84

القائد الصيني ماوتسي تونغ أن إقامة حكومة مؤقتة يعتبر خطوة ايجابية في طريق التحرر من هيمنة الاستعمار وتحريراً من قيوده المفروضة كما اعتبر الجانب الجزائري من طرف فرحات عباس أن الاعتراف الصيني بالحكومة الجزائرية أمر مشجع كونه يعبر عن رأي 600 مليون صيني¹. فالدعم الصيني للجزائر في خضم الثورة التحريرية لم يقتصر على الجانب السياسي فقت بل تجاوزه إلى جوانب أخرى كالجوانب العسكرية حيث تلقت مساعدات مالية وتجهيزات عسكرية، ففي سنة 1959 سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي، كما قدمت لهم الدعم العسكري عن طريق تزويدهم بالخبرات العسكرية بالنسبة للوفود الجزائرية التي زارت الصين²، يعني أن الصين كانت تعتبر ممولا للثورة الجزائرية بكل الطرق سواء بالدعم المالي أو تقديم المهارات والتدريبات العسكرية، كل هذا دعماً منها لحق الجزائر في تقرير مصيرها.

وتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك حتى بلغ ذروته في شكل أسلحة ومساعدات بما قيمته مليار فرنك، كما ساهمت الصين في تكوين إطارات عسكرية جزائرية بالكليات العسكرية الصينية 25 مليار فرنك³، حيث غطى الدعم المالي الصيني في فترة الثورة التحريرية 12 مليون دولار بما في ذلك الدعم المالي الذي قدم كتجهيزات عسكرية، ففي سنة 1959 وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي⁴، وقدمت الصين في نفس هذا العام قروضا قصد تسديدها بعد الاستقلال أي على المدى الطويل، وارتفعت المساعدات المالية مع حلول سنة 1962 الى ما قيمته 30 مليون دولار، وبلغت المساعدات العسكرية الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 مليون دولار، فكانت بذلك المساعدات الصينية للثورة الجزائرية من أهم المساعدات التي تلقتها الجبهة أثناء حرب التحرير بأكملها⁵، فتمثل الدعم العسكري المقدم من الصين للجزائر من خلال تقديم كميات معتبرة من الذخيرة والأسلحة والعتاد الحربي، إضافة لإرسال تقنيين متطوعين إلى المراكز الحدودية

¹ اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1992، الجزائر: دار هومة، 2009، ص 147.

² دبش اسماعيل، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون واعدة، المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مارس 2000، ص 66.

³ عمر بو ضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص 368.

⁴ اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 147.

⁵ صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية: مثال الاتحاد السوفيتي الصين الشعبية، مجلة المصادر، العدد 15، 1 جوان 2007، ص 191.

لجيش التحرير متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات ، كما استقبلت الصين حوالي 200 جزائري لإقامة دورات تدريبية عسكرية¹. وتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك حتى بلغ ذروته في شكل أسلحة ومساعدات بما قيمته مليار فرنك ، كما ساهمت الصين في تكوين إطرارات عسكرية جزائرية بالكليات العسكرية الصينية 25 مليار فرنك² ، فالدعم الصيني للجزائر كان على عدة مستويات ، حيث لم يقتصر على المستوى السياسي بالاعتراف بالحكومة المؤقتة، لكن تعدت مظاهر الدعم الصيني للثورة الجزائرية الى الدعم الدبلوماسي من خلال الزيارات الدبلوماسية بين البلدين ، فكان مؤتمر باندونغ سنة 1955 هو المحور الأساسي الأول الذي شكل نقطة التقاء بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والصين³ ، فالجزائر آنذاك كانت بحاجة الى تقديم ثورتها على نطاق دولي وتدويلها ، لكسب شرعية واسعة النطاق ، والصين تعتبر دولة مهمة لاكتساب هذه الشرعية كونها تعتبر قوة بشرية كبيرة، ضف إلى ذلك الدعم المالي كما تقدمنا سالفاً من خلال المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها الصين ، أما الدعم المعنوي فكان نابعا من تجارب مريرة للصين والتي بسببها وجدناها تدعم كل أشكال التحرر من الاستعمار.

فالصين كانت تعاني هي الأخرى من هيمنة الاستعمار ، فكانت مستعمرة بشكل مباشر من اليابان حتى الحرب العالمية الثانية ، إضافة إلى الاستعمار من الولايات المتحدة الأمريكية والتي دامت حتى انتصار الثورة الصينية سنة 1949، من خلال الإطاحة بنظام تشان كاي شيك الموالي للولايات المتحدة الأمريكية⁴.

ثم بين 1949 و1965 واجهت الصين عدة تحديات متعلقة أساسا بالاستقطاب الأيديولوجي بين القطبيين ، وتورطها في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، وقضية تايوان بالإضافة الى تصاعد المشاكل والصراعات بين موسكو وبكين ، وانحياز الصين لدعم الحركات التحررية⁵ ، لذلك اعتبرت الصين الثورة التي خاضها جيش التحرير الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي جزءا لا يتجزأ من المد التحرري الذي عرفته آسيا وإفريقيا في وجه الاستعمار خاصة وأن الصين لها تجربة في

¹ صالح بلحاج ، مجلة المصادر ، مرجع سابق ، ص 190

² عمر بو ضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص 368 .

³ جلال الخشيب، آسيا والمغرب العربي : قراءة في التفاعلات الفرص والتحديات مركز إدراك الدراسات

والاستشارات : جامعة الجزائر 3 ، كلية العلاقات الدولية ، يونيو 2016 ، ص 7

⁴ دبش اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 141

⁵ حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة

دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جمعة باتنة 1 ، 2019 ، ص 70

العمل المسلح لمواجهة الاستعمار الياباني ، فقد عبر ماوتسي تونغ عن هذا عند استقباله لوفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث اعتبر أن الاستقلال والسلم لا يمكن الحصول عليهما إلا بالقوة والكفاح¹، إضافة إلى أن الصين دعمت الجزائر في ثورتها من جانب إيديولوجي بسبب رفضها لكل أنواع الاستعمار ، ووقوفها بجانب الدول التي تنادي بالحرية من قيوده ، وكما تشجع المقاومات الشعبية والتي تعتبرها أساس لتحرر الشعوب ، كانت هناك دوافع وعوامل أخرى تأثرت بالوضع الدولي آنذاك الذي انتشر فيه المد التحرري ومطالبة الشعوب المضطهدة باستقلالها .

وكانت من أهم الأسباب التي دفعت الصين إلى دعم الجزائر ما يلي² :

_ لطالما اعتبرت الصين أن الكفاح المسلح هو سبيل الدول المستعمرة في نيل استقلالها ، وهو ما قامت به الصين في ثورتها ، فالثورة الجزائرية بالنسبة للصين جاءت لتأكيد موقفها ونظرتها للاستعمار ، واعتبرتها نجاحا لنموذجها في حربها مع اليابان وحتى ثورتها الداخلية .

_ تعارض الآراء بين الصين والاتحاد السوفيتي والذي كان يعتبر الصديق الأيديولوجي للصين بعد سياسة التعايش السلمي الذي أطلقها مع الغرب ، والتي عارضتها الصين مما أدى إلى التقارب أكثر مع الجانب الجزائري الذي تعرض وقتها إلى كل أنواع العنف من فرنسا الامبريالية بتأييد من الغرب .

_ انتهاج كل من الصين والجزائر لنفس التوجه الإيديولوجي وسعيهما لاكتساب الشرعية الشعبية لثورتهما ، إضافة إلى تشاركهما في نفس الظروف آنذاك بسبب الحصار المفروض عليهما من الجانب الغربي بسبب قضية الاعتراف بهما في الأمم المتحدة ، فبالنسبة للصين كانت الدول الغربية ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلا من تايوان ، وترفض الاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة وتأييد الوصاية الفرنسية على الجزائر .

_ ومن أهم أسباب التقارب بين الصين والجزائر آنذاك العداء المشترك للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، فبالنسبة للجزائر فقد كانت الولايات المتحدة تدعم الاستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي ، فقد خصص الحلف وحدة عسكرية تحت تصرف الجيش الفرنسي لإخماد الثورة الجزائرية ، أما بالنسبة للصين فقد عرفت آنذاك سواحلها الشرقية مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات تواجد متزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي³ .

_ وازداد التقارب بين الصين و الجزائر بسبب دعم هذه الأخيرة في مسألة حرمان الصين من مقعدها في هيئة الأمم المتحدة بعد استقلالها إضافة إلى بعض الدول من آسيا وإفريقيا وشن حملة للدفاع

¹ محمد حمشي، سامية ربيعي، ستون سنة من العلاقات الصينية _ الجزائرية ، المجلة العلمية للبحوث الصينية

المصرية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، مصر: 2013 ، ص 74

² سيليني ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 89/90

³ سارة جندي ، العلاقات العربية_الصينية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية ،

جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2012 ، ص 191 .

عن فكرة انه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في العالم بدون وجود الصين في هيئة الأمم المتحدة وقد تحقق ذلك بعد الجهود المبذولة منهم واستطاعت الصين من استرجاع مكانتها في هيئة الأمم المتحدة¹.

إذا نستنتج أن في هذه المرحلة كان الدعم متبادلا بين البلدين فالصين كانت تعتبر الثورة الجزائرية ومقاوماتها الشعبية مثالا يحتذى به واستمرت إلى أن نالت استقلالها في 1949 ، وكانت من أوائل الداعمين للثورة والحكومة الجزائرية سواء من جانب أيديولوجي في دعم فكرتها في حق الشعوب المضطهدة في حق تقرير مصيرها ، أو من جانب براغماتي في دعمها لفكرة أن الحكومة الصينية لجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد للصين ومحاولة الفصل في قضية تايوان ، من جانب آخر نجد أن الاعتراف الرسمي للصين كان يمثل أهمية كبرى للثورة الجزائرية على الصعيد الدولي ، مما ساعد في تدويل القضية الجزائرية ورفعها الى المستوى العالمي وتحريك الرأي العام ، وهذا كان من بين أهداف الثورة الجزائرية ، ضف إلى ذلك الدعم المادي الذي تلقته الجزائر ، فالثورة كانت تحتاج إلى التمويل سواء بالمال أو بالأسلحة وتقديم الخبرات العسكرية كون الصين تملك الخبرات السابقة .

المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال :

في هذه المرحلة نستطيع القول أننا أمام مرحلتين من العلاقات بين البلدين تتسمان بطابعين مختلفين من خلال طريقة التفكير والإستراتيجية الصينية التي ظلت على نفس النسق في بداية الستينات ، حيث كانت في مجملها ذات طابع إيديولوجي يدعم فكرة استقلال الشعوب المضطهدة ، فالعامل الإيديولوجي لعب دورا هاما بين البلدين وقرب وجهات النظر و متن العلاقة بينهما في هذه الفترة²، من خلال توسيع الرؤية الصينية إلى إفريقيا كأساس لنشر الشيوعية وجعلها مركزا للنضال الثوري العالمي بحيث إظهار الصين لفكر ماوتسي تونغ كفكر عالمي بانضمام الصين إلى كتلة الدول غير المنحازة التي تعتمد على مبدأ عدم التدخل في شؤون الأمم الأخرى³.

إذ استمرت العلاقات الصينية الجزائرية على نحو جيد بعد استقلال هذه الأخيرة ، وكانت الصين كما ذكرنا سابقا من أكثر المؤيدين لاستقلالها ، وسعت إلى تمتين الصداقات بينها وبين الجزائر من

¹ محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق : العدد7، 199، ص135

² محمد حمشي ، سامية ربيعي ، مرجع سابق ص 77

³ د.حسين قوادرة ، مداخلة في ملتقى وطني هجين حول : ادوار السياسة الخارجية الجزائرية ضمن دوائرها الجيوسياسية في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة : فرص التفعيل ومخاطر الانكفاء ، عنوان المداخلة : العلاقات الجزائرية _ الصينية : نحو شراكة إستراتيجية ؟ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة باجي مختار

، عنابة 2022 ، ص 2

خلال توقيع العديد من الاتفاقيات بين سنة 1963 وسنة 1975 ، على عدة مجالات وأصعدة ، كالتعاون في المجال الاقتصادي والتقني ، والمجال العسكري ، ومجال الصحة ، وحتى التعاون في المجال الثقافي¹.

فبعد الاستقلال مباشرة كانت الصين الداعم الأول للجزائر كونها خرجت منهكة من حرب طويلة الأمد ، حيث أرسلت لها 9000 طن من القمح و 3000 آلاف طن من مواد البناء ، و 21 طن من الأدوية إضافة الى البعثات الطبية التي وصلت الى 180 طبيبا سنة 1963 ، كما قدمت لها طنا من التجهيزات المدرسية وباخرة نقل ، ليس هذا فحسب فالصين قدمت للجزائر غداة الاستقلال قرضا ب 2 مليون دولار².

كل هذا الدعم كان بناء على عدة أسباب رسخت الجانب الأيديولوجي في العلاقات بين الصين والجزائر حتى بعد الاستقلال ، فالجزائر انتهجت بعد ذلك النظام الاشتراكي المناهض للامبريالية والذي يهدف الى دعم استقلال الدولة كفاعل دولي وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني الجزائري ، حيث اعتبره خطوة من أجل نظام اقتصادي جديد ساهم فيما بعد في تقوية العلاقات بين الصين والجزائر³ ، كما استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين موازاتا لمحاولة الصين كسب تأيد على نطاق واسع في معركتها مع تايوان 1963 ، فكانت الجزائر تدعمها ، كما تدعم الحركات التحررية كحركة عدم الانحياز ، الى سنة 1965 أين أظهرت الجزائر ميلها لمقاربة الصين في محاربة الاستعمار ومجاهته ، حيث كان من المزمع عقد مؤتمر باندونغ الثاني في الجزائر لولا الأحداث السياسية آنذاك والانقلاب العسكري الذي قام بين الرئيس احمد بن بلة وهواري بومدين ، وما أكد العلاقات الدبلوماسية أكثر هي الزيارات الرسمية بين البلدين ، فمن الجانب الصيني زيارة الوزير الأول الصيني مرتين متتاليتين الى الجزائر ، إضافة الى زيارة نائب الوزير الأول ووزير الخارجية الصيني الى الجزائر في سنة 1963/1964 ، أما من الجانب الجزائري فكانت خلال زيارة وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، وكذا زيارة رئيس الدولة هواري بومدين في 1974 الصين ، كل هذه الزيارات المتبادلة جاءت لتعزز مبدأ التعاون بين البلدين ، وتأكيد التوافق الإيديولوجي بينهما، من خلال توافق الرؤى في أهم القضايا الدولية⁴، إضافة الى جملة من العوامل التي قوت العلاقات بين

¹Hisham Behbahan, China's Foreign Policy in the Arab world , 1955_ 75 Three Case Studies , London : kegan paul International , 1981, p,p 351/352

²حومر عبد الغني، العلاقات الصينية الافريقية دراسة حالي الجزائر وتنزانيا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات اسيوية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 61

³جندي سارة، العلاقات العربية الصينية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014 ، ص 91

⁴ سيليني ياسين، مرجع سابق، ص 110

الصين والجزائر ، فكلاهما عانى من الاستعمار ومخلفاته الكبيرة لسنوات عديدة تخللتها مجازر وتجاوزات دفع ثمنها الشعبين دما ، تحت غطاء نظام دولي لم تكن فيه الصين ولا الجزائر طرفا مساهما بل كانا مجرد مستعمرات ، فتشكل بينهما تضامن مشترك يدعم حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير ، فدعمت الصين الى جانب الجزائر حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ، على اعتبار القضية الفلسطينية قضية الجزائر الأولى ، ودعم كل الشعوب المضطهدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وعلى المستوى الاقتصادي فكلتا الدولتين اتبعت منهج النظام الاشتراكي والذي فيما بعد قامت الصين بإصلاحه عن طريق جملة من الاستراتيجيات التي استفادت منها الجزائر فيما بعد¹.

كما سبق وذكرنا أن هذه المرحلة تنقسم الى مرحلتين على حسب الأحداث ففي نهاية السبعينات ، بالضبط سنة 1978 تجاوزت الصين البعد الأيديولوجي الذي كان يسير علاقاتها الخارجية خاصة مع الجزائر ، فكانت هذه الإصلاحات في مجملها إصلاحات اقتصادية ، ولعل هذه المرحلة تعد أهم مرحلة يجب التركيز عليها فهي تعتبر مرحلة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للصين حيث أن الصين اعتبرت أن الإصلاحات الاقتصادية من أولويات سياستها الخارجية وطريقها لذلك هو الانفتاح على العالم الخارجي²، فكانت الجزائر في سنة 1967 السبابة مع عدد كبير من الدول النامية للإشارة الى طرح فكرة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل ينصف حقوق الدول النامية ، فقام في هذا الصدد الزعيم الصيني (دنج شياو بينج) باقتراح نظام اقتصادي وسياسي جديد ، ورأت الحكومة الصينية أنه يجب لهذا النظام أن يضمن لجميع دول العالم حقوقها في المساواة والسيادة الكاملة وعد التدخل في شؤونها الداخلية³، فأعطت الصين أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى بحيث أحدثت الصين بهذه الإصلاحات تغيرات جذرية في مختلف قطاعات الاقتصاد الصيني ومحاولة تطوير هيكله القديمة ، حيث دخلت الصين من خلال إصلاحاتها دائرة التقسيم الدولي للعمل والذي يتركز على تصدير المواد المصنعة ونصف المصنعة واستيراد المزيد من المواد الأولية والنفط⁴.

ومع اهتمامات الصين بالإصلاحات الاقتصادية غيرت من سياستها الاشتراكية وتفكيرها الأيديولوجي لتنتقل الى التفكير بشكل براغماتي فنجد أن علاقات الصين مع دول العالم الثالث بصفة عامة

¹عبد الغني حومر، مرجع سابق ، ص62

²فراني حياة، مرجع سابق ، ص 169

³نصيرة ملاح، الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: الجزائر ، 2018 ص356

⁴ جميلة طيب، العلاقات الصينية المغربية بعد الحرب الباردة_العلاقات الصينية الجزائرية أنموذجا ، المجلة

الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، 2018 ، ص 4

والجزائر بصفة خاصة تراجعت ، لكنها لم تنقطع نهائيا فقد استمر الدعم المتبادل بينهما ، وتجسد ذلك من خلال مواقف المسؤولين الجزائريين والصينيين¹ ، فللبحث في العلاقات الاقتصادية والشراكة والتعاون بين البلدين لا بد دائما من الرجوع الى تاريخ التواجد الاقتصادي الصيني في الجزائر ، والذي يؤكد ويوحى لنا بترايط العلاقة

بينهما مع مرور السنوات ، الى أن أصبحت الصين الشريك الرئيسي للجزائر وكانت من أولى الدول الإفريقية والمغربية التي تربط الصين معها علاقات صلبة تمثل الأرضية الخصبة لتوسع الرؤى وتطوير التعاون الاقتصادي ليشمل عدة مجالات مختلفة ، وبشكل مطرد ومتزايد².

فأخذ التعاون بين الصين والجزائر منحى آخر فقد بدأت العلاقات الفعلية الاقتصادية بين الصين والجزائر في مجال الطاقة ، بتوقيع أول اتفاق عام 1964 وعقد هذا الاتفاق ، من أجل الرفع في وتيرة العلاقات ، حيث أجريت عدة إصلاحات في الجانب الاقتصادي وأصبحت الجزائر شريكا اقتصاديا هاما في إطار الإستراتيجية الطاقوية الصينية³، المبنية على تحقيق أكبر قدر من الربح والتسويق لمنتجاتها المحلية عن طريق ايجاد أسواق بشكل دائم ، لها القدرة على استيعاب صادراتها فضلا على محاولة الصين لزيادة التنمية الاقتصادية والبحث على مصادر الطاقة والمواد الخام وسبيلها لذلك هي الدول الإفريقية بشكل عام والجزائر بشكل خاص⁴.

فمسألة النمو الاقتصادي شكل هدفا رئيسا في التوجهات الخارجية الصينية لأنها كانت تعاني قبل الانفتاح الاقتصادي من تأخر في الموارد الاقتصادية ، فجاءت الإصلاحات لترتيب أولويات السياسة الخارجية الصينية ، حيث أعطت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين قوة اقتصادية كبرى⁵، فكانت الصين بذلك حريصة في هذه المرحلة على إقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية والإفريقية ككل من أجل فك الحصار الاقتصادي المفروض عليها حقيقة من الشرق

¹ دبش إسماعيل، علاقات المغرب العربي مع دول اسيا وآفاق تطورها، مداخلة لمقابلة في الندوة السنوية للمغرب في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية، تونس 07 أفريل 2010

² عبد الرحيم رحموني، جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 168

³ مثنى فائق مرعي، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني، في إطار مبادرة الحزام والطريق الخرطوم -21 22 نوفمبر 2017، ص 45،

⁴ ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا (التوجه الطاقوي انموذجا) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد 60 ، السنة الثانية عشر ، 2020 ، ص 305

⁵ جميلة طيب، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية ، مجلة البحوث القانونية والسياسية العدد

الخامس ، ديسمبر 2015 ، ص 392

(الاتحاد السوفياتي) والغرب (الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي بقي قائما رغم عودة الصين الى هيئة الأمم المتحدة وخفت وطأته من خلال إقامتها لعلاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978 ، فقامت الصين كذلك في هذه المرحلة بكسب شرعية أكثر من دول الجنوب تحت غطاء حركة عدم الانحياز ، ومن الجانب الاقتصادي من خلال مساعدة دول الجنوب وخاصة الدول الإفريقية في المشاريع الوطنية التنموية ، من خلال هذا نفهم أن الصين في هذه المرحلة مع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها نتج عنها تحرير الاقتصاد بشكل عام وتفتحه علا نطاق واسع وسوق حرة، فكانت الجزائر بذلك وجهة جديدة تفي بالغرض واعتبرتها سوقا جديدة تستطيع من خلالها الانغماس في إفريقيا ، وإيجاد أسواق على مستوى عالمي من شأنها تنوع وتكوين علاقات مبنية على التعاون والشراكة الاقتصادية بشكل لين ومرن بعيد كل البعد على كل أشكال الاستعمار لكسب ثقة الطرف الآخر، فكان من آثار هذه الإستراتيجية ربط علاقات متينة مع الجزائر واعتبارها قوة داعمة لها ولسياستها التصحيحية في المجال الاقتصادي¹، والتحول بذلك نحو إقامة العلاقات الرسمية على أساس اقتصادي بعد أن كان محصورا في الدعم الإيديولوجي ، وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع الجزائر خاصة وإفريقيا بشكل عام ، فسياسة الصين أصبحت تهدف الى أكبر قدر من الربح وإيجاد أسواق قادرة على استيعاب إنتاجها المحلي الضخم وصادراتها المتنوعة ، التي تضمن لها سياسة الاحتواء الاقتصادي في الجزائر وإفريقيا من اجل مواجهة القوى العظمى وهيمنها على الدول الإفريقية ككل².

نستخلص أن العلاقة بين الصين والجزائر في بداية هذه المرحلة بالضبط في نهاية السبعينات استطاعت المحافظة على العامل الأيديولوجي من خلال الدعم المتبادل والكامل بينهما ، فالجزائر دعمت الصين في حصارها ومحاولة إرجاع مقعدها في هيئة الأمم المتحدة كما أن الصين في المقابل دعمت الجزائر ودول الجنوب في إطار حركة عدم الانحياز ، فنقول أن العامل الإيديولوجي يعتبر الأساس في تقوية العلاقات بين البلدين ولم تتغير هذه الفكرة ، لكن التغيير حصل من الجانب الصيني الذي اختار الانفتاح أكثر على العالم الخارجي خاصة دول الجنوب بشكل عام والجزائر بشكل خاص ، من خلال إستراتيجية جديدة فعلت العامل الاقتصادي ، الذي اعتبرته الصين خطوة مهمة في بسط نفوذه وكسب شرعية أوسع في العالم ، وتحرير أسواقها لمجاراة القوى الكبرى المنافسة لها ، وبدأ في مرحلة الثمانينات التغير الكلي نحو العامل الاقتصادي الذي أصبح يسير العلاقات الخارجية الصينية خاصة مع الجزائر.

¹ حمشي محمد ، رباعي سامية ، مرجع سابق ، ص 80/ 78

² عبد الله سعد عبد الله، التوجه النفطي الصيني نحو إفريقيا ، دراسة الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير في الجغرافية ، كلية التربية الأساسية ، قسم الجغرافيا : الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2015 ، ص ص 42/41

فعملت الصين على تعديل إستراتيجيتها الإنمائية الوطنية والدولية وهو ما انعكس على علاقتها الخارجية بما في ذلك مع الجزائر، وبلغت الإصلاحات الصينية الذروة في تحقيق نتائج على المستوى الاقتصادي العالمي من خلال سعيها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وبالتالي أخذ النظام الاقتصادي منحى آخر يبحث عن المواد الأولية بشكل أكبر، فاعتبرت بذلك الجزائر الصين شريكا جيدا في مجال الطاقة كونها كانت تعتمد بشكل كلي على هذا المصدر، فأنشأت بكين في ذلك الوقت شركتين، شركة النفط الوطنية الصينية، وشركة الصين للبترولوكمياويات، عمقت من خلالهما الصين الشراكة الاقتصادية خارج الدول الآسيوية، إضافة الى أن الجزائر كانت بحاجة الى شركاء تاريخيين كالصين للتقليل أو حتى التخلص من تبعيتها لفرنسا وللخارج¹.

إذا نستطيع القول أن هذه المرحلة عرفت عدة تغيرات على عدة مستويات خاصة من الجانب الصيني الذي اختار طريقا مختلفا في ربط العلاقات مع دول الجنوب في إفريقيا خاصة مع الجزائر، واستطاع الانتقال الكلي من تفعيل العامل الأيديولوجي في كسب شرعية أكثر واعتراف أوسع، وكسب تأييد متعدد، ومن ثم الانتقال الى العامل الاقتصادي الذي يخدم المصالح الداخلية للصين كما يخدم سياستها الخارجية، التي عرفت منحى براغماتي يبحث عن أسواق جديدة في عالم الجنوب من شأنها احتواء الإنتاج الصيني الضخم النابع من يد عاملة عظيمة، وكذلك البحث عن تأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها والتي باستطاعة الدول الإفريقية والجزائر سدها، كون هذه الأخيرة مصدر مهم للموارد الطاقوية التي تحتاجها الصين، فتصبح بذلك منافسا شرسا للدول الغربية في إفريقيا والجزائر.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الحرب الباردة

لفهم العلاقة بين الصين والجزائر في هذه المرحلة يجب أخذ السياق التاريخي بعين الاعتبار، فبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي، تغيرت الكثير من المعطيات، حيث أصبحنا نتعامل مع عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فزوال الاتحاد السوفياتي هنا ساهم بشكل كبير في تعزيز الصين لنظرتها لنفسها كقوة صاعدة، فالأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا بينت حجم الهوة بين الاقتصاد الصيني وبين اقتصاد هذه الدول، وأدرك الغرب حجم قوة الصين الاقتصادية²

فازدياد القوة الصينية لم يكن صدفة بل كان نتاجا لعدة عوامل ومقومات أساسية ساهمت في نموه، من بينها الفضاء الجيوبوليتيكي للصين الغني بكل الثروات، والقوة الديمغرافية والبشرية

¹ حمشي محمد، ربيعي سامية، مرجع سابق، ص 84

² مصطفى بوصبعة، مقاربات السياسة الخارجية بين الهممنة والتعددية: دراسة لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية:

جامعة باتنة 1، 2019، ص 155

العظيمة ، إضافة للمقوم الحضاري الذي يمجّد العمل ، فالأجدر بنا في هذه المرحلة أن نقول أن الصين عادت للنهوض كقوة اقتصادية دولية ، على أن نقول بروز او ظهور الصين كفاعل اقتصادي جديد ، إضافة الى التغيرات التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة ، كان هناك تغير حتى في المفاهيم فبرزت مفاهيم على حساب تراجع مفاهيم أخرى ، من بينها مفاهيم القوة ، فانتقل الاهتمام أكثر بمفاهيم القوة الاقتصادية على حساب القوة العسكرية ، والصين كانت السبّاقة من خلال تفضيلها للعامل الاقتصادي عن طريق ما يعرف بالقوة الناعمة في توسعاتها الخارجية والتي استطاعت بفضلها التغلغل أكثر في إفريقيا عامة .

ضف الى ذلك ظهور مصطلح العولمة الذي يعد البعد الاقتصادي من أساسياتها ، فهي تدعو الى تحرير الأسواق عن طريق تفاعلات غير محدودة وبدون حواجز بين الدول ، والتشجيع على إقامة شركات متعددة الجنسيات، ضف الى ذلك بروز التكتلات الاقتصادية التي أثرت على أنماط التفاعلات الدولية والتي أدت الى تزايد كثافة الاعتماد الدولي ، وزيادة العمل الإقليمي في مجالات متعددة تمس الاستثمارات والتجارة بين الدول¹. فحققت الصين في هذه الفترة نموا هاما مقارنة بمرحلة ما قبل الإصلاحات بسبب الاستثمارات العالية والنمو السريع في حجم الإنتاج والتي حولتها الى قوة تجارية هائلة بصادرات تجاوزت ترليون الدولار ، حيث تعد الاستثمارات الأجنبية مصدرا رئيسيا لنمو رأس المال الصيني ، ففي مرحلة التسعينات فقط سجلت الإحصاءات الرسمية الصينية وجود 445244 مؤسسة استثمارية أجنبية مسجلة في الصين².

من خلال هذه المعطيات نقول أن الصين في هذه المرحلة كانت حريصة على إقامة علاقات كثيرة مع الدول النامية ومع الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة في خضم هذه المتغيرات كانت تشهد هي الأخرى أحداث كثيرة مست النظام السياسي بشكل مباشر، وترتبت عنها أوضاع أمنية خطيرة ، شكّلها الإرهاب آنذاك واستمرت لعقد من الزمن ، أدخلتها في عزلة خطيرة أثرت على علاقاتها الخارجية خاصة مع الصين، فبدأ هذا العنف سياسيا من خلال الاحتجاج على وقف المسار الانتخابي والتضييق عليه ، وسرعان ما تحول الى عنف مسلح شكل ضغطا على النظام لتحقيق أهداف معينة ، فكان وقف المسار الانتخابي سببا مباشرا في اندلاع هذه الأزمة تتبعها أسباب أخرى تعبر عن حقيقة الأزمة بصدق ، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتردية منذ 1988 وما تبعها من إصلاحات سياسية لم تستطع تقديم حلول جذرية للوضع القائم آنذاك، إضافة الى تفاقم الأزمة الاقتصادية بداية من سنة 1986 أين تراجع سعر البترول على اعتبار أن الجزائر دولة ريعية تعتمد في ذلك

¹ فريدة العلمي، استراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة : مقارنة من منظور الصعود السليبي ،

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2020 ، ص85

²توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2015 ، ص ص 76 ، 85

الوقت اعتمادا كليا على النفط نتج عنه في المقابل ارتفاع كبير في ظاهرة البطالة وتدني المستوى المعيشي ، أما على المستوى السياسي في ذلك الوقت فقد تأثرت تلك الأحداث بالتشكيلة السياسية للنظام التي تأثرت هي الأخرى بالاختلافات السياسية الداخلية على إيجاد مخرج واضح للأزمة الأمنية¹، بسبب غياب المشاركة السياسية في إطار شرعي مؤسسي ما أدى الى زيادة وتوسيع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره، ضف الى ذلك المتغير الهوياتي الذي يعتبر من أبرز الأسباب التي واجهها المجتمع الجزائري الذي انقسم الى تيار عروبي إسلامي يدعو للهوية الإسلامية وتيار متفرنس ، عدى عن السكان الذين يدعون لهويتهم الامازيغية مطالبين الدولة بضرورة الاعتراف بكيانهم الثقافي بشكل رسمي². كل تلك المعطيات تراكمت مع حالة اللأمن التي عرفتھا الجزائر بسبب الأعمال الإرهابية التي تهدف الى إضعاف أجهزة الدولة الأمنية وضرب النسيج الاجتماعي والهوياتي من خلال انتهاج سياسات قتل وترويع استهدفت كل شرائح المجتمع ابتداء من الطبقة المثقفة مروراً بالمواطنين البسطاء، حيث وصل ضحايا هذه العمليات الإرهابية 200.000 ضحية حسب مصادر رسمية³، زيادة على الخسائر البشرية والمادية التي خلفتها هذه الأزمة عاشت الجزائر عزلة كبيرة وتضييقاً دولياً حيث أن الدول الغربية منعت رعاياها من السفر الى الجزائر واعتبرتها منطقة خطيرة وغير آمنة، كما حرمت الجزائر من كل الأنشطة الرياضية الدولية⁴، وشتت وسائل الإعلام الغربية حملة كبيرة اتهمت فيها الحكومة الجزائرية بأنها المسؤول الأول عن هذه الأزمة واعتبرت السلك الأمني وراء القتل ، ووصل الغرب الى درجة تكوين لجان حقوقية لتقصي الوضع في الجزائر ، ومحاولة معرفة من يقوم بقتل من ، قابلته الجزائر بالرفض على اعتباره تدخلا في شؤونها الداخلية التي تمس بسيادتها كدولة مستقلة⁵، إذا فالجزائر في هذه الفترة ومع الخناق المفروض عليه لم يعد أمامها سوى التفكير بجدية ووضع إستراتيجية من شأنها الانتقال بها الى وضع مختلف تماما يضمن لها الاستقرار، فبدأت كخطوة أولى في تجريم الأفعال الإرهابية بشكل قانوني ، بموجب المرسوم التشريعي 1992 والذي يتعلق بمكافحة التخريب

¹عصبي حليلة ، سعدي هاجر ، المصالحة كمرتكز في السياسة الخارجية في ظل التقارب الدولي لمكافحة الارهاب ، مجلة قضايا معرفية ، د ع ن ، د س ن ، ص 9

²باسط سميرة ، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب 1999/2014 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، أفريل 2014 ، ص 72

³مها زقاغ ، طلال لموشي ، مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية : دراسة حالة دول المغرب

العربي الجزائر تونيس المغرب ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد العاشر ، جانفي 2017 ، ص 304

⁴حسين سالم ، مرجع سابق ، ص 140

⁵عبد الله بلحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992_1997 ، دار الولاية للنشر والتوزيع: الأردن ،

ط 1 ، 2012 ، ص 169

والإرهاب وما يترتب عنه من أعمال تستهدف أمن الدولة وتبث الرعب في أوساط السكان ، ومنع حتى التجمهر في الساحات العمومية ، وتجريم الأفعال الداعمة للإرهاب بموجب القانون ، وكل عمل من شأنه دعم الإرهاب في مسعاه من خلال تكوين جمعيات تدعم المنهج الإرهابي والانخراط فيها والإشادة بها¹، وركزت الجزائر في بداية مكافحتها لظاهرة الإرهاب على البعد الأمني والعسكري واتبعت فيما بعد خططا أكثر فاعلية على المناطق المختلفة والتي يتمركز فيها الإرهاب من خلال فتح قنوات الدفاع الذاتي للأشخاص والحرس البلدي²، وانتقلت الجزائر بعدها الى تفعيل تفكير استراتيجي يجمع بين أبعاد اجتماعية دينية سياسية، قانونية وميدانية لتفكيك الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه من خلال ثلاث مبادرات متتالية عبر السنوات بداية من ، قانون الرحمة سنة 1995 والذي يخاطب الفئة المنتمية للإرهاب ، وجعل الدين الواسطة في الحوار معهم فقانون الرحمة يمنحهم فرصة عدم المتابعة القضائية ما لم يرتكبوا جرائم دم وتخفيض عقوبات السجن عليهم من الإعدام الى 20 سنة حبس، ثم تلا قانون الرحمة قانون آخر وهو الوثام المدني الذي تضمن ثلاث تدابير كان أولها تدابير الإعفاء من المتابعات حيث أظهرت الدولة الجزائرية رغبتها في تطوير مقاربة سياسية تحطم التوافق العملياتي للجماعات الإرهابية على الرغم من اختلاف برامجها وقناعاتها وهذا ما أدى الى تسليم 6000 ارهابي أنفهم للسلطات³، ثم بعد قانون الوثام المدني جاء ميثاق المصالحة الوطنية الذي جمع القوانين السابقة وكان أكثر فاعلية من حيث النتائج على أرض الواقع ، حيث تمت المصادقة على هذا الميثاق بأغلبية شعبية عن طريق الاستفتاء الشعبي ، ومن أهم بنود هذا الميثاق إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه إذا امتثلوا طوعا أمام الهيئات الجزائرية ، كذلك أبطال المتابعات القضائية على الأشخاص المحكوم عليهم غيابيا، والعفو الكامل على الأشخاص المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس⁴.

¹الينة بوزيتونة،أيوب لحرش، التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،

العدد الرابع ، ديسمبر 2019 ، ص 32_33

² نور الدين مكاوي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية ، المجلة

الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 69 ، العدد:1، 2022

³ أمحمد برقوق، مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية للحل السياسي ، مجلة المفكر، العدد الثاني ،

المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية : وزارة الخارجية الجزائرية ، د.س.ن ، ص 15_22

⁴ ماشوش مراد وآخرون، المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد

14 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 224

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

ومن نتائج المصالحة تراجع وتيرة العمليات المسلحة في البلاد، كما تراجع الكثير من قادة الجماعة الإسلامية المسلحة ، كما ساعد السلطة فتح الحوار مع من بقي يحمل السلاح في الجبال داعيا إياهم للتنازل والعودة إلى أحضان الجزائر وشعبها¹

فكانت الجزائر من خلال القوانين المتعاقبة والاستراتيجيات الموضوعية تسعى لهدفها في القضاء على الإرهاب والخروج من أزمتها الأمنية من خلال إضعاف تواجد وتجفيف منابعه وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية باعتبار هذه الأخيرة أهم ممول يغذي الإرهاب ، في الوقت ذاته حاولت الدبلوماسية الجزائرية فك العزلة عليها من خلال محاولة استعادة مكانتها الطبيعية على الصعيد الدولي ، ومحاولة طرح فكرة الإرهاب ومخاطره في كل المحافل الدولية ، لكن العالم لم يدرك خطر هذا الإرهاب كتهديد دولي إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فغيرت هذه الأحداث مجمل المفاهيم التي كانت محدودة عن الإرهاب كظاهرة تهدد الأمن الدولي ، فاستغلت بذلك الجزائر الفرصة للمناداة بوضع مفهوم شامل للإرهاب على اعتباره تهديدا خطيرا ، وكانت الدبلوماسية الجزائرية السباقة إلى إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي ، وتمخض عن هذه الجهود على المستوى الدولي ما يلي :

تمكنت الجزائر من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1373 ، المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار 1267 ، المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وكذا إقناع الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتبني القرار 652 ، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطلب المجتمع الدولي بتجريمها²

صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 ، على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية والقضاء على المزايا المنجزة عن ذلك، ودعي المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار وهو ما يعد انتصارا دبلوماسيا للجزائر³.

¹ منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، روت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص210-212

² التزام وصرامة، مجلة الجيش ، عدد 607 ، فيفري 2014، ص18

³ مجلس الأمن الدولي يشير إلى مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابيين ، مجلة الجيش ، العدد 607 فيفري

إذا فالتجربة الجزائرية أكسبت الجزائر اعترافا دوليا خاصة في مجال مكافحتها ، وكانت الصين من بين الدول التي لم تقطع علاقاتها مع الجزائر بشكل نهائي ، فالدعم بين البلدين كان متواصلا ، بل تطور بشكل ملحوظ لأن الصين استمرت في سياستها التوسعية وإستراتيجيتها الاقتصادية في إفريقيا ، ففي سنة 1993 تم الإعلان عن تأسيس جمعية الصداقة الصينية الجزائرية¹ ، وازدادت الزيارات بين الصين والجزائر رغم الاضطرابات الأمنية في تلك الفترة ، فقد زار الجزائر كل من مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني كيان كيشن سنة 1990، ومن الجانب الجزائري زار وزير الشؤون الخارجية محمد الصالح دمبري الصين سنة 1994 ، أما في سنة 1997 فقد قد للجزائر نائب الوزير الأول الصيني جيانغ شانيان حيث وقع الطرفان اتفاق التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية الصينية والجزائرية والذي يبحث في وجهات النظر بين البلدين في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية التي يعنى بها البلدين² ، فإذا إن دلت هذه الزيارات على شيء فإنما تدل على أن العلاقات الصينية الجزائرية في هذه الفترة لم تنقطع بين البلدين بل هي في تطو مطرد لسببين ، من الجانب الصيني بسبب تحقيق الصين لرغبتها وطموحاتها البراغماتية في القارة الإفريقية ولا تساعدها قطع العلاقات مع الجزائر في تنفيذ إستراتيجيتها المسطرة ، ومن جانب الجزائر ففي هذه الفترة تسعى الى فك الحصار الاقتصادي عليها بسبب الأحداث الأمنية التي أثرت على البلاد بشكل كامل وفي كل المجالات .

وبالنسبة للإرهاب كظاهرة كانت الصين ترفضها بشكل قطعي وتدعو الى محاربتة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحته من خلال تفعيل آلية التعاون بين البلدان الإفريقية والعربية في القضاء عليه وتدعو الى الأخذ بالقوانين الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في هذا المجال³، كما أشادت الصين في هذا الصدد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، واعتبرتها نموذجا يحتذى به⁴

¹ حياة فراني ، مرجع سابق ، ص 206

² سليلي ياسين ، مرجع سابق ، ص 115

³ هدى ميتيكس ، السيد صدقي عابدين ، العلاقات العربية الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية: القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص 156

⁴ اسماعيل دبش ، العلاقات العربية الآسيوية ، دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد 24 ، الجزء الثاني ، أكتوبر 2013 ، ص 280

يمكننا القول أنه في بداية هذه المرحلة كانت العلاقات الاقتصادية شحيحة بين البلدين إن لم نقل منعدمة وهذا أمر طبيعي نتاج الأحداث الدامية التي كانت الجزائر تتخبط فيها، لكن سرعا ما بدأت الأمور تتغير شيئا فشيئا بداية من كسب الجزائر للتأييد الدولي بعد أحداث سبتمبر 2001 ، أين أصبحنا نتعامل مع مفهوم جديد للإرهاب بوصفه ذو بعد دولي، وأصبح من القضايا الدولية التي تهدد أمن الدول ، كل هذا أخرج الجزائر من عزلتها شيئا فشيئا وكان هذا إيذانا لعصر جديد من العلاقات لها مع الدول بشكل عام والصين بشكل خاص، فهذه الأخيرة مع مطلع الألفية أصبحت من أهم الشركاء الذين تربطهم علاقات فعالة مع الجزائر في عدة مجالات وأصعبها، ليس هذا فحسب بل أصبحت تنافس الدول التقليدية الشريكة للجزائر كفرنسا طبعاً والولايات المتحدة الأمريكية ، في عدة مجالات خاصة في المجال الاقتصادي والمجال الطاقوي ، وهذا راجع الى سياسة الصين الجديدة بعد الحرب الباردة .

فالصين في الألفية الأخيرة أصبحت تدرك ضرورة فتح المجال للتفاعل مع المجتمع الدولي ككل خاصة في المجال الاقتصادي ومجال التجارة الدولية ، من خلال وضع تسهيلات كبيرة أمام تجارتها الخارجية مع الدول ، وتتسم الرؤية الصينية لعالم ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على النظام الاقتصادي الدولي وأخذت من ايجابياته ، حيث اعتبرت الصين النظام الرأسمالي نظاما يمكن الاستفادة منه على اعتبار أن محركه الأساسي هو الربح والبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته وفتح مجالات الاستثمار ، وهذه تعتبر العناصر الأساسية التي تبنتها الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية الجديدة ، ولتوافق هذه الإستراتيجية مع الأهداف المسطرة أصبحت الصين تفكر في إقامة توازن بين مصالحها وإستراتيجيتها الاقتصادية ، فظهر في المقابل الطلب المتزايد على الموارد الأولية لتحقيق ذلك¹، نظرا لاحتياجاتها الطاقوية الكبيرة فالصين تعتبر الأولى عالميا من حيث استيراد النفط بنسبة 20.2 بالمائة سنة 2018 ، يقابله تطور إنتاجي كبير على المستوى العالمي تعتبر الصين الأول من حيث المساهمة في معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير بنسبة مساهمة بلغت 34.5 بالمائة²، كل هذا الاقتصاد القوي لم يأتي من فراغ بل كان تحصل حاصل

¹ شريفة كلاع، الصين بين الصعود والحدوث وتأكيد الذات والمكانة الدولية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2020، ص 629

² زكية زاوي، سموك نوال، قراءات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية والتنموية _ التجربة الصينية أنموذجا ،

لإستراتيجية مدروسة على الأمد البعيد بالنسبة للصين البراغماتية التي تحولت ميولاتها الأيديولوجية الى أهداف اقتصادية تسعى من خلالها لتحقيق ذاتها على مستوى عالمي ، وكانت أولى خطواتها في ذلك توسيع دائرتها والانتقال من الإقليمي الى الدولي وكانت إفريقيا والدول المغاربية والجزائر ضالتها في ذلك المسعى ، فالعامل الاقتصادي بالنسبة للصين هو من كان يحكم علاقتها مع إفريقيا باعتبارها عنصر أساسي في نمو اقتصاد الصين وتطويره على المستوى البعيد إفريقيا مصدر رئيسي لتزويد الصين بالمواد الأولية ، وازدادت العلاقات بين الصين وإفريقيا في 2000 على عدة مستويات ، فمن الجانب التجاري سجلت التجارة بين الصين وإفريقيا نموا سريعا حيث ارتفعت تجارة الصين معها بنسبة 14 بالمئة على أساس سنوي ، لتصل الى 170 دولار أمريكي عام 2017 ، وفي عام 2020 بلغ حجم التبادل بينهما الى نحو 187 مليار دولار رغم جائحة كورونا ، وبلغ الاستثمار في نفس العام عتبة 4.2 مليار دولار ، كل هذه الأرقام ما هي إلا لتحقيق الأهداف الصينية المسطرة في إفريقيا والتي بالأصل جاءت لتحقيق الاكتفاء من خلال الموارد الطبيعية الإفريقية ، إضافة الى ذلك فتح الأسواق فيها¹، فالمنتجات الصينية غزت الأسواق الإفريقية كما ونوعا ، نتيجة إستراتيجية الصين التسويقية في جعل السلع أرخص وفي متناول الأفارقة بالمقارنة مع السلع الغربية، إضافة الى التنوع في السلع وكل ما تحتاجه الأسواق في إفريقيا².

وما عزز وفعل العلاقات الثنائية بين الصين وإفريقيا هو إنشاء منتدى التعاون الإفريقي الصيني سنة 2000 كإطار منظم لهذا التعاون، إضافة الى الوثيقة التي أصدرتها الصين { وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا } سنة 2006 ، التي حددت المكانة الإستراتيجية لإفريقيا في سياسات الصين وأوضحت هذه الوثيقة سبل تعزيز التعاون بن الصين وإفريقيا³.

كذلك هو الشأن بالنسبة للعلاقات الصينية مع الجزائر ودول شمال إفريقيا التي عرفت تطورا لا حدود له في ألفيات القرن الماضي ، حيث شددت الصين كذلك على العامل الاقتصادي خاصة مجال الإمدادات الطاقوية فكانت الجزائر وليبيا ضالتها في ذلك ، وخاصة الجزائر التي تشكل محورا

¹ جهمان عبد السلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراة تحليلية ، مجلة كلية السياسة

والاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد 15 ، جويلية 2022 ، ص 167/174

² محمد محياوي ، محمد هاملي، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة : الأبعاد والتداعيات

، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 7 ، أبريل 2022 ، ص 204

³ حسين قوادرة ، مرجع سابق ، ص 76

مهما للصين في المنطقة المغاربية خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز والذي تملك الجزائر فيهما أكبر احتياطي عالمي ، أما بالنسبة للتجارة مع هذه البلدان فقد تطورت خصوصا مع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، فابتداء من سنة 2005 شهدت صادرات الصين للجزائر تطورا كبيرا ، ولم تقف عند هذا الحد بل شملت العلاقات بين البلدين قطاعات أخرى مثل البنية التحتية حيث بلغت نسبة الاستثمار في هذا القطاع مع الجزائر 882 مليون دولار في 2004 بعد المغرب ب 1070 مليون دولار¹، واستطاعت الصين أن تقفز بشكل سريع في علاقاتها مع الجزائر لتصل في عام 2009 الى مرتبة الشريك الثاني بعد فرنسا².

المبحث الثاني: أهمية البعد الجيوسياسي للجزائر كعامل جذب للصين

من المسلمات المتعارف عليها في العلاقات الدولية، أن وزن أي دولة يتحدد من خلال موقعها الجيوسياسي ويحدد أهميتها في استراتيجيات الدول لربط مصالحها من أجل التوسع وبلوغ الأهداف المرجوة من ذلك، فالجيوسياسية بالأصل تهتم بدراسة التباين القائم بين الدول من خلال موقعها الجغرافي الذي من شأنه تقييم قوة الدولة ومكانتها السياسية والسيادية وحتى استراتيجياتها القومية، وسياساتها الخارجية من خلال تحليل علاقاتها مع الدول على اختلاف نوع العلاقات بينهم ، فقد شهد العالم بعد الحرب الباردة صعودا لبعض المفاهيم على غرار مفاهيم أخرى ، ومن بين المفاهيم التي برزت وازداد الاهتمام بها في أوساط الباحثين المتخصصين هو مفهوم الجيوسياسية التي أعادت متغيرات ما بعد الحرب الباردة إحياءها ، فالمجال الجغرافي للدولة ومساحتها يعتبران نقطة قوة للدولة في حد ذاتها ، ومن أهم التعريفات التي صيغت في مفهوم الجيوسياسية : أنها علاقة الأرض بالعمليات السياسية ، حيث تعتبر الجيوسياسية النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض وتعتبر عن الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل حصولها على مجالها الحيوي ، كما تشير الى الروابط والعلاقات السببية بين

¹ حسين قوادرة، الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات ، المجلة

الجزائرية للأمن الانساني ، العدد 6 ، جويلية 2018 ، ص 26/21

² فراني حياة، الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر

(منذ 1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 170

السلطة السياسية والحيز الجغرافي¹، وهذا ما تمتلكه الجزائر كدولة افريقية تحضى بموقع جغرافي استراتيجي ومساحة شاسعة ومتنوعة ، جعل منها الوجهة الأولى للعديد من الدول الباحثة عن التوسع في إفريقيا وربط علاقات إستراتيجية معها ، فكانت بذلك الجزائر وجهة الصين الأساسية ، بل من الضروري لها تقوية علاقاتها معها ، ولدراسة أهمية الجزائر في أجندات التوسع الصيني في إفريقيا لابد لنا أن نخرج الى دراسة القوة الجيوسياسية للجزائر، انطلاقا من دراسة موقعها الجغرافي وما يحتويه من مقومات طبيعية وديمغرافية، ثم تحليل نظامها السياسي لبلوغ سياستها الخارجية خاصة في مجال العلاقات الثنائية بينها مع الدول ومنها الصين . فالعوامل الجغرافية تؤثر على السياسة الخارجية للدولة لأنها تعتبر الركيزة الأولى في تكوين قوتها الإقليمية ، ويكون التأثير مباشرا على سياسة الدولة خارجيا من خلال نوعية ومحتوى الخيارات المتاحة للدولة في مجال سياستها الخارجية ، وتأثيرا غير مباشر من خلال تأثير العامل الجغرافي على عناصر قوة الدولة التي تنعكس على قدرة الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية².

المطلب الأول: مقومات الموقع الجغرافي للجزائر كعامل جذب

يعبر الموقع الجغرافي عن قوة الدولة ومكانتها الجغرافية على اعتبار أن الدولة ترتبط بإقليمها الجغرافي ، كما قال نابليون "سياسة الدولة ترتبط بجغرافيتها"³ ، فموقع الدولة يؤثر بشكل مباشر على سياستها الخارجية من خلال التأثير على نوعية ومدى الخيارات المتاحة في هذا المجال ، كما يحدد مجالها الحيوي وماهية التهديدات التي تواجهها⁴

فأهمية الجزائر تبرز من خلال موقعها الاستراتيجي الذي أكسبها وزنا دوليا ، سعت من خلاله الصين للوصول الى القارة الإفريقية ، فالجزائر تربع على مساحة ضخمة بلغت 2,741.381 مليون

¹ رتيبة برد ، الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية، مجلة طبنة للدراسات العلمية

الأكاديمية ، المجلد:04 ، العدد:02 عددخاص ، 2021 ، ص 157

² منيرة بلعيد، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992/2002، مذكرة لنيل درجة ماجستير،

جامعة منتوري، قسنطينة ، 2005 ، ص28

³ طارق لطفي، قوة الدولة من خلال جغرافيتها، دراسات ووقائع دستورية وسياسية، دار السلام للنشر والتوزيع:

الرباط، العدد13 ، 2014 ، ص21

⁴ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية :

الجزائر ، 2005 ، ص76

كم مربع والتي تعتبر أكبر مساحة لدولة في قارة إفريقيا ، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على طول شريط ساحلي يقدر ب 1600 كم ، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية ، ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي ، ويحدها من الشمال الشرقي تونس ، وشرقا ليبيا ، ومن الجنوب الشرقي النيجر¹، كما أن الجزائر تتوسط القارات الأربع إفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية²، وتعتبر ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم فهي تتوسط المغرب العربي وتنتهي للدول المتوسطية وقريبة من أوروبا³، فشساعة الجزائر كدولة أعطتها عمقا استراتيجيا ، فبرغم الاحتلال الذي تعرضت له عبر التاريخ وبمختلف أنواعه " الروماني ، الوندالي ، البيزنطي الخ " إلا أنهم لم يستطيعوا التوغل داخل الجزائر بأكملها وكان حجمها عائقا حال دون ذلك، واكتفى الاحتلال بالمناطق الساحلية والشمالية⁴، ضف الى ذلك فالجزائر مع هذه المساحة الكبيرة تشكل تضاريسا مختلفة ومتنوعة تتوزع على جميع مناطقها من الشمال الى الجنوب ، ففي الشمال تتشكل سلسلة الأطلس التلي تمتد على الشريط الساحلي وتحتوي على جبال ساحلية : كجبال الونشاريس ، وجبال داخلية : كجبال تلمسان ، وأخرى شرقية وهي الأكثر ارتفاعا كجبال جرجرة ، موازاة لها نجد سلسلة الأطلس الصحراوي تمتد من جبال النمامشة الى جبال أولاد نائل ، ثم منطقة الهضاب العليا التي تنقسم الى قسمين : هضاب شرقية ، من جبال الحضنة بين سلسلي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ، وهضاب غربية تمتد من الحضنة الى الحدود المغربية⁵، من خلال ما سبق ندرك أن مساحة الجزائر الشاسعة أكسبتها بعدا استراتيجيا شكل قوتها إقليميا ودوليا ، فتحت هذا الموقع نجد تنوع طبيعي يختلف من منطقة إلى منطقة ، بتنوع التضاريس والمناخات ، فالجزائر مع شريطها الساحلي الكبير والغني ، الى هضابها التي تشكل سلاسل جبلية عظيمة ، الى صحرائها الكبيرة والغنية ، جعل منها دولة ذات إقليم سيادي في المغرب العربي وقارة إفريقيا والمنطقة العربية ، حيث تتوسط الجزائر دول المغرب العربي وتلعب دورا محوريا في القضايا خاصة الأمنية ،

¹ شوقي أبو الخليل، أطلس دول العالم الاسلامي جغرافي، تاريخي، اقتصادي ، دار الفكر المعاصر: لبنان ، 2003، ص

² سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر:

³ خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، العدد1، الجزائر،

⁴ سليم العايب، مرجع سابق ، ص 25

⁵ خالد كواش، مرجع سابق ، ص 217

وعلى المستوى الإفريقي الجزائر تعتبر منطقة نشطة في قضايا الساحل الإفريقي بسبب تماسها مع هذه المناطق بسبب شساعة حدودها ، وبالنسبة للمنطقة العربية فالجزائر تنتمي لها من خلال اشتراكها مع بعض الدول على ضفة البحر المتوسط كسوريا ولبنان ، ومن خلال الموروث الثقافي والديني .

وبسبب اتساع مساحة الجزائر نجد اختلافا شديدا في المناخ ، حيث ان المناطق المحاذية للساحل يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بطقس معتدل ، أما مناطق الهضاب العليا فيسودها مناخ الأستيس والذي يعتبر مناخ انتقالي بين المتوسطي والصحراوي ، إضافة الى المناخ الصحراوي الذي يغطي معظم الجزائر نظرا لشساعة الصحراء والذي يتميز بالحرارة والجفاف ، وبسبب التنوع المناخي تتنوع الأقاليم النباتية في الجزائر ويصبح لكل إقليم اختصاصه في الإنتاج الفلاحي بالنظر لعدة عوامل منها حتى نوع التربة ، ومنه يتحدد نوع الإنتاج في كل إقليم¹، من جهة أخرى فان موقع الجزائر ومكانتها الجيوستراتيجية في إفريقيا جعلها في الواجهة مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، فأصبحت مضطرة للتعامل مع هذه التهديدات ، فطول حدودها الجنوبية التي تشكل عمقها الإفريقي تعد هاجسا أمنيا للجزائر وذلك لصعوبة تأمين حدودها من مختلف التهديدات كالإرهاب و التهريب والهجرة الغير شرعية ، كل هذا الخطر بسبب الجوار الجغرافي الذي يمس بأمن الجزائر بصورة مباشرة² ، وتأثرت الجزائر كذلك على مستوى المنطقة العربية بسبب التحولات الجيوسياسية التي حدثت بعد ما يسمى بالربيع العربي ، الذي عبر عن انتفاضة الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية وتأثرت الجزائر بشكل مباشر فتونس كدولة مجاورة عرفت هي الأولى أحداث الربيع العربي ، كما عرفت الجزائر في بداية 2011 موجات غضب سميت ب " حركة الزيت والسكر " لكن سرعان ما سيطرت السلطة الجزائرية على الوضع . هذا الموقع الجيوستراتيجي للجزائر ومساحتها الشاسعة يحمل بعدا ديمغرافيا متنوع الثقافات شكل تركيبية الجزائر كدولة ، حيث يتنوع السكان في الجزائر من مزيج بين العرب والامازيغ ، وبالمقارنة بين مساحة الجزائر وتعداد السكان فان الكثافة السكانية متدنية ، حيث بلغت حسب تعداد 2020 ما نسبته 18.41 شخصا /كم² ، معظم السكان من فئة الشباب³ .

عمق الجزائر وامتدادها الصحراوي في إفريقيا واتساع حدودها في الساحل الإفريقي ، حولها للعب دور محوري في هذه المنطقة خاصة وأنها منطقة توترات من الدرجة الأولى ، حيث برزت الجزائر

¹ محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم ، الجزائر: دار الهدى 2008 ، ص18

² محمد دردور ، الإستراتيجية الجزائرية في محيطها الإقليمي على ضوء التغيرات السياسية الجديدة ، أطروحة

دكتوراه في العلوم السياسية : دراسات دولية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2022 ، ص103

³ السكان في الجزائر، وقائع الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 28 جويلية 2020 ، على الرابط التالي:

[/https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria](https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria)

كوسيط يسعى لتحقيق السلم والاستقرار بين الفصائل المتنازعة ، ودعم فكرة التعاون وحسن الجوار بين الدول الإفريقية ، وهذا ما ظهر جليا من خلال الحضور الدائم للجزائر في المحافل الإفريقية التي تدعم فكرة التعاون ونبذ الخلافات ومواجهة التحديات الأمنية في المنطقة ، مما أكسبها وزنا على المستوى الدولي خاصة مع الصين التي ترى في الجزائر شريكا استراتيجيا مهم من بين الدول المغاربية والإفريقية على وجه العموم .

وباعتبار أن الصين تسعى لتنفيذ إستراتيجيتها في القارة الإفريقية والجزائر ، خاصة إستراتيجية طريق الحرير وطريق الحرير البحرية وبذلك فموقع الجزائر يشكل سبيلا للعبور والتوغل في إفريقيا وتحقيق الصين لمشروعها على أوسع نطاق، حيث أن الصين في 27 جانفي 2015 وقعت مع الاتحاد الإفريقي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع في الإطار الاستراتيجي لأجندة الاتحاد 2063 ، حيث ستقوم الصين بزيادة ودعم تعاونها مع الدول الإفريقية لاسيما الجزائر في مجالات السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع والتي من شأنها تطوير ودفع التكامل الاقتصادي في إفريقيا عموما والجزائر، خاصة ضمن محطات طريق الحرير البحري على اعتبار أن القارة الإفريقية والجزائر بالتحديد تحتل موقعا مهما في إستراتيجية (الحزام والطريق) الصينية .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير

تعتبر السياسة الخارجية على جميع العلاقات التي تربط الدولة مع غيرها من الدول على المستوى الإقليمي والدولي ، وعلى عدة مستويات وأصعدة تضمن من خلالها الدولة تحقيق أكبر قدر من مصالحها ، وبالنسبة للجزائر فهي تعتبر دولة رائدة في مجال السياسة الخارجية وهذا نظرا لعدة عوامل مهمة من بينها الثبات على المبادئ التي استمدتها من الثورة الجزائرية التي في الحقيقة كانت ثورة دبلوماسية بامتياز ومنه دعمها المتواصل للحركات التحررية واعتبار حق تقرير المصير لهذه الشعوب مبدأ ثابت في سياستها الخارجية ، إضافة الى مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ، واعتبار أن السلم هو وسيلة المناسبة لحل الصراعات بدل التدخلات العسكرية ، إضافة الى ذلك فسياسة الجزائر على المستوى الإقليمي تعتبر نشطة جدا على اعتبار المنطقة التي تنتمي لها ، وهي منطقة الساحل الإفريقي، هذه الأخيرة والتي تعتبر منطقة تهديدات متنوعة (صراعات إثنية عرقية ، إرهاب ، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية ، تجارة الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال) كل هذه المشاكل جعلت من السياسة الخارجية تلعب دورا

محوريا وإيجابي انطلاقا من محاولة حل الخلافات بالطرق السلمية في هذه المنطقة الى محاولة القضاء على التهديدات الأمنية فيها ، وتفعيل مبدأ حسن الجوار مع دول المنطقة.

حيث تعبر السياسة الخارجية الجزائرية على هذه الأبعاد¹:

_ **البعد الإنتمائي** : والذي من خلاله ترى الجزائر أنها جزء لا يتجزأ من محيطها المغاربي والإفريقي وحتى العربي وهذا بسبب موقعها الاستراتيجي ، ودورها الفعال في هذه المناطق التي تسعى من خلاله الى تحقيق الوحدة والتنمية في هذه المناطق.

_ **البعد التحرري**: فالجزائر من بين أهم مبادئها الدفاع عن حق تقرير الشعوب لمصيرها، ودعم القضايا التحررية كالقضية الفلسطينية مثلا

_ **البعد التنموي** : تسعى الجزائر من خلال سياستها الخارجية الى دعم التنمية خاصة في الدول الإفريقية من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد في بناء نظام اقتصادي مهم على نطاق إقليمي ودولي .

_ **البعد السلمي** : لطالما كرست السياسة الخارجية جهودها للتأكيد على الخيار السلمي النابع من مبادئ هيئة الأمم المتحدة ، والذي يقتضي تغليب حل الصراعات بالطرق السلمية بين الأطراف المتنازعة، ليس ها فقط فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتبر رائدة في مجال حل النزاعات على المستوى الإقليمي والدولي ،

_ **البعد التعاوني** : تشجع السياسة الخارجية الجزائرية وتحت على التعاون خاصة بين الدول الإفريقية ودول الاتحاد الإفريقي في عدة مجالات أمنية في محاربة كل أنواع التهديدات ، واقتصادية من خلال محاولة خلق مشاريع تنموية تهض بالاقتصاد الجزائري والإفريقي .

لكن مع تسارع الأحداث والتغير الذي يحدث على مستوى النظام الدولي ، بات من الضروري أن تتأقلم الجزائر مع تغيرات البيئة الإقليمية والدولية ، وتوسيع دائرة الاهتمامات من الجانب

¹ عبد اللطيف باري، لبني العلمي، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة ، الملف الليبي

أنموذجا ، مجلة المفكر، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 364

السياسي والإيديولوجي الى الجانب الاقتصادي ، بتفعيل سياسة دبلوماسية براغماتية تستطيع من خلالها تحقيق المصلحة للدولة عن طريق توسيع شبكة شركائها الاقتصاديين ، والتحرر من التبعية لدولة معينة ، وحتى محاولة تطوير الاقتصاد من خلال التنوع في الصادرات خارج المحروقات وجلب الاستثمارات الأجنبية المتعددة ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان وتحقيق التنمية على نطاق واسع .

وهذا يكون عن طريق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها أصبحت وسيلة فعالة في ذات بعد استراتيجي لا تسعى من خلاله الدولة فقط في تحقيق المصالح الاقتصادية وإنما لحصول على أهداف مستقبلية أساسها المبادرات الاقتصادية العالمية التي ستقود في المرحلة المقبلة القرارات الإستراتيجية الداعمة لسياسات الدول الخارجية في التعاطي مع المشاهد العالمية المتقلبة والمتغيرة¹، ولعل أول خطوة قامت بها السياسة الخارجية الجزائرية هو توسيع نطاق عمل الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز نفوذها الدولي ، وهذا ما أكده مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية المنعقد في 8 أوت 2021 والذي ركز فيه الرئيس الجزائري على عدة نقاط من أهمها ، الحث على الجهود الوطنية الهادفة الى تعزيز التعاون مع الشركات الأجنبية ، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر والانفتاح أكثر على العالم الخارجي².

حيث تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من بين أولويات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية من خلال تكوين علاقات ثنائية على المستوى الإقليمي والدولي ، بداية من سنة 2022 والتي تعتبر سنة الإقلاع الاقتصادي وربط العلاقات الثنائية ، كما عرفت نشاطا دبلوماسيا مكثفا أفضى الى توقيع العديد من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية مع مختلف دول العالم، كما أكد الخبير الاقتصادي عبد القادر مشدال أن الأهداف التي سطرها رئيس الجمهورية بالتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية من شأنها زيادة الصادرات خارج المحروقات وتوسيع نطاق أسواقها من خلال جذب المستثمرين وجذب الشركات

¹ صورية تريمة، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الافريقية ، مجلة

الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 501

² رفيدة مبرك ، أبو رحمة منير، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث

الوجاهة السياسية ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، ص 667 ، 2022 .

الفعالية التي تعود بالربح على الاقتصاد الجزائري¹. فبالإضافة لقوة الجزائر التي تستمدتها من خصائصها الجغرافية والتي جعلت منها محورا لتكوين العلاقات مع الدول ، من خلال استغلالها وتفعيلها ضمن مشاريع مشتركة وفق إستراتيجية شاملة ، فالتحالف الجزائري مع الصين يعتبر فرصة لتطوير تحالف دولي يمكن الجزائر من تطوير دبلوماسيتها وتحسين قوتها الاقتصادية ، آخذة بعين الاعتبار في ذلك احتياجات الشريك الصيني من جهة وتناقضات الوضع الدولي من جهة أخرى².

المطلب الثالث: سياسات النظام الاقتصادي ومرتكزاته في الجزائر

تبلورت ملامح الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، حيث بدأت الجزائر بتأسيس جمهورية مستقلة عن فرنسا، ولعل أول خطوة في ذلك هو إتباع نظام اقتصادي يضمن لها الخروج من تبعية الاستعمار وبناء دولة جديدة ، حيث و عقب الاستقلال انتهجت الجزائر نظام الاشتراكية كنظام اقتصادي قائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام ، أو ما يعرف بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والذي رافقته جملة من الاستراتيجيات والتدابير التي حاولت إنجاح هذا النظام بغية تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، لكن سرعان ما أبان هذا النظام عن نقاط ضعفه خاصة مع الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات ، حيث بات من اللازم محاولة إصلاح سياسات النظام الاقتصادي الجزائري والانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي موجه الى نظام اقتصاد السوق ومواكبة التحولات الاقتصادية على المستوى الدولي ، وهذا بتطبيق سياسات إصلاحية جذرية .

¹ ندى عبروس، سنة 2023 الدبلوماسية الاقتصادية نحو انطلاقة قوية ، 22 جانفي 2023 ، جريدة المستثمر

الرابط: <https://almostathmir.dz/%D8%B3%D9%86%D8%A9-2023->

<https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9->

[/ %D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%86%D8%B7](https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%86%D8%B7) / تاريخ الاطلاع : 15 اوت 2023 على الساعة :

(15:00

² بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة ، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث ،

مجلد 01 ، العدد 02 ، 2019 ، ص 28

الفرع الأول: الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي

قرار اختيار الجزائر للنهج الاشتراكي عقب الاستقلال نابع من تصورات أيديولوجية ، فمعظم الدول التي تبنت هذا النظام كانت دولاً مساندة للجزائر في ثورتها التحريرية ، حيث أن الجزائر بعد الاستقلال خرجت باقتصاد منهار وتابعت الى فرنسا ، هذه الأخيرة التي تسببت في تدمير البنية التحتية للجزائر من مؤسسات صناعية وطرق ، إضافة الى حرق آلاف الهكتارات من الغابات وحرقها وإخلاء الخزانة الوطنية¹.

ليأتي مؤتمر طرابلس مؤكداً على انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي من حيث التأكيد عليه كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة، من خلال محاربة التسلط الاحتكاري والإقطاعي و تطبيق سياسة التخطيط، إضافة الى التركيز على ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج على اعتبار النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة².

وتخضع هذه التنمية للتخطيط كمنهج أساسي في النظام الاشتراكي عن طريق³:

- ✓ تحرير وسائل الإنتاج من الملكية المباشرة لرأس المال الأجنبي عن طريق إجراء سلسلة هامة من التأميمات .
- ✓ رسم وتنفيذ لمخططات تنموية استثمارية لتطوير قوى الإنتاج ودعم قطاع الدولة الاقتصادي وتوسيع قاعدته.
- ✓ إشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية عن طريق هيئات مجالس العمال وترقية مستواهم المادي والثقافي.

¹ هجيرة عبد الجليل، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية،

جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2017، ص 56

² الطاهر الغول، التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة في منطقة وادي ريف 1962_1989

، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ القديم والمعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص 37

³ كريمة جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق. دراسة تحليلية

للسياسة التنموية الجزائرية واعادة تنظيم مسارها في اطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي

1962_2019، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 58

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

✓ اعتبار العمل كقيمة تحدد المركز الاجتماعي للإنسان وتمكنه من المساهمة في الإنتاج وتنمية الثروة ، ويتم على أساسها توزيع الدخل وتحقيق أعلى رفاهية للفرد والمجتمع.

✓ تحقيق العدالة الاجتماعية التي ترفض العلاقات الاستغلالية في توزيع الثروة واستخدام وسائل إنتاجها.

نتج عن أسلوب التخطيط للأداء الاقتصادي في تطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر عدة مخططات:

السنة	المخطط	حجم الاستثمار	المجموع
(1967_1969)	المخطط الثلاثي	9,16 مليار دج	
(1970_1973)	المخطط الأول الرباعي	36,77 مليار دج	
(1974_1977)	المخطط الثاني الرباعي	121,23 مليار دج	
(1980_1984)	المخطط الأول الخماسي	550,50 مليار دج	
(1985_1989)	المخطط الثاني الخماسي	550 مليار دج	1267,66 مليار دج

جدول من إعداد الباحثة : بالاعتماد على المصدر : عرقوب نبيلة ، مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي ، 24 (2) ، الجلفة ، د،س،ن ، ص 166 .

لعل ما جاء في هذه المخططات ما يلي:

أولاً: المخطط الثلاثي

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة ، وهو مخطط قصير الأجل انصب الاهتمام فيه على التصنيع ذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل التنمية ، ووزعت الاستثمارات فيه الى ثلاث مجموعات متجانسة وهي¹:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية ، 6,79 مليار موزعة على الزراعة ب 1,88 مليار دينار جزائري ، والصناعة ب 4,91 مليار دينار جزائري.
 - الاستثمارات الشبه إنتاجية كالتجارة والمواصلات الخ 0,36 مليار دينار جزائري.
 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة كالمدراس مثلاً 2,01 مليار دينار جزائري موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0,28 مليار دج ، والبنية التحتية الاجتماعية 1,73 مليار دينار
- كان هدف الدولة من وراء هذا المخطط تطوير جهازها الإنتاجي الذي يعاني من التبعية الاقتصادية لتحرر منها وتحقيق الاستقلال الاقتصادي .

ثانياً: المخطط الرباعي الأول

كان هدفه خلق الشروط المستقبلية التي تضمن توفير اليد العاملة ، والمضي قدماً لتحقيق ما تبقى من أهداف المخطط السابق واستكمالها ، وتحقيق أكبر قدر من المشاريع القديمة وتوفير أخرى جديدة²، وركز هذا المخطط بشكل كبير على مشكلة البطالة ومحاولة إيجاد سبل للقضاء عليها ، كما تمثلت أهدافه في تعزيز اقتصاد اشتراكي مستقل ، ويعتبر هذا المخطط متوسط الأجل مقارنة بالمخطط الثلاثي الذي يعتبر قصير الأجل من جهة ، ومن جهة أخرى فإن حجم الاستثمارات في هذا المخطط هي ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي ، وازداد الاهتمام فيه أكثر بالصناعة وخصص لها مبلغ 12,400 مليار دينار جزائري ، حيث ركزت الجزائر في هذا المخطط على من أجل تنميتها الاقتصادية

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1 ، 2005 ، ص 342

² نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962/1998 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2002 ، ص 126

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

والاجتماعية على الصناعة ، دون إهمال الزراعة التي خصص لها مبلغ 4,140 مليار دينار بما نسبته 15 بالمئة من مجمل الاستثمارات¹.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني

إن الهدف الأساسي من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد ، حيث يظهر هذا المخطط قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية²

وتتلخص أهم أهداف هذا المخطط في³:

- ❖ تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية في جميع التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- ❖ رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الأجل الحقيقية ب 46 مليار دينار على الأقل أي بزيادة قدرها 10 بالمئة .
- ❖ تدعيم نظام التخطيط لزيادة قدرات الإنتاج وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة إضافة الى وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.
- ❖ الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي والبنية التحتية كمحرك للتنمية الاقتصادية.

رابعا: المخطط الخماسي الأول

يعتبر هذا المخطط انطلاقة قوية وحقيقية للإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العمومية وهي عبارة عن إعادة هيكلة ، تهدف الى التخفيض أو التقليل من حجم ونشاط المؤسسات ليسهل تسييرها والتحكم فيها ، وارتكزت عملية الهيكلة على عدة مبادئ¹:

¹ياسمينه زرنوخ ، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر_ دراسة تقييمية _ ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 156

²بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية-العدد الثامن، جانفي 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 56

³هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، تخصص: مالية دولية ، جامعة ابوبكر بلقايد : تلمسان ، الجزائر ، 2017 ، ص ص 61_ 62

- ❖ مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة : وذلك بعد أن كانت ذات تخصصات عديدة.
- ❖ مبدأ استقلالية النواة القاعدية : وذلك بتحرير خطوط أو فروع تكنولوجيات متجانسة والاستفادة من إمكانياتها كنواة لتطوير فرع معين من النشاط الصناعي أو الإنتاج.
- ❖ مبدأ لا محلية مقرات المؤسسة: وذلك قصد تحسين استغلال الإمكانيات والقدرات المختلفة للموارد البشرية وبالتالي تجنب عراقيل عملية المركزية في التسيير.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني

يهدف هذا المخطط الى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية من خلال ما يلي²:

- ❖ تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددها بوتيرة 32% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار.
- ❖ تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية للأنشطة والمسؤوليات.
- ❖ تخفيض التكاليف وأجال إنجاز الاستثمار في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي واللجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- ❖ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

كان هذا المخطط تكملة لما قبله من حيث الأهداف ، لكن الأزمة الاقتصادية وتهايي أسعار البترول سنة 1986 أثرت بشكل كبير على الجزائر باعتبارها دولة طاقوية ، فقد تهاوت أسعار النفط في هذه الفترة الى 10 دولار للبرميل حيث تزامن تراجع أسعار النفط مع تراجع قيمة الدولار، ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي وارتفاع المديونية الخارجية للجزائر، إضافة الى ذلك الأحداث السياسية التي

¹ أم الخير شتاتحة، التجربة الإصلاحية للاقتصاد الجزائري كنموذج تنموي قبل وبعد إعادة الهيكلة ، مجلة

العلوم الاسلامية والحضارة ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 330

² زهير حمبلي ، دور الدولة في ظل العولمة _دراسة حالة الجزائر_ ، رسالة ماجستير في التمويل الدولي والمؤسسات

المالية والنقدية ، جامعة العربي بن مهيدي : أم البواقي، 2011 ، ص 128 .

شهدتها الجزائر في سنة 1988 والتي ساهمت هي الأخرى سلبا في كبح النشاط الاقتصادي وتراجع ميزان المدفوعات بسبب ثقل الديون الذي أثر على قيمة الصرف للعملة الوطنية¹.

الفرع الثاني: التحول من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الرأسمالي

شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة العالم ، عدة متغيرات وأحداث، حيث أصبح النظام الدولي أحادي القطبية ما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة على حساب تراجع أخرى ، وتمخض على كل هذا بروز العولمة كمفهوم وحتى كظاهرة ، هذه الأخيرة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الذي أصبح من الضروري أمام العديد من بلدان العالم الثالث إعادة النظر فيه ، فبالنسبة للجزائر التي كانت منذ استقلالها تنتهج النهج الاشتراكي ومع سقوط الاتحاد السوفييتي أصبح من الضروري أن تغير من سياستها الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات التحولات الحاصلة في الساحة الدولية ، خاصة وأن الجزائر كانت منهكة اقتصاديا بسبب تفاقم حجم المديونية الخارجية التي تعتبر عبئا عليها ، وتفاقم المشاكل الاجتماعية كالبطالة وأزمة السكن وتدني المستوى المعيشي ، ضف الى ذلك المشاكل المترتبة عن الصناعة كنقص اليد العاملة.... كل هذه الأسباب دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق .

فقد عجلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إضافة الى فشل سياسة إعادة الهيكلة الى اتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة تكييفه مع المستجدات الدولية ، والتحول نحو نظام السوق وخصوصية المؤسسات العمومية عن طريق جملة من الإجراءات² :

_ تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي .

_ الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة مستقلة اقتصاديا.

_ اعتبار القطاع الخاص كبديل للقطاع العام دون التضحية بالمؤسسات العمومية .

¹ عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الاخفاق ، Journal of economics and administrative sciences , vol 25, N 113, 2019 ,p431

² هجيرة عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 66

ونستطيع القول أن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية مرت بمرحلتين أساسيتين : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية) ، ومرحلة استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية، هذا بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية الذاتية والتي فشلت بسبب الوضع السياسي والأمني آنذاك، أما الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان عن طريق اتفاقات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي من خلال القروض المقدمة لها عن طريق جملة من الشروط¹.

وننتج عن هذه الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي مجموعة من النتائج الاقتصادية منها²:

- انخفاض نسبة التضخم الى 6 بالمئة سنة 1997 ، بعدما كان 39 بالمئة سنة 1994 وتواصل هذا الانخفاض ليصل 2 بالمئة سنة 1999 و 2000 .
 - انخفاض نسبة المديونية الخارجية من 83 بالمئة سنة 1993 ، الى 30 بالمئة سنة 1997 و 28 بالمئة سنة 2000 .
 - الزيادة في احتياطي الصرف من 1,5 مليار دولار سنة 1993 الى 2,1 مليار دينار سنة 1995 و 8مليار دولار نهاية سنة 1997 .
 - الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2 بالمئة سنة 1993 قد عاد للنمو بنسبة 4 بالمئة سني 1996/1995 ، و 4,2 بالمئة في السنوات الموالية حتى سنة 2000 .
- وقد مست الإصلاحات كل المتغيرات الاقتصادية من خلال إصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية ، واعتمد برنامج الإصلاح على سياستين³:
- سياسة التثبيت : التي اعتمدت على حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية من أجل معالجة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات.

¹ عيسى بالناصر، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 7 ، ديسمبر، 2002 ، ص ص 126/125

² إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، قسم العموم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010 / 2011 ، ص 93

³ يوسف ببي، الجزائر: اشكالية الانتقال من من اقتصاد الربيع الى اقتصاد الكفاءة ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 28 ، 2013 ، ص 53

- سياسة التكييف الهيكلي: ركزت على اختلالات الجهاز الإنتاجي ، تحرير الأسعار، تحرير التجارة وسوق العمل ورأس المال داخليا وخارجيا والذي يسمح للجزائر الحصول على المدخرات الدولية من أجل تمويل الاقتصاد.

أما مرحلة الإصلاحات الفعلية في الاقتصاد الجزائري فكانت في الألفية ، حيث بدأت الجزائر بعدة برامج منها :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 _ 2004

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 _ 2009

- برنامج توطيد النمو او برنامج التنمية الخماسي 2010 _ 2014

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أبريل 2001 خصص لها غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار (7 مليار دولار) دينار قبل أن يصبح المبلغ 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا ، حيث يهدف البرنامج الى خفض معدلات الفقر وخلق مناصب شغل ، إضافة الى بعث النمو بمعدل يصل الى 5 او 6 بالمئة ، والحفاظ على التوازنات الإقليمية وإنعاش المناطق الريفية¹.

¹ جمال دقيش، اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية

2015_1988 ، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03، العدد 02 ، 2019 ، ص 19

الشكل رقم(01) جدول يمثل : مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 (الوحدة مليار دينار)

المجموع	رخص البرنامج					تقسيمات البرنامج
	2004/2001	2004	2003	2002	2001	
النسبة المئوية						
8,6	45,0	/	/	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الزراعة والصيد البحري
21,7	114,0	3,0	35,5	42,9	32,4	التنمية المحلية
40,1	210,4	2,0	37,6	77,8	93,0	الإشغال الكبرى
17,2	90,2	3,5	17,4	29,9	39,4	الموارد البشرية
100	525,0	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001_2004) ، جمال دقيش ، المرجع نفسه

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعد هذا البرنامج تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، في إطار مواصلة الإصلاحات والمشاريع المسطرة وهو مقسم حسب الأهداف والتمويل المالي، حيث خص هذا البرنامج مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار زيادة على الموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج¹.

¹الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018 ، ص 173

جدول : يمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 / 2009)

القطاعات	المبلغ دينار	بالمليار	النسبة المئوية
أولا- برنامج تحسين معيشة السكان	1.908,5		45,5
ثانيا -برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1		40.5
ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2		8
رابعا -تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9		4,9
خامسا- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0		1,1

المصدر: وليد قسوم ميساوي ، مرجع نفسه ، ص 173

ثالثا: برنامج توطيد النمو او برنامج التنمية الخماسي :

يعتبر هذا البرنامج تكملة لسابقه من برامج الإصلاح، هدفه هو إعادة الاعمار الوطني وهو يشمل شقين¹ :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكن الحديدية والطرق والبنية التحتية والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار ج ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.
- يهدف الى :

- تحسين التنمية البشرية من خلال تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية ، وحتى تزويد السكان بالمياه والكهرباء.

¹ إيمان زوين، مرجع سابق ، ص 98

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

- تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية .
- دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

الشكل رقم(02) جدول: يمثل مخصصات برنامج توظيف النمو 2010/2014

المبالغ	القطاعات الاقتصادية	المبالغ	التنمية البشرية
3700 مليار دج	السكن	852 مليار دج	التربية الوطنية
2000 مليار دج	الفلاحة	868 مليار دج	التعليم العالي
308.2 مليار دج	الصيد البحري	100 مليار دج	البحث العلمي
379 مليار دج	العدالة	619 مليار دج	الصحة
500 مليار دج	تهيئة الإقليم والبيئة	1130 مليار دج	الشباب والرياضة
40 مليار دج	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	366 مليار دج	الثقافة والشؤون الدينية
39 مليار دج	التجارة	200 مليار دج	التكوين المهني
2816 مليار دج	النقل		
3100 مليار دج	الاشغال العمومية		
350 مليار دج	الطاقة والمناجم		
150 مليار دج	الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار		
13382.2 مليار	المجموع	4135 مليار دج	المجموع

المصدر: جمال دقيش ، مرجع سابق ، ص 23 .

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

أما بالنسبة للتجارة الدولية فان الجزائر قد ركزت على تحريرها ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي التزمت بها من أجل الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي ومن ثم تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تبسيط إجراءات التجارة وإلغاء الاحتكار التقليدي لها من طرف الدولة ، ورفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع تنوع الصادرات خارج إطار المحروقات¹.

حيث أعطى قانون 29_88 مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج وتدعم هذا الطرح بواسطة قانون الملكية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء الى الوسيط من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد ، كما تم إلغاء نظام المراقبة الثقيل من أجل تحرير التجارة الخارجية².

لكن الملاحظ منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والانتقال من النظام الاشتراكي والرأسمالي ، ومحاولة الجزائر الانفتاح اقتصاديا على العالم الخارجي من خلال محاولة التنوع في مجال الصادرات إلا أن الواقع يبين عكس ذلك فالجزائر اقتصادها بقي مرهونا بالريع البترولي وهذا ما أثبتته الأزمات الاقتصادية بداية من أزمة 1986 و 2014 الى الأزمة الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا والتي أبانت عن الاعتماد الكلي للجزائر على البترول كأساس في صادراتها ، وأبانت كذلك على هشاشة النظام البنكي والمالي في الجزائر والذي يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية مع الدول الكبرى كالصين .

فالجزائر في 2014 كانت أمام تراجع أسعار النفط الذي قادها الى إتباع سياسة تقشفية دون جدوى ، حيث أن عجز الموازنة بقي متواصلا حتى مع استنفاد مدخرات صندوق ضبط الموارد ، ولجأت في ذلك الى القروض المقدمة من البنك المركزي الى الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات ، ورغم

¹ الياس ميدون ، تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي الهيكلي مجلة ايلزا للبحوث والدراسات ،

العدد الأول ، المركز الجامعي ايليزي ، الجزائر، د.س.ن، ص 28

² بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول

، د.س.ن، ص 196

أنها لم تلجأ في ذلك الى الاستدانة الخارجية إلا أن طبع النقود من البنك المركزي سيؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي¹.

رابعاً: النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو : 2016/ 2030

يعتبر هذا النموذج تكملة لبرنامج دعم النمو الذي امتد حتى نهاية 2014 ، حيث تمت المصادقة عليه 26 جويلية 2016 والذي يتكون من مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والقرارات التي تهدف الى البحث عن البديل لاقتصاد المحروقات ومحاولة إيجاد البدائل التي من شأنها تخفيف التبعية له، إذ امتد من 2016 الى 2019 ، مع وضع إستراتيجية تنويع وتحويل بنية الاقتصاد المسطرة حتى نهاية 2030² ،

ومن جهة أخرى كان يسعى الى³ :

_ محاولة تحسين وتطوير إيرادات الجباية العادية ليتسنى لها الجزء الأكبر من النفقات .

_ حاول هذا النموذج تقليص العجز المسطر في الخزينة في حدود سنة 2019

_ تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي

إذ يمر هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل مقسمة من سنة 2016 ل 2019 يطلق عليها مرحلة الإقلاع وتختص بتطوير مختلف القطاعات، ثم من 2020 الى 2025 تسمى المرحلة الانتقالية تختص بمحاولة الارتقاء بالمستوى الاقتصادي، ثم من 2026 الى 2030 تسمى مرحلة الاستقرار حيث يرجى منها توازنات الاقتصاد الوطني .

لعل أبرز ما عرقل سير هذا البرنامج في السنوات الأخيرة أزمة كورونا التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي والجزائري ، هذا الأخير الذي شهد ركوداً تام نتيجة لتقلص التقلص التجاري

¹ حنان العمرابي، "الاقتصاد الجزائري : الأزمة والمخرج"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس،

العدد الأول ، الجزائر ، 2018 ، 540

² تهمينان يسلي، أثر جائحة كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر_دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية

للفترة 2000_2020 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد 27، 2021، ص127

³ المرجع نفسه، ص 127

بسبب الفيروس وتراجع الحركة التجارية خاصة مع الصين ، إضافة الى تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي يؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد¹، ضف الى ذلك ضعف الاستشراف الاقتصادي الذي كان لا بد منه في عملية التخطيط للالتزامات المفاجئة التي تقلب موازين البرامج خاصة القائمة على المدى الطويل والفسل في تجنبها وبالتالي عدم سير الأمور كما كان مخططا لها

المبحث الثالث: أهمية البعد الجيواقتصادي للجزائر كعامل جذب للصين.

المطلب الأول: أهداف الصين الاقتصادية لتمير سياستها البراغماتية

تناولنا فيما سبق أهم الاستراتيجيات التي تقوم عليها سياسات الصين في علاقاتها الخارجية خاصة مع القارة الإفريقية والجزائر ، حيث تؤكد الصين على ضرورة الاقتصاد كعامل أساسي في تكوين علاقات تعاونية بطرق سلمية مع هذه الدول ، من أجل تحقيق أهدافها ، لذلك نجد أن الصين ازداد اهتمامها بشكل أكبر على إفريقيا والجزائر ، كون هذه الأخيرة دولة غنية بالموارد الطاقوية التي تبحث عنها الصين في الآونة الأخيرة، فقد أصبح جل اهتمامها هو توفير احتياجاتها وبالقدر الكافي من الطاقة ، إضافة الى أن الجزائر تعتبر سوقا إستراتيجية بالنسبة لها :

الفرع الأول: تأمين الصين لاحتياجاتها الطاقوية

إن ما تمتلكه الصين من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة جعلها تسعى الى تأمين أكبر قدر من الموارد الطاقوية ، فهي بحاجة أكثر للمواد الخام والنفطية خاصة مع استمرار الطلب العالمي على الطاقة والتنافس المحتدم بين القوى الكبرى على هذه المصادر ، فالتفاوت بين إنتاج الصين للطاقة واستهلاكها حولها الى سوق محوري للبحث عن مصادر جديدة لها ، وأصبحت مستوردا صافيا

¹ مروة كرامة، فاطمة رحال، حدة خبيزة انفال، "تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02،

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

للنفط سنة 1993 حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 28 بالمئة في سنة 2004 ، وتعتبر القارة الإفريقية المصدر الأول للطاقة بالنسبة للصين¹.

فحسب تقرير للأوبك فان الصين في ارتفاع مستمر من ناحية الطلب على النفط والموارد الطاقوية رغم أن إنتاجها النفطي تجاوز 3,5 مليون برميل في اليوم في سنة 2040 ، وهذا راجع الى إستراتيجية الصين التي تسعى الى التقليل من اعتمادها على الفحم في صناعاتها واستبدالها ببقية الطاقات خاصة النفط، هذا الأخير التي تسعى للحصول عليه عن طريق ربط علاقات تجارية خاصة مع دول العالم الثالث الغنية به فاقتصاد الصين المتنامي خلق الحاجة الى استغلال الطاقة بمختلف أشكالها².

إن سعي الصين للحصول على احتياجاتها الكاملة من الطاقة وحرصها الدائم على توفيرها كان سببا في وضع استراتيجيات دقيقة على المستوى البعيد ووضفتها سياستها الخارجية من خلال ما يعرف بأمن الطاقة وتتمثل في³:

✓ **التنوع** : الذي تعتبره الصين كمبدأ أساسي لتحقيق أمنها الطاقوي ، وما تقصده الصين بإستراتيجية التنوع هو التنوع في الموردين للطاقة والانفتاح أكثر على البلدان والقارات التي تمتلك هذه الموارد من أجل ربط علاقات تعاونية معهم .

✓ **سياسة الصعود السلمي التدريجي** : لطالما كان التوجه الصيني سلمي خاصة نحو علاقاتها الخارجية ، حيث انعكس هذا الصعود على أمنها الطاقوي فاستطاعت التغلغل في الشرق الأوسط وإفريقيا بطريقة سلمية سلسلة لا توحى للدول التي تتعامل معها بالخطر من هذا

¹فهد مزبان خزار، تحليل جيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينية تجاه الدول العربية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في الجغرافيا السياسية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية ، 2022 ، ص ص 58/57

² الحواس كعبوش، آفاق الشراكة الجزائرية الصينية : نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد16 ، المجلد 12 (1) ، جوان 2021 ، ص 223

³ آمنة ميعوات، أسس واستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط ، المركز العربي الديمقراطي على الموقع التالي : <https://democraticac.de/?p=39354> ، تم الاطلاع : 27 أوت 2023 ، الساعة : 15:00

التواجد بل بالعكس تؤيد هذه الدول علاقتها مع الصين وتسعى الى تطويرها على عدة مستويات وأصعدة .

✓ **عدم الثقة في السوق العالمي :** على اعتبار أن سوق الطاقة سوق متقلبة وليست ثابتة وحتى أنه لا يمكن التنبأ بها بسبب أنها مرتبطة بالأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية على المستوى العالمي ، لذلك أولت الصين أهمية كبيرة لأمن طاقتها تحسبا لأي طارئ وربطته بأمنها القومي.

✓ **المرونة والتقييم المستمر :** معروف أن الصين تستعمل استراتيجيات دقيقة وعمليات استشراف من متوسطة المدى الى بعيدة المدى ، وكون مسألة الأمن الطاقوي مسألة جديدة في مخرجات سياستها الخارجية فهي حريصة كل الحرص على تقييمه بشكل دقيق وحتى استشراف مآلاته من خلال استعمال المرونة في سياستها الخارجية للتعامل مع المستجدات في مجال الأمن الطاقوي بكل سهولة .

وزادت الصين من تأكيدها لأمنها الطاقوي من خلال استراتيجيات أخرى تمثلت في¹ :

دبلوماسية الطاقة في الصين : وتعنى هذه الإستراتيجية بالبحث عن إمدادات الطاقة على نطاق واسع شمل إفريقيا وأمريكا الجنوبية وعدم ربطها بنفط الشرق الأوسط ، ليس هذا الهدف الوحيد من دبلوماسية الطاقة بل جوهر هذه الإستراتيجية هو ضمان أمن الممرات البحرية التي تمر منها الصادرات النفطية للصين ، إضافة الى تأكيد الصين على توطيد العلاقات التعاونية مع هذه الدول وفق سياسة ناعمة عن طريق تشجيع الاستثمارات مع العديد من الدول الإفريقية ، ودول أمريكا الجنوبية والمساعدة في تطوير التنمية داخل هذه البلدان .

✓ **إستراتيجية عقد اللؤلؤ:** إضافة الى الاستراتيجيات السابقة فإستراتيجية عقد اللؤلؤ تؤكد على وتركز على حماية امن إمدادات الطاقة عبر المضائق والممرات البحرية من خلال بناء قوة بحرية ضخمة عن طريق إقامة القواعد البحرية (موانئ ، قواعد ، رادارات ، مصافي نفط) وتوثيق علاقات إستراتيجية مع الدول المحاذية لبحر الصين الجنوبي والممتدة للشرق الأوسط.

¹ جميلة طيب، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة ، مجلة الحقيقة

✓ التوجه نحو الطاقات المتجددة: أصبح من الضروري خلق مصادر أخرى للطاقة لا تنفذ فكانت الصين سباقة في هذا المجال إذ طرحت بدأت الصين في هذا الطرح خلال مخططاتها التنموية الخماسية التي ترمي الى تبني مسارات وإنتاج الطاقات المتجددة وطرح فكرة الطاقات الصديقة للبيئة لتحقيق هذا الانتقال الطاقوي .

فنظام الطاقة الصيني يعاني من مشاكل تتعلق بازدياد انبعاث ثاني أكسيد الكربون بسبب من الوقود الأحفوري على الرغم من استراتيجيات المقدمة للاستفادة من الطاقات المتجددة ، فالصين تدرك أن تغير المناخ هو متغير يهدد الأمن البشري والدولي¹.

فجعلت الصين من النفط الإفريقي عموما والجزائري على وجه الخصوص من بين أولوياتها في تحقيق أمنها الطاقوي فالبيئة الصناعية النفطية الموجودة في إفريقيا تساعد الصين خاصة فيما يخص الأنظمة السياسية وسهولة التعامل معها ومع قوانينها التي سمحت لها بإنشاء العديد من الشركات معظمها في قطاع الطاقة²

وحددت الصين عدة أهداف لتحقيق إستراتيجيتها الطاقوية³:

- ضمان الوفرة: وتعني به الصين التوفيق بين ما تستهلكه من الطاقة وما تنتجه ومحاولة مجارة الطلب خدمة لأهدافها القومية التي تسعى لتحقيقها.
- موثوقية الإمدادات : حيث تسعى الصين الى حماية وضمن الإمدادات الطاقوية خاصة التي تستهلكها ومحاولة تأمين طرق نقلها ، واعتبار أمنها الطاقوي أولوية من أولويات أمنها القومي .
- توفير الإمدادات الطاقوية بأسعار مناسبة : حيث تسعى الصين كدولة منتجة ومستهلكة للطاقة على تحديد الأسعار الملائمة لها تخدم مصالحها وتطلعاتها.

¹ زلماط ايمان ، الأمن الطاقوي الصيني بين التحديات والتدابير المضادة ، مجلة دراسات اقتصادية ، مجلد 23 العدد 01 ، 2023 ، ص 11

² زكرياء وهي، الأمن النفطي في إستراتيجية الصين نحو إفريقيا ، مجلة آفاق علمية ، المجلد 12، العدد 02، 2020 ، ص 397

³ زينب عبد الله، أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 67 ، د.س.ن، ص ص 136/ 137

➤ التنوع في مصادر الطاقة والتوجه نحو الأسواق الخارجية : حيث تسعى الصين الى تنوع مصادرها من الطاقة وتوسيع شراكاتها والانتقال الى تكوين شركات جدد فبالإضافة الى إيران ودول الخليج انتقلت الصين الى إفريقيا التي تعتبر ثاني شريك بعد دول الشرق الأوسط ، وهذا لتضمن الصين أمنها الطاقوي باعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة توترات أمنية.

نستنتج من خلال ماسبق أن الصين تسير وفق إستراتيجية طاقوية محكمة خاصة فيما يخص أمنها الطاقوي وإمداداتها الخارجية ، وباعتبار الجزائر دولة طاقوية تعتمد على الريع البترولي فان من الضروري للصين ربط علاقات قوية معها لتوفير ما تحتاجه من الطاقة في إفريقيا .

الفرع الثاني: البحث عن الأسواق والاستثمارات الخارجية

لعل المتطلع على تاريخ الصين الاقتصادي يدرك تماما أن الصين دولة تجارية من الدرجة الأولى وازداد تطور رؤيتها في مجال التجارة مع الإصلاحات الاقتصادية والتي غيرت ملامح الإستراتيجية الصينية التي رأت أن الانفتاح والتوسع الخارجي يضمن لها تأمين مصالحها على عدة مستويات.

حيث سعت الصين لتحقيق نموها الاقتصادي من خلال نموذج قائم على الفوائد التجارية الخارجية ، وما ساعدها في ذلك هو انخراطها في منضمة التجارة العالمية التي مهدت الطريق نحو إنشاء الصين للعديد من المناطق التجارية الحرة وفتح موانئ التجارة الحرة ، لتصبح بذلك الصين شريكا تجاريا لأكثر من 130 دولة في العالم، كما تؤكد الأرقام أن الاقتصاد الصيني خاصة في المجال التجاري ومجال الاستثمارات بحلول 2030 سيتربع قمة هرم الاقتصاد العالمي¹.

فأصبحت الصين مع مرور السنوات الأولى عالميا في حجم المبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية ، حيث بلغت في 2015 حجم استثماراتها الخارجية المباشرة حوالي 116 مليار دولار وتمتلك أكبر احتياطي للنقد الأجنبي بمقدار 3,21 ترليون دولار ، ومن بين أهم استراتيجياتها في مجال التجارة الخارجية هي ضمان إيجاد الأسواق لسلعها وسبيلها في ذلك هو التوجه الى الدول النامية من بينها

¹ زيدون سلمان محمد، حميد شهاب أحمد ، الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة العالمية _ دراسة في دور ميناء

كوادور _ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 60 ، 2020 ، ص ص 23/22

الجزائر ومحاولة كسب ثقة شركائها عن طريق توقيع اتفاقات تعاونية في عدة مجالات وحتى تقديم القروض والمساعدات للدول التي تبني معها علاقات¹.

ففكرة الاستثمار الاقتصادي مع الدول الإفريقية تعتبر فكرة مهمة لتمير الصين لسياستها عن طريق تكثيف حجم الاستثمارات من خلال الاستثمار أولا في البنية التحتية ، وثانيا من خلال الاستثمار في مجال الموارد الطبيعية والطاقوية ، حيث يتم تمويل نسبة كبيرة من الاستثمار الصيني في البنية التحتية الإفريقية حيث أن إفريقيا تعد ثاني أكبر سوق لديه عقود مع الصين منذ 2009 ومن بين أكبر الدول المستفيدة الجزائر².

المطلب الثاني: التمرکز الصيني في الجزائر كدولة طاقوية

كما ذكرنا سابقا أن من بين أهم الأهداف الإستراتيجية للصين هو تحقيق الاكتفاء الطاقوي بشكل تام عن طريق التنوع في مصادر الطاقة الخارجية ، وتراهن الصين على الجزائر في إفريقيا وتعتبرها من أهم شركائها الاقتصاديين في مجال الطاقة ، باعتبار أن الجزائر تتمتع بوزن كبير على مستوى السوق العالمي الطاقوي، وباعتبارها من أكثر البلدان إنتاجا للطاقة ومصدر مهم للإمدادات الطاقوية والتي مكنها من الانضمام بشكل رسمي الى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ، فأساس الاقتصاد الجزائري يقوم على عنصري البترول والغاز واللذان يشكلان الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر وصناعتها تدر على الجزائر ما نسبته 90 بالمئة من إجمالي إيرادات التصدير و 30 بالمئة من الناتج المحلي ، خاصة وأن الجزائر كذلك تعتبر من أكثر مصدري الغاز الطبيعي الى العالم بإنتاجها 38,49 مليون طن من النفط الخام ومشتقاته و 149 مليون طن من الغاز الطبيعي المميع³.

¹ الحواس كعبوش ، مرجع سابق ، ص 224

² زهير بوخالفة، وسائل وأليات الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية ، مجلة القانون الدولي والتنمية ، المجلد 09، العدد 01 ، 2021 ، ص335

³ أحمد عثمان، بسادات نصر الدين، التنافس الطاقوي الأمريكي الأوروبي على السوق الجزائرية ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 2022 ، ص324

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

ويدخل اهتمام الصين بالجزائر في مجال الطاقة في إطار دبلوماسيتها الطاقية ، حيث تجسد التعاون بين البلدين في مجال المحروقات بمشاريع فعلية تجسدت على أرض الواقع مثل مشروع المصفاة البترولية في أدرار بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك ، كما وقعت الجزائر والصين كذلك العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة من خلال ابرام عقود مهمة مثل العقد الذي قامت به الشركة الصينية العملاقة **china petroleum and chemical corporation ou SINOPEC** من أجل تطوير حقول بترولية قرب حاسي مسعود بتمويل منها بما نسبته 75 بالمئة و 25 بالمئة لسونطراك¹،

هذا و تحتل الجزائر المكانة ال 15 من حيث احتياطي النفط 45 مليار طن ، والمرتبة ال 18 من حيث الإنتاج و ال 12 في التصدير، وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/ سنويا، أما الغاز الطبيعي فتحتل المرتبة ال 7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة ال 5 من حيث الإنتاج و ال 3 في التصدير فالجزائر عملاق طاقوي حقيقي باستحواذها على 50% من المخزون، و48% من الإنتاج الإجمالي و النسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة ب 94% ، بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج و تصدير البترول والغاز الطبيعي، وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي و البترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له إضافة إلى هذه الثروات تخزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك والحديد، والألمنيوم، وغيرها...²

واستمر ارتفاع إنتاج الطاقة على مستوى تصاعدي بداية من منتصف الثمانينات بوتيرة مرتفعة الى سنة 2004 ، ومن ثم شهد الإنتاج النفطي تراجعا خاصة مع بداية عام 2009 الى 2015 وهذا راجع الى أن السوق الإنتاجية للنفط محكومة بعدة عوامل تؤدي الى عدم استقراره ، في حين أن عنصر الغاز عرف تطورا مستمرا فبحلول سنة 2016 أصبح يشكل ما نسبته 54 بالمئة من إنتاج الطاقة الأولية في الجزائر ،

في مقابل الإنتاج الطاقوي نجد الاستهلاك المتزايد للطاقة مع مرور السنين وهذا راجع الى تطور الصناعات الطاقوية كمصانع الغاز المميع و محطات توليد الطاقة الكهربائية ، والتطور السريع

¹ فهد مزبان خزار، تحليل جيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينية تجاه الدول العربية في شمال افريقيا ،

اطروحة دكتوراه فلسفة في تخصص الجغرافيا السياسية ، 2022 ، 87.

²الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموارد الطبيعية، متاح على www.andi.dz/inde-php/an/conaitre-l :

ressource/algerie.

للاستهلاك النهائي للطاقة الذي وصل في سنة 2015 الى ما نسبته 73 بالمئة من إجمالي الاستهلاك في إطار تنفيذ المخطط الوطني للكهرباء والغاز، أما الصادرات فهي تشكل 80 بالمئة من الإنتاج التجاري للطاقة والتي عرفت منحنى تصاعدي من منتصف الثمانينات الى سنة 2005 بنسبة 145,27 مليون طن مكافئ برمبيل نפט ، وفي سنة 2015 وصلت الى 101,483 مليون طن مكافئ برمبيل نפט¹.

ومع الاستهلاك المتزايد للطاقات وضرورة توفيرها ، أصبحت كل دول العالم تسعى لتنويع احتياجاتها من الطاقة ، فاتجهت الى استعمال الطاقات المتجددة تماشيا مع المستجدات العالمية خاصة في مجال حماية البيئة من التلوث من جهة ، ومن جهة أخرى نظرا لجملة من العوامل اتجهت معظم الدول الى هذه الطاقات ، نذكر منها²:

- انخفاض التكلفة : حيث يعتبر استخدام هذه الطاقات أقل تكلفة بالمقارنة بالمصادر التقليدية خاصة عند استخدام الوسائل التكنولوجية والتي تساهم في التسريع للحصول عليها ، اذا فهي توفر الوقت والجهد .
- العوامل البيئية : يعتبر النفط والطاقات الاحفورية من أكثر العوامل التي تهدد البيئة وتلوثها ، مما استدعى الدول الى ضرورة أخذ تدابير وقائية تقلل من خطر التلوث الذي يؤدي بدوره الى تغيرات مناخية خطيرة ، فأصبح لا بد من التقليل من استخدام هذه الطاقات واستبدالها بالطاقات المتجددة والتي تعتبر صديقة للبيئة.
- تحقيق الأمن الطاقوي: إن التنوع بين الدول من دول منتجة للطاقة الى الدول المستهلكة لها، شكل نوعا من التافسات التي سعت من خلالها كل من الدول المنتجة والمستهلكة الى تأمين نفسها طاقويا ، مما جعل الدول المستهلكة للطاقة تبحث في حلول لتوفير الطاقة لحمايتها من التقلبات على مستوى النظام الدولي فأصبحت تهتم بشكل واسع على تطوير قطاع الطاقة المتجددة والعمل على التقليل من استهلاكها للطاقات التقليدية قدر الإمكان .

¹ بوفنش وسيلة، دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990/2016 ، المجلة

الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 6 ، رقم 2 ، 2018 ، ص ص 22- 23

² شريفة شودار، تأثير التحول الطاقوي على العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ، المجلة

الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 12 ، جوان 2019 ، ص ص 96/101

والجزائر كدولة منتجة للنفط أصبحت تبحث عن البدائل الطاقوية التي تغنيها عن الاستهلاك المتزايد للطاقة على اعتبارها طاقة غير متجددة ، ومحاولة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ، فرغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الأمن الطاقوي في الجزائر إلا أن خطر عدم تكافؤ الإنتاج الطاقوي مع زيادة الاستهلاك وارد جدا ، بل حتمية مؤكدة وهو الأمر الذي يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة من قبل السلطات المعنية من أجل تبني سياسات طاقوية طموحة تسعى من خلالها الجزائر للحفاظ على أمنها الطاقوي¹، والذي بدأت بوادره فعليا من خلال اعتماد الجزائر برنامج تنمية الطاقات المتجددة لسنة 2011 الى سنة 2030 في إطار التحول الى استخدام الطاقات المتجددة كبديل ، كما اعتمدت برنامجا لتنمية الطاقات المتجددة لسنوات 2015/ 2020/ 2030 ، فاستثمرت الجزائر في الطاقات الشمسية والتي تعتبر من أهم مصادر الطاقات البديلة بسبب أن الجزائر تمتلك مساحات شاسعة لهذه الطاقة في عدة مناطق مختلفة منها الساحلية ومناطق الهضاب العليا الى المناطق الصحراوية هذه الأخيرة والتي تعتبر من أكثر المناطق التي تتوفر على الطاقة الشمسية ، حيث تصل هذه الطاقة الى ما قيمته 1700 كلواط/الساعة لكل متر مربع في المناطق الشمالية للجزائر الى 2263 كلواط/الساعة لكل متر مربع في الجنوب الجزائري²، كما اشتمل البرنامج على انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلفة حيث توقع القائمون على هذا البرنامج في وصول نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية الى 40 بالمئة سنة 2030 ، حيث تعتمد الجزائر من خلال هذا البرنامج أيضا تطوير إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية بنوعها الكهروضوئية والحرارية وطاقة الرياح ، واللذان تعتبران محركا اقتصاديا للتنمية المستدامة في الجزائر³،

¹ سليم بوهيدل، علي بهدنة، مقومات تحقيق الامن الطاقوي في الجزائر - دراسة تحليلية إحصائية للفترة

2018/1999، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07 ، العدد01، جانفي 2022

² مباركي مروان ، طالبي أحمد زكرياء ، أهمية استغلال الطاقات المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال والاعمال ، المجلد الثاني ، العدد الاول ، جوان 2017 ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر، ص15

³ سارة جدي ، طارق جدي، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في

الاقتصاد العالمي ، مجلد 10، العدد رقم 20 ، 2015، ص4

الشكل رقم(03) جدول يمثل : إنتاج الطاقة الكهربائية لكل من القطاعين التقليدي والمتجدد خلال السنوات 2030/2020/2015

2030	2020	2015	
59000	28525	16148	الاحتياجات الفعلية المحلية من الطاقة الكهربائية (من أصول تقليدية ومتجددة) (ميغاواط)
37000	24000	15400	الاحتياجات الفعلية المحلية من الطاقة الكهربائية من أصول تقليدية (ميغاواط)
22000	4525	748	الاحتياجات الفعلية المحلية من الطاقة الكهربائية من أصول متجددة (ميغاواط)
%37.7	%15.9	%4.6	حصة الطاقات المتجددة من إجمالي الاحتياجات الفعلية
170	90	63	إجمالي إنتاج الكهرباء (تيراواط)
46	10	2	إجمالي إنتاج الكهرباء من أصول متجددة (تيراواط)
%27	%11	%3	حصة الطاقات المتجددة من إجمالي إنتاج الكهرباء

المصدر: سارة جدي، طارق جدي ، المرجع نفسه، من المصدر الأصلي : برنامج تنمية الطاقات المتجددة رقم 2015/134 ، 2015.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن احتياجات الطاقة الكهربائية من أصول متجددة في ارتفاع مستمر خاصة بعد سنة 2015 بعدما كان الاعتماد بشكل كبير على إنتاج الطاقة الكهربائية من أصول تقليدية إذ انه حسب الجدول من المتوقع وصولها في 2030 الى 22000 ، أما إجمالي إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة هو في ارتفاع أيضا ، حيث كانت نسبته في 2015 لا يتجاوز 3 بالمائة والذي من المتوقع في 2030 أن يصل الى 27 بالمائة .

كما تم التخطيط من خلال هذا البرنامج الى¹ :

- تركيب قدرة إجمالية تبلغ حوالي 110 ميغاواط بحلول عام 2013

- تركيب قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاوات بحلول عام 2015

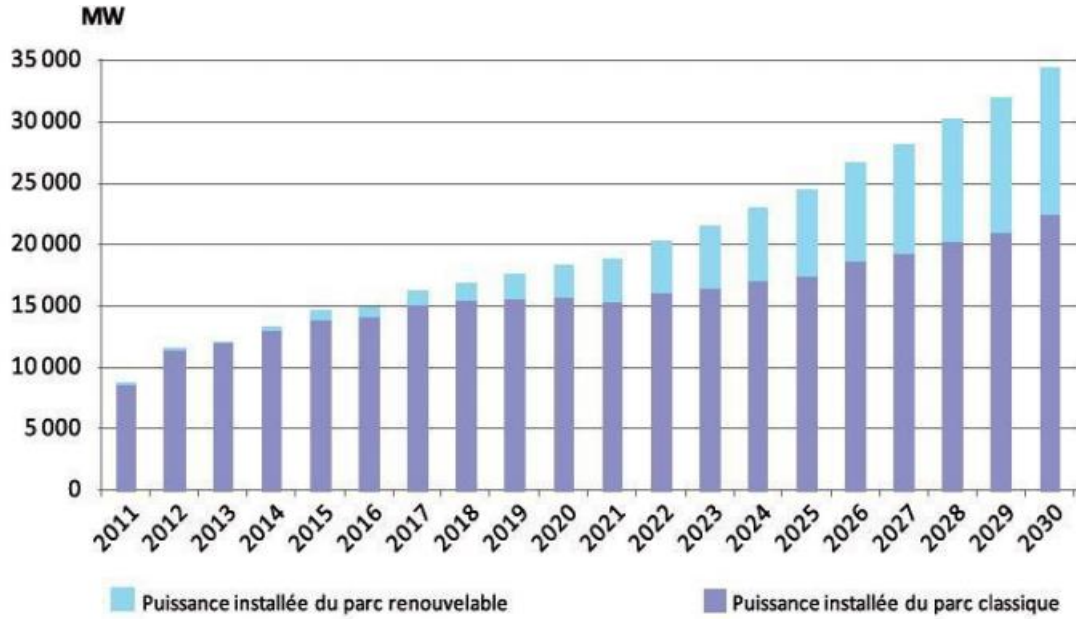
¹الطيف وليد ، تقييم سياسات الاستثمار في الطاقات المتجددة - البرنامج الوطني لتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد6 ، العدد 1 ، أفريل ، 2022 ، ص 10

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

- توقع بلوغ السعة الإجمالية للمنشأة حوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني وإمكانية تصدير حوالي 2000 بحلول عام 2020 .

- من المخطط تركيب ما يقارب 12000 ميغاوات للسوق الوطني بالإضافة إلى إمكانية تصدير تصل إلى 10000 ميغاوات بحلول عام 2030 .

الشكل رقم(04) أعمدة بيانية تمثل : هيكل المجمع الوطني للإنتاج بالميجاوات



المصدر: لطيف وليد ، المرجع نفسه ، ص 11

تمثل الأعمدة البيانية الإنتاج الطاقوي بالميجاوات للطاقة من مصادر تقليدية ومتجددة ، حيث من الملاحظ في السنوات ابتداء من 2015 بداية الإنتاج الطاقوي من الطاقات المتجددة والذي وصل إلى 15000 ميغاواط وهو في ارتفاع مستمر حيث سيتجاوز في سنة 2024 ما قدره 20000 ميغاوات ليتوقع وصوله إلى عتبة 35000 ميغاواط مع حلول 2030 .

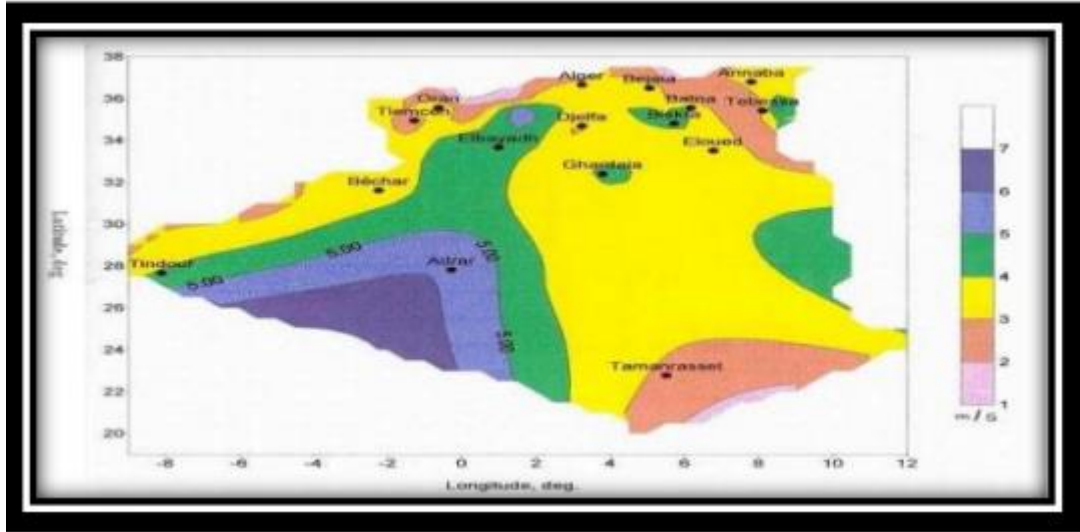
أما بالنسبة إلى طاقة الرياح : فهي في الجزائر تتغير حسب المناطق المختلفة وتضاريسها واختلاف مناخاتها، وتنقسم بذلك إلى منطقتين كبيرتين : منطقة الشمال بشريط ساحلي 1200 كم ، وتضاريس جبلية تمتد بين سلسلي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والهضاب العليا ، وتكون سرعة الرياح في هذه المناطق غير مرتفعة جدا، مقارنة بالمنطقة الثانية وهي منطقة الجنوب والتي تكون فيها سرعة الرياح مرتفعة جدا خاصة في الجنوب الغربي ، وتمثل برنامج السلطات فيما يخص إنتاج الطاقة من خلال مصدر الرياح بإنشاء أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

بأردار بين سنتي 2011 الى 2014، وإنشاء مزرعتين هوائيتين بنفس المنطقة بقدرة تبلغ 20 ميغاواط بين سنتي 2014 الى 2015 ، ودراسة إمكانية إقامة مشاريع بقيمة إنتاجية تبلغ 1700 ميغاواط مع حلول 2030¹

وتعتبر طاقة الرياح أقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية إضافة الى أنها تتم في الجو وهي غير ملوثة²، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 0 الى 6 م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة حيث أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح بما في ذلك الطبعة الجديدة للأطلس الرياحي في جانفي 2018 التي تحدد الطاقة المولدة من الرياح التي تتوفر عليها الجزائر خاصة المناطق التي ذكرناها والتي تعتبر مناطق شديدة الرياح³.

الشكل رقم (05): خريطة توزيع الرياح في الجزائر.



المصدر: عائشة بن النوي ، المرجع نفسه

¹بختي فريد ، رضا بهياني ، صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، - 2030/ 2011 - ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2018 ، ص 50

² قريبي نورالدين، إستغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر _ عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، 2030/2011 ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد5 ، العدد 1 ، جوان 2014

³عائشة بن النوي، الأمن الطاقوي في الجزائر رؤية تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة ما بين 2011_2030/ ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ، 2021 ، 292

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

ضف الى ذلك نجد الطاقة المائية حيث تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة منها حسب التساقط الموسمي للأمطار والذي يصل في الجزائر الى ما نسبته 65 مليار متر مكعب ، يستغل منها فقط حوالي 5 بالمئة ، أي ما يقابله 25 مليار متر مكعب ، ثلثا هذه الكمية مياه سطحية 103 سد منجز و50 في طور الانجاز والباقي مياه جوفية ، وتبلغ حصة الإنتاج الكهرومائي في الجزائر 286 ميغاواط ، كما أسهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية أما إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية لا يتجاوز 3 بالمئة¹ وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة الى مجموعة من العوامل منها عدم وجود عدد كبير من مواقع إنتاج الطاقة المائية ، وحتى عدم الاستغلال الكافي للمواقع الإنتاجية الموجودة وعدم الاهتمام بها².

الشكل رقم (06) جدول : محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر

المحطات	الطاقة المركبة (ميغاواط)	المحطات	الطاقة المركبة (ميغاواط)
درقينة	71.5	عريب	7.000
إغيل أمدان	24	قوريات	6.425
منصورية	100	بوحنيفية	5.700
أراقن	16	واد فوضة	15.600
سوق الجمعة	8.085	بني بهدل	3.500
تيزي مدان	4.458	تسالة	4.228
إغزنشبل	2.712	المجموع	286

المصدر: شعباني لطفي وآخرون ، مرجع سابق ، ص100

منقول عن: وزارة الطاقة والمناجم .

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الجزائر كدولة طاقوية تعتمد على البترول والغاز كمواد أساسية وأولية في قائمة صادراتها ، استطاعت خلال السنوات الماضية وفق برامج محكمة

¹شعباني لطفي، موفق سهام ، رحال نصر ، التجربة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة ، دراسة تحليلية للبرنامج الوطني 2030/2011 ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد 02 ، العدد 02 ، جويلية 2019 ، ص 100

²فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 ، ص 153

وإستراتيجية مدروسة الى توسيع مصادرها من الطاقة ، فأصبحت الطاقات المتجددة أولوية وطنية على اعتبار توفرها بشكل كبير في الجزائر كدولة واسعة المساحة ومتنوعة التضاريس ، وعلى غرار الجزائر فان معظم دول العالم طورت نفسها في مجال الطاقات المتجددة ، هذه الأخيرة التي تعتبر صديقة للبيئة من جهة ومن جهة أخرى بفضلها تتمكن الدول من تأمين نفسها طاقياً وتوفير احتياجاتها ، ومن بين أهم الدول نجد الصين والتي تعتبر رائدة في مجال الطاقات المتجددة بل تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الموجهة فيها ، حيث بلغ إجمالي الاستثمار فيها 90 مليار دولار وهو يفوق ضعف ما كلفته للاستثمار في الطاقات الناضبة ، يليها الاتحاد الأوروبي بحوالي 56 مليار دولار ، ثم بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 39 مليار دولار ، ومن ثم اليابان بحوالي 30 مليار دولار، حيث تسعى هذه الدول الى تنشيط السوق من خلال دعم صناعات الطاقات المتجددة¹. حيث طورت الصين نفسها في مجال الطاقات المتجددة من خلال استراتيجية وتخطيط متواصل عبر السنوات يشجع على الاستثمار في هذه الطاقات ، فكانت الخطط الخماسية للصين في هذا المجال كالتالي²:

1. **الخطة الخماسية العاشرة** : والتي تهدف فيها الصين الى رفع قدراتها في عدة قطاعات في مجال الطاقات المتجددة من خلال ، تنظيم وتشجيع تكنولوجيا الطاقات المتجددة ، ومحاولة رفع الطاقة الانتاجية التراكمية للخلايا الشمسية ، والتي نجحت الصين في تحقيقها حيث عرفت ارتفاعاً في زيادة القدرة التركيبية للطاقة الشمسية بحوالي 25 بالمئة في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2007 .
2. **الخطة الخماسية الثانية عشر** : كان هدف الصين الأول هنا هو دعم الطاقات المتجددة من خلال جملة من الإجراءات أهمها محاولة تخفيض التلوث الجوي والحد منه ، والتقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري وفي المقابل رفع قدرة الطاقة الشمسية ومحاولة تطويرها والاعتماد عليها بشكل يجعلها منافسة للفحم ، من خلال مجموعة من التدابير من

¹ شريفي صارة ، حداد محمد ، تطوير استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر آفاق 2030 ، رؤية في الفرص

والتحديات ، ورقة بحثية ، جامعة الجزائر 3 ، ص 10

² ليليا بن منصور ، دلال عجالي ، يزيد تفرات ، اتجاه دول العالم نحو الطاقات المتجددة ، عرض التجربة الصينية ، ورقة بحثية في اطار الملتقى الدولي الخامس : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق

التنمية المستدامة ، دراسة تجارب بعض الدول ، جامعة البليدة 2 ، 23 و 24 أبريل 2018 ، ص ص 10 ، 11

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

أهمها بناء مدن كاملة للطاقة المتجددة ، وقد نجحت الصين الى أبعد حد في هذه الخطة محققة تقدما ملحوظا بشكل تصاعدي بداية من سنة 2010 والتي كان فيها إنتاج الطاقة الشمسية 0.8 جيغاوات والذي ارتفع ليصل الى 70,0 جيغاواط بحلول عام 2017 متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند ، أما إنتاج طاقة الرياح فقد عرف نموا سريعا هو الآخر من 42,3 جيغاواط سنة 2010 الى 160.4 جيغاواط سنة 2017 متجاوزة الدول السابقة الذكر وبفرق كبير.

الشكل رقم(07) جدول يمثل : ترتيب الدول الخمس الأولى في مجال الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة 2016 .

5	4	3	2	1	الاستثمار في الطاقات المتجددة (عدا الكهرومائية <50ميغاوات)
ألمانيا	اليابان	بريطانيا	و م أ	الصين	الاستثمار في الطاقات المتجددة والوقود بالنسبة لكل وحدة من الناتج الخام الوطني
ايسلاندا	هندوراس	اليابان	السينغال	بوليفيا	طاقة الحرارة الجوفية
اليابان	المكسيك	كينيا	تركيا	اندونيسيا	الطاقة الكهرومائية
الفيتنام	اثيوبيا	اكوادور	البرازيل	الصين	الطاقة الشمسية
بريطانيا	الهند	اليابان	و م أ	الصين	الطاقة الشمسية المركزة
-	-	-	الصين	جنوب إفريقيا	طاقة الرياح
البرازيل	الهند	ألمانيا	و م أ	الصين	طاقة تسخين المياه بالشمس
و م أ	الهند	البرازيل	تركيا	الصين	إنتاج الديزل الحيوي
تايلاندا	كندا	الصين	البرازيل	و م أ	إنتاج وقود الايثانول

المصدر: ليليا بن منصور ، دلال عجالي ، يزيد تفرارت، المرجع نفسه .

يبين لناها الجدول أن الصين تحتل المراتب الأولى في إنتاج الطاقات المتجددة كما هو مبين على غرار دول عديدة خاصة في الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، إضافة الى طاقة تسخين المياه بالشمس وإنتاج الديزل الحيوي .

من خلال المعطيات السابقة والإمكانات التي تتوفر عليها كل من الصين التي تعتبر رائدة في مجال الإنتاج والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ، والجزائر التي تتوفر على بيئة ملائمة لإنتاج هذه الطاقات والاهتمام بها ، وعلى اعتبار أن الصين تعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر فان من أهم الاستثمارات بين البلدين نجد الاستثمار في الطاقات المتجددة من منطلق راجح - راجح على

فالصين تسعى الى تأمين احتياجاتها الطاقوية والجزائر كذلك تسعى الى تطوير قدرتها في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة والاستفادة من التطور التكنولوجي والخبرات الصينية في هذا المجال ، من خلال مبادرات حكومية يتم تنفيذها في إطار تشجيع وتعميم استخدام الطاقة المتجددة التي يمكن توظيفها في مختلف المجالات باعتبارها فرصة استثمارية ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتقبه الجزائر في آفاق 2030¹.

هذا البرنامج الإنتاجي الذي يستدعي توفر تكنولوجيات متطورة تأتي معظمها من الخارج كالصين ، كمحاولة توفير الحكومة الجزائرية للألواح الشمسية للطاقة الكهربائية والتي تعتبر الصين رائدة في صناعتها، إضافة الى التعاون من خلال تدعيم البحوث العلمية في هذا المجال بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الصينية الرائدة في تكنولوجيات الطاقات المتجددة كمعهد بحوث الطاقة الكهربائية الصيني CEPRI².

المطلب الثالث: أهمية السوق الجزائرية في تفعيل الاستثمار والتجارة الخارجية الصينية نحو إفريقيا

لعل هنا ما يهم الصين كعوامل اقتصادية هو السوق الجزائرية التي تحتوي على الأقل ما يقارب 40 مليون مستهلك ، تعتمد بشكل كبير على المنتجات الصينية المتنوعة والموجهة الى كل الشرائح ، خاصة بسبب توفرها وسعرها المنخفض مقارنة بالسلع التي تقدمها دول أخرى ، ففي الحقيقة نجد أن السلع التجارية للصين لم تغزو الدول الإفريقية والجزائر فحسب بل نجدها في الأسواق الكبرى للدول الأوروبية مثلا ، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن، الصين تتبع سياسة تجارية تهدف الى معارضة الحمائية التجارية والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية ، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية بشكل ودي بين شركائها التجاريين ، للوصول الى آليات ثنائية ومتعددة الأطراف للإنذار المبكر لكل المنازعات التجارية بينهم ومحاولة معالجتها بشكل سريع ، والتعاون على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة³.

¹ فطيمة براج، أسماء بن طراد، آفاق التعاون الأجنبي في مجال الطاقة الشمسية بالجزائر ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، أبريل 2020 ، ص 15

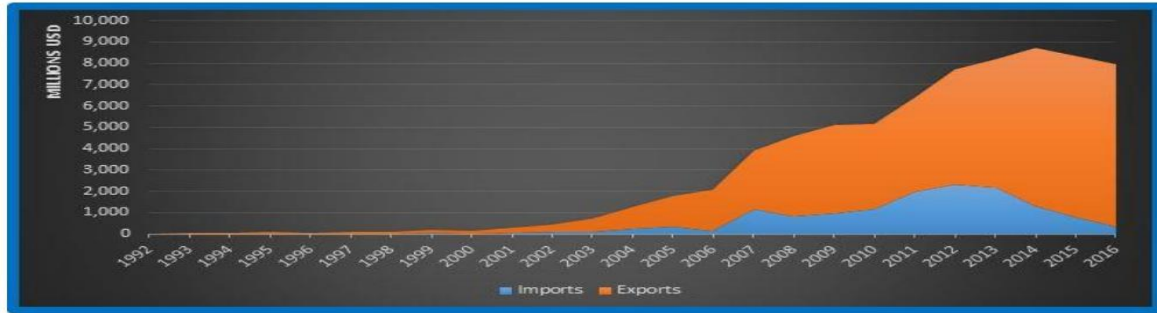
² الحواس كعبوش ، إفاق الشراكة الصينية الجزائرية نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد 12 (1) ، العدد 16 ، جوان 2016 ، ص 243

³ عائشة قندوز، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية ، مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 123

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

فالمعنى هنا أن الصين تعتمد إستراتيجية تجارية سلسلة لكسب ثقة شركائها وتوسيعهم من خلال تسهيل الشروط والتقليل منها بحيث تمكنهم من ربط علاقات معها تكون ودية بالدرجة الأولى ، فبالنسبة للجزائر فهي تعتبر من أهم الشركاء الصينيين في المغرب العربي الكبير ، إذ انه في العقدين الأخيرين تنامت التجارة الصينية الجزائرية بشكل كبير ودراماتيكي حيث صارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في هذه المنطقة ، متجاوزة الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات الى الجزائر¹، فقد بلغ حجم التجارة البينية بين البلدين حسب إحصائيات سنة 2018 ما يعادل 9.1 مليار دولار أمريكي ماجعل الجزائر خامس شريك اقتصادي للصين في إفريقيا ككل ، وبلغت قيمة رؤوس الأموال الصينية المستثمرة في الجزائر لسنة 2017 مثلا ، ما قيمته 1833,66 مليون دولار أمريكي ، ولعل أبرز ما استثمرت فيه الصين في الجزائر مس البنية التحتية وشبكة المواصلات ، فنجد أن أهم المشاريع الصينية على غرار بناء دار الأوبرا في الجزائر العاصمة والجامع الأعظم ، كذلك بناء الملعب الأولمبي بوهران وحتى بناء مبنى وزارة الخارجية الجديد ، والأبرز كان إعداد وبناء الطريق الوطني السيار شرق- غرب ، وبناء العديد من المجمعات السكنية في عديد ولايات الجزائر²

الشكل رقم(08) منحى بياني يمثل: حجم التجارة الثنائية بين الصين والجزائر



المصدر: شريفة كلاع ، مرجع نفسه ، ص914

ولعل أبرز شرط يدفع الدول للاستثمار خارج محيطها هو توفر البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري الملائم خاصة من الجانب الأمني ، فالعامل الأمني بالنسبة للمستثمر فهو يعني قدرته في التواجد والتنقل والسكن ونقل أمواله بأريحية دون التعرض للاعتداءات والمخاطر في الدولة

¹ جلال خشيب ، تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير ، حزام واحد أهداف متعددة ، سلسلة بحوث وتحليلات

المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، 26 افريل 2019 ، ص9

² شريفة كلاع، المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر : أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد

الوطني ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 913

المضيئة¹، فالاستقرار الأمني في الدولة المضيفة يشعر المستثمر بالراحة والثقة ، فهو لن يجازف بنقل رأس ماله الى بيئة غير مستقرة أمنيا وسياسيا فاحتمالات الخسارة في هذه الحالة تكون عالية جدا بالنسبة إليه²، والجزائر منذ بداية الاستثمار الفعلي بينها وبين الصين في بداية الألفيات وهي تعرف استقرارا أمنيا خاصة بعد مشروع المصالحة الوطنية ما جعلها تفتح الأبواب للاستثمار الخارجي كدولة تحررت من كل قيود الاستعمار والإرهاب والمشاكل الأمنية الداخلية للتطلع الى فك العزلة عن العالم الخارجي وتنويع شراكاتها الاقتصادية على أبعد الحدود والتقليل من تبعيتها الاقتصادية للدول التقليدية ، ما عزز العلاقة بينها وبين الصين.

ومن جهة أخرى فوجود العديد من المجالات الاستثمارية في الجزائر وتنوعها يعتبر نقطة جيدة محسوبة لها فالصين مثلا في الجزائر كان هدفها الأول هو توسيع تجارتها والاستفادة من السوق الجزائرية كسوق افريقية واعدة، إلا أنها وسعت في نشاطاتها بداية من المشاريع التي تخص البنية التحتية ومشاريع البناء وشبكة النقل، وهذا أن دل على شي فهو يدل على أن البيئة كانت ملائمة جدا ومهيئة للاستثمار الصيني في الجزائر.

فبعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر على عدة فترات كان لا بد لها كذلك من إحداث إصلاحات تخص جانب الاستثمارات مع الدول الأجنبية ، حيث وضعت ترسانة قوانين وتشريعات تنظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بحيث تشكل الأرضية التي تنطلق منها عملية الاستثمار والتي تشتمل على المبادئ والقواعد والضمانات والحوافز التي تلعب دورا في تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تحدد الهيئات المسؤولة عن تسييره وتحدد كذلك صلاحياته³، ومن هذا المنطلق طورت الجزائر علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الصين حيث تنشط أزيد من 40 شركة صينية كبيرة في الجزائر تسعى الى توسيع نشاطها في السوق الإفريقية خاصة في مجالات البناء

¹ فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2012 ، ص100

² علي يعقوب جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، 2006 ، ص6

³ جمال ساسي ، خصوصية القطاع العام في الجزائر واقع وآفاق 1988- 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام : جامعة الجزائر ، 2004/2003 ، ص 48

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية.

وتشييد الطرقات ، حيث استقبلت الجزائر الاستثمار الصيني بالترحيب بسبب نجاح النموذج التنموي الصيني وتطور عمليات توطين الشركات الصينية في مجال الاستثمار¹

الشكل رقم(09) جدول يمثل : التدفق والمخزون السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين الى الجزائر بين عامي 2003 و 2019 (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Fdi stock	5.7	34.49	171.21	247.37	393.89	508.82	751.26	937.26	1059.45
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
Fdi stock	1305.33	1497.2	2451.57	2531.55	2552.48	1833.66	2062.86	1775.35	
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Fdi flow	2.47	11.21	84.87	98.93	145.92	42.25	228.76	186	114.34
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
Fdi flow	245.88	191.30	665.71	210.57	99.89-	140.53-	178.65	-123.62	

المصدر: الحاج بالأحمر، حمزة علي ، مرجع سابق.

عند تحليل معطيات الجدول الذي يمثل لنا مخزون وتدفق الاستثمار الصيني في الجزائر من سنة 2003 الى سنة 2019 ، فإنه يتبين لنا ارتفاع مطرد من سنة 2003 الى سنة 2016 حيث قفزت نسبة مخزون الاستثمارات من 5,7 مليون دولار الى 2552,48 مليون دولار ، ثم نجد تراجع طفيف بين سنتي 2017 و2019 لمخزون الاستثمار 1775,35 مليون دولار.

أما بالنسبة الى حجم تدفق الاستثمارات فكان متذبذبا ، ارتفع منذ سنة 2003 من 2,47 مليون دولار الى سنة 2007 بحجم 145,92 مليون دولار ، ليتراجع في 2008 الى 42,25 مليون دولار ، ثم في السنة التي تليها 2009 ارتفع ليصل الى 228,76 ، ليعاود التراجع في سنة 2010 الى 186 مليون دولار ، ظل هذا التذبذب مع السنوات ليستقر في سنة 2019 على حجم 123,62 مليون دولار أمريكي.

إذا فتحول الصين الى الشريك التجاري الأول للجزائر لم يأتي من عبث ، بل انه نتاج عمل متواصل وشراكات وطيدة ومشاريع فعلية بين البلدين سهلتها العلاقات الودية بينهما وتطورت لتصل الى ما هي عليه.

¹ الحاج بالأحمر، حمزة علي، أثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والجزائر، دراسة قياسية للفترة 2003، 2019، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1،

خلاصة الفصل :

من خلال معالجتنا للفصل الثاني من الأطروحة والمعنون ب : " طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية " نجد أن :

_ العلاقات الصينية الجزائرية تتميز بامتدادها عبر التاريخ ، فالصين أول دولة عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958 ، وقد ساهم العالم الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين قبل استقلال الجزائر، وزادت العلاقات الثنائية بينهما منذ الاستقلال الجزائري 1962 في العديد من الميادين الاقتصادية و السياسية والدبلوماسية. واستمرت العلاقات الثنائية بعد الحرب الباردة ، حيث غلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس، حيث زاد اهتمام الصين بالمنطقة المغاربية عموما والجزائر خصوصا بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية الصينية ، التي تركز على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وقد استطاعت الصين بفضل سياستها الناعمة استقطاب بلدان المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا.

_ من أهم العوامل التي جعلت الصين تتخذ الجزائر شريكا مهما في القارة الإفريقية هو موقعها الجيوسياسي والذي يعتبر مصدر قوة الدولة خاصة عند ربطها علاقات خارجية ، وهذا ما تمتلكه الجزائر فهي دولة ذات أهمية إقليمية وقارية كبيرة بل وتعتبر الطريق الأول الممهد الى إفريقيا بالنسبة للصين ، فمساحتها الشاسعة جعلتها تتوسط العديد من الدول الإفريقية على غرار بلدان المغرب العربي ، إضافة الى استحواذها على شريط بحري ساحلي عظيم، هذه المساحة الشاسعة في القارة الإفريقية جعل منها بلدا ذا بعد سيادي يلعب دورا محوريا في إفريقيا ككل ، خاصة وأن الجزائر ذات مواقف ثابتة خاصة في سياستها الخارجية مع الدول والتي توافقت مع سياسة الصين تقريبا خاصة في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من هذا المنطلق بدأ البلدين في علاقاتهما الاقتصادية ، هذه الأخيرة التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة من خلال الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الجديدة التي بدأت بالتخلي على النظام الاشتراكي والاندماج في اقتصاد السوق على غرار دول كثيرة حولت من نظامها الاقتصادي منهم الصين.

_ في مقابل الأهمية الجيوسياسية للجزائر نجد الأهمية الجيواقتصادية والتي تعتبر أولوية الصين الأولى في اختيارها لشريكها الاقتصادي وتحقيق أهداف سياستها الخارجية والتي تتمثل أولا في

تأمين الصين لاحتياجاتها الطاقوية وحرصها الدائم على توفيرها ، ومن بين أهدافها أيضا هو التنوع والتنوع في مجال الطاقة من خلال الانفتاح أكثر على البلدان والقارات التي تحتويها ، إضافة الى هدفها في البحث عن اكبر قدر من الأسواق والاستثمارات الخارجية مع الدول ، وهذا ما جعل من الجزائر وجهة مهمة لها في إفريقيا فهي تعتبر دولة طاقوية بدرجة كبيرة وسوقا مستهلكا بامتياز، إضافة أنها تعتبر الجزائر شريكا تجاريا في غاية الأهمية بتجارة بينية مرتفعة وتدفقات استثمارية متنوعة .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لاستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر

في هذا الفصل نتطرق الى دراسة التعاون كإستراتيجية انتهجتها الصين في علاقتها مع الجزائر، خاصة في المجال الاقتصادي باعتبار أنها تسعى لتوسيع دائرتها الاقتصادية على المستوى الخارجي، حيث تقدم نمط جديد من الشراكة بينها وبين الدول عامة والجزائر على وجه الخصوص ، ما يضمن لجميع الأطراف تحقيق أكبر قدر من المنفعة المتبادلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهما ، حيث يمس هذا التعاون جميع المجالات خاصة منها الاقتصادية والتجارية وحتى على مستويات أعلى أمنية واجتماعية .

المبحث الأول : التعاون كألية فعالة في علاقات الصين مع الجزائر

يعتبر التعاون الدولي وسيلة تنتهجها الدولة في ربط علاقات خارجية مع دولة أخرى لبلوغ أهداف مشتركة، وتحقيق مصلحة مشتركة في مجال محدد أو عدة مجالات، دون المساس بسيادة أي طرف من الأطراف. حيث يعرف التعاون في العلاقات الدولية على أنه الجهود المبذولة بين الدول من أجل الوصول الى تحقيق المصلحة بين الأطراف المتعاونة والتي بدورها تؤدي الى تحقيق الأمن والسلم الدوليين لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و مشاكل التنمية الداخلية للدول ، ويتم التعاون الدولي بصفة رسمية عن طريق جملة من الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بين الأطراف ، ولعل أبرز أنواع التعاون هو التعاون الاقتصادي والذي يعنى بكل الصفقات الاقتصادية والتجارية المبرمة بين البلدين والتي تتضمن كل ما له علاقة بالتبادلات المالية والتجارية والقروض وحتى الهبات لبلوغ مقاصد التنمية¹.

أما عن العلاقة التعاونية بين الصين والجزائر فقد شملت عدة مستويات ومجالات أهمها التعاون على المستوى الاقتصادي ، والذي كان في الحقيقة المجال الأكثر فاعلية في أرض الواقع، إضافة الى تعاون البلدين في مجالات أخرى سياسية وأمنية وحتى اجتماعية وثقافية ، و تعدي مستويات التعاون الى مجالات كثيرة ليس إلا دلالة على قوة الترابط بين الصين والجزائر ، ما جعلهما يتوسعان في تعاونهما بصفة أكبر لتشمل العديد من القطاعات .

¹ رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية _ نظرة في أبعادها الإقليمية والعبير إقليمية ، المجلة الأكاديمية

للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، ص 724

المطلب الأول : التعاون الفعلي في المجال الاقتصادي بين البلدين:

تعتبر الصين أن الانفتاح الاقتصادي هو السبيل الأول لتحقيق أمنها الطاقوي ، وضمن إمداداتها الطاقوية هو في الحقيقة عين إستراتيجيتها الاقتصادية ، خاصة وأن الجزائر بلد طاقوي بامتياز تسعى الصين الى ربط علاقات تعاونية وشراكات واسعة معه .

الفرع الأول : التعاون والشراكة في المجال الطاقوي

من المتوقع حسب الدراسات أن الطلب على الطاقة سوف يرتفع بحلول عام 2040 بنسبة 30 بالمائة، والصين تعتبر من البلدان الأولى على رأس القائمة كبلد مستهلك للطاقة مع حلول هذا العام، حيث أصبحت تركز بشكل أكثر على سد احتياجاتها الطاقوية وموازاتها مع كمية استهلاكها للطاقة، يكون ذلك حسيها بالتنوع في المصادر ، ومن أجل ذلك حاولت رفع مستوى وارداتها الطاقوية من بلدان مختلفة أهمها بلدان إفريقيا عامة والجزائر تحديدا ، فهي تعتبرها رقما مهما لتأمين إستراتيجيتها الطاقوية والحصول على أكبر قدر من الموارد .¹

إن تحول الصين كمشريك اقتصادي أول للجزائر لم يأتي من فراغ ، بل كان عبر مراحل وثقتها الاتفاقيات والمبادرات التعاونية بين البلدين ، ففي المجال الطاقوي نجد أنه أبرمت العديد من الاتفاقيات بين شركات النفط والغاز الصينية الجزائرية ، حيث أصبحت هذه الشركات الوطنية تعبر عن الأمن الطاقوي والأمن القومي لبلداتها ، فالصين كما ذكرنا سابقا تمتلك CNPC مهمتها انجاز كل العمليات البترولية ، فأصبحت بذلك أكبر منتج للنفط والغاز في الصين حوالي 2,83 مليون برميل سنويا بنسبة 52 بالمائة من النفط، كما تنتج أكثر من 8 ملايين متر مكعب من الغاز بنسبة 75 بالمائة من الإنتاج الصيني للغاز.²

ضف الى هذه الشركة ، شركة ساينوبك SINOPEC والتي تمثل الشركة الصينية للبترولوكيمياويات تتمثل مهمتها في إنتاج النفط والغاز و المواد الكيماوية ، والتجارة فيهم من خلال الاستثمار الواسع مع عدة بلدان منتجة لهذه المواد وفي قارات مختلفة منها الجزائر، كما تهتم كذلك بهندسة بحوث

¹ وردة هاشم علي عيد ، جهاد عودة ، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف : القاهرة ، 2013 ، ص 210

² نوح غريب ، شركات النفط الوطنية بين تحقيق الأمن الطاقوي والمصالح السياسية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 59 ، العدد 02 ، السنة 2022 ، ص 168 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

التنمية والطاقات المتجددة ، حققت هذه الشركة 60 مليون طن من النفط الخام في سنة 2010 ، و 12 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي محتلة بذلك المرتبة الخامسة عالميا.¹



في مقابل الشركات النفطية الصينية نجد الشركات النفطية الجزائرية والتي يمثلها مجمع SONSTRACH الذي يعتبر الواجهة الطاقوية للجزائر ، حيث تتمتع هذه الشركة بمكانة كبير في السوق العالمية وخبرة في مجال التسويق ، ما جعلها تحقق إنتاجا بقيمة 752.4 مليون برميل من النفط في اليوم سنة 2015 واحتلت بذلك المرتبة 15 عالميا من حيث الصادرات ، أما في إنتاج الغاز فان صادرات سوناطراك تشكل أرقاما ايجابية،² وفي سنة 2020 بلغ إجمالي إنتاج النفط الى 176 مليون طن مكافئ من النفط حسب تقرير صادر عن مجمع سونطراك ، و 4 مليون طن من الغاز الطبيعي كما وصل الاستثمار في هذه السنة الى 160 مليون دولار أمريكي ، من خلال تصدير النفط الخام بشكل مباشر ما قيمته 17 مليون طن ، وبالنسبة للغاز خصصت 26 مليار متر مكعب للزبائن الأجانب عبر أنابيب النقل الثلاثة.³

أما في سنة 2023 لعل اهم حدث هو انضمام شركة سونطراك في 15 جوان الى مركز الغاز العالمي والتي تعتبر منظمة غير ربحية مخصصة لقيادة وخبراء الغاز الطبيعي والتي مقرها بجنيف سويسرا ، ما يعزز من تموقعها كأكبر الموردين للغاز في أوروبا والعالم ، وتم تسجيل ما قيمته 189.6 مليون

¹ باهر مردان، إستراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور الشركات النفطية في تحقيق متطلباتها، بكين، 2012، ص 25 ، على الرابط:

<https://independent.academia.edu/bahermrdan/>، تاريخ الاطلاع : 1 مارس 2024 ، الساعة : 22:00 .

² قريشي العيد ، مؤشرات أداء مؤسسة سونطراك في الصناعة النفطية ، دراسة تحليلية للفترة من 2000 الى 2015 ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 11 ، 2017 ، ص 104 .

³ تقرير الحصيلة السنوية ل سونطراك 2020 على الرابط : [https://sonatrach.com/wp-](https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2022/05/RAPPORT-ANNUUEL-2020_AR)

[content/uploads/2022/05/RAPPORT-ANNUUEL-2020_AR](https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2022/05/RAPPORT-ANNUUEL-2020_AR) ، ص ص 30 ، 33 ، تاريخ الاطلاع : 1 مارس

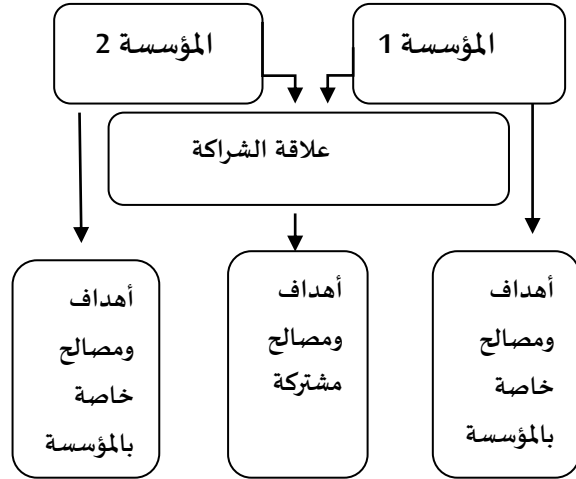
الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

طن مكافئ نطف كحصيلة لسنة 2022 ، وبلغت صادرات المحروقات قيمة 60 مليار دولار أمريكي في نفس السنة فيما سجلت قيمة الاستثمارات 5.6 مليار دولار¹

ربطت الشركات الوطنية للنفط في الصين عديد الاتفاقات مع شركة سونطراك في إطار التعاون في المجال الطاقوي وفي إطار تنوع وارداتها الخارجية من هذه المواد ، على اعتبار الجزائر أكبر منتجي الطاقة في إفريقيا.

ففي سنة 2002 عقدت شركة ساينوبك SINOPEC مع شركة سونطراك شراكة في الاستثمارات بلغت 525 مليون دولار بهدف تطوير حقول النفط بالجزائر ، إضافة الى توقيع شركة CNPC مع سونطراك عقدا في 2003 يهدف الى 350 مليون دولار²

إن أكثر ما يرجى من جميع الشراكات في المجال الطاقوي بين الصين والجزائر هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح للطرفين في معادلة مفادها رابح / رابح ، كذلك تحقيق أرباح وغايات منفصلة لكل طرف حسب الحاجة والهدف المسطر لكل بلد والمراد بلوغه، فتكون العلاقة بهذا الشكل:



المصدر: بن بوزيان محمد، محمد بن مسعود ، دور الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 2، العدد 1 ، 2014 ، ص 39 .

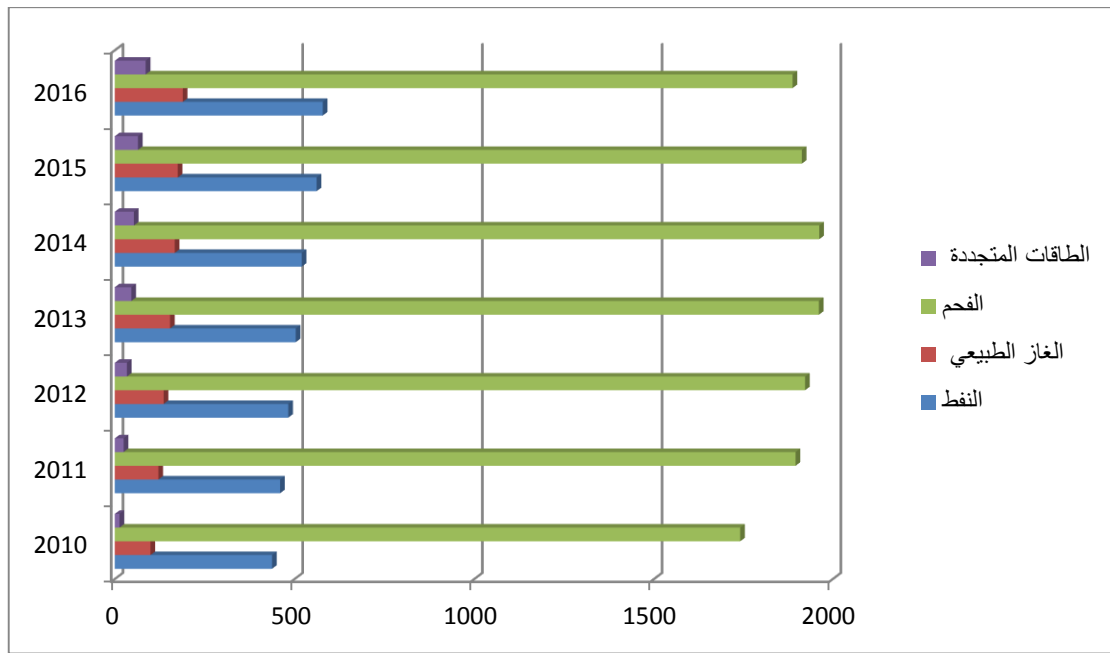
¹ تقرير سونطراك نيوز ، الحصيلة السنوية لسنة 2022 والحصيلة الأولية الى غاية شهر ماي 2023 ، على الرابط <https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2023/08/Sonatrach-News-N%C2%B041-AR-2023-compressed.pdf> ، ص 7 .

² محمد قروش ، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة _ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا _ ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد الثاني ، العدد 3 ، د.س.ن، ص 163 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

فكما قلنا سابقا أن الشراكة بين سوناطراك والشركات الصينية بدأت فعليا في بداية الألفيات ، وتطورت بشكل مستمر وهذا راجع الى زيادة الاهتمام الدولي بالطاقة وطرق تأمينها ، فالصين مثلا ومع التطور الاقتصادي الحاصل فيها تحولت من دولة منتجة الى دولة تستهلك الطاقة بشكل تصاعدي ، لتحتل بذل المرتبة الأولى في آسيا والمرتبة الثانية عالميا في استهلاك الطاقة من مختلف قارات العالم خاصة القارة الإفريقية .

الشكل رقم(10) رسم بياني : يمثل تزايد الاستهلاك الصيني لمصادر الطاقة من 2010 الى 2016 . (مليون طن)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017 .

نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع المستمر للاستهلاك الطاقوي للصين مع مرور السنوات خاصة في الفحم والنفط وهذا ما يبرر تزايد طلب الصين على الطاقة على أوسع النطاق .

فتوجه الصين الى الجزائر طاقويا تطور هو الآخر وارتفعت صادرات الجزائر النفطية لها الى حوالي 1019.3 مليون برميل مع حلول سنة 2013 وأصبحت الصين تمثل زبونا مهما للجزائر بحلول سنة

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

2017 بقيمة بلغت 695 مليون دولار ما يمثل 2 بالمئة من الصادرات التي تتمثل بشكل أساسي في الصادرات النفطية.¹

الشكل رقم (11) جدول يمثل: تطور صادرات الجزائر مع الصين ، 2017 ، (مليون دولار)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2008	
34763	30026	34668	61067	65933	71888	73452	79298	صادرات الإجمالية
3286	2792	3308	5846	6382	7058	7166	7719	ص/ نفطية إجمالية
94.52	92.98	95.68	95.8	96.9	97.2	97.2	98.29	% اجم/ صادرات
695	333.3	557.1	1 729	2179	2597	2173	503	ص إجم إلى صين
2.0	1.11	1.60	3.0	3.6	3.5	2.9	0.7	% إجم/ الصادرات
-	325	780	1724	2177	2589	2168	492	ص/ نفطية
8309	8396	8 223	8 243	4066	4741	4442	4 066	واردات من الصين
-	8062-	7665-	6514-	1886-	2143-	2269-	3563-	الميزان التجاري

المصدر: أحسن ركي ، المرجع نفسه ، ص 529

كما هو مبين في الجدول الذي يمثل قيمة الصادرات الجزائرية من النفط الى الصين ، حيث نستطيع القول بناء عليه، أن الارتفاع كان بشكل تصاعدي بين سنة 2008 الى سنة 2013 ، لكن بعد هذا العام لاحظنا تراجع مستمر كذل في صادرات النفط الجزائرية للصين خاصة من 2014 والتي كانت في الحقيقة أزمة اقتصادية عالمية بسبب تراجع أسعار النفط خاصة وان الجزائر تعتبر دولة منتجة لهذه المادة بشكل أساسي ومن الطبيعي أن تتأثر بذلك .

زد الى ذلك يعتبر تراجع الصادرات الجزائرية من النفط الى الصين الى عوامل أخرى من أهمها ، تغيير الصين في وجهتها في الاستيراد وتحولها الى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة الى عامل البعد الجغرافي في عملية التصدير والتي تعتبر مكلفة بشكل أكبر بين الجزائر والصين ، التي تسعى الى الحصول على هذه المادة بتكلفة أقل، إضافة الى ضعف الطاقة التكريرية للجزائر والذي يشكل عائقا بالنسبة للصين ويكلفها وقتا أكبر.²

لكن مع كل هذه العوائق إلا أن الصين تعتبر الجزائر رقما مهما في إفريقيا في مجال الطاقة ، وتطورت الشراكات البينية في هذا المجال مع سونطراك بشكل أكبر وأوسع ، فمنذ سنة 2005

¹ أحسن ركي ، صادرات النفط الجزائرية الى الصين خلال الفترة 2008 / 2016 _ الواقع والافاق المستقبلية ،

مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد6، العدد 10 ، 2018 ، ص529 .

² أحسن ركي ، المرجع نفسه ، ص 531 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

كانت هناك مشاريع فعلية مع شركة CNPC الصينية، والتي رحب بها المدير العام لشركة سونطراك والأمين العام لوزارة الطاقة والمناجم آنذاك والذي رحب بمشروع سكيكدة الذي اعتبره انه ينسجم مع إستراتيجية التنمية لقطاع التعدين برمته "الطاقة والتعدين" ، حيث ستعمل المجموعة النفطية الجزائرية على تحسين قدراتها بشكل كبير ، فهذا المشروع حسب التقديرات سينتج ما يقرب من 110 الف طن من غاز البوتان سنويا 3,7 الى 4 ملايين طن من النفط، وما بين 450 ألف الى 680 الف طن من طائرات A1 وما بين 320 ألف إلى 850 ألف من الديزل الخفيف والثقيل.¹

بعدها في سنة 2010 وقع السفير الصيني مع وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر على عقد مفاده التنقيب على البترول في الجنوب الجزائري ، حيث فازت آنذاك المؤسسة الصينية مناصفة مع مؤسسة تايلندية من أجل هذه العملية ، كما شجع السفير الصيني ورحب بهذا الاتفاق واعتبره يخدم ويساعد في عملية تطوير مجال التنقيب عن النفط الذي تحتاجه الصين من أجل تطوير اقتصادها.²

وكان كذلك هناك اتفاق بحضور وزير الطاقة السيد نور الدين بوعرفة في 06 نوفمبر 2016 ، بين شركة سونطراك وشركة الهندسة والبناء الصينية للبترول (CPECC) للقيام بأشغال إعادة تأهيل مصفاة سيدي رزين بالجزائر العاصمة ، ومن شأن هذا المشروع الذي تم تحديد فترة انجازه ب 21 شهرا أن يتيح بعد تسليمه زيادة الطاقة التكريرية لهذه الوحدة بنسبة 35 بالمائة.³

وفي 21 جانفي 2021 أوكلت شركة سونطراك مشروع بناء رصيف للغاز الطبيعي المسال الجديد بميناء المحروقات بسكيكدة للمجموعة الصينية ، شركة هندسة الموانئ الصينية CHEC ، وقد تم توقيع هذا العقد بحضور المدير العام لهذه الشركة والمدير العام المركزي EPM بسونطراك ، وبحضور سفير الصين بالجزائر العاصمة وعبد القادر بن قدور ، ويبلغ حجم الاستثمار ما يقارب 53 مليار دينار (52.946.611.221) لمدة انجاز تصل الى 28 شهرا ، يتكون عقد الهندسة والشراء والبناء هذا من دراسة وتوريد وبناء رصيف للغاز الطبيعي المسال وبنية تحتية بحرية وميناء يقع في ميناء سكيكدة الحالي المسمى (الجديد) ، سيسمح ها الرصيف الى تحسين إنتاج مجمع الغاز الطبيعي المسال ، وتحميل ناقلاته التي تصل الى 220.000 متر مكعب وتحميل الناقلات التي تتراوح

¹China National Petroleum Corporation (CNPC) va réaliser l'USINE de condensat de Skikda, Sur le site : <http://dz.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200505/20050500088610.shtml>

² ياسين سيليني ، العلاقات الصينية الجزائرية ، دعم متبادل ، مرجع سابق ، ص 138 .

³Sonatrach signe un contrat avec le Chinois CPECC, sur le site : <https://www.energy.gov.dz/?article=sonatrach-signe-un-contrat-avec-le-Chinois-cpecc>.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

سعتها من 50.000 طن الى 250.000 طن ، وتحويل محطة الغاز الطبيعي المسال الحالية إلى غاز البترول المسال ، وتكييف المحطة القائمة لتفريغ مادة MTBE، وكذلك إنشاء رصيف جديد للسفن بمساحة تخزينية تصل إلى 15 هكتار ، ومن ضمن إستراتيجية SH 2030 فإن بناء الرصيف وتوسيع الميناء سيسمح لقطار سكيكدة الضخم للغاز الطبيعي المسال بزيادة إنتاجه ، ما يؤدي رسو السفن ذات السعة الكبيرة والتي من شأنها فتح آفاق لسوق الغاز الطبيعي المسال في الجزائر.¹

امتدت المشاريع البينية بين شركة سونطراك والشركات الصينية في سنة 2023 وحتى 2024 حيث وحسب بيان صحفي لسونطراك فان كلا الطرفين يرغبان في تعزيز شراكتهم من خلال إعداد مذكرة تفاهم لتحديد إطار التعاون بالنسبة لعقود المحروقات في المناطق ذات الاهتمام المشترك ، ففي 15 ماي 2023 قام الرئيس المدير العام لشركة سونطراك توفيق حكار بزيارة عمل الى الصين خلال الفترة من 15 الى 18 ماي 2023 مع وفد مهم من كوادر سونطراك يتمثلان في (أسميدال ASMIDAL) و مجموعة (منال MANAL) ، كان الغرض من هذه الزيارة هو تطوير مشروع "الفوسفات المتكامل" الذي تشرف عليه " الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة " ACFC والتي تم إنشاؤها بين المجموعات الجزائرية السابقة الذكر ومجموعة Sociétés chinoises WUHUAN et TAIN. ، إضافة الى هذا المشروع مشروع PPI والذي يتطرق إلى إنتاج الفوسفات في منطقة جبل العنق بتبسة ، والتحويل الكميائي للفوسفات وتصنيع المحاجر الأزوتية والمنتجات الكميائية بوادي الكبير بسوق أهراس ، كما عقدت في هذه الأيام عدة اجتماعات من بينها الاجتماع مع مسؤولي شركة China National Chemical Engineering (CNCEC) المتخصصة في صناعة الكيماويات²، ومؤخرا في شهر مارس 2024 وقعت سونطراك مذكرة تفاهم مع سينوبك تعكس رغبة الطرفين في تعزيز علاقاتها القائمة وتوسيع تعاونهما من خلال فرص شراكة جديدة في مجال استكشاف واستغلال المحروقات ، والغرض من هذه المذكرة هو كذلك هو تحديد إطار التعاون بين

¹Arezki Benali , Nouvelle jetée GNL de Skikda : Sonatrach confie le projet au group chinois CHEC, Sur le sit : <https://www.algerie-eco.com> /2019/01/21/nouvelle-jetee-gnl-de-skikda-sonatrach-confie-le-projet-au-group-chinois-heck/

² SONATRACH LE Président Directeur Général En visite de Travail En Chine , Article sur le site : <https://sonatrach.com> /actualites/sonatrach-le-president-directeur-general-en-visite-de-travail-en-chine/

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الطرفين يهدف إبرام عقد المحروقات في محيط التنقيب في حاسي بركان الشمالية في اطار القانون 13-19 المنظم للأنشطة الهيدروكربونية¹

إن مجمل الاتفاقيات التي عقدت بين سونطراك الممثل الأول للجزائر في المجال الطاقوي والشركات الصينية تدل على التعاون الفعلي بين البلدين في مجال الطاقة والذي يعتبر في ارتفاع مستمر نتيجة لأهمية هذه الأخيرة في الحسابات الدولية ، وضرورة توفيرها الذي يعد غاية الدول العظمى والصين واحدة منها ، حيث وعلى مدار السنوات ربطت العديد من التعاونات مع الجزائر قصد توفير إمداداتها الطاقوية وتطويرها على نطاقات أوسع، وكانت هناك زيارة لممثلي شركة "سونطراك" و"أسميال" ومناجم الجزائر الى الصين من 15 الى 18 ماي 2023 ، ضمن إطار "تطوير قطاع الفوسفات المتكامل" وهو مشروع تم إنشاؤه سنة 2022 حيث يقوم بتشغيل منجم الفوسفات في ولاية تبسة، حيث تقوم الشركتان الصينية والجزائرية بالتحويل الكيميائي للفوسفات والغاز الطبيعي وتصنيع الفوسفات، بالإضافة الى صناعة الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية والمنتجات الكيماوية في سوق أهراس²

الفرع الثاني: التعاون في المجال التجاري والاستثماري والبنية التحتية:

شهدت بداية سنة 2000 تبادلا تجاريا محتشم بين البلدين حيث أنه في هذه السنة وصل الى ما قيمته 198,85 مليون دولار، لكن سرعان ما بدأ في الارتفاع تدريجيا ففي 2003 وصل الى ما قيمته 659,97 مليار دولار أي حوالي 2,5 ضعف منها 568,08 مليون دولار صادرات صينية أي حجم 86,07 بالمئة من المبادلات ، وهو ما يبين ضعف دور الجزائر في هذه الشراكة الاقتصادية، لكن ما لاحظناه في هذه الفترة هو وجود تقدم في مجال التبادلات التجارية بين الجزائر والصين مقارنة بشركاء الجزائر التقليديين بين عامي 2003 و 2012 ، حيث كانت واردات الجزائر من الصين في هذه الفترة حوالي 33 بالمئة ما يقابله من واردات من أوروبا وأمريكا بنسبة تتراوح بين 8 بالمئة الى 14 بالمئة ، إضافة الى ازدياد تطور وحركية النشاط التجاري بين البلدين³ حيث، اعتبرت الصين أن الجزائر من

¹ Sonatrach signe un protocole d'accord avec Sinopec, article sur le site : <https://www.euro-petrole.com/sonatrach-signer-un-protocole-d'accord-avec-sinopec-n-i-é-26763> , 05/03/2024.

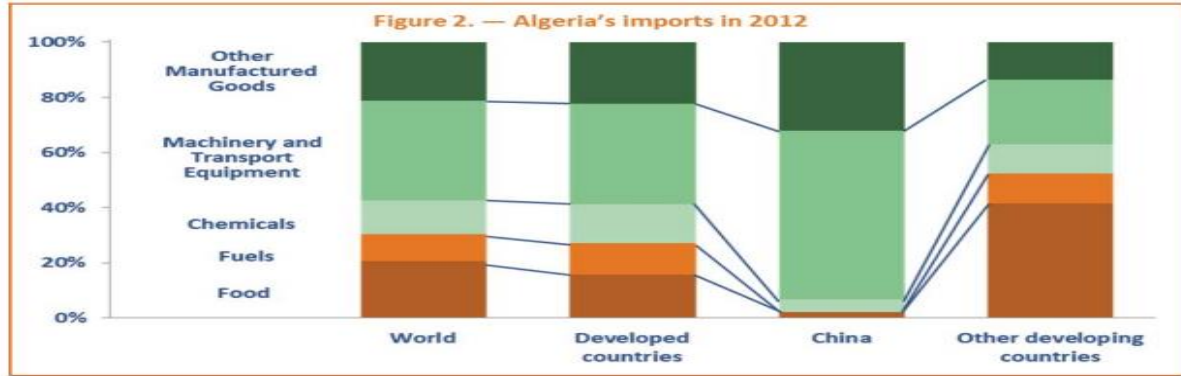
²Ana Lopez , China Overtakes France in Algeria, Atayalar Journal,28/05/2023,sur: <https://www.atayalar.com/en/articulo/economy-and-business/china-overtakes-france-in-algeria/20230523170647185180.html>

³ Messaoud ZOUIKRI, Evolution des échanges commerciaux entre la Chine et l'Algérie sur la période 2003-2012, CNRS-EconomiX, Université Paris-Ouest Nanterre la Défens .p 02 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

بين أحسن شركائها في إفريقيا حيث استفادت هذه الأخيرة من التطور الاقتصادي الصيني وتحولها في مجال التجارة والاستثمار على المستوى الخارجي ومع الدول الإفريقية بشكل خاص، وبرزت الجزائر من بين أهم شركاء الصين الاقتصاديين منذ 2007 ومع إظهار مسؤولي الطرفين الاهتمام بالاستثمار والتبادل التجاري بينهما¹، زادت القيمة الإجمالية للتجارة الصينية الجزائرية أربعة عشر ضعفا من 0,6 الى 8,6 ألف مليون دولار، هذه التجارة التي كانت لا تكاد تذكر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فاكتمت مع مرور السنوات أهمية بالغة، حيث في 2012 شكلت 7.2 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، ويعتبر عامل الانفتاح الاقتصادي الصيني على الجزائر سببا في تطور هذه التجارة البينية، ويمكن القول أن صادرات الجزائر في هذه الفترة تتكون بشكل رئيسي من النفط الخام والمنتجات النفطية بنسبة 98,3 بالمائة من قيمة إجمالي صادرات الجزائر و 99,2 في المائة من قيمة صادراتها الى الصين، أما بالنسبة للواردات من الصين فتمثلت على الأغلب من 91 بالمائة، منها الآلات ومعدات النقل 51 بالمائة إضافة إلى منتجات مصنعة متنوعة²

الشكل رقم (12) : واردات الجزائر من الصين ومناطق مختلفة في العالم 2012



المصدر: Thierry Pairault. China's economic presence in Algeria, p 06

ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة واردات الجزائر بإجراء مقارنة بين الصين والدول المتطورة الأخرى في المجال التجاري خاصة السلع المصنعة، الآلات ومعدات النقل والمواد الكيميائية والوقود وحتى الطعام، هو أن واردات الجزائر من الدول المتطورة بدأت تتراجع مقارنة بسنوات تقريبا في

¹ حسين سالم، العلاقات الصينية المغربية - الجزائر أنموذجا، مرجع سابق، ص 157.

²Thierry Pairault. China's economic presence in Algeria, C.C.J.Occasional Papers. N°1. January 2015,p05.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

بداية الألفيات ، في مقابل ذلك برزت واردات الصين واستمرت بالارتفاع رغم تصنيفها في ذلك الوقت من بين البلدان النامية.

بعد سنة 2013 واحتلال الصين للمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري متجاوزة بذلك فرنسا رأينا تناغم كبير بين الصين والجزائر على عدة مستويات ليس فقط في الجانب الاقتصادي والتجاري بل على عدة أصعدة سياسية ودبلوماسية بينت توافق الرؤى بين البلدين فيما يخص القضايا الدولية والإقليمية خاصة في المنطقة العربية ، كقضايا الإرهاب وداعش في منطقة الشام والعراق ، ومواقفهما من الأزمات كالأزمة السورية والأزمة الليبية ، هذا التوافق كان نابعا من المبادئ المشتركة للبلدين التي تقضي بتأكيد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير مصيرها ، هذه المواقف عززت بشكل كبير في دفع العلاقات بين الصين والجزائر بشكل مستمر ، فكانت بذلك الصين في 2013 أكبر مستثمر في الجزائر بحجم تبادلات تجارية وصلت الى 8,31 مليار دولار وصولا الى 9,1 مليار دولار في سنة 2018¹ ووفقا لإحصائيات الجمارك الصينية للتصدير والاستيراد فان الشريك التجاري الأكثر أهمية لجمهورية الصين في المنطقة المغاربية هو الجزائر حيث بلغ إجمالي التجارة ما يقارب 6.5 مليار دولار في 2020 ، ورغم تأخر بركين في الدخول للأسواق الجزائرية إلا أن التجارة الثنائية بين البلدين تشهد نموا مستمرا فبين سنة 2005 و 2021 وصلت الاستثمارات الى 24.6 مليار دولار مما جعل من الجزائر خامس شريك اقتصادي للصين في إفريقيا²

الشكل رقم (13) يمثل الجدول: قيمة الصادرات والواردات بين الصين والجزائر (الدولار الأمريكي)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Export	\$6,023,897b	\$7,395,177b	\$7,583,347b	\$7,647,851b	\$6,784,746b	\$7,923,382b	\$6,945,571
Import	\$2,164,546b	\$1,314,681b	\$767,362m	\$331,886m	\$448,323m	\$1,178,823b	\$1,141,659
Total	\$8,188,443b	\$8,709,858b	\$8,350,709b	\$7,979,717b	\$7,233,069b	\$9,102,205b	\$9,087,230

Source : Mordechai Chaziza, *The New silk road Grand Strategy And The Maghreb: China and North Africa*, 2023.

¹ محمد الشريف بن جدو، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة ، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث ، المجلد 01 ، العدد 02 ، 2019 ، 23 .

²Mordechai Chaziza, The New silk road Grand Strategy And The Maghreb: China and North Africa ,published by Routledge : 605 Third Avenue New York, NY 10158,First published 2023

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

أما فيما يخص المشاريع الاستثمارية الصينية في البنية التحتية والهياكل القاعدية فقد تزامن الاهتمام بها بشكل أوسع مع تبني الجزائر لمخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 حيث عملت على تطوير علاقاتها مع الصين قصد تطوير بنيتها القاعدية من خلال الحصول على عقود بقيمة 22 مليار دولار بين الفترة الممتدة من 2005 الى 2016 ، كما انخرطت الشركات الصينية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بتحديث الطرقات وبناء المساكن في الفترة من 2005 الى 2010¹، فأنفقت الشركات الصينية في حدود 4,51 مليار دولار لانجاز الطريق السيار شرق غرب بشراكة مع متعامل كوجال الياباني الذي كلفه بالقسم الشرقي الممتد على مسافة 399 كم في حين تولت الشركتين الصينيتين "CITIC" و"CRCC" مهمة انجاز القسمين الوسط والغربي على مسافة 169-359²، كما استلمت الشركات الصينية منذ 2013 مشاريع بناء السكنات بمختلف الصيغ وبتكلفة منخفضة، وولت ببناء مبنى وزارة الخارجية وسلسلة فنادق الشيراتون في الجزائر العاصمة وهران، وبناء الجامع الكبير بالعاصمة والذي يعتبر صرحا عظيما كلف الدولة ميزانية كبيرة، إضافة الى بناء محطة جديدة في المطار الدولي هواري بومدين وبناء دار الأوبرا التي كانت عبارة عن هبة مقدمة من الصين الى الجزائر حيث تجاوزت قيمة هذه المشاريع 70 مليار دولار³، لطالما اعتبرت الصين الجزائر من أكبر أسواق المقاولات الهندسية في إفريقيا والعالم العربي ، ومشاريع البناء هذه بدأت في الحقيقة مع الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية CSCEC سنة 1983 بحصولها على مشروع لبناء المساكن، أما مشروع توسعة مطار هواري بومدين الذي ذكرناه فتولته وفازت به شركة CSCEC أيضا ، وفاز مجمع CITIC-CRCC ببناء الطريق السيار والذي حمل أكبر قيمة عقد منفرد حصلت عليها الصين من خلال هذه الشركة في سوق المقاولات الهندسية الدولية ، أما مشروع الجامع الكبير فقد فازت بالمناقصة في شركة CSCEC في 2011 والذي تم الانتهاء منه في 2023⁴

¹ حسين سالم ، مرجع سابق ، ص 157

² حنينة رجوح ، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 222.

³ عائشة بوقندوز، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية _ مقارنة تحليلية للعلاقات التجارية الجزائرية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد الثامن، العدد الأول، 2020 ، ص 128

⁴ Huang Hui, Liu Jing, Algeria's Strategic Position and Its Implications for the Development of China-Algeria Relations, Chinese and Arab Studies; 3(1),2023,p23

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

بالنسبة لمشروع الطريق السيار شرق _ غرب فإن شركة CITIC كانت تسعى كما هو معلوم في البحث عن أسواق جديدة في الخارج لتحقيق شعارات الحكومة الصينية ، إذ تعتبر مؤسسة مالية في المقام الأول ونشاطاتها تعتبر سياسية بشكل أكبر وتهدف الى تسهيل الوجود الصيني من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بقطاع البناء وساعدتها في ذلك من خلال التنظيم والمشاركة في مشروع الطريق السريع شركة CRCC ونشاطها ليست له نفس طبيعة نشاط شركات SINOPEC , CNPC في الجزائر والذي يقف وجودهما في الجزائر على تطبيق إستراتيجية الصين في أولوية ضمان إمدادات النفط¹، اذ يعتبر هذا المشروع من أضخم مشاريع البنية التحتية في الجزائر والذي ربط شرق الجزائر بغيرها على طول 1216 كم ، وحسب تصريح نائب مدير المشروع " تشاو يونغ " أن بناء الطريق تم وفق المعايير العالمية من حيث الجودة التي أخذت في الحسبان مكافحة الزلزال وتعزيز معيار الأمان ، كما أكد أن مشروع الطريق السيار يساعد في تسهيل حركة نقل السلع والبضائع في مدة اقل خاصة بين المدن الكبرى والرئيسية عبر البلاد²

حيث كان لهذا المشروع آثارا اجتماعية واقتصادية ظهرت على أرض الواقع من جانب إيجابي، خاصة من ناحية تحسين جودة النقل وفرص العمل التي تم خلقها في الفترة الممتدة من 2007 الى 2012 فقط وصلت فرص العمل الى حوالي 100,000 فرصة ، وأكثر من 210,000 وظيفة للمشروع بأكمله، 72 بالمئة منهم جزائريون ، والذين اكتسبوا الخبرة والدراية في مجال التكنولوجيا من خلال هذا المشروع³

الملاحظ من خلال النقطة التي تشير الى من استفاد من ناحية العمالة واكتساب الخبرات في مشروع الطريق السيار شرق غرب ، هم العمال الجزائريين والأرقام تشير الى ذلك وتؤكد كذلك على الاستفادة الكبيرة التي حضي بها العامل والتقني الجزائري في مشاركته في هذا المشروع من خلال تطوير ذاته تقنيا وتكنولوجيا خاصة وأن التكوين في الجزائر مقارنة بالصين يعتبر ضعيفا .

إضافة الى هذه الميزات الايجابية من المشروع، هناك أخرى عديدة:⁴

¹Pairault Thierry, "Le consortium CITIC-CRCC et l'autoroute Est-Ouest," ACE Working Paper, 2017,p10

²حسين سالم ، مرجع سابق ، ص 175

³Khélifa Amokranek, Azzeddine Madani, Corneliu Iațu, L'AUTOROUTE EST-OUEST DANS LA VALLEE DU CHELIFF ET LA MODERNISATION DU RESEAU ROUTIER ALGERIEN : IMPACTS SOCIO-ECONOMIQUES ET ENVIRONNEMENTAUX, LUCRĂRILE SEMINARULUI GEOGRAFIC "DIMITRIE CANTEMIR" NR. 41, 2016 ; p 144.

⁴ Ibid,p 145

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

✓ تشجيع الاستثمارات وتكثيفها وخلق مساحات اجتماعية واقتصادية جديدة مريحة وجذابة من خلال تنشيط قطاع الخدمات.

✓ تحسين ظروف حركة المرور في العديد من المدن خاصة التي تتمتع بالكثافة السكانية .

✓ تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الأنشطة التجارية وإنشاء المطاعم والفنادق والمتاجر بالقرب من الطريق.

في الحقيقة في هذا المشروع، فان الحكومة الجزائرية في سنة 2005 استغلت ارتفاع أسعار النفط والبهبوحة المالية، ما سمح لها بتبني إستراتيجية أخرى باستخدام احتياطاتها من العملة الأجنبية لتمويل أعمال البنية التحتية بكل حرية ، وبالتالي المضي قدما في طرح المناقصات مع شركة CITIC حيث التقى رئيسها وانغ جون برئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، لتجد هذه الأخيرة نفسها تلعب دور مدير ومصمم المشروع بعدما كانت تعتقد أن دورها يقتصر على دور مدير بناء بسيط، لتجد الشركة الصينية نفسها أمام تحدي كبير في وقت ضيق يحتاج جهودا مضاعفة ،على اعتبار أن الحكومة الجزائرية تشترط السرعة حتى على حساب الجودة ، ومن بين الصعوبات التي واجهتها¹:

➤ قلة المعرفة باللغة الفرنسية ، حيث أن واحد من بنود العقد بين الطرفين يقضي بأن الفرنسية هي لغة العمل والمعايير المرجعية ستكون المعايير الأوروبية ، ما يعني قيدين بالنسبة للشركة الصينية التي لا تتقنها

➤ عدم الاستعداد الكلي للعمال الصينيين بسبب عدم تلقيهم لتدريبات نظرية تمكنهم من مواجهة المشكلات المفاجئة التي قد يواجهونها ، اضافة الى ضرورة التكيف مع البيئة الثقافية والتحلي بالمرونة في اتصالاته

➤ عدم توفر المعلومات الكافية: خاصة من قبل السلطات الجزائرية لعدم قيامها بإرسال جميع المعلومات اللازمة التي تحتاجها في كثير الأحيان الشركة الصينية

رغم التحديات التي شكلت عوائق في انجاز هذا المشروع الضخم إلا أنه استمر ، ففي 16 جويلية 2023 استمر انجاز شطر 84 كم والذي تشرف عليه شركة سيتيك الصينية في ولاية الطارف أقصى شرق الجزائر ، حيث استغلت هذه الأخيرة التكنولوجيا الصينية المتقدمة لضمان المعايير والجودة العالمية، ولعل الجدير بالذكر هو مساهمة هذه الشركة أثناء الحرائق التي اندلعت في شهر

¹ Pairault Thierry ,Op.Cit,pp 6,7

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

أوت من نفس السنة من خلال تسخير الآلات لمحاصرة النيران ، حيث لقي هذا الفعل إطرءا من الشعب الجزائري عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأكد مدير الشركة الصينية أن هذا الفعل هو أقل ما تقوم به نضير الصداقة والوفاء بين البلدين ، كما أكد أن مشروع الطريق السيار كان فرصة لإبراز الكفاءات الجزائرية من خلال مساعدة أزيد من 16000 موظف تقني جزائري وتدريبهم في الصين ليكتسبوا بذلك خبرة ومهارة عالية تستفيد منها صناعة البناء الجزائرية مستقبلا¹، بإتمام هذا الشطر تكون الجزائر فعليا قد انتهت بشكل كلي من انجاز هذا المشروع والذي تم تدشينه من قبل رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمان في أوت 2023

إضافة الى الطريق السيار فإن الجزائر وقعت عقودا كثيرة لإنشاء وتوسيع شبكة السكك الحديدية مع الشركات الصينية بداية من سنة 2007 ، حيث بدأت بمشروع مع شركة هواوي الصينية في سنة 2007 من أجل توفير نظام GSM-R لتشغيل خط 220 كم تابيا-مشرية، والتعاون مع الشركة الصينية (CCECC) China civil engineering Construction Corporation في 2009 بعقد قيمته 553,8 مليون دولار لإنشاء خط سكة الحديد بين تيسمسيلت و بوقزول ، ومع نفس الشركة لإنشاء خط سكة الحديد بين تيارت وسعيدة بقيمة 808,6 مليون دولار من نفس السنة. كما كان هناك تعاون بين هذه الشركة أيضا والشركة الجزائرية Infrarail-Algérie لإنشاء خط سكة حديد بطول 151 كم بين المسيلة وبوغزول بقيمة 544,7 مليون دولار في سنة 2009 كذلك، أما بالنسبة لإنشاء مسار مزدوج مكهرب بطول 170 كم بين مدينتي برج بوعريريج والثنية في سنة 2010 مع نفس الشركة الصينية (CCECC) بالاشتراك مع الشركات الكندية Dessau والشركة التركية Ozgun Constructions ، قيمة المشروع 38,8 مليون دولار²

كانت مشاريع البنية التحتية بين الصين والجزائر من أهم المشاريع فبالإضافة الى مشروع الطريق السيار، كانت هناك مشاريع ضخمة تخص السكنات الاجتماعية متعددة الصيغ والتي لا تقل أهمية عن مشروع الطريق شرق غرب وقطاع النقل بصفة عامة.

¹ مقالة خاصة : المساهمات الصينية في بناء "مشروع القرن" الجزائري ، على الرابط : <http://arabic.news.cn/20230716/5247cb7e50a84c0eac355858a3579215/c.html> ، 2023/07/16

تاريخ الاطلاع : 2024/ 02/05 على الساعة : 23:30

²TENDANCES Economique- Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte, Banque africaine de developpement(BAFD),2012,p10

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

ففي بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أطلقت الجزائر برامج كبرى لتطوير الإسكان ، باعتباره قطاعا كان يعاني بشكل خاص من أزمات كثيرة بسبب عوامل حضرية وديمغرافية، لذا فكان على السلطات العمل على تمويل العديد من المشاريع السكنية ، فقامت بالتخطيط لإنشاء ما يقارب 3 ملايين وحدة سكنية بين سنتي 2000 و 2018 ، واختارت لهذه العملية الصين والتي اعتبرتها أهم شريك لتولي هذه المهمة بسبب عدة عوامل محفزة من بينها التكاليف التنافسية التي تطرحها الصين و عامل السرعة في انجاز المشاريع، وهذا ما جعلها تفوز بمعظم عقود البناء في الجزائر¹

حيث من جهتها أبدت الصين اهتمامها وتعاونها مع الجزائر في مجال البناء، وظهر ذلك خلال تقديم المساعدات المالية والهبات بعد فيضان باب الوادي في 2001 ، حيث قدمت الصين 5 مليون يوان إضافة الى هبة مقدمة من الصليب الأحمر الصيني والتي قدرت ب 40 ألف دولار ، وفي سنة 2003 خاصة بعد الزلزال الذي ضرب الجزائر العاصمة وضواحيها ، كانت الصين حاضرة في عملية الإعمار من خلال إعادة ما يقارب 500 وحدة سكنية بمبالغ استثنائية، اذ تعتبر بذلك الشركة الصينية التي قامت بهذه العملية الشركة الأجنبية الوحيدة المساهمة² ، هذا إن دل على شي فإنما يدل على أن مجال البناء يعد من المجالات الحيوية التي تركز عليها الصين في علاقاتها الاستثمارية مع الجزائر ، فمثلا تم اعتماد 50 مؤسسة صينية في مجال البناء في السنوات القليلة الماضية والتي تعتبر في ازدياد، وهو ما لوحظ من خلال انتشار المقاولات والشركات الصينية المتخصصة في مجال البناء في كافة ربوع الوطن³

ورافق منح العقود في مجال البناء تدفق للعمال الصينيين فمع حلول سنة 2009 بلغ عدد العمال الصينيين 50 ألف عامل لتصبح الجزائر بذلك أكبر بلد إفريقي يستقبل الجالية الصينية، كما قدر المكتب الوطني الصيني عدد العمال الصينيين المتواجدين بالجزائر في سنة 2014 ب 71,452 عامل وأكد وزير الخارجية السابق رمطان العمامرة أنه تم منح 55 ألف تأشيرة دخول لعمال وسياح

¹Saïd Belguidoum, *Algérie : fantasmes et réalité de la présence chinoise*, Aix Marseille Université, IREMAM Aixen Provence, Sur le site : <https://shs.hal.science/halshs-04182767v1/document,21/08/2023,P03>

² حسين سالم، مرجع سابق، ص 174

³ عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 173

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

صينيون في سنة 2015¹ وبلغ التواجد البشري الصيني ذروته في 2017 ب 91.596 عاملا صينيا وهذا أصبحت الجزائر من أكثر البلدان التي تحوي عمال صينيين بنسبة بلغت 30 بالمائة ، إضافة الى المديرين الصينيين المسجلين في السجل التجاري 920 مديرا² ، فعلى الرغم من المساهمة التنموية للشركات الصينية في الجزائر خاصة شركات البناء إلا أن الكثيرين من الجزائريين ينتقدون هذا التواجد الكثيف ويروون انه يساهم بشكل سلبي في عدم خلق فرص عمل للسكان المحليين³

إن التواجد الصيني في مجال البناء والأشغال العمومية في الجزائر لا يمكن تصنيفه ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فشركات المقاولات الصينية تقوم بالانجاز وتتلقى الفاتورة من الجزائر بعد الانتهاء منها مباشرة، وليس هناك تحويل لرؤوس أموال من الصين الى الجزائر للقيام بهذه المشاريع، في هذه الحالة فالصين لا تصبح لا مالكة ولا صاحبة حق عند انتهاء المشروع، على العكس من ذلك فالاستثمار في قطاع المحروقات يعتبر ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، أين يكون هناك تحويل لرؤوس أموال من الصين للجزائر بنسبة معينة عن طريق الشراكة⁴ ، إضافة لذلك فالشركات الصينية في الجزائر في الغالب هي شركات مملوكة للدولة ويجب أن نتذكر أن سياسة بكين في الجزائر هي جزء من الإطار الأوسع لسياستها الإفريقية والتي تقوم بالأصل على : تكثيف العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول القارة الإفريقية، زيادة التجارة الثنائية ، مضاعفة الشركات الصينية مع زيادة تدفقات الهجرة في القارة، زيادة على ذلك توريد المواد الخام والبحث عن الدم السياسي من البلدان الإفريقية خاصة في الهيئات الدولية، دون أن ننسى هدفها الرئيسي

¹ جون كلابريسي، ترجمة جلال خشيب، العلاقات الصينية الجزائرية ، هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدرتهما الكاملة؟ معهد الشرق الأوسط ، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، فيفري 2018 على الرابط : [/https://idraksy.net/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential](https://idraksy.net/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential) ، تاريخ الاطلاع :

2023/12/12 ، الساعة: 14:45

² Belkacem HANNICHE , Dr Jugurtha BELLACHE, Chine-Algérie : opportunités et défis d'une relation grandissante, Finance & Markets Review ,Vol 07, N 02, 2020,P94

³Adel Hamaizia, Rebalancing Algeria's Economic Relations with China , chatham house, 03 December 2020: <https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china>, 05/01/2024,12:17

⁴ نادية شطاب، زكرياء حمزة ، التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار اجني مباشر وتقديم خدمات ، مجلة

معارف ، العدد22 ، جوان 2017 ، ص 127

في الوصول للأسواق الإفريقية كمنافذ جديدة للإنتاج الصيني، وإستراتيجيتها هذه تقيسها أيضا على الجزائر¹

المطلب الثاني: التعاون في المجال الاجتماعي بين الصين والجزائر (ثقافيا، صحيا، تكنولوجيا)

الفرع الأول : التعاون الجزائري الصيني في المجال الثقافي :

نجحت الصين في وضع إستراتيجية اقتصادية قائمة على استخدام القوة الناعمة مع شركائها في القارة الإفريقية، واستطاعت إبراز هويتها الثقافية وتصديرها للعالم كما تعاملت في المقابل مع الهوية والثقافة الإفريقية بل وأشادت بها، وكانت دائما حريصة على تطوير التعاون الثقافي بينها وبين البلدان في إفريقيا من خلال التبادل الطلابي وإقامة العديد من المعارض، والحرص على نقل اللغة والثقافة الصينية²، وكانت الجزائر من الدول الإفريقية التي تربطها علاقات قديمة في المجال الثقافي مع الصين حيث كان أول تعاون بينهما في 11 سبتمبر 1963 أي بعد استقلال الجزائر مباشرة حيث يهدف هذا الاتفاق بينهما الى تنمية العلاقات الثقافية وتقوية أواصر الصداقة بين الشعبين، وتمت المصادقة على هذا الاتفاق بموجب مرسوم رئاسي في 14 سبتمبر من نفس السنة، من خلال إرسال البعثات وتبادل الوثائق ذات الطابع الثقافي والتربوي وتنظيم المعارض والتظاهرات، والتبادل الطلابي³، لطالما كان التعاون بين الصين والجزائر في المجال الثقافي وثيقا فقد وقع البلدان " البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية" في أوت 2002 ، إضافة الى العديد من الأنشطة المقامة والمعارض الصينية في الجزائر " المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" سبتمبر 2001 ، " معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" ديسمبر 2001 ، " معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" في سبتمبر 2003 ، والعديد من المعارض الأخرى ، كما أصدرت الجزائر تابعا خاصا في الذكرى 45 للعلاقات الدبلوماسية الصينية الجزائرية مرسوم عليه حمامتان رمزا

¹Farida souiah, L'Algérie made by China, Méditerranée Revue géographique des pays méditerranéens, décembre 2011, pp 141/142

² شريفة فاضل محمد بلاط، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية ، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 10 ، أفريل 2021 ، ص 36 .

³ ياسين سليبي، العلاقات الجزائرية : دعم متبادل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، افريل 2011 ، ص 112

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

للعلاقات الودية بين البلدين لتحقيق السلام والتنمية¹، وبرزت العلاقات الثقافية بشكل أوسع مع توقيع وزارتا الثقافة الصينية والجزائرية مذكرة تفاهم بتنصيب لجنة ثقافية مشتركة لمتابعة مشروعات التعاون في الميادين الثقافية، ولعل أنجع طريقة لنقل الثقافات بين البلدين هي من خلال السينما والتلفزيون والإعلام بصفة عامة، حيث كان هناك تعاون بين الجانبين في هذا المجال مثلا اتفاق التعاون بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة أنباء الصين (شينخوا) في 2002 ، كما كانت هناك الكثير من التعاونات بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري وكل من محطة التلفزيون المركزية الصينية CCTV في 2012 و2015، ومذكرة مجتمع الإعلام للحزام والطريق مع مؤسسة قناة الصين الدولية سنة 2019 ، وكان في نفس السنة برنامج تنفيذي للتعاون بين وزارة اتصال الجزائر والإدارة الوطنية للإذاعة والتلفزيون الصينية²

أما بالنسبة للسينما والتلفزيون فقد عرضت العديد من الأفلام الصينية في السينما الجزائرية في سنة 2012 ضمن فعاليات " أسبوع الفيلم الصيني " ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر فقد عرضت أفلام جزائرية خلال الدورة الثالثة والعشرين لمهرجان شنغهاي السينمائي الدولي ، والذي لاقى استحسانا من قبل الجمهور الصيني، كم افتتح في مارس 2017 " أسبوع الفيلم الصيني في الجزائر"، اذا فالمؤكد من خلال التعاون بين البلدين في المجال السينمائي هو الاطلاع على ثقافات البعض وتقريبها للمجتمعين خاصة وأن البعد الجغرافي بينهما كبير جدا وحتى الثقافات مختلفة الى حد كبير ، لتقرب بذلك الأفلام المعروضة المسافات وتسهل اكتشاف ومعرفة نمط الحياة للبلدين³.

قامت الصين بالحرص على التبادلات الطلابية من خلال المنح العلمية والثقافية إيماننا منها بالدور الكبير الذي تقوم به هذه الأخيرة في تسهيل انتشار الثقافة الصينية ، خاصة وأن أعداد الطلبة العرب والأفارقة في تزايد وإقبال من أجل الدراسة في الصين والاندماج في برامج التبادل الثقافي والاستفادة من المقومات التعليمية التي تمتلكها الصين من جامعات معترف بها دوليا ذات

¹ عبد الغاني حومر، مرجع سابق، ص 80

² تمارا برو، التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر، الصين اليوم ، 6 سبتمبر 2021، على الموقع : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.html

تاريخ الاطلاع : 2024/02/17 على الساعة: 12:30

³ تمارا برو ، مرجع نفسه

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

تخصصات دراسية متنوعة ووسائل تعليمية ومختبرات علمية متكاملة¹، اذ لاحظنا العديد من المنح التي تقدمها الصين سنويا للطلبة الجزائريين على مستوى وزارة التعليم العالي والتي تستفيد منها العديد من الجامعات في تخصصات مختلفة، كما أصبحت السنوات الأخيرة تعرف إقبالا كذلك للطلبة الصينيين على الجامعات الجزائرية من أجل تعلم اللغة العربية فمثلا استقبلت جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله وفدا مكون من 27 طالبا صينيا لدراسة اللغة العربية في المعهد المكثف للغات لمدة 10 أشهر²، وكان تشجيع التعاونات العلمية والتقنية بين الجامعات ومراكز التكوين من خلال تبادل الخبرات بين التقنيين وتنظيم تربية تكوينية في هذه المجالات والإرسال المتبادل للعلماء والباحثين والمتخصصين، حيث كانت هناك العديد من الأنشطة الثقافية خاصة بعد نهاية التسعينات والتي تعتبر مرحلة ضعيفة من حيث التواصل بين البلدين، فكان هناك البرنامج التنفيذي الثقافي بين الجزائر والصين لسنوات 2003_2005 الموقع في 2002، كما وقعت الصين والجزائر على مذكرة تفاهم بين وزارتي التكنولوجيا والإعلام والاتصال والتي تم توقيعها في بكين، اما من سنة 2004_2006 تم التوقيع على برنامج للتبادلات في المجال التعليم العالي، وفي 2007 تم التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال التكوين والتعليم المهنيين³، وفي السنوات الأخيرة بالضبط 2021 تم توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي الصيني الجزائري والمسطر من سنة 2021 الى سنة 2025، حيث يبحث في توثيق أواصر الصداقة والتعاون بين الشعبين⁴.

إضافة الى ذلك فاللغة تعتبر أداة تواصل الشعوب، والصين من أكثر البلدان الحريصة على نقل ثقافتها ولغتها في جميع أنحاء العالم، حيث وضعت مخططا لنشر اللغة والثقافة الصينية خاصة في السنوات الأخيرة وذلك بفتح العديد من معاهد كونفوشيوس في عديد الدول لتعليم اللغة الصينية، إدراكا منها بالدور الذي تقوم به اللغة في الجذب للثقافة الصينية، فتجاوز عدد

¹ يعقوب عادل ناصرالدين، الحراك الطلابي والأكاديمي بين الجامعات العربية والصينية، تقرير مقدم في الدورة الرابعة لمندى رؤساء الجامعات العربية والصينية، جامعة الشرق الاوسط، عمان: الأردن، 26_28 أيلول 2016، ص 4

² جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله تستقبل 27 طالبا صينيا، الموقع الرسمي لجامعة الجزائر 2: <https://univ-alger2.dz/index.php/ar>، 2023، تاريخ الاطلاع: 2024/03/15 على الساعة: 14:10.

³ ياسين سيليني، مرجع سابق، ص ص 141/142

⁴ تمارا برو، مرجع سابق

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الطلاب الذين يدرسونها الى 200 مليون طالب في العالم¹، وفي الجزائر تدرس اللغة الصينية في مراكز تعليم اللغات في الجامعات الجزائرية حسب السفارة الصينية في الجزائر ، اذ تنشط دراسة هذه اللغة في كل من جامعة الجزائر 1 ، وجامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله) ، جامعة السانوية وهران ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 ، جامعة باجي مختار عنابة ، فكما هو معلوم أنه لا يوجد معهد كونفوشيوس في الجزائر كما لا توجد معلومات لإمكانية إنشائه مستقبلا ، وهذا راجع لعدة اعتبارات خاصة الاعتبارات الدينية باعتبار أن معهد كونفوشيوس لا يقتصر برنامجه التعليمي على اللغة الصينية بل يتعدى الى الثقافة الدينية ونشر تعاليم البوذية بطريقة سلسلة وهذا ما لا تشجع عليه الجزائر متمثلة في وزارة الشؤون الدينية .

إن حجم التبادل بين الصين والجزائر في المجال الثقافي لا يرقى الى درجة التعاون بين البلدين في مستويات أخرى خاصة الاقتصادية، حيث لا يزال منحصرًا حول البعثات الطلابية القليلة والتعاون المحتشم بين الجامعات في مجال البحث العلمي، مع إغفال الاهتمام بشكل كبير بتعلم اللغة من الطرفين والتي تعتبر مفتاح التواصل الثقافي بين الشعوب ، والدليل أن الترابط الثقافي بين الجزائر وفرنسا يفوق الترابط بين الصين والجزائر وذلك بسبب المخلفات الاستعمارية والتي تعتبر اللغة أساسها حيث أن شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري تتقن اللغة الفرنسية وهو ما يسهل عملية التواصل، لذلك فالصين بقوتها الناعمة والتي تعتبر إستراتيجيتها الأولى في بناء علاقات خارجية يستلزم جهودا مضاعفة في المجال الثقافي في الجزائر ، والانفتاح الثقافي بين البلدين من شأنه تعزيز الرؤى المشتركة حول القضايا الكبرى كالثقافة الإسلامية ومحو الأفكار والأحكام القطعية حول الإرهاب وانتماءاته للمحيط العربي الإسلامي بصفة عامة وللجزائر بصفة خاصة هذا من جهة²، ومن جهة أخرى وكما قلنا سابقا فالجزائر ثقافيا لا تزال بعيدة عن الصين على عكس علاقاتها الثقافية مع فرنسا التي استطاعت بشكل أو بآخر غرس ثقافتها في المجتمع الجزائري خاصة بتواجدها لأكثر من قرن ونصف في الجزائر ، حيث كانت تسعى دائما لدمج الجزائريين في ثقافتها ، ولا تزال تبعات ذلك الى يومنا هذا.

¹ صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة في لكسب القارة الإفريقية ، المجلة

الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 11، جويلية 2017 ، ص 127 .

² الحواس كعبوش، مرجع سابق ، ص 238

الفرع الثاني : التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي :

في إطار استعمال الأدوات الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية- المغربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص طورت الصين الدبلوماسية الصحية ضمن سياستها في قارة إفريقيا عموما، حيث بدأت مع تدفق المساعدات الصحية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة إلى ما وراء البحار، مع تصاعد المخاوف الإيديولوجية في تلك الفترة، فتطور البرنامج الصحي الصيني في المنطقة المغربية كان بالتوازي إلى حد كبير مع تطور علاقات الصين الدبلوماسية مع القارة الإفريقية ، فكانت الجزائر أول دولة إفريقية تستفيد من المساعدات الصحية الصينية خارج حدودها، في شكل فريق طبي صيني في الجزائر في مارس 1963 في أعقاب نهاية الحرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، توالى بعدها المساعدات الصحية الصينية إلى مختلف دول القارة الإفريقية ومنها الدول المغربية، من خلال طرح تدابير شملت إنشاء مستشفيات ومراكز الوقاية والعلاج من الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة.¹

وامتد التعاون الصيني الجزائري في القطاع الصحي عبر سنوات متتالية خاصة في الألفية الأخيرة ففي سنة 2014 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في المجال الطبي بين الجزائر والصين من أجل إرسال فريق طبي صيني متعدد الاختصاصات إلى الجزائر، إذ يتكون من 60 اختصاصا خاصة في مجال جراحة العظام وأمراض النساء، وقد ذكر وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات "عبد الحق سيحي" الذي وقع البروتوكول أن هذا التعاون يرمي إلى تعزيز قطاع الصحة في الجزائر، كما ذكر بأن الأعمال الطبية التي قامت بها الفرق الصينية السابقة في الجزائر كانت عالية المستوى وأن الاتفاق الحالي سيسمح بمواصلة هذه المهمة.² وفي سنة 2015 اتفق وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات "عبد المالك بوضياف" ونظيره الصيني جين كسياو تاو" في "مالابو" على إعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة، استعرض

¹ حسين قوادرة، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغربية – الفرص والمخاطر بالنسبة لدول المنطقة-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2017، ص 72 .

² جريدة النهار أولان، التوقيع على بروتوكول اتفاق لإرسال أطباء اختصاصيين صينيين إلى الجزائر، 2014، متاح على:

<http://www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/207230>

تاريخ الاطلاع 30 ديسمبر 2023

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الطرفان مختلف جوانب التعاون الجزائري الصيني وقررا تعزيزه في عدة مجالات منها تدعيم الأطباء المختصين وتطوير إنتاج اللقاحات وكذا ترقية الطب التقليدي.¹

ومع بداية سنة 2020 ومع ظهور فيروس كورونا كتهديد عالمي بدأ في الصين وانتقل الى كافة أنحاء العالم ، وانعكست تداعياته على جميع القطاعات خاصة الصحية والاقتصادية مما عرض العالم الى خسائر مادية وبشرية جسيمة وشل حركة التنقلات الدولية، وباعتبار الجزائر ليست بمنأى عن العالم الخارجي فقد عانت من هذا الفيروس على عدة أصعدة إضافة الى انهيار أسعار البترول بسبب تراجع الطلب عليها ، لكنها كانت من السباقين في مساعدة الصين في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية، إذ قامت بإرسال إمدادات ومساعدات للصين في بداية تفشي المرض فيها ، فيما بعد ردت الصين ضمن إستراتيجية " طريق الحرير الصحي " و قدمت بدورها للجزائر في أبريل 2020 وفي ذروة الجائحة توقيع عقد لبناء مستشفى بسعة 700 سرير بمنطقة زرالدة بالعاصمة ، وقامت الصين بتوفير طلبية استعجاليه للجزائر تمثلت في توفير مليون 100 قناع وجه و 30 ألف قطعة من الملابس الطبية الواقية ، كما قامت الصين بطلب بناء مستشفيات بالعاصمة الجزائرية لتوفير العلاج ل 5000 جزائري و 4000 صيني يشتغلون في شركة CSCEC لكي لا تتأثر المشاريع الاستثمارية الكبرى²، إضافة الى ذلك تلقت الجزائر 40 ألف مشخص لفيروس كورونا وأجهزة تنفس اصطناعي 100 جهاز على متن طائرتين تابعتين للقوات الجوية للجيش الوطني الشعبي، في ظرف 38 ساعة. وفي صباح يوم 17 أبريل 2020 وصلت إلى مطار هواري بومدين الدولي الجزائر العاصمة، ثالث طلبية من الوسائل الطبية ومستلزمات الحماية، وتشمل هذه المعدات على شحنة تقدر ب 36 طن من وسائل الحماية وأجهزة تشخيص فيروس كورونا تم شراؤها من الصين ونقلت من بكين إلى الجزائر على متن طائرتين تابعتين للقوات الجوية للجيش الوطني الشعبي، في ظرف 38 ساعة³.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر والصين تتفقان على اعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة، متاح على: ar.aps.dz/breves-sante-science-technologie/9200.

تاريخ الاطلاع 30 ديسمبر 2023

² صالح خويلدات ، أحمد بعلا ، سعيدات النجمي، مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الإستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد 03 ، 2021 ، ص 1064 .

³ نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد19) في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 2 ، جوان 2020 ، ص 149 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

مما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية تأثرت بشكل أو بآخر بسبب هذا الفيروس والذي تمخضت عنه تبعات اقتصادية خطيرة مست العديد من القطاعات في العالم ككل ومنهم الاقتصاد الصيني والجزائري على حد سواء

الفرع الثالث: التعاون التقني والتكنولوجي بين الصين والجزائر:

أولاً: التعاون التقني والتكنولوجي في المجال العسكري

كانت توجه الجزائر العسكري للصين قديماً، مثلما ذكرنا سابقاً سواء إبان الثورة أو غداة الاستقلال باعتبار الصين مورداً للأسلحة في الجزائر، وتنأى هذا النوع من التعاون مع مرور الوقت، حيث اقتنت الجزائر العديد من الأسلحة التقليدية من الصين سواء الجوية أو البحرية أو البرية، كما تكلفت بالعديد من اللقاءات والزيارات الرسمية وغير الرسمية لتدعيم مجال التبادل العسكري خاصة في العشر سنوات الأخيرة، فمثلاً وفي واحدة من الشراكات المهمة بين البلدين فقد قام الجيش الجزائري بالشراكة مع عملاق الأسلحة الصيني "Norinco" بإنشاء مشروع لإنتاج المتفجرات في المجمع الصناعي "Sapex" بالمسيلة والذي يعتبر من أهم المنشآت الصناعية التي تتولى إنتاج المتفجرات بمواد خام 100 بالمائة محلية¹، لكن ومع تطور المنظومات العسكرية الدولية ومع رغبة الجزائر بتنوع شراكاتها العسكرية أيضاً، أصبح تركيزها على اقتناء المعدات العسكرية المتطورة القائمة على أبعاد تكنولوجية خاصة مع إدراك الجيش الجزائري ضرورة الاستعداد لأشكال جديدة من الحروب الإلكترونية والسيبرانية، وبالتالي اقتناء أسلحة ملائمة وتتوافق مع هذا التطور.

أما الصين فلطالما كانت البلد الحريص على الدوام في مجال تصدير الأسلحة، حيث تمارس رقابة صارمة على صادراتها في هذا المجال وفقاً للقوانين الداخلية للبلد والقوانين الدولية التي يمثلها مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم، كما تلتزم الصين في تصديرها للأسلحة بثلاث مبادئ: أن يكون تصدير الأسلحة مدعماً للقدرة الشرعية للدفاع عن النفس للبلد المتلقي، أن لا يحمل هذا السلاح تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة أو في العالم ككل، أن لا تستخدم هذه الأسلحة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المتلقي²،

¹ Ikram GHioua, la coopération Militaire sera approfondie, journal L'expression, 2023, sur le site :

<https://www.lexpressiondz.com/nationale/la-cooperation-militaire-sera-appfondie-375649>

² The arm trade Treaty : Report of the Secretary General, Nation unies , A66, 20 July 2011, p07

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

فعلى غرار روسيا التي تعتبر المورد الأول للأسلحة في إفريقيا والجزائر خاصة فان الصين هي الأخرى أصبحت مصدرا مهما في تزويد هذه الدول بشتى أنواع الأسلحة المتطورة، فالجزائر تربطها علاقات عسكرية متينة مع الصين وهذا ما أكده السفير الصيني في الجزائر خلال الاحتفال بالذكرى 95 لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني عبر رسالة نشرتها وكالة الأنباء الصينية " شينخوا"، حيث أكد على أهمية التعاون بين الجيشين في تطوير العلاقات خاصة وأنهما يمتلكان نفس الرؤى في عديد من القضايا، كما دعا السفير الصيني الى زيادة تعميق التعاون في المجال العسكري الصناعي في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار¹، فحتى وقت قريب كانت الجزائر تستورد بشكل رئيسي أسلحة صغيرة من الصين، إلا أنها في الآونة الأخيرة وفي إطار تنوع صادراتها العسكرية من العديد من الدول (ألمانيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، جنوب إفريقيا، والصين)، حيث يرجع هذا التنوع بسبب نظرا الى التهديدات المتزايدة في المنطقة الإقليمية والدولية، إضافة الى رغبة الجزائر في الحصول على أسلحة متقدمة ومتطورة²

احتلت الصين المرتبة الثالثة كمورد للجزائر بالأسلحة بين سنة 2016 و 2020، بعد روسيا بنسبة 15 بالمائة، وألمانيا بنسبة 10 بالمائة، تلهم الصين بنسبة 8,2 بالمائة، هذه النسبة من واردات الصين تحمل ترسانة قوية للجيش الجزائري، حيث اشترت الجزائر من الصين الصاروخ الجوال المتطور CX_1 بدلا من الصاروخ الروسي p_800، أما في مجال الأقمار الصناعية فقد أطلقت الجزائر القمر الصناعي Alcomsat-1 في ديسمبر 2017 من مركز إطلاق الأقمار الصناعية Xichang، حيث كان هذا القمر من صناعة صينية، في مجال الاتصالات حيث يتمتع بقدرات استخباراتية ويحدد المواقع الجغرافية³، حيث تواصل الأسلحة والتكنولوجيا الصينية لعب دور بارز في تلبية بعض الاحتياجات العسكرية المعاصرة للجزائر خاصة الطائرات الموجهة عن بعد UAVS، بما في ذلك الطائرات المسيرة WING LONG II و CH-4، كما أفادت عدوة وسائل إعلام جزائرية طلب

¹ محمد لحوازي، التعاون العسكري الصيني- الجزائري جزء مهم في علاقات البلدين، جريدة الجزائر الجديدة، 30 جويلية 2022، على الرابط:

<https://www.eldjzaireldjadida.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D>

تاريخ الاطلاع: 04/08/2024، 12:00

² Yahia H. Zoubir, *Algeria and China: Shifts in political and military relations*, Global policy, vol14, Issue s1, July 2022,p 63

³Ibid,p 63

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الجزائر في أواخر 2021 شراء 6 طائرات مسيرة هجومية صينية من طراز CH-5 و4 طائرات مسيرة صينية من طراز WJ-700 المسماة بـ "الصقر" والتي تعتبر من بين الطائرات الصينية المصدرة كفاءة، مشابهة للأداء لطائرة MQ-9 Reaper¹.

أما بالنسبة للأنظمة المضادة للطائرات الصينية الصنع فقد استثمرت الجزائر فيها هي الأخرى، وقد تم عرض بعضها منها خلال العروض العسكرية بمناسبة ذكرى استقلال الجزائر في 2022، حيث شمل العرض نظاما متكاملًا للحرب الإلكترونية (EW) صيني الصنع، وتمت الإشارة إليه من قبل المتخصصون العسكريون الجزائريون على أنه نظام CEW-03A، كما تضمن العرض نظامين صينيين للرادار ذاتية الدفع، رادار JY-11B و رادار الكشف السلبي DWL-002²

الشكل رقم (15): يمثل الصادرات الأمنية والعسكرية لإفريقيا

البلد	معدات الأمن الخاص	الطائرات بدون طيار	منظومات الدفاع الجوي	المصفحة	المركبات المدرعة	المركبات	الصواريخ	غير ذلك	الأقمار الصناعية الصناعية	المستشعرات	السفن
الجزائر	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
أنغولا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
بوتسوانا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
بوركينافاسو	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
بوروندي	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
جمهورية أفريقيا الوسطى	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
تشاد	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
جن القمر	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
كوت ديفوار	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
جيبوتي	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
شرق الساحل الأفريقي	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
مصر	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
غينيا الاستوائية	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
إريتريا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
إثيوبيا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
الغانا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
غينيا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
غينيا بيساو	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
كينيا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
ليبيا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
مدغشقر	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
مالي	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
موريتانيا	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
المغرب	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
موزمبيق	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين
النيجر	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين	الصين

المصدر: كورتني وينبوم، وآخرون، تحليل للصادرات العسكرية والأمنية الصينية والروسية الى إفريقيا، مؤسسة Rand للبحث، 2022، ص 07.

¹Lucas Winter, China Arming Algeria To Fight Its "New Generation Wars", OE Watch Commentary,

Issue 8, 2022,p11

²ibid,p11

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

إذا نستنتج أن التبادل الجزائري والصيني في المجال العسكري إن دل على شيء فإنما يدل على توسع هذه العلاقات وعدم اعتمادها على مجال واحد، وفق إستراتيجية تضمن الاستفادة القصوى لكل بلد منهما، كما يدرك صانع القرار الجزائري أهمية الاعتماد على الصين عسكريا خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة، فبالإضافة الى روسيا المصدر الأول لها عسكريا فان الجزائر يهيمها تدعيم مؤسستها العسكرية من الجانب الصيني وبذلك تضمن على الأقل التحوط أمام أي طارئ أمني.

ثانيا: التعاون التقني والتكنولوجي في مجال الصناعة

تعتبر السياسة الصينية كإستراتيجية تهدف الى " تعزيز القدرة التنافسية"، والتي تعني: قدرة الاقتصاد على تحقيق أهداف ما وراء الناتج المحلي الإجمالي، فالسياسات الصناعية أسفرت على نجاحات مذهلة في العديد من البلدان من بينهم الصين، والتي ساهمت بشكل كبير في نمو اقتصادها خاصة بفضل صادراتها من الصناعات المختلفة الثقيلة والتحويلية، ما جعل من الصين قدوة للعديد من الدول النامية من بينها الجزائر والتي استثمرت فيها الصين في العديد من الصناعات¹، خاصة وأن السياسة الصناعية في الجزائر تعاني من الضعف ولا تواكب التطورات العالمية ما جعلها غير قادرة على المنافسة، فخصائص التصنيع في الجزائر تعاني من ضعف الإنتاج وضعف الأداء الذي يصاحبه انخفاض في الإنتاجية الصناعية، إضافة الى ارتباطها وعلاقتها مع السوق الخارجية التي تعتمد عليها الصناعة الجزائرية بشكل كبير في توفير المستلزمات الأولية وكذلك تجديد وتطوير التكنولوجيا والتي تعتبر الجزائر ضعيفة فيها لحد ما²، ومن هذا المنطلق كان هناك اهتمام كبير بين البلدين من أجل تطوير التعاون الصناعي، فقد دعا وزير الصناعة الجزائري " زغدار" في لقاء جمعه بسفير الصين في صيف 2022، الى تجسيد المزيد من الشراكات في المجال الصناعي وتحويل التكنولوجيا في إطار مقاربة راجح-راجح تضمن الاستفادة للبلدين، خاصة مع

¹ فوزية بوخزة، محمد بن عطة، السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021، مجلة

الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 226

² عبد القادر قطاف، وآخرون، دراسة قياسية لقياس مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

خلال 2000-2019، من الكتاب الجماعي: القطاع الصناعي في الجزائر، الواقع لرهانات المستقبلية، الجزء الأول

، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، 2021، ص 79، 80.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الضمانات والقوانين المعدلة والتي تضمن مرونة أكثر بالنسبة للمستثمرين منهم الصين¹، وفي إطار السياسات الحكومية للجزائر لتقليص الواردات ومن خلال وضع إستراتيجية لإحلالها، قامت بحظر استيراد 900 منتج من بينها الهواتف ودعت الشركات الأجنبية الى لزيادة التصنيع المحلي من أجل توطین الإنتاج، فكانت شركة "هواوي" الصينية العملاقة من بين الشركات التي استجابت لذلك، وتم إنشاء مصنع هواوي في الجزائر(واد السمار) سنة 2019 في إطار طريق الحرير الرقمي في شمال إفريقيا، مما يجعله المصنع الأول لها خارج الصين وفي إفريقيا بالشراكة مع الشركة الجزائرية "افغو-تك"²

كما أن مصنع هواوي له قدرة إنتاجية شهرية مقدرة ب 15,000 جهاز ذكي، بحيث يعمل 100 شخص بما في ذلك 18 مهندسا مدربا تحت إشراف 20 خبير صيني، حيث كان هاتف Y7 Prime أول نموذج تم تجميعه وفق أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة³، فالصين في الحقيقة ما دفعها لمسألة إعادة توطین الشركات هو بسبب الصعوبات التي اعترضتها في فرض وجودها في السوق المحلية، ما دفع بعض الشركات إلى النظر نحو الخارج، خاصة الدول التي تمتلك موارد مالية كبيرة، وتجربة مكتسبة، وشهرة محلية. بعبارة أخرى، إن تشبع السوق المحلية هو الذي شجع الشركات الصينية على البحث عن الفرص في الخارج للحفاظ على تطوير أعمالها، إضافة الى سعيها لزيادة مبيعاتها وتنويع مصادر دخلها من حيث النطاق الجغرافي⁴، كما نجد شركة "كوندور" المتخصصة بإنتاج وتسويق الأجهزة الكهرومنزلية والالكترونية من منتجات متنقلة (الهواتف النقالة، اللوحات الرقمية)، أجهزة التلفاز، منتجات الإعلام الآلي، المنتجات المنزلية (المكيفات، الثلاجات، الغسالات)، والتي تعتبر من أهم المؤسسات الرائدة في هذه الصناعات والحاصلة على شهادات الإيزو المتعددة والمتنوعة التي مكنتها من تطوير القطاع الصناعي الجزائري من خلال التوسع ودخول الأسواق

¹تعزيز التعاون الصناعي بين الجزائر والصين، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 4 أوت 2022، على الموقع:

<https://www.industrie.gov.dz/renforcer-la-cooperation-industrielle-entre-lalgerie-et-la-chine>، تاريخ الاطلاع:

. 16:00 ، 2024-08-06

² Tinhinan elkadi, Abdelkader Djeflat, Transforming Innovation Systems through South-South Cooperation in Africa: Study of China-Algeria partnership in Digital Technologies, Revue DIM Maghtech, Vol1, No 3, Juin 2023, p74

³ Tinhinan elkadi, Abdelkader Djeflat, Op.Cit, p75

⁴ Zemouri Messaoud, Haroun Tahar, Merazga Aïssa, Sino-Algerian Partnership and its Impact on the Emergence of the Algerian Economy, Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, Issue No. 1, May 2018,p 132

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الأجنبية¹، وإقامة تعاونات مع شركات عالمية كالشركة الصينية " هايسنس " للأجهزة الالكترونية، حيث تم العقد بين الشركتين في نوفمبر 2022 كمنتج وموزع رسمي في الجزائر من خلال إنتاج مجمع كوندور مجموعة واسعة من أجهزة هايسنس (أجهزة تلفزيون، مكيفات، ثلاجات، غسالات...) موجهة للاستهلاك المحلي وحتى التصدير، حيث ذكر رئيس الشركة الصينية أن هذه الشراكة تندرج ضمن الإستراتيجية الصينية الرامية لتعزيز وتطوير نشاطها في شمال إفريقيا²

أما بالنسبة للتعاون الصيني الجزائري في مجال صناعة السيارات، فان الجزائر اتجهت منذ 2012 نحو الرغبة في تركيب السيارات محليا عوض استيرادها كإجراء يساهم في توسيع النسيج الصناعي وتقليل العبء على ميزان المدفوعات، حيث فتحت المجال للمتعاملين الأجانب لنقل نشاطاتهم التصنيعية والتركيبية واستطاعت الجزائر من خلال هذه الإستراتيجية استقطاب العديد من الشركات الدولية من بينها الشركات الصينية³، حيث كانت هناك مفاوضات بين البلدين منذ 2015 في إطار المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني من أجل البحث في رغبة الشركات الصينية المتخصصة في تركيب السيارات والشاحنات لإقامة تعاون مع الجزائر في هذا المجال، فحسب وزير الصناعة آنذاك "عبد السلام بوشوارب" فان السلطات الجزائرية قد رحبت بالاستثمارات الصينية المهمة بتطوير نشاطات المناولة وصناعة قطع غيار السيارات وتجسيد مشاريعهم⁴، أما في الآونة الأخيرة وكتجسيد لهذه المشاريع المزمع انطلاقها قبل سنة 2026 فالجزائر ستكون قبلة للاستثمارات الصينية في مجال السيارات حيث أكدت 5 علامات صينية انطلاقها في تشييد مصانع سيارات

¹ سعيد مغداس، ريم بن طالبي، مساهمة كوندور- الكتر ونيكس- بتوسعها دوليا في تطوير القطاع الصناعي في

الجزائر، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 05، 2020، ص 30

² أجهزة الكترونية: شراكة جزائرية- صينية لإنتاج وتسويق وتصدير المنتجات، وكالة الأنباء الجزائرية 10 نوفمبر

2022، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/134448-2022-11-10-14-28-50>، شوهذ:

2024/8/8، 15:00 .

³ محمد زرمان، محمد غردى، تقييم خيار إستراتيجية تصنيع السيارات في الجزائر في ظل متطلبات السوق الوطنية، دراسة تحليلية للفترة 2012-2020، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص 733.

⁴ بوشوارب: مفاوضات حول مشروع جزائري صيني لتركيب السيارات بالجزائر، الإذاعة الجزائرية، 2015، على

الرابط: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20151017/55563.html>، شوهذ: 2024/08/10، 18:00 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

بالجزائر قصد إشباع السوق المحلية والتوجه نحو التصدير بأسعار تنافسية ، من خلال علامة " جاك " و "باييك" و " جيلي " و " شيري" في و " جيتور " في مناطق مختلفة في الوطن¹.

تهافت العديد من الشركات الصينية على إقامة صناعة السيارات مع الجزائر، وترحيب هذه الأخيرة بهذه الصناعة جاء في إطار التنوع الاقتصادي الذي يساهم في رفع الإنتاج خارج المحروقات، إضافة الى تغطية العجز المحلي للطلب المتزايد على السيارات، خاصة وأن الدولة تسعى للتخفيف من الاستيراد الخارجي للسيارات. إلا أن التجارب الأولية في مجال تجربة وصناعة السيارات لم تكن لصالحها حيث تكبدت خسائر كبيرة ونتائج غير مرضية ما دفعها لإعادة النظر في دفتر شروطها من خلال جملة من التعديلات من بينها، إلغاء قاعدة الاستثمار 49/51 والتي شكلت عائقا أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية في شعبة صناعة وتركيب السيارات ومنهم استثمارات الشركات الصينية²

المبحث الثاني: مشروع التعاون الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام والطريق

امتدت فكرة مشروع طريق الحرير الجديدة من سابقتهما، والتي كانت تسمى بطريق الحرير القديمة والتي تعبر في مجملها على طرق التجارة الصينية التي تمتد خارج محيطها الحدودي و الإقليمي، لإعادة إطلاق هذه المبادرة يدخل ضمن إستراتيجية الصين الاقتصادية التي تهدف لإعادة وزنها وتأمين اقتصادها القومي عن طريق حزمة من الإجراءات التنموية التي من شأنها تطوير بنيتها التحتية ورفع اقتصادها على مستويات أعلى

من خلال هذا المبحث سندرس ماهية طريق الحرير الجديد والطريق البحري الصيني من خلال دراسة أهداف واستراتيجيات الصين التي تقف خلف هذه المبادرة ، مع التركيز على موقع الجزائر منها، وأهم المشاريع التي بين الصين والجزائر والتي تصب في إطار طريق الحرير، وكيف لها الاستفادة من الانضمام لهذا المشروع خاصة في المجال التنموي والاقتصادي .

¹ كريم خالدي، مصانع السيارات الصينية التي ستنتقل قبل نهاية 2026 ، جوان 2024، على الرابط:

<https://sayaratlive.com/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3>

، شوهذ: 2024/08/12، 19:00

² محمد زرمان، محمد غردي ، مرجع سابق ، ص 740

المطلب الأول: ماهية مشروع الحزام والطريق الصيني:

الفرع الأول: تطور الفكرة

معرفة أصل مبادرة أو مشروع طريق الحرير الصيني الجديد لا بد لنا أولاً معرفة جذور هذه الفكرة والتي ذكرنا من قبل أنها امتداد لمشروع طريق الحرير القديمة.

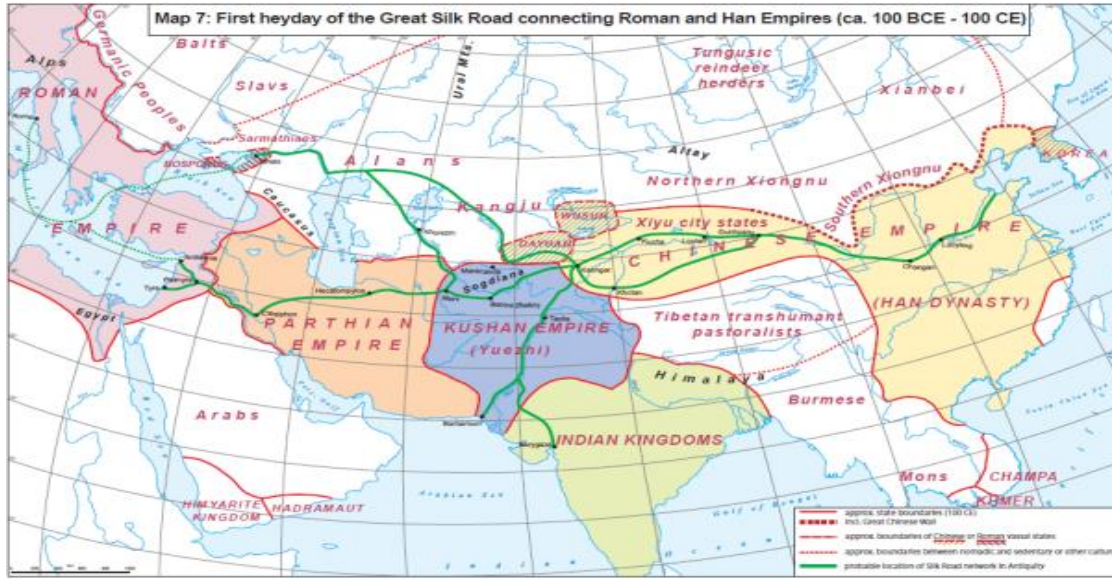
يقوم طريق الحرير منذ القدم على مجموعة من طرق تجارية تربط شرق وجنوب شرق آسيا بآسيا الوسطى والهند وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب أوروبا، إذ يعتبر طريق الحرير بالأصل عبارة عم ممرات تنتقل من خلالها السلع والأشخاص وما يصاحبهم من ثقافات مختلفة ، سمي بطريق الحرير نتيجة ازدهار تجارة مادة الحرير في تلك الفترة أما عبارة " طريق الحرير" استخدمت أول مرة في عام 1877 من قبل الرحالة الألماني " فرديناند فون ريشتوفن" ، وتطورت طريق الحرير الصينية مع الوقت لتشمل منتجات متنوعة على غرار الحرير مثل، الشاي والمنسوجات والقطن والخزف و الفضة و الجلود ، و الحيوانات كالخيل والأغنام والإبل وحتى تجارة العبيد.¹

ينقسم طريق الحرير القديم الى قسمين ، القسم الأول : يضم القسم الشمالي الذي يمر عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم حتى البحر الأسود وصولاً إلى البندقية ، أما القسم الجنوبي : يمر عبر العراق وتركيا إلى البحر المتوسط أو عبر سوريا إلى مصر وشمال إفريقيا ، وكان طريق الحرير القديم يعرف تذبذبات في الحركة والنشاط حسب فترات مختلفة من الزمن نتيجة تأثره بجملة من العوامل كالحروب مثلاً والتي تؤدي إلى تراجع وتراجع التجارة فيه ، إلى مطلع القرن 21 والذي عرف طرح فكرة و بواد إعادة إحيائه وكانت الخطوة الأولى هو بناء سكة حديدية دولية على طريق الحرير القديم تبدأ من مدينة " ليانيونغانغ" شرقاً إلى روتردام بهولندا بطول عشرة آلاف وتسعمائة كلم ، وفي عام 2008 تم توقيع خطاب النوايا في مدينة جنيف السويسرية للاستثمار في إحياء طريق الحرير القديم.²

¹ شهرزاد أدمام، طريق الحرير الصيني القديم ، وطريق الحرير الصيني الجديد...الثابت والمتغير من منظور سياسات القوة ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 1105 .

² مبادرة الحزام والطريق التاريخ والحاضر والمستقبل، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ، أبريل 2019 ، تاريخ الاطلاع على الموقع : 25 مارس 2024 ، على الساعة : 00:13 ، على الموقع التالي :

الشكل رقم(16) يمثل : طريق الحرير القديم الرابط بين إمبراطورية "هان" الصينية وروما



المصدر: شهرزاد أدمام ، مرجع سابق ، ص 1106

فكانت مبادرة إحياء هذا الطريق تهدف إلى إعادة بعث الطريق القديم من خلال تشييد العديد من الطرق والسكك الحديدية ومد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وخطوط الطاقة الكهربائية وحتى الانترنت ، حيث يتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري ، وآخر بحري إضافة إلى الطريق الرقمي ، إذ يعتبر هذا المشروع من المشروعات الضخمة للصين وللعالم ككل بصورة أكثر تطور وعصرية نابعة من الرؤية الإستراتيجية الصينية التي تدعم فكرة التنمية الاقتصادية على أوسع النطاقات الإقليمية والدولية¹.

وتم إطلاقها بشكل رسمي في 2013 من طرف الرئيس الصيني شي جين بنغ بالتعاون مع مراكز البحوث الصينية، وأسمها " مبادرة الحزام والطريق " والتي تم إدراجها في ميثاق الحزب الشيوعي في المؤتمر التاسع عشر له ، كان الهدف الأول منه هو زيادة تأثير السياسة الخارجية الصينية التي تنطلق من منطلقات القوة الناعمة في العالم والنظام الدولي كدولة سلمية ، إضافة إلى التركيز على التنمية الداخلية للصين من خلال تحسين الاقتصاد الصيني وربطه باقتصاديات الدول الخارجية

¹ زينب عبد الله وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي : برلين،ألمانيا ، الطبعة الأولى ، 2019 ، ص 12 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

عن طريق إقامة شبكة طرقات ضخمة تربط عدة بلدان في مختلف القارات وفق إستراتيجية اقتصادية وسياسية مدروسة.¹

وفي منتصف عام 2014 تم إطلاق تسمية جديدة إلى جانب "طريق الحرير" ، " حزام واحد طريق واحد " أكدت من خلال هذا المصطلح الحكومة الصينية الطبيعة التجارية المنفتحة لهذا المشروع، حيث وضحت الصين أهدافها من هذه المبادرة من خلال وثائق رسمية طرحتها في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في ماي 2017 ، بعنوان: "إنشاء الحزام والطريق ، المفهوم والممارسة والمساهمة الصينية" والتي أرادت بها الصين تعزيز التعاون بين جميع دول العالم تحقيقا للتنمية دون التفريق بين الدول ومكانتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، غنية أو فقيرة بهدف مشاركة الكل بشكل متساو وشفاف تعزيزا للتعایش الحضاري ودعمًا لإقامة السلام،² أما الدول التي تشارك في مبادرة الحزام والطريق كثيرة ويمكن تقسيمها إلى قسمين ، منها الدول التي تقع على خط الحزام والقسم الثاني الدول التي لها علاقة وذات صلة بطريق الحرير ، ونجد الدول الواقعة على الحزام التي تشمل مناطق جنوب شرق آسيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا وشمال إفريقيا ، والعدد الإجمالي 65 دولة على غرار الصين ، حسب إحصائيات 2015 ، كما وقعت الصين اتفاقيات مع 126 دولة و29 منظمة للتعاون في إطار هذه المبادرة³

¹ عدنان خلف حميد البدراني، مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ، مجلة دراسات دولية ، العدد 94 ، 2023 ، ص 152

² محمد مطاوع ، طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية، الأهداف الكبرى والوزن الإستراتيجي والتحديات ، مجلة ساسات عربية ، العدد 46 ، سبتمبر 2020 ، ص 31 .

³ Adnan Khalaf Hamed Al-Badrani, Hind Ziyad Nafeih, The Belt and Road Initiative: Goals and Challenges, Tikrit Journal For Political Science, volume 19,2020,p172

الفرع الثاني: أهداف مبادرة الحزام والطريق

تنقسم أهداف هذه المبادرة حسب الرؤية الصينية إلى:



من إعداد الباحثة بالاعتماد على : إسلام عصمت السيد قنديل ، طريق الحرير والعلاقات الصينية العربية

الرابط: https://sjam.journals.ekb.eg/article_158580_97c8fdb617c25160e92111e08509605b.pdf

f

وبالتالي يمكن القول أن مبادرة الحزام والطريق الصينية ذات بعد جيو سياسي واقتصادي كونه ينطلق من تعزيز التنمية الشاملة للصين وصولاً إلى تنشيط صور التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي عن طريق بناء نظام دولي جديد أكثر تداخلاً ، لا وجود فيه لقوى على حساب أخرى ، أو تحقيق ربح لجهة دون أخرى وإنما المعادلة تكون وفق منظور رابح-رابح، فتنتقل الرؤية الصينية من فكرة اقتصادية ذات انعكاس واقعي من خلال ربط مشاريع البنية التحتية وشبكة النقل والطاقة والاستثمار فيها بتحقيق التنمية والازدهار وتحسين المستوى المعيشي والرفاهية لشعوب العالم¹، فبالإضافة إلى الهدف الأول من إحياء طرق التجارة القديمة (طريق الحرير القديم) فإن الصين لها جانبان تركز عليهما من خلال ذلك ، جانب جيو اقتصادي بإنشاء سوق مشتركة لأوراسيا أو الاقتراب من أوروبا لتوسيع التجارة، و جانب جيو سياسي بالتأسيس للصين كقوة عالمية ضمن

¹ صدام فيصل كوكز المحمدي، سعود أحمد ربحان المشهداني، الحزام والطريق مشروع للتنمية تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظار جيو سياسي ، دار النشر: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى ، 2023 ، ص 26 .

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

نظام عالمي جديد، والانتقال من المفهوم التقليدي للمعاهدات والتحالفات إلى بناء شبكة كثيفة من البنية التحتية التي تسهل تبادل السلع والمعرفة والثقافة ليس فقط بين الصين وأوروبا ولكن أيضاً بين تلك الدول في أوراسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وشرق أوروبا المشاركة فيها بهدف تسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص لتعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة¹

وينطوي مشروع الحرير على عدة أبعاد تبين بعده الاستراتيجي والهدف الحقيقي من إعادة إحيائه منها ، الأبعاد السياسية، والتي تركز على عامل القوة من خلال دعم الشراكات الإقليمية وما وراء الإقليمية والدولية بصورة سلمية تعزز لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز آليات التشارك الاقتصادي من أجل البناء التنموي لا المفهوم التقليدي للقوة عكس المنطلقات الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أمنياً من خلال تطبيق إستراتيجيتها في تأمين الطرق التجارية.²

أما اقتصادياً فإن طريق الحرير تسعى من خلاله الصين لتنفيذ إستراتيجيتها الذكية في مجال التبادلات الاقتصادية بدءاً من إنشاء مناطق التجارة الحرة في مختلف أنحاء العالم والتي تتجاوز بها فعليا الأهداف التقليدية من التعاون الاقتصادي لتنتقل إلى مستويات أعلى من هذا التعاون الذي يمهد إلى أبعاد تنموية تعمق الترابط بين اقتصاد الصين و اقتصاد العالم، إذ أنه وحسب إحصائيات صينية فإن الصين أنشأت 18 منطقة تجارة حرة مع 18 دولة ومنطقة ، ووقعت 12 اتفاقية أخرى وتفاوضت مع 6 أخرى ، وهذا إن دل على شي فهو يدل على ديناميكية الإستراتيجية الصينية وتطورها بشكل مستمر حيث وانه بالإضافة إلى هذه المناطق فالصين لديها أكثر من 70 منطقة استثمار على طول الحزام والطريق، على اعتبار أن الدول التي تقع على خط هذا الطريق يصل اقتصادها إلى 21 تريليون دولار وتمثل 29 بالمائة من الاقتصاد العالمي.³

¹ Lubina Sarwar , The Old Silk Road and the New Silk Road An Analysis of the Changed Discourse, The Journal of Central Asian Studies, Vol. XXIV, 2017,p17

² Ali Abbas Obaid , The political and economic repercussions of the Chinese Marshall Plan on the Arab world, Political Sciences Journal, Issue 64, December 2022,p295.

³ باهر مردان مضمخور، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرون ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، العدد67 ، جامعة بغداد: العراق ، 2017 ، ص 200 .

الفرع الثالث: حدود مبادرة طريق الحرير

حيث تتألف مبادرة الحزام والطريق من جزئين رئيسيين:

_ سلسلة من الممرات الاقتصادية البرية: التي تشير الصين إليها بشكل جماعي باسم حزام الطريق الاقتصادي الحريري (SREB):

_ وطريق الحرير البحري القرن الحادي والعشرين (MSR)، الذي سيعبر بحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي، والمسارات البحرية على طول شرق أفريقيا، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط. حيث تستثمر الصين في السكك الحديدية، والطرق السريعة، والموانئ، وخطوط الأنابيب، والقنوات، وتسعى من خلال المبادرة إلى ربط ستمائة مليون نسمة في جنوب شرق آسيا بالاقتصاد الصيني من خلال الاستثمارات في الموانئ والسكك الحديدية السريعة، إضافة إلى بناء الصين لممرات اقتصادية تمتد إلى روسيا حيث تربط شمال شرق الصين بمنغوليا الغنية بالطاقة وسيبيريا الروسية من خلال شبكة سكك حديدية محدثة. والقيام بمشاريع السكك الحديدية الرئيسية لربط الصين بأوروبا. أحدهما، الممر الاقتصادي الصيني-آسيا الوسطى-غرب آسيا (CCWAEC)، سيمتد من خلال آسيا الوسطى وإيران وتركيا إلى قلب أوروبا، بينما الآخر، الجسر البري الأوراسي الجديد (NELB)، سيمتد إلى غرب أوروبا عبر روسيا. وبذلك يتصل حزام الطريق الاقتصادي الحريري وطريق الحرير البحري القرن الحادي والعشرين ببعضهما البعض من خلال عدة روابط متصلة، مما يتيح التجارة بين الأراضي الداخلية والسواحلية¹.

ووفقا لمعظم الأدبيات، فإن الطريق الحريري الجديد سيتكون جغرافياً من ثلاثة مسارات برية عامة. المسار الأول (حزام الشمال) سيمتد من الصين إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا. المسار الثاني (حزام الوسط) سيمتد عبر آسيا الوسطى والغربية إلى الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية. المسار الثالث (حزام الجنوب) سيمتد عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا حتى المحيط الهندي. ويبدأ طريق الحرير البحري، من جهة أخرى، من سواحل الصين عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي إلى أفريقيا وأوروبا، ومن الموانئ الساحلية الصينية عبر بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ. سيعتمد الحزام على المدن الكبرى على طول المسار، التي

¹ Gal Luft Foreword by Joseph S. Nye, *Silk Road: US Strategy toward China's Belt and Road Initiative*, Atlantic Council Strategy Paper No. 11, p6.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

ستكون لها وظيفة اقتصادية وتجارية مركزية، في حين يعتمد الطريق على الموانئ الكبيرة، التي ستؤدي معًا إلى إنشاء مسار لوجستي آمن وفعال¹

و هناك أيضًا اتصالات سكك حديدية يمكن أن تُدرج في الطرق التي تشكل الطريق الحريري الجديد:

- بين الجزء الآسيوي والأوروبي من اسطنبول (نفق تحت الماء).

- اتصال كازاخستان - تركمانستان - إيران.

- الاتصالات التي توفرها السكة الحديدية السريعة الصينية التي تصل إلى مقاطعاتها الغربية.

إضافة الى ميناء بيرايوس Piraeus، وهو ميناء يوناني تم تأجيره من قبل شركة صينية، و يعتبر البادية الأولى للجزء البحري من الطريق الحريري الجديد. حيث قصر الوقت المستغرق في نقل البضائع الصينية إلى أوروبا بما يقرب من أسبوع واحد، في عوض ما تذهب هذه السلع إلى موانئ شمال أوروبا، زد على ذلك السكة الحديدية لربط بلغراد وبودابست، والتي تسهل نقل البضائع من اليونان إلى الأسواق الأوروبية، وهي مشروع رائد كجزء من ربط الطرق البحرية والبرية للطريق الحريري الجديد، تم توقيع مذكرة تفاهم بشأنها في نوفمبر 2013 و التوقيع الرسمي على العقد في ديسمبر 2014 بتكلفة قدرت ب 2 مليار يورو من قبل بنك إكسيم الصيني، حيث أن أعمال البناء في ذمة الشركة الصينية للسكك الحديدية والإنشاءات المملوكة للدولة هي من تكفلت ببنائه، ويعتبر أول مشروع لسكك الحديد تدعّمه الصين داخل الاتحاد الأوروبي²

وتتكون المبادرة فعليًا من ثلاثة خطوط برية رئيسية وخطين بحريان كالتالي³ :

✓ الخط الأول : يربط الصين بأوروبا مرورًا بـ سيبريا وجنوب روسيا إلى البلطيق.

✓ الخط الثاني : يمر عبر الصين إلى آسيا الوسطى وكذلك إيران إلى شبه الجزيرة العربية

ويمتد إلى أوروبا.

¹ Zalán Márk Maró and Áron Török, China's New Silk Road and Central and Eastern Europe, A Systematic Literature Review, Sustainability 14,1801,2022,p11.

² Marcin Kaczmarek , The New Silk Road: a versatile instrument in China's policy, Centre for Eastern Studies, NUMBER 161 , 09.02.2015,p09

³ عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 19 ، العراق 2020 ، ص ص 172،173 .

✓ الخط الثالث : بدابته تكون من الصين عبر جنوب الصين وصولا إلى الهند .
أما بالنسبة للطرق البحرية فهناك طريقان :

✓ الخط الأول : ينطلق من بحر الصين إلى المحيط الهندي ، وصولا إلى بحر العرب والبحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط .

✓ الخط الثاني : يربط الموانئ الساحلية الصينية بالمحيط الهندي .

إضافة الى أن طريق الحرير البحري يتضمن طريقا ثالثا يعرف بطريق الحرير القطبي الذي أعلنت عليه الصين في جانفي 2018 ، والذي تسعى الصين من خلاله الى تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي وتتجلى أهميته في انه يختصر الوقت بالنسبة للرحلات الى أوروبا بمقدار 20 يوما مقارنة بالمسار التقليدي عبر قناة السويس نحو أوروبا والذي يقدر ب 48 يوما ، كما تبرز أهمية هذا الطريق من جهة أخرى في ربط علاقات قوية مع روسيا هذه الأخيرة تستفيد من الطريق في نقل صادراتها الطاقوية عبر القطب الشمالي للأسواق الدولية¹

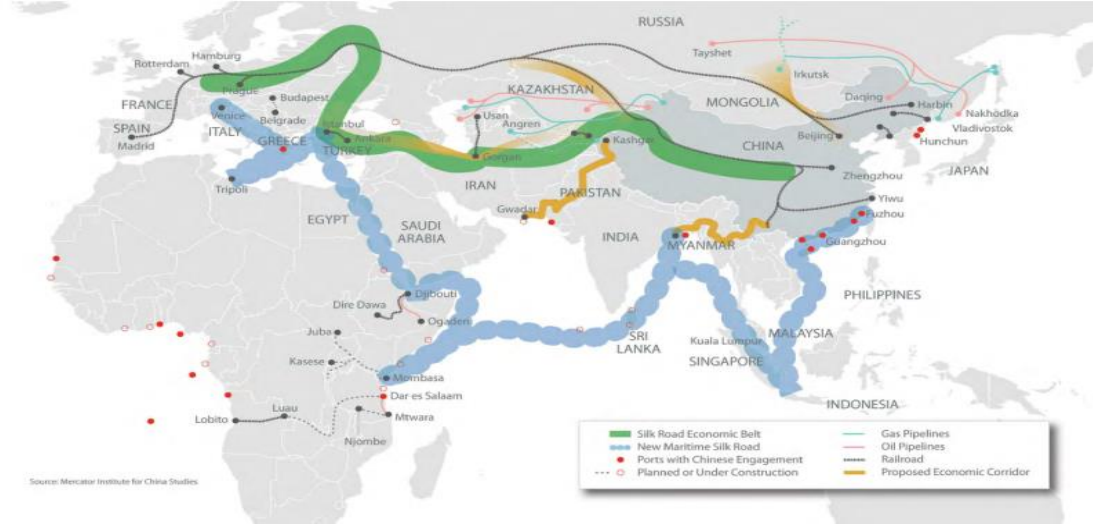
وهناك من يقسم ممرات الطريق البري الى 6 ممرات كالتالي²:

- ✓ الممر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غرب الصين الى روسيا الغربية .
- ✓ ممر الصين منغوليا روسيا الذي يمتد من شمال الصين الى الشرق الروسي.
- ✓ ممر الصين آسيا الوسطى آسيا الغربية، ويمتد غرب الصين الى تركيا.
- ✓ ممر الصين شبه جزيرة الهند، ويمتد من جنوب الصين الى سنغافورة .
- ✓ ممر الصين باكستان ، يمتد من جنوب غرب الصين الى باكستان .
- ✓ ممر بنغلاديش الصين الهند ماينمار، ويمتد من جنوب الصين الى الهند.

¹ شريفة كلاع، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع ، الإمتداد والتحديات ، مجلة أبحاث، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 160

² شاناز بن قانة ، الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، في كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي 2019، ص 104 .

الشكل رقم (17): يمثل طرق الحرير البرية والبحرية :



Source : Mercator Institute for china Studies

إضافة للطريق البري والبحري للمبادرة أضافت الصين ما يسمى بالطريق الرقمي الذي يهدف إلى تسهيل التبادل المعلوماتي بين الدول التي تنتهي إلى المبادرة من خلال ربط الشبكات الرقمية واللاسلكية وشبكة الانترنت لهذه الدول لبناء منظومة اتصالات فعالة ، وتقوم الشركات الصينية (تشاينا يونيكوم ، تشاينا تيليكوم، تشاينا موبايل) بتنسيق هذه الخدمات.¹

حيث تم طرح هذا المفهوم من قبل المسؤولين الصينيين في 2015 ، وتم الترويج له بشكل أوسع في منتدى الحزام والطريق الذي عقد في 2019 ، إذ يركز الطريق الرقمي على ثلاث مستويات ومجالات رئيسية²:

- ✓ البنية التحتية الرقمية : من خلال الاتصالات اللاسلكية ، وأنظمة المراقبة ، وأنظمة الأقمار الصناعية .
- ✓ المدينة الذكية : حيث قامت الشركات الصينية بتطوير مشاريع المدينة الذكية على المستوى المحلي والدولي ، حيث أصبحت كوالامبور أول من تبنى مشروع المدينة الذكية

¹ عدنان خلف حميد البدراني ، مرجع سابق، ص 153

² Yifei Ding, Anthony Xiao, Evolution of China's Belt and Road Initiative: Digital Silk Road, by Invesco, 2023, surlesite: <https://www.invesco.com/apac/en/institutional/insights/fixed-income/evolution-of-chinas-belt-and-road-initiative-digital-silk-road.html>

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

خارج الصين ، إضافة إلى المساعدة التي تقدمها الصين الى مصر في هذا الإطار من أجل بناء موقعها بين نهر النيل وقناة السويس.

✓ التجارة الالكترونية عبر الحدود : حيث وقعت الصين العديد من مذكرات التفاهم التعاونية في مجال التجارة الالكترونية مع أكثر من 20 دولة في الخمس قارات المختلفة، ووسعت من خلال ذلك قائمتها لواردات التجزئة من هذه التجارة ، ما أدى الى ارتفاع في هذه الأخيرة بنسبة 92,7 بالمائة بشكل سنوي.

حيث يعبر الطريق الرقمي على إستراتيجية الصين لربط آسيا بإفريقيا و أوروبا عبر شبكات الكابلات البحرية العابرة للحدود الثنائية بوتيرة أسرع ، من خلال التخطيط لمشاريع كابلات الألياف البحرية العابرة للقارات وتحسين الممرات الفضائية (الأقمار الصناعية) لتوسيع تبادل المعلومات في إطار مبادرة الحزام والطريق ، على اعتبار أن الطريق الرقمي فرصة مبشرة للشركات التكنولوجية الصينية وشكل من أشكال الدعم للدول الشريكة للصين ، خاصة النامية كالدول الإفريقية في المجال التكنولوجي¹

الشكل رقم(18): يمثل مشروع باكستان (الطريق الرقمي الرابط بين آسيا وشرق إفريقيا وأوروبا)



Source: PEACE, data as of July 31, 2022:
<https://www.invesco.com/apac/en/institutional/insights/fixed-income/evolution-of-chinas-belt-and-road-initiative-digital-silk-road.html>

¹ Henry Tugendhat , Julia Voo, China's Digital Silk Road in Africa and the Future of Internet Governance, Research Report, POLICY BRIEF, Johns Hopkins School of Advanced international Studies, No:60 , 2021,p01

الفرع الرابع: التمويل المالي للمبادرة

يعتبر الدعم المالي لمشروع طريق الحرير من بين الركائز المهمة في تشكيله ، من خلال خلق وتشكيل مؤسسات مالية مخصصة له ، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية و صندوق طريق الحرير الجديد واللذان يعتبران الممول الأساسي والأول لمشروع طريق الحرير ، إضافة إلى صندوق الثورة السيادية الصينية و بنك التصدير والاستيراد الصيني ، وكذلك بنك التنمية الصيني¹ ، حيث يتولى كل بنك مهمة تنظيمية في هذه المبادرة ، فالبنك الآسيوي مثلا يتولى مهمة تمويل مشاريع لبنى التحتية في البلدان النامية، بينما يتولى صندوق طريق الحرير مهمة تمويل مشاريع الدول التي تطل على الطريق والحزام ، إضافة لذلك فصندوق البريكس للتنمية هو الآخر يشارك في هذه المبادرة من خلال القيام بمهمة توفير القروض التنموية للاقتصادات النامية²

وقد استثمرت الصين من خلال البلدان المشاركة في المبادرة حوالي 50 مليار دولار ، أما الشركات الصينية فحققت استثمارات بقيمة 2,95 مليار دولار عن طريق 43 دولة مشاركة على طول الحزام والطريق حسب إحصائيات لسنة 2017 فقط ، كما بلغ إجمالي قروض البنك الائتماني المتعدد الأطراف أكثر من 2 مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الصفقات البينية التي جمعت الصين بالبلدان التي تنتمي لمشروع المبادرة والواقعة على طول الحزام والطريق حوالي 913 مليار دولار حسب إحصائيات عام 2016 بقيمة تتجاوز أكثر من الربع من التجارة الصينية³ ، وقد صدرت في 2017 العديد من الإعلانات خلال منتدى الحزام والطريق حيث صرح نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح أن إجمالي استثمارات الصين بين 600 الى 800 مليار دولار (120 الى 160) مليار دولار في السنة الواحدة ، كما تعهد شي جين بينغ بتقديم 14,5 مليار دولار لصندوق طريق الحرير ، و 56 مليار دولار في شكل قروض ، إضافة إلى 9 مليار دولار كمساعدات للدول النامية والهيئات الدولية

¹Sacha Tenenbaum, "BELT AND ROAD INITIATIVE : QUELS ENJEUX POUR LA CHINE ET SES PARTENAIRES ?", BSI Economics, visited in : 12 13 2023. Link: <http://www.bsi-economics.org/977-belt-road-initiative-enjeux-chine-partenaires-st>

² لمياء مخلوفي، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في إفريقيا، مجلة دراسات سياسية ، عدد ديسمبر، 2017 ، ص 180

³ عزت شحرور ، مبادرة الحزام والطريق ، رؤية نقدية ، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 11 ماي

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

للدول الواقعة على طول الطريق والحزام ، وفي شهر جانفي 2018 تعهد بنك التنمية بتقديم قروض تصل إلى ما قيمته 250 مليار دولار من أجل المبادرة¹

الفرع الخامس: موقع القارة الإفريقية من المبادرة :

لعل أهم ما ركزت عليه الصين بشكل أكبر في علاقاتها مع إفريقيا في إطار طريق الحرير هو البنية التحتية ، حيث بدأت العلاقات الفعلية بين الصين وإفريقيا في 2014 عندما أشار رئيس الوزراء الصيني إلى رغبته في المساعدة في المشروع التي اعتبرته رئيسة الاتحاد الإفريقي آنذاك عبارة عن حلم يربط جميع عواصم إفريقيا 54 عبر سكك حديدية ، وفي عام 2015 و 2016 وقع الطرفان اتفاقيات تعاون من اجل تطوير البنية التحتية بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران، بالإضافة إلى شبكة القطارات فائقة السرعة، إضافة إلى مشاريع خطة تطوير إفريقيا 2063 ومشاريع تعاونية في مجال الطاقة، وكانت الصين قد أبدت رغبتها التعاونية في إفريقيا من خلال إعادة إحياء سكة حديد تنزانيا_ زامبيا التي بنيت بمساعدة الصين في السبعينات والتي تبلغ طولها 1900 كم من أجل نقل النحاس الزامبي إلى الميناء من خلال ربط هذه السكك الحديدية عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بداية من زامبيا إلى أنغولا ، إضافة إلى ذلك تقوم شركة الهندسة المدنية الصينية للبناء ببناء سكة حديدية بطول 400 كم تربط زامبيا بساحل الموزمبيق عبر ملاوي والعديد من مشاريع بناء السكك الحديدية في إفريقيا خاصة شرق إفريقيا²

إن معالجة فجوة البنية التحتية في القارة الإفريقية يعد أمرا في غاية الأهمية ويحتاج الى تخطيط مفصل ، فهو لا يحتاج الى مصادر تمويلية متنوعة فحسب بل يحتاج الى حالة عمل قوية لكل مشروع مقترح حيث يرى الكثير من الاختصاصيين انه يجب أن ينظر الى فكرة تمويل البنية التحتية لأبعد من كونها مساعدات، إذ يجب على حكومات الدول الإفريقية أن تنظر الى حلول تمويل بديلة ومجدية ، حيث أن معالجة فجوة البنية التحتية في إفريقيا يساعد على :

✓ تعزيز قطاعات النقل والطاقة والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

✓ زيادة القدرة الاقتصادية بشكل كبير وتحسين جودة الوصول بالنسبة للبلدان الخارجية.³

¹Nadège Rolland, A Concise Guide to the Belt and Road Initiative, The National Bureau of ASIAN Research, visited in:22/12/2023. Link: <https://www.nbr.org/>

² Julia Breuer, Two Belts, One Road: The role of Africa in China's Belt & Road initiative, Blickwechsel, July 2017, p04.

³ Tatenda Kunaka, One Belt One Road Initiative: An African Perspective, sur le site: https://sites.mii.edu/immersivelearning/files/2018/08/one_belt_one_road_initiative-an_african_perspectivepdf.pdf, p08

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

فعلى غرار البلدان التقليدية التي تستثمر في بلدان إفريقيا والتي تعتبرها هذه الأخيرة استثمارات تكون فيها الطرف الأقل ربحا ، فالصين تعتبر بالنسبة لإفريقيا من أهم الدول التي بنيت العلاقات التعاونية معها بشكل يضمن المنفعة المتبادلة، فبالنسبة لمبادرة طريق الحرير مع إفريقيا فهي تمتاز بالعديد من الفوائد المحتملة لكلا الطرفين من خلال¹ :

- ✓ زيادة التجارة بين البلدان المشاركة في المشاريع التي أدت إلى النمو الاقتصادي والتنمية.
- ✓ تحسين البنية التحتية للدول المشاركة علة طول الطريق والحزام بما في ذلك البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات.
- ✓ تقليل تكاليف النقل وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية
- ✓ تسهيل خلق فرص العمل في البلد المضيف بدعم من مشاريع البناء والبنية التحتية
- ✓ تعزيز التكامل الإقليمي من خلال إنشاء روابط بين الدول المجاورة داخل المنطقة بفضل مشاريع مبادرة الحزام والطريق.
- ✓ استفادة الشركات من سهولة الوصول والتسعير الأكثر فعالية من حيث تكلفة النقل بفضل تحسين البنية التحتية للنقل .

لقد كانت الصين منذ البداية هي السبابة لإقامة علاقات تعاونية مع إفريقيا ، هذه الأخيرة التي أبدت ارتياحها لمثل هذه التعاونات نظرا لفلسفة الصين وسياساتها الخارجية خاصة في جذب شركاء خارجيين والتي تقضي بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية كمبدأ ثابت ، إضافة إلى أن الانضمام لمبادرة الحزام والطريق يعتبر طوعيا ولا توجد فيه شروط تفرضها على المشاركين بل تعتبره شكلا من أشكال التعاون جنوب _جنوب ، كما أن الصين من خلال مبادرتها تجادل بأنها تتماشى مع استراتيجيات التنمية لدول إفريقيا و التي عبر عنها رئيس جمهورية الصين الشعبية آنذاك، هو جينتاو، الذي قال إن الصين تدعم بإخلاص حرية الدول الأفريقية في اختيار مسار التنمية الخاص بها ومساعدتها على تعزيز إمكانياتها الخاصة للتنمية²، وطورت الصين علاقاتها بالأخص مع إفريقيا انطلاقا من فلسفة " القوة الناعمة " لتوسيع مبادرة الحزام والطريق فيها ، حيث تستخدم وسائل القوة الناعمة القائمة على قوة الإقناع بدون استعمال الوسائل العدوانية

¹ Prem Chhetri, Thomas Ombati, and others , Editorial: Belt and Road Initiative in the African context: questions on regional connectivity and inclusive development, Journal of International Logistics and Trade Vol. 21 No. 4, 2023,p199

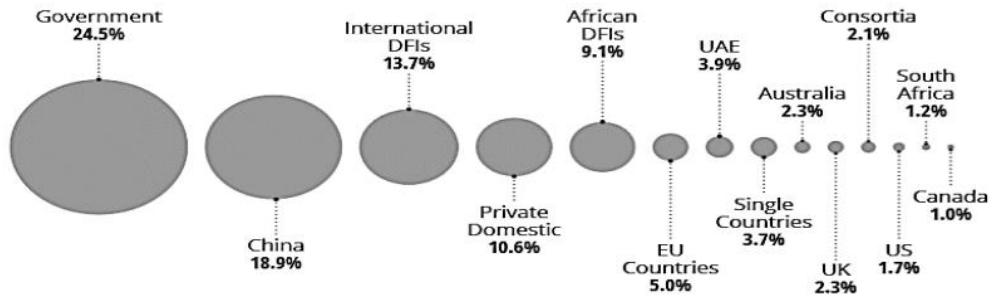
² Filip KACZMAREK, AFRICAN DIMENSION OF THE BELT AND ROAD INITIATIVE, Przegląd Strategiczny, Issue 12, Poznań University of Economics and Business,2019,p146

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

لتحقيق النتائج المرغوب فيها ، بحيث تعطي انطبعا قويا لتجسيد فكرة التعاون وتعميق الاستثمار في القارة الإفريقية¹ ، فكان من نتاج ذلك محافظة الصين على تعاون اقتصادي وتجاري قوي مع إفريقيا حيث سجلت التبادلات التجارية ارتفاعا قياسيا في سنة 2021 بلغ نسبة 32,2 بالمائة لتصل بذلك الى 185.2 مليار دولار ، كما بلغت الاستثمارات المباشرة مع إفريقيا 2,55 مليار دولار في الأشهر التسع الأولى من سنة 2021 بزيادة قدرها 9,9 بالمائة ، إضافة الى توقيع الشركات الصينية والتي تزيد عددها ليصل الى ما يقارب 10,000 شركة في سنة 2020 عقودا بقيمة 53,5 مليار دولار مع إفريقيا إذ بلغ حجم إرادتها الى 26,9 مليار دولار أمريكي كأكبر شريك لإفريقيا لمدة 12 سنة متواصلة². وكانت معظم المشاريع الاستثمارية الصينية في إفريقيا متركزة في قطاعات النقل والشحن والموانئ بنسبة 45,1 بالمائة تليها قطاع الطاقة بنسبة 17,6 بالمائة ، ثم العقارات بنسبة 14,3 بما في ذلك العقارات الصناعية والتجارية والسكنية والتعدين بلغت 7,7 بالمائة، إضافة إلى ذلك مشاريع البنية التحتية فكمثال تم ترقية 30,000 من الطرق السريعة في القارة و2000 كم من السكك الحديدية ، وأكثر من 30,000 من خطوط النقل والتحويلات³

الشكل رقم (19): يمثل المصادر المختلفة لتمويل المشاريع في إفريقيا

African I&CP projects by funding source



Source: Deloitte Africa Construction Trends, 2018.

Note: EU Countries include Austria, Belgium, France, Germany, Italy, Luxembourg, Norway and Portugal.

Single Countries include Angola, Brazil, Ghana, India, Japan, Macau, Mauritius, Morocco, Nigeria, Russia, South Korea, Switzerland and Thailand.

Source : Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne

¹Mukesh Shankar Bharti, The Sustainable Development and Economic Impact of China's Belt and Road Initiative in Ethiopia, Article in East Asia ,Springer Nature journal, <https://doi.org/10.1007/s12140-023-09402-y13> , march 2023,p05

² محمد قاضي، العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق، مجلة دفاتر، المجلد 19 ، العدد 01 ، جوان 2023، ص 602

³ شريفة كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا ، وفرص تحقيق التنمية بالقارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الخامس، العدد الثاني ، 2021 ، ص 978

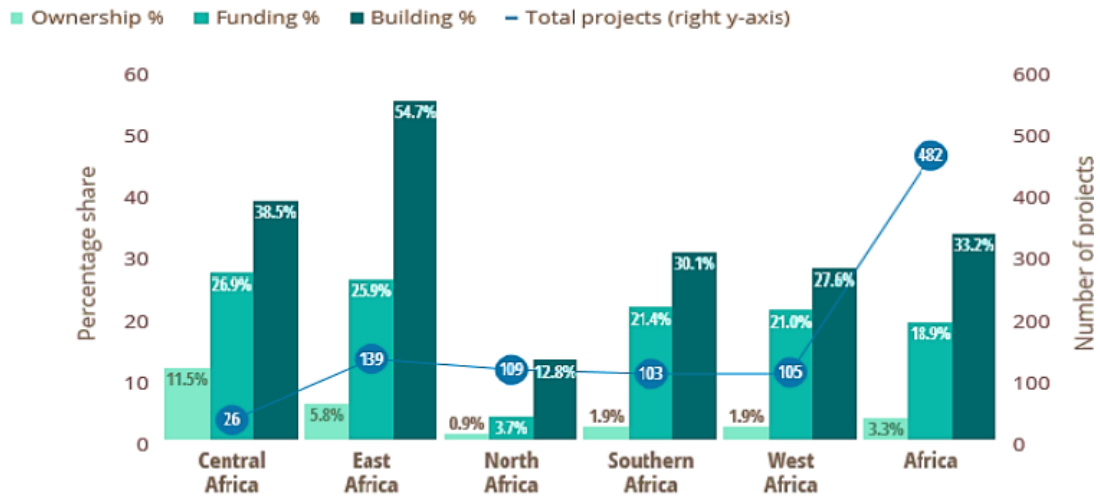
الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

نقلا عن شريفة كلاع ، نفس المرجع ، ص 977

من خلال الشكل نستنتج أن الصين تعتبر أول وأهم ممول للقارة الإفريقية في مختلف المشاريع وبنسبة تفوق 18 بالمائة ، متجاوزة بذلك العديد من الدول والهيئات كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ما يوضع المكانة الاقتصادية الصينية في هذه القارة والتي تخطت المنافسين التقليديين خاصة الدول الأوروبية التي كانت تعتبر إفريقيا والدول الإفريقية مستعمرات خاضعة لنفوذها.

أما بالنسبة الى تمركز الصين بمشاريعها واستثماراتها كان موزعا على القارة بشكل متفاوت حسب المناطق ، يمثل الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم 20: توزيع نشاط المشاريع الصينية الإقليمية والقارية في إفريقيا لسنة 2018



Source: Deloitte Africa Construction Trends, 2018.

المصدر : Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne ، نقلا عن شريفة كلاع ، نفس المرجع ، ص 978

إن الملاحظ من خلال هذا الشكل التفاوت بين مناطق المشاريع الصينية في إفريقيا ، واختلاف تركيز المشاريع من منطقة لأخرى ، حيث نجد أن مشاريع البناء مرتفعة بشكل كبير في شرق القارة الإفريقية بنسبة 54 بالمائة ثم تليها مناطق جنوب وغرب ووسط وشمال إفريقيا، أما بالنسبة الى نسبة التمويل نجد هناك تقارب بين دول القارة الإفريقية ابتداء من وسط إفريقيا بنسبة 26,9 بالمائة ، ومن خلال الشكل كذلك نلاحظ الانتشار الصيني في كل القارة الإفريقية ومحاولة الاستفادة من عديد المشاريع بشكل متنوع حسب كل منطقة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص الصين في تحديد وفرض مكانتها في القارة الإفريقية والاستثمار فيها.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

إضافة الى الأهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا والمتعلقة بالجانب الاقتصادي البحت ، فالصين توجهت للأسواق الإفريقية من منطلق جيوسياسي ، حيث حولت اهتمامها كمثال بمنطقة الشرق الأوسط والتي تعتبرها منطقة تنافس من قوى عديدة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق توترا بسبب الصراعات التي تعتبرها الصين عائقا في الحصول على مصادر الطاقة بشكل آمن ، ما دفعها الى التوجه الفعلي نحو إفريقيا¹

ومن بين الأهداف الصينية الأخرى لاهتمام الصين بإفريقيا، الأهداف السياسية حيث تدرك الصين أنه عليها ضمان مكانتها في هيئة الأمم المتحدة من خلال تشكيل أغلبية داعمة لها وتوسيعها لتشمل الدول الإفريقية ، من أجل مجابهة القرارات المناهضة لها من الغرب خاصة في مجال حقوق الإنسان، إضافة الى ظهور الصين في مظهر الداعم للقضايا الإفريقية خاصة المتعلقة منها في مجال دعم الحريات والديمقراطية في مقابل ذلك استفادت الصين من فاعلية الدول الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بعد تحررها من نفوذ وسلطة الغرب خاصة النفوذ الفرنسي ، لذا أصبحت تشكل دعما قويا للصين من خلال التصويت لصالحها في الكثير من القرارات المناهضة والتي تكون ضد الصين²

رغم نجاح المبادرة في إفريقيا وانضمام معظم الدول الإفريقية للمبادرة إلا هذا لا ينفي وجود تحديات كثيرة تعتبر عائقا في الكثير من الأحيان، فالكثير من الخبراء يعتقدون ان مبادرة طريق الحرير في إفريقيا³ :

- تأخذ طابع مساعداتي لا طابع تعاوني ، وبذلك فالمبادرة حسيم تركز للتبعية والهيمنة الصينية على الاقتصاد في إفريقيا.
- تباطؤ ونقص في جودة بعض المشاريع التي تتكفل بها الشركات الصينية في إفريقيا
- تحديات البيئة الإفريقية خاصة من الناحية الأمنية بسبب التهديدات الأمنية التي تشكلها الإرهاب والنزاعات الداخلية

¹ علي مدوني، الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 356 .

² المرجع نفسه ، ص 357

³ محمد خلاف، طويل نسيم، مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات ، مجلة المفكر ، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص ص 127/126 .

• تخوف الدول الإفريقية خاصة من الناحية السيادية بسبب التواجد العسكري في بعض من هذه الدول، إضافة الى وجود مؤشرات تدل على انخراط الصين في بعض القضايا الداخلية وحتى في عمليات التجسس.

رغم التحديات التي تشكل نوعا ما عائقا أمام بلوغ الصين لأهدافها الإستراتيجية المسطرة من إقامة المبادرة في القارة الإفريقية إلا أن الملاحظ هو دخول وانضمام الدول الإفريقية في كل مرة ، وتعتبر الجزائر كدولة افريقية حديثة الانضمام للمبادرة من أهم الدول التي تهتم الصين بتواجدها ضمن الطريق والحزام، كدولة جيوسياسية و طاقوية في شمال إفريقيا، باستطاعة الصين ربط مشاريع متنوعة معها وتطويرها ضمن المبادرة

المطلب الثاني: التقارب الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام والطريق:

بفضل تطور العلاقات بين الصين والجزائر و التي خولت الصين لتصبح الشريك الأول للجزائر على عدة مستويات خاصة في المجال الاقتصادي، كان لابد للجزائر من تفعيل الشراكات وتوسيعها مع الصين ، فكانت الجزائر كمعظم الدول الإفريقية التي رحبت بمبادرة الصين " الطريق والحزام" ، حيث انضمت لها من أجل توسيع وتنويع اقتصادها والتحرر من قيود التبعية للقوى التقليدية والاندماج في اقتصاد عالمي تحكمه المصالح في إطار بيئة دولية متوترة ، فمبادرة طريق الحرير التي دخلتها الجزائر سنة 2018 تعتبر لبنة قوية لتفعيل التعاون بشكل أعمق بين البلدين ، ومحاولة جعل هذه المبادرة كآلية وخطة لدعم هذا التعاون من أجل بلوغ أهداف إستراتيجية لكلا البلدين تحقيقا لأكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والتنموية ، ومن خلال هذا الطرح سوف ندرس حيثيات انضمام الجزائر الى هذه المبادرة ومدى استفادة الطرفين منها عن طريق الوقوف على أهم المشاريع والشراكات والخطط المبرمة بين الصين والجزائر في خضم مبادرة طريق الحرير.

الفرع الأول: حيثيات انضمام الجزائر الى مبادرة الحزام والطريق

بدأت ملامح رغبة الجزائر في الانضمام الى مبادرة طريق الحرير مع سنة 2018 هذه الفكرة التي رحبت بها الصين، فكان الإعلان الرسمي لمذكرة التفاهم بين حكومة البلدين بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق والمصادقة عليها في سنة 2019 كبادرة للخطة الأولى في تنفيذ وتدعيم

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الشراكة بين الصين والجزائر تحقيقا للمنفعة المتبادلة¹ ، فحسب وزارة الخارجية الجزائرية فإن الجزائر أكدت انضمامها لمبادرة طريق الحرير خلال انعقاد المؤتمر السابع للتعاون الصيني الإفريقي في بكين والذي شاركت فيه 53 دولة افريقية منها الجزائر التي اعتبرت فكرة الانضمام وسيلة لتعزيز علاقاتها التعاونية مع الصين من خلال تشجيع وتطوير مشاريع البنى التحتية كخطوة أساسية إضافة الى توسيع العلاقات التجارية بين البلدين، حيث تضمن المرسوم الرئاسي رقم 19_176 المؤرخ في 6 جوان 2019 التصديق على مذكرة التفاهم للتعاون بين البلدين في إطار المبادرة والتي تحتوي على مجموعة من النقاط أهمها إعلان رغبة الطرفين في تعزيز التعاون ضمن شراكة إستراتيجية شاملة بحيث يحرص الطرفان على بناء مجتمع مشترك متعاون في جميع المجالات ضمن مبادرة الحزام والطريق²

في الحقيقة من خلال مبادرة الحزام والطريق رأّت الجزائر أنه أصبح لا بد من التركيز أكثر على الإصلاحات الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي ومحاولة تخفيف الضغوط والقوانين ورفع القيود في هذا الشأن ،رغبة منها في تسهيل الإجراءات للاندماج مع اقتصاديات العالم الخارجي ومنهم الصين الذي كما سبق وذكرنا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر ، وهذا ما لاحظناه من خلال قانون المالية التكميلي والذي يصب في إطار التسهيلات على جانب الاستثمار الأجنبي من خلال إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية محليا بإلغاء المادة 55 من قانون المالية لسنة 2016 التي كانت تفرض ذلك ، حيث اعتبرت الحكومة أن السبب الفعلي لتعديل هذه المادة يعتبر ضروريا لانفتاح البلد على الاستثمارات الأجنبية التي تخدم المصلحة الوطنية ، ومن جهة أخرى فقانون الملكية التكميلي 2020 يتيح للمؤسسات الأجنبية اختيار نظام الربح الحقيقي وهذا من أجل تشجيعها للاستثمار داخل الجزائر³

¹ عبد القادر بوالروايح، الأهمية الإستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق، الجزائر أنموذجا ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد10 ، العدد02 ، 2023 ، ص 113

² عبد الحفيظ يحيوي ،عبد الكريم كافي، إحسان بن علي ، الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة الحزام والطريق : حالة ميناء الحمداية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد الثامن ، العدد 01 ، جانفي 2022 ، ص 211 .

³ وكالة الانباء الجزائرية ، الاستثمار الأجنبي :مشروع قانون المالية التكميلي يحدد القطاعات الإستراتيجية ويلغي حق الشفعة ، 17 ماي 2020 ، على الموقع : <https://www.aps.dz/ar/economie/87246-2020-05-16-14-56>

57 ، تاريخ الإطلاع : 2023/12/12

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

أصبحت الجزائر تدرك بشكل أو بآخر أن الانغلاق على الآخر والاعتماد فقط المحروقات كعمول للاقتصاد الوطني لا يجدي نفعا في البيئة الدولية التي تعرف تذبذبا في تحديد أسعار هذه الأخيرة ، إضافة الى أن الجزائر أصبحت تدرك ضرورة تنوع شركائها الاقتصاديين وفتح المجال الاستثماري على نطاق أوسع وتخفيف التبعية الكاملة لشركائها الكلاسيكيين (فرنسا) ، وان مبادرة طريق الحرير فرصتها في ذلك باعتبار هذه المبادرة وسيلة لربط اقتصاديات العديد من دول العالم خاصة الدول ذات الوزن الاستراتيجي خاصة من ناحية الموقع والثروات الطاقوية التي تمتلكها ، بل وأكثر من ذلك فمبادرة الحرير فرصة الجزائر في تطوير بنيتها التحتية من خلال إقامة مشاريع فاعلة في البلد.

وحسب الخبير الاقتصادي محمد بوخاري أنه من خلال تعزيز بنية الجزائر التحتية وفق معايير دولية تربطها بشبكة عالمية في إطار مبادرة الحزام والطريق فإن ذلك سيسمح بوصول المنتجات الجزائرية الى أقصى دول العالم وتوسيع آفاقها الاقتصادية تحقيقا لهدفها في التكامل الاقتصادي مع العديد من البلدان خاصة الصين¹ ، وذلك لا يكون إلا عن طريق الانفتاح الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الأساسي لتحقيق النمو خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط بالدرجة الأولى في اقتصادها كالجزائر، والتي هي أمام ضرورة إعادة هيكلة اقتصادها ومحاولة تنويعه لتحقيق نقلة نوعية من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ومحاولة إنشاء جهاز اقتصادي فعال لتمكين وتطوير الاقتصاد الجزائري للخروج من دائرة التخلف وتحقيق الانفتاح الدولي لإحراز التقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي² ، خاصة وان المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر لا تزال بعيدة عن مكانتها الطبيعية قياسا بتلك الإمكانيات المادية والبشرية التي يزرعها الاقتصاد الجزائري والذي لم يستطع بعد خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة القادرة على جذب الاستثمارات الخارجية والأجنبية والتي يمكن لها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الجزائري الريعي ، ولا يكون ذلك الا بجملة من الاستراتيجيات من أهمها ، ضرورة مراجعة جميع الإجراءات الإدارية

¹ الإذاعة الجزائرية، الجزائر والصين : شراكة إستراتيجية شاملة على ضوء مبادرة الحزام والطريق، 2023/07/16، على الموقع : <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/29323> ، تاريخ الاطلاع : 2023/12/13 .

² حورية قصبة ، مناطق الازدهار المشترك: فضاءات التعاون في طريق الحرير، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والتعاون، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قلمة ، الجزائر ، 2024 ، ص 250

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية وتكوين بيئة استثمارية مناسبة¹ ، وذلك بتكثيف الجهود من أجل خلق بيئة تنافسية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفتح قطاعات جديدة في مجال الاستثمار ، إذ تعتبر مبادرة الحزام والطريق من بين أهم الاتفاقيات التي أبرمتها مع الصين والتي تضمن لها تعزيز الاستثمار معها بشكل مباشر في مختلف القطاعات ، وهذا ما تدرك الجزائر أنه سبيلها في تحقيق تنمية على جميع الأصعدة .

من جهة أخرى فإنه من حيثيات انضمام الجزائر الى هذه المبادرة من الجانب الصيني إضافة الى ما ذكرناه سابقا عن أهمية الجزائر ووزنها الطاقوي وموقعها الاستراتيجي ، هي مكانتها الجيوبوليتيكية ضمن إستراتيجية الصين في إفريقيا من خلال طريق الحرير البحري ، فبتحول إستراتيجية الصين صوب العالمية في إطار المبادرة ، فهي تدرك أن امتلاك الجزائر لأطول ساحل في غرب المتوسط وتوفرها على منطقة اقتصادية حسب القانون البحري الجديد والتي تعتبر الأكبر في غرب المتوسط يخولها أن تكون بوابة فعلية لإفريقيا وإعادة بعث مبادرة الحزام والطريق في القارة ككل²

فأمام رغبة الجزائر في الانتقال نحو مستويات اقتصادية أعلى تخدم بيئتها الداخلية وتثبت وزنها على مستوى البيئة الخارجية ، وأمام طموح الصين في ضم أكبر عدد من البلدان ذات القيمة الإستراتيجية لمبادرة طريق الحرير ضمن أطروحات التعاون التي تعتمد عليها الصين لتحقيق أهدافها التوسعية ، ومع وجود علاقات بين البلدين والتي تعتبر بالأصل علاقات ودية قامت على التعاون في جميع الميادين منذ البداية ، كان انضمام الجزائر لمبادرة الطريق والحرير وترحيب الصين بها أمرا طبيعيا ، وبدأ العمل عليه بالتركيز على جملة من المشاريع التي أكدت استمرارية العلاقات الصينية الجزائرية على نحو تصاعدي.

الفرع الثاني: التعاون الصيني الجزائري في إطار مبادرة طريق الحرير:

بدخول الجزائر ضمن مبادرة الطريق والحزام كان هناك تعاون متنوع في العديد من المجالات مع الصين ، حيث أسس الطرفان للعديد من المشاريع بشكل مستمر ومتطور ، كانت نتائجها واضحة

¹ بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990/ 2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة

الحاج لخضر ، باتنة ، 2022 ، ص ص 162 ، 168

² حورية قصعة، مرجع سابق ، ص 253

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

على ارض الواقع، فالإستراتيجية الشاملة للصين في الجزائر تقوم على مصالح تكاملية مشتركة ومتبادلة مع الجزائر ويمكن فهمها بشكل أوضح في سياق إطار مبادرة طريق الحرير ، والجزائر بشراكتها مع الصين أصبحت تركز على ثلاث دوافع رئيسية تتمثل في حتمية البروز الاقتصادي العالمي ومحاولة تنويع الاقتصاد الوطني القائم بشكل كبير على قطاع المحروقات ، إضافة الى رغبتها في تنمية البيئة الداخلية من خلال القيام بأهم خطوة وهي محاولة القضاء على البطالة والتقليل منها قدر الإمكان، كل هذه الأهداف لا تتأتى إلا بجذب أكثر قدر من المستثمرين والاستفادة من المشاريع التي يطرحونها لصالح الاقتصاد الوطني بشكل عام والعمالة بشكل خاص¹

وتعد الجزائر من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية تعاون في إطار مبادرة طريق الحرير مع جمهورية الصين، حيث تحرص الجزائر حسب وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم في 2020 على تنسيق التعاون مع الصين لوضع خطة خماسية للتعاون الاستراتيجي الشامل من خلال هذه المبادرة ، عن طريق الاستئناف المنظم للمشاريع الرئيسية في مجال البنية التحتية بمنح الشركات الصينية إمكانية الوصول لمشاريع هذه الأخيرة وتسهيل عملها، إضافة الى ذلك تطوير المبادلات العسكرية من خلال اقتناء الأسلحة ومعدات عسكرية عالية التقنية من الصين ، حيث تعتبر الجزائر أكبر مشتري السلاح الصيني في المنطقة المغاربية، إضافة الى الانخراط في المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية في إطار مبادرة طريق الحرير²، ومع انضمام الجزائر لطريق الحرير في 2019 زادت وتيرة الشركات الصينية لانجاز البنى التحتية عبر مشاريع تنموية ضخمة لتبلغ الاستثمارات الصينية في سنة 2021 ، 10 مليار دولار أمريكي وحجم المبادلات التجارية السنوية بين البلدين 9 مليار دولار أمريكي حيث صدرت الصين للجزائر الى الجزائر في 2019 ما قيمته 6,94 مليار دولار من منتجات متنوعة : أنابيب الحديد بقيمة 307 مليون دولار ، إطارات مطاطية بقيمة 219 مليون دولار ، شاحنات التسليم بقيمة 202 مليون دولار ، في مقابل ذلك لم تصدر الجزائر للصين منتجات خارج المحروقات³، وعلى اعتبار أن البنية التحتية والاستثمار فيها لا يتحقق إلا بتوفير بنية نقل متماسكة مكونة من طرق وممرات وموانئ تعزز خطوط النقل الداخلية والخارجية لتحقيق شبكة من الاتصالات عالية الكفاءة من شأنها تحفيز الاستثمار الأجنبي، فهي تعتبر شرطا ضروريا في العملية

¹Zemouri Messaud, Belkacemi Soumia, "Sino-algerian partnerships and it's impact on the emergence of Algerian economy", Journal of Industrial Economics, Vol13N03, Decembre2017,p503

²Mordechai Chaziza, The New silk road Grand Strategy And The Maghreb: China and North Africa, published by Routledge : 605 Third Avenue New York, NY 10158,First published 2023.

³ حينة رجوح، عتيقة كواشي، مرجع سابق ، ص222

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الاستثمارية من ناحية تقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، ودعم تكلفة إجمالي الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب وبالتالي رفع العوائد¹، فإن الجزائر بانضمامها للمبادرة عبر ميناء الحمداية وبجاية توفر بنية تحتية مهمة فحسب العديد من الخبراء يروون أن الجزائر تحولت الى واحدة من الأقطاب التنموية في طريق الحرير البري و البحري في إفريقيا، حيث يرتبط الميناءين بطريق الوحدة الإفريقية وصولا الى نيجيريا ، وبتهيئة ميناء الحمداية سوف تكون الجزائر مركزا للحركة التجارية في إفريقيا بربط عمق إفريقيا بشرقها وغربها² ، وحسب توقعات لخبراء اقتصاديين فإن هذا المشروع بعد إتمامه كليا سوف يتمكن من الارتباط بشكل مباشر مع طريق الحرير الصيني، ويوفر للخزينة الوطنية العمومية أزيد من مليار 200 مليون يورو سنويا فقط تكاليف شحن بين ميناء الجزائر والموانئ الأوروبية القريبة، إضافة الى توفير الآلاف من مناصب الشغل والتي تعتبر أساس إستراتيجية مبادرة الحرير الصينية³ ، كما أن ميناء الحمداية سيساهم في تعزيز التجارة الوطنية عن طريق البحر ، ويطور المبادلات التجارية على المستوى الإقليمي كونه يحوي 23 رصيفا تسمح بمعالجة 6,5 ملايين حاوية و 25,7 مليون طن من البضائع سنويا⁴، إضافة الى ارتباط الميناء بشبكة طرق وطنية وخط سكك حديدية بطول 42.5 كم وثلاث مناطق صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 2000 هار ، وبهذا فميناء الحمداية يحظى بأهمية كبيرة للطرف الصيني الذي يعتبره وسيلة لتصدير سلعه للضفة الشمالية من البحر المتوسط والطرف الجزائري الذي اعتبره رئة التنمية في البلاد ومشروع القرن باعتباره يتجاوز حدود الجزائر انتقالا الى فك العزلة وربط الدول الإفريقية التي لا تحوي منافذ بحرية⁵، أما بالنسبة الى تمويل هذا المشروع فالجزائر قررت ان يكون تمويلا مشتركا بين الطرفين يمثلها من الجانب الجزائري " الصندوق الوطني للاستثمار " ، ومن

¹ عبد السميع طه موساوي ، نفيسة ناصري ، طريق الحرير كنافذة اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن ، العدد 02 ، 2022 ، ص 44

² أحمد عزي ، وافية تيجاني ، الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 401.

³ عبد القادر بوالروايح، مرجع سابق، ص 114

⁴ حورية قصعة مرجع سابق ، ص 225

⁵ خالد فخار، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية ، - دراسة تحليلية لمبادرة الحزام والطريق- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولي ، تخصص دراسات مغاربية ، 2023 ، ص 326

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الجانب الصيني " بنك اكزيم "، حيث ان تكلفة المشروع قاربت 6 مليار دولار، إذ يرتبط هذا الميناء بميناء " جن جن " جيغل ويمتد الى أعماق إفريقيا عبر الطريق العابر للصحراء على مسافة 4500 كم، كما يمر بالموانئ الجافة للجلفة وتمنغست وصولا الى الحدود مع النيجر ومالي عبر شبكات سكك الحديد¹، اذا بدون مبالغة فميناء الحمدانية يعتبر اللبنة الأساسية لمشروع طريق الحرير البحري في الجزائر إلا أن هذه الأخيرة تمشي بخطوات حذرة فيه وهذا ربما راجع لعدة اعتبارات سياسية ، فالصين مثلا وكأمثلة كثيرة في إفريقيا أنها تقوم بإنشاء قواعد عسكرية في الموانئ لحماية وتأمين مصالحها ، وهذا طبعا ما لا تقبله الجزائر .

من جهة أخرى فإن الصين حريصة في عملية انتقائها للدول الإفريقية التي تستطيع أن تلعب دورا بارزا في مشروع طريق الحرير من خلال مجموعة من النقاط الأساسية التي تتوافق مع أهداف الصين² :

- **تنسيق السياسات: Policy coordination** تقصد بها الصين وجود اتفاقيات او مذكرات تفاهم مع الدول بشأن مبادرة الحزام والطريق منذ الاعلان عنها في 2013 عن طريق العلاقات الدبلوماسية والزيارات الرسمية بين البلدين.
- **ربط المرافق: Facilities connectivity** تقصد بها وجود ميناء للمياه العميقة أو إمكانية إنشاء ميناء باستثمارات صينية أو وجود خط سكة حديد، ومشروع طاقة رئيسي تموله الصين .
- **تجارة دون عوائق: Unimpeded trade** تركز فيها الصين على ترتيب البلدان والشركاء التجاريين في إفريقيا، إذا كانت من بين العشرة الأوائل من حيث إجمالي التجارة في العام.
- **التكامل المالي: Financial integration** يقصد به وجود RMB كجزء من احتياطات النقد الأجنبي تابعة لبنك الصين.
- **الروابط بين الناس: People-to-people bonds** متوقفة على وجود معهد كونفشيوس وإذا ما قسنا هذه المعايير على انضمام الجزائر للمبادرة فإننا نجد أن الجزائر والصين قاما بزيارات متبادلة خلصت الى مذكرات تفاهم أهمها انضمام الجزائر الى مبادرة الطريق والحزام ، أما بالنسبة

¹ المرجع نفسه، ص 327

²Alexander Demissie , Moritz Weigel, Tang Xiaoyang, china's belt and road Initiative and it's Implications for Africa, published by WWF, Nairobi, Kenya, December 2016 p20

الى أهم المرافق التي تدعم التعاون والشراكة بين البلدين في إطار المبادرة هو إنشاء ميناء شرشال كلبنة أساسية لهذا المشروع، من ناحية التجارة وسلاستها لا دليل أكثر من احتلال الصين للمرتبة الأولى كشريك تجاري للجزائر متجاوزة القوى التقليدية الكبرى، لكن من ناحية التكامل المالي فلا يوجد في الجزائر RMB ولا يتم التعامل به، كذلك هو الأمر بالنسبة لمعهد كونفوشيوس والذي لا توجد أفاق لإقامته وذلك لعدة اعتبارات من بينها الاعتبارات الدينية، من خلال هذه الإسقاطات نستنتج أن الجزائر في إطار مبادرة طريق الحرير لا تزال متأخرة مقارنة بالعديد من البلدان الإفريقية على غرار مصر التي تعتبر في المركز الأول كشريك صيني في مبادرة طريق الحرير باستيفائها المحددات والمعايير التي حددتها الصين، وهذا بسبب العديد من الاعتبارات السياسية والأمنية وحتى الثقافية.

المبحث الثالث: تداعيات الإستراتيجية التعاونية الصينية على التنمية في الجزائر

من أبرز مخرجات الحرب الباردة هو التحول الجذري الذي مس النظام الدولي بانتهاء الثنائية القطبية وما صاحبه من تغيرات كبيرة في البيئة الدولية والتي تأثرت بها دول الجنوب بصفة أكثر، مع بروز العولمة وتبعاتها خاصة العولمة الاقتصادية، فأصبح لا بد للدول النامية من مواكبة التغيرات الدولية وكانت الصين الدولة السبّاقة في الاهتمام بتطوير اقتصادها والاهتمام بشكل أكثر بالتنمية الاقتصادية، حيث استطاعت أن تخلق لنفسها نموذجا تنمويا خاصا بها تقوم فكرته على التناسب مع خصوصياتها الوطنية وتعتمد على قدراتها الذاتية، لتمتلك بذلك الصين من خلال تجربتها التنموية خبرة واسعة تسعى الى مشاركتها مع عديد الدول النامية بما فيها الجزائر، عن طريق التعاون في المجال التنموي ونقل خبراتها للاستفادة بشكل أوسع .

المطلب الأول: السياسات التعاونية والشراكة الصينية الجديدة من أجل التنمية في

إفريقيا

كانت رغبة الصين ملحة من أجل تطوير التعاون الاستراتيجي في خدمة التنمية في الدول الإفريقية عامة، إيماننا منها أنه وسيلة تحقيق للمنفعة والربح المشترك، خاصة مع التحولات الكبرى في النظام العالمي مع عدم التوازن في التنمية والتحديات العالمية مثل أمن الطاقة والأمن الغذائي وتغيير المناخ ...، لذا فالصين كان هدفها الأساسي على الصعيد السياسي ترسيخ الثقة بينها وبين هذه البلدان من خلال دعم التنمية فيها بما يتناسب مع ظروفها الواقعية، وعلى الصعيد الاقتصادي ساعد نمو التعاون في المجال التجاري والمبادلات التجارية في تأكيد وتوثيق العلاقات بشكل أكبر،

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

كما فتحت الصين الأفاق بضرورة التركيز على التنمية في المجال الثقافي كذلك من خلال الدعوة الى الاطلاع على الثقافات المختلفة للبلدان¹ وأكدت الصين أن ما تدعو إليه في إفريقيا يقوم على مبادئ السلام والتنمية والتعاون، ونبذ الحرب والنزاعات، وتعاملت الصين مع الدول الإفريقية تاريخيا من خلال مقارنة أخلاقية مستمدة من القيم الثقافية الصينية، حيث أكدت بكين على أهمية إفريقيا في بلوغها الى أهداف التنمية الصينية لما تمثله من طاقة وسوق واستثمارات، في الوقت ذاته تعتبر الصين نفسها دولة رائدة في التنمية ما يخلوها الى ربط شراكات عالمية خاصة مع دول العالم الثالث والدول الإفريقية في مجال التنمية² ، ومن أجل تحقيق التنمية كان لابد للصين من خلق آليات لذلك من خلال تأسيسها لوكالة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في عام 2010 ودمجها ضمن هيكل الاتحاد الإفريقي وعملياته، حيث تم التعاون بين هذه الوكالة و المعهد الصيني للدراسات الدولية مع حكومة جنوب إفريقيا والمؤسسات الأكاديمية في نوفمبر 2015 لعقد مؤتمر بعنوان " حزام واحد ، طريق واحد وإفريقيا مزدهرة" ، والذي تمخض عنه إنشاء " لجنة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا بشأن مبادرة الحزام والطريق وإفريقيا" (NEPAD TTC) ، لتطوير نهج القارة تجاه مبادرة الحزام والطريق والبحث عن الأفضل لضمان استفادة القارة من هذه المبادرة³، والتي تسعى من خلالها الصين الى القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق الصين وغربها بالسعي نحو تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة فيها عن طريق تطوير المنشآت والبنى التحتية للدول المنخرطة في المبادرة بما فهم دول القارة الإفريقية لتسهيل عمليات النقل وتحرير التجارة ، كما ركزت على التنمية من خلال التبادل الثقافي والحضاري⁴

وما تجدر الإشارة إليه في إطار الشراكة بين الصين والدول الإفريقية تحقيقا للتنمية، هي تلك العلاقة الترابطية بين سياسة الاستثمار الصينية والمساعدات الغير مشروطة في القارة الإفريقية وبين ما تنتجه الأسواق الإفريقية من فرص للشركات الصينية، مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الإفريقي الذي تساهم الصين بشكل كبير في إنعاشه، وهذا ما أكده السفير الأوغندي

¹ تعميق التعاون الاستراتيجي وتعزيز التنمية المشتركة، embassy of the people's republic of china in suden، جوان 2012، على الرابط التالي:

² صليحة محمدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 129/ 130 ، تاريخ الاطلاع : 10 ، جانفي ، 2024 ، http://sd.china-embassy.gov.cn/ara/xwdt/201206/t20120605_6678354.htm

³Alexander Demissie,op.cit,p18

⁴ لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 181

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

السابق " فيليب أدرو" عن العلاقة الوثيقة بين التنمية في إفريقيا والاقتصاد الصيني، وان وصول إفريقيا الى تحقيق تنمية شاملة لا يتأتى إلا من خلال الاقتصاد الصيني وعلاقات كناية عن العلاقات التكاملية بين إفريقيا والصين¹، كما أكدت كثير الإحصائيات خاصة تلك التي يطلقها صندوق النقد الدولي الذي أكد على زيادة نمو بلدان القارة الإفريقية بفضل علاقاتها الاستثمارية مع الصين، فقد كانت هناك نتائج ملموسة على عديد الدول، والتي اتضحت بفضل علاقات الشراكة مع الصين من خلال مؤشرات انعكست ايجابيا على نسبة البطالة والفقير التي تراجعت بشكل ملحوظ، كما شهد قطاع البنية التحتية والمرافق الأساسية تطورا ملموسا، إضافة الى تنامي فرص العمل ومعدلات السيولة، والأمثلة التي تؤكد ذلك في دولة أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي استفادت بشكل كبير من خلال علاقاتها مع الصين التي استطاعت المساهمة في تطويرهما بشكل يخدم التنمية في البلدين²، كما أن الاستثمارات الصينية ساهمت بتوفير 15 ألف وظيفة عمل محلية في دولة زامبيا في سنة 2010، وأصبحت المستثمر الأول في أوغندا من خلال توفير أكثر من 5500 فرصة عمل في 32 مشروع، إضافة الى تقديم القروض الميسرة دون شروط للدول الإفريقية من أجل التنمية فيها، مع المساهمة في تقييد المواقف الاحتكارية والمجحفة للمؤسسات المالية العالمية، باعتبارها المصدر الأول لمساعدة الدول الإفريقية³، من جهة أخرى فالصين بفضل إستراتيجيتها التنموية في القارة الإفريقية استطاعت تخفيف أو تقليص التبعية الإفريقية للمعسكرات التقليدية التي لم تكن تهتم بتنمية القارة أكثر ما كانت تهتم بتأمين مصالحها فيها، على عكس الصين التي دخلت إفريقيا من خلال سياستها الناعمة التي تكسبها ثقة الشركاء، حيث كانت تدعو في علاقاتها مع الدول الإفريقية الى تحقيق الربح على جميع الأطراف من خلال برامجها ومشاريعها الاقتصادية، والتي جعلت منها شريكا موثوقا لدى دول إفريقيا⁴

¹ شريفة كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية في القارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 981

² محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين: ألمانيا، ط 1، 2020، ص 197

³ محمد محياوي، محمد هاملي، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة: الأبعاد والمتغيرات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، أفريل 2022، ص 210

⁴ محمد الصالح جمال، نفس المرجع، ص 199

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

كل هذه الامتيازات والمعطيات تقودنا الى محاولة فهم العديد من التساؤلات فيما يخص مشروع التنمية الصينية في إفريقيا، ومدى استفادة دول القارة فعليا منها، باعتبار أن إفريقيا دولة غنية جدا بالمواد الأولية والثروات ما يجعلها عرضة للتنافس الدولي من كل حذب وصوب، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مسألة الديون فنجد انه من الجيد أن ساهمت الصين في محو ديون الكثير من بلدان القارة بدون شروط إضافة الى تقديم قروض دون فوائد لهم، إلا أن تسديد هذه القروض قد أثقل كاهل العديد من دول إفريقيا ، فإثيوبيا عانت من أجل تسديد الأقساط التي عليها من بكين، كذلك كينيا التي وحكومتها نايروبي أصبحت أمام مساومات قد تفقدها ميناء مومباسا لصالح الصين¹، كما أن تداعيات التنمية الصينية في إفريقيا تمتد الى المشاريع المقامة فيها من خلال مشكلة العمالة والتي تكون فيها امتيازات أكثر للعمال الصينيين الذين يتفوقون خبرة وعددا على العمال المحليين، وهذا ما يسبب مشاكل داخلية بين هذه الفئة العمالية وحكوماتهم، والكثير من المشاكل الأخرى التي تثار خاصة قضايا الرشوة والفساد التي ثبتت على العديد من الشركات الصينية بتواطؤ حكومات في إفريقيا².

إن امتيازات التعاون من اجل التنمية في إفريقيا التي تهدف لها الصين تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لدول القارة خاصة ما تعلق بالبنية التحتية والسوق الصينية السلسة، إلا أن هذا لا ينفي وجود العديد من المشاكل التي تقف عائقا في وجه هذه الاستثمارات المدعومة للتنمية، زد على ذلك فالصين بإستراتيجيتها الموجهة الى القارة الإفريقية في اغلب الأحيان أصبحت تقدم المصلحة على حساب التعاون ولو كان بطرق غير قانونية، وإلا ماذا يسمى تدعيمها لأنظمة حكم على غرار أخرى، أو كيف نسمي التدخل الصيني في هذه الدول وحكوماتها وهي التي تدعو مبادئها الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن هذا المنطلق لاقت الصين العديد من الانتقادات من الشعوب الإفريقية في قضايا مختلفة تمثلت في انتقادهم لمعايير البنية التحتية التي تفتقر للجودة، وقضايا تخص أيضا اتهام الشركات الصينية بتلويث البيئة، ووصل الأمر الى منعرجات أمنية خطيرة، حيث تعرضت الشركات والعمال الصينيون الى هجومات مسلحة واختطافات من قبل حركات تحريرية

¹ خالد بقاص، وآخرون، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية ودورها في تحقيق تنمية القارة الإفريقية، الملتقى

الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول

النامية، 3، 2 ديسمبر 2019، ص 105

² محمد محياوي، محمد هاملي، مرجع سابق، ص 213

تعبيرا عن عدم رضاهم على الاستثمارات الصينية خاصة في مجال النفط، كالهجوم المسلح التي قامت به حركة "دلتا" جنوب نيجيريا رفضا لحصة الصين النفطية البالغة 2,2 مليار/د¹.

إذا وكوجهة نظرومع ضبابية المشهد الخاص بالتنمية الصينية في إفريقيا وأهدافها الحقيقية، وجب على القادة الأفارقة في المقام الأول السعي نحو توضيح جميع الصفقات مع الصين، بالدرجة الأولى ضمان الاستفادة الفعلية من هذه الصفقات والتفكير بشكل براغماتي للانتفاع من أهداف التنمية من خلال السعي نحو التقاسم العادل لعوائدها، والرفض القطعي لأي شكل من أشكال التدخل الصيني في الشأن الداخلي لهذه الدول، خاصة وان إفريقيا بثرواتها المتنوعة والمهمة هي في محل قوة بالنسبة للدول ذات التوجه الطاقوي كالصين.

المطلب الثاني: أهمية التعاون مع الصين في خدمة التنمية في الجزائر

مرت التجربة التنموية بالجزائر على عدة محطات مرهونة بالحالة السائدة في البلد منذ الاستقلال وتولمها النظام الاشتراكي، قناعة منها أن الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية تكرر التبعية لمستعمراتها وتجردها من شروط التنمية، خاصة وأن الجزائر خرجت من الحرب الاستعمارية كدولة ضعيفة على جميع الأصعدة بحيث لا تستطيع تحقيق التنمية بهذه الإمكانيات، ما جعلها تنطلق في المخططات التنموية كنوع من الإصلاحات بهدف تنشيط ديناميكية التنمية²، وقد تطرقنا من قبل في دراستنا للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بهم الجزائر من أجل دعم وتطوير الاقتصاد وتنميته، بداية من برامج الإنعاش الاقتصادي وصولا الى برامج دعم النمو التي تمتد الى سنة 2030 ، إضافة الى مخطط الإستراتيجية الشاملة مع الصين وما ترتب عنه من اتفاقيات تدعم التعاون والتنمية ، أنها تسعى وفق إستراتيجية طويلة المدى الى جملة من الأهداف التي تخدم التنمية من أبرزها تطوير صادراتها خارج المحروقات، ورفع القيود على القطاع الخاص عن طريق تشجيع الاستثمار

¹ خالد بقاص، المرجع نفسه، ص 106

² عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية ،

مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 07 ، ديسمبر 2014 ، ص 180

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

الخاص إضافة الى جلب رؤوس الأموال الخارجية، وتعميق اندماجها كدولة ذات اقتصاد نامي في التقسيم العالمي¹

لهذا فالجزائر تراهن على الصين كشريك مهم في مجال التمكين للتنمية المستدامة باعتبارها رائدة في هذا المجال، من خلال الاستثمار في المشاريع التي تخدم التنمية خاصة في ظل اهتمام الجزائر بتنوع صادراتها خارج إطار المحروقات وإعطاء أهمية أكثر للطاقات المتجددة، وطورت الصين مواضيع التنمية المستدامة أكثر فأكثر في إطار مبادرة الحرير بإطلاقها إلى مبادرة تنمية عالمية على إثر أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2021 وأطلقت عليها تسمية " إدارة التنمية العالمية " تربط من خلالها الصين بين مبادراتها وبرنامج التنمية الأممي الثاني الذي يمتد حتى سنة 2030، ومن ابرز أهدافها ربط الإنسان بالبيئة وتعزيز استراتيجيات الحفاظ عليها تحقيقا لتنمية شاملة²، في مقابل ذلك كانت الجزائر قد وضعت إستراتيجية تمتد الى سنة 2035 في مجال الطاقة تبحث من خلاله تحديد الفاعلين الاقتصاديين خاصة الشركات الأجنبية من خلال تطوير المشاريع البينية كقطاع التعدين والمناجم، وخطوط البنية التحتية كسكك الحديد وخطوط الأنابيب الحديدية والمناطق الاقتصادية الخاصة كالموانئ، ولنجاح هذه الإستراتيجية كانت الصين أهم شريك في هذا التعاون³، إذ يهدف التعاون بين الصين والجزائر في إطار تحقيق التنمية الى جملة من النقاط من أهمها⁴:

❖ تقوية العلاقات السياسية بين البلدين تمهيدا لتمتين الروابط الاقتصادية، وتحقيق التواصل بين البلدين على مستويات أخرى ثقافية وإنسانية من شأنها تحقيق الأهداف التنموية المشتركة.

¹ نبيلة عرقوب، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 24 (2)، د.س.ن، ص 173

² صالح زباني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية مشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، 203، ص 68.

³ أحمد بن عدة، محمد لكحل، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2030/2020، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد: 01، 2022، ص

⁴ عبد الحفيظ يحيواوي، عبد الكريم كافي، إحسان بن علي، مرجع سابق، ص 212

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

- ❖ الاستثمار في الإمكانيات والفرص التي تتمتع بها كل من الصين والجزائر تحقيقا لتعاون مثمر وتنمية مستدامة.
- ❖ التعاون بشكل جدي خاصة من خلال الاستراتيجيات المشتركة والمبادرات الجدية بينهما، خاصة مبادرة طريق الحرير التي تعتبر وسيلة تضمن للصين والجزائر تحقيق أكثر قدر من الأرباح الاقتصادية التي تأسس لقاعدة صلبة في مجال التنمية
- ❖ تحقيق الترابط على نطاقات أوسع بين الجزائر والصين والعديد من الدول التي تسعى لبلوغ أهداف تنموية مشتركة
- علاوة على ذلك فالصين تهدف من خلال سعيها لتحقيق علاقات اقتصادية مع الجزائر تقود لإحداث تنمية على أصعدة متعددة، الى جملة من الأهداف والمبادئ أهمها: ¹
- ❖ تشجيع المنفعة المتبادلة لتحقيق الازدهار المشترك، حيث تراهن الصين على تأييد الجزائر لها في فكرة التعاون بمختلف أشكاله، تحقيقا للتنمية في المجالات الاقتصادية التجارية والاجتماعية
- ❖ التركيز على التأييد والتنسيق مع الجزائر، خاصة من خلال التعاون معها في ضمن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف كالأمم المتحدة، وتوافق الآراء في القضايا الداعمة للسلام والتنمية في العالم
- ❖ دعم التجارب الثنائية بين البلدين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة، ومحاولة استكشاف طرق التنمية المستدامة
- وللوصول الى هذه الأهداف لابد من تحقيق جوهر التنمية القائم على عدة أبعاد مترابطة ومكملة لبعضها ،

_ البعد المادي(الاقتصادي): يتضمن هذا البعد التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع

_ البعد الاجتماعي والإنساني : يتضمن خطط واستراتيجيات الدولة في القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان مع ضرورة التوزيع العادل للدخل

¹ رحموني وفاء، انعكاسات العلاقات الصينية الجزائرية على التنمية في الجزائر_ آفاق وتحديات،مجلة الدراسات

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

_ البعد السياسي : الذي نقصد به كيفية خروج الدولة من التبعية الاقتصادية وإحداث التحرر والاستقلال الاقتصادي

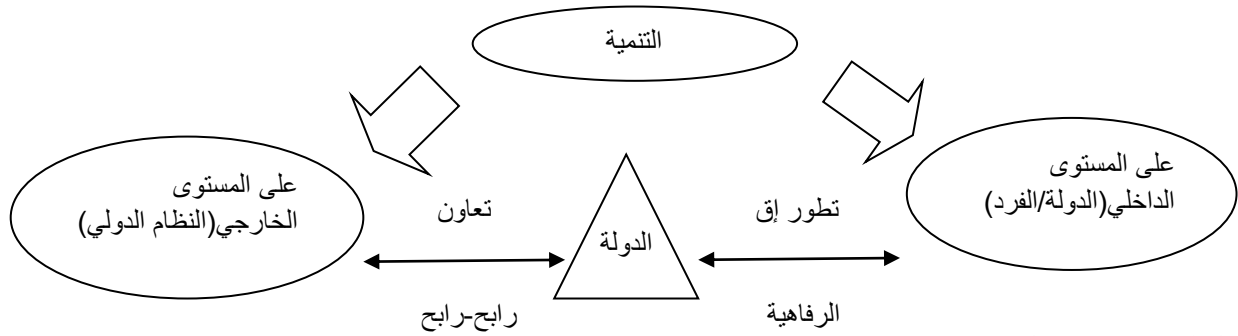
_ البعد الدولي : والذي يتضمن مفهوم التعاون بين الدول وعلاقته بالتنمية من خلال إبرام الاتفاقيات وتعزيز الشراكات، في إطار نظام عالمي وإقليمي متكامل

_ البعد الحديث للتنمية: يتمثل في التعاون الدولي في المواضيع الجديدة والحديثة التي تخص التنمية والتنمية المستدامة كمواضيع البيئة والمناخ واستغلال الطاقات المتجددة ، باعتبارها مشاريع تساهم في النهضة الحضارية للدول.¹

من خلال أبعاد التنمية الأساسية نستطيع في الأخير تقسيمها الى قسمين :

_ التنمية على المستوى الداخلي: تكون من خلال الإجراءات والاستراتيجيات التي تسطرها الدولة وتسعى لتحقيقها وتصب في مجملها لصالح الفرد ورفاهيته ومحيطه، ومحاولة تحسين سبل المعيشة وتسهيلها، بشكل ينعكس على الحياة الاجتماعية للأفراد، فالجزائر مثلا وضعت العديد من البرامج التنموية متوسطة وطويلة المدى من أجل إحداث تنمية ملموسة تساهم في تطور وتحسين المجتمع على عدة أصعدة.

_ التنمية على المستوى الخارجي: تكون من خلال التعاونات والشراكات بين الدول في عدة مجالات لتحقيق مصلحة مشتركة تعود بالربح على الطرفين



** الشكل من اعداد الباحثة

¹ عبد الحكيم قلوب، الغالي بن براهيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول، دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 09 ، العدد 01

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

وإذا أردنا تحديد الدور الجزائري ورغبتها في تحقيق التنمية على نطاقات أوسع وأشمل فإننا لا بد من الانطلاق من مساعي الجزائر العديدة التي تعنى بالتنمية وتطوير الاقتصاد، ولعل أهم الأحداث التي وثقت ذلك هي ترأس مجموعة 77 مناصفة مع الصين في 2012 والتي تجمع الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث، كما استضافت الجزائر من قبل ذلك القمة العربية السادسة في 28 نوفمبر 1973 التي خلصت الى إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية والإفريقية، هذه المساعي الحثيثة للجزائر على المستوى العالمي والعربي إن دلت على شيء فإنما تدل على الاهتمام الكبير للجزائر بالمشاريع التنموية والبحث على شركاء دوليين تساهم معهم في تطوير التنمية داخليا وخارجيا¹ أما على المستوى الإفريقي فكان مشروع "نيباد" الذي يبحث في سبل تنمية القارة الإفريقية بالشراكة مع الدول الكبرى ، إذ لعبت الجزائر دورا محوريا فيه بل وأكثر من ذلك فهي تعتبر حجر أساس لهذا المشروع من خلال المرافعة على القارة في جميع المحافل الدولية سواء القمم الأوروبية او مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والصين، لتطوير القارة ومنشأتها القاعدية ومشاريعها التنموية²

كما ذكرنا سابقا فالصين تعتبر مثالا يقتدى به خاصة في العملية الاقتصادية التحويلية في مسارها التنموي فتجربتها تجذب اهتمام العديد من الدول النامية منهم الجزائر، لكن في الحقيقة فإن هذه التجربة لم تأتي من العدم او بالسرعة المتخيلة بل من يركز في تاريخ الصين الاقتصادي يجد أنها كانت تعتبر بلدا فقيرا بسبب اقتصادها الذي يعاني من الركود نتيجة لخضوعه لسلطة مركزية وانعزاله على الاقتصاد العالمي³

إذا لا يمكن قياس تجربة الصين التنموية وإسقاطها على الجزائر خاصة وأن اقتصاد هذه الأخيرة منغلق خاصة على الاستثمارات الخارجية في عدة قطاعات ومزال يعتمد تقريبا بشكل كلي على الربيع البترولي، إضافة الى التعقيدات الإدارية في النظام الاقتصادي الجزائري خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي والذي لا يزال محصورا وغير واضح المعالم، إذ يحتاج الى تطوير نظرة إستراتيجية على المدى البعيد لتحسين من السياسة الاستثمارية في الجزائر تحقيقا لأهداف للتنمية.

¹ عمر بوجلال، عائشة سالمي، الدبلوماسية الاقتصادية بين التجربة الصينية والتطلعات الجزائرية (مؤلف

جماعي)، المركز العربي الديمقراطي: برلين ، الطبعة الاولى ، 2018 ، ص 103

² نفس المرجع، ص 104

³ Belkacem HANNICHE , Dr Jugurtha BELLACHE, Op.Cit,p100

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

وحق وان كان اقتصاد الصين في وقت مضى يعتمد على التدخل الحكومي من خلال سياسات التصنيع ، إلا أن هذه الأخيرة كانت حاسمة في انطلاق الصين اقتصاديا ، حتى ولو استبدلت الصين فكرة التصنيع بفكرة التنمية، والمراد الوصول إليه أن الدول التي تعتمد على المواد الأولية كالجزائر يبقى اقتصادها مرهونا بتقلبات أسعار هذه المواد، إذ يعتبر دور البناء والصناعة الهيدروكربونية مجرد دور هامشي مقارنة بما تقدمه المواد الأولية لتحقيق نمو اقتصادي¹ ، من جهة أخرى فالعديد من الاقتصاديين والباحثين يروون أن الوجود الصيني في الجزائر يغير نمط الاستهلاك ويدمر الاقتصاد المحلي على المدى المتوسط لان معظم المنتجات الاستهلاكية تأتي من الواردات الصينية ، إضافة الى أنه لا يوجد منطق تكافئ بين البلدين حيث لا تستفيد الجزائر بشكل كبير من المزايا والخبرات الصينية ، وهكذا نستطيع القول أن التنمية لا تتحقق إلا بتحقيق الاستفادة² ، ليس هذا فحسب فالصين تصنف علاقتها مع الجزائر على أنها علاقة إستراتيجية وتتعدى كونها علاقة تعاونية،وبعقدتها اتفاقيات إستراتيجية مع أي بلد فهي تعني بذلك استغلال كل السبل الممكنة للاستفادة منه وصولا الى مصالحها حيث تسعى من خلال شراكتها الإستراتيجية مع الجزائر للوصول الى أسواقها ومواردها كهدف اكبر من هدف الجزائر التي تعتبر شراكتها مع الصين شكل من أشكال التعاون المجدي في تحسين اقتصادها وبنيتها التحتية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم توافق الرؤى الفعلية بينهما واختلاف الاستراتيجيات بشكل يجعل من الصين المستفيد الأكبر في هذه العلاقة³ ، لذلك من الأهم على الجزائر محاولة الاستفادة بشكل فعلي من التجربة التنموية للصين بما انها دولة صديقة وشريكة لها ، بقدر الإمكان فتجربة الصين كانت ناجحة حيث قادتها الى إحداث تنمية كبيرة على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا ، وفي نفس الوقت وجب على الجزائر أن تكون أكثر حذرا من التقييد الكلي بعدما سعت لفك نفسها من قيود التبعية لسنوات طوال، ولا يكون ذلك إلا باتباع مجموعة من الاستراتيجيات المجدية :

_ الاهتمام بشكل أكثر بالصادرات ومحاولة تنويعها خارج المحروقات عن طريق إقامة صناعات من شأنها المنافسة بها على مستوى عالمي، مع التركيز على أنظمة الجودة .

¹ Ibid,p101

² AminaSMADI, ABRKA Belaid , Tarik SADOUDI, La présence chinoise en Algérie : entre formel et informel, quel impact sur le développement territorial ? Illustration à partir du cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, Journal Algerian Business Performance Review, Numéro 12,2017,P85

³ وفاء رحموني، مرجع سابق ، ص 1332

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

_ من خلال الصفقات والاتفاقيات التي تخص البنية التحتية يجب مراعاة الحد الأدنى من العمالة الأجنبية وذلك بقصد إعطاء فرص أكثر للعمالة المحلية وبالتالي المساهمة في خفض البطالة والاستفادة بشكل كبير من تكوين العمال المحليين

_ توفير مصادر التمويل الكافية للمؤسسات البنكية المختصة بتمويل الصادرات من أجل زيادة قدرتها على تمويل القطاع التصديري بفوائد مميزة¹

_ حوكمة التنمية المحلية في الجزائر من خلال ترشيد سياسات التنمية على المستوى الداخلي كما فعلت الصين في بداية الإصلاحات، عن طريق تعبئة طاقات وموارد الدولة وفق مسار يثري النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

¹ شهرزاد برواين، النموذج الصيني في تنمية الصادرات- دراسة تحليلية -، مجلة الحقيقة ، العدد 36 ، 2015 ،

خلاصة الفصل :

تناولنا في الفصل الثالث المعنون ب " آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر " العديد من النقاط ضمن العديد من المباحث ، التي خلصت في الأخير الى جملة من النتائج كالتالي:

_ العلاقة بين الصين والجزائر قائمة من الأساس على التعاون كآلية فعالة في مختلف المجالات والتي ساهمت بشكل فعال في تطوير هذه العلاقة ، حيث عرف التعاون امتدادا على عدة مستويات بعدما كان محصورا في الإطار الإيديولوجي والذي لا تكاد نتائجه تظهر ، حيث عرفت الألفية الأخيرة ازديادا مطردا للتعاون الاقتصادي والطاقي وحتى والتجاري ومشاريع البنى التحتية بين البلدين لتصبح الصين البلد الأول من حيث الشراكة الاقتصادية مع الجزائر .

_ تطرقنا أيضا من خلال دراستنا الى آلية التعاون في المجالات الأخرى، كالمجال الثقافي الذي عرف تطورا هو الآخر مع مرور السنين تكلم بالعديد من الاتفاقيات المبرمة بين البلدين تتمثل في معظمها في محاولة الربط الثقافي بين الصين والجزائر عن طريق محاولة تبادل الثقافات من خلال نشر اللغة وإقامة تبادلات طلابية في هذا الخصوص، إضافة للعديد من الأنشطة التي من شأنها تطوير انتقال الثقافات بينهما، كما تكلمت هذه الشراكة بإقامة دار الأوبرا في الجزائر كعربون صداقة من الصين لها، أما فيما يخص المجال الصحي فقد ذكرنا جذور التعاون بين البلدين فيه وصولا الى أهم حدث في السنوات الأخيرة وهو فيروس كورونا الذي اجتاح العالم، وكيف أن هذه الأزمة أبانت على صدق التعاون بين الصين والجزائر لتجاوزها بشتى الطرق، كذلك هو الحال بالنسبة لتعاون البلدين في المجال التقني و التكنولوجيا عن طريق دراسة الصناعات العسكرية الجديدة والتكنولوجية ومدى اهتمام صانع القرار بربط شراكات مع الصين خاصة في مجال اقتناء الأسلحة ، حيث لاحظنا تطورا فيه على مستويين، المستوى الأول هو تنوع الجزائر لشركائها فبعدما كانت 90 بالمائة من وارداتها من روسيا انتقلت الى دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، أما على المستوى الثاني لاحظنا انتقال الجزائر من اقتناء الأسلحة التقليدية من الصين الى تطوير وارداتها من خلال الاعتماد على اقتناء أسلحة تكنولوجية جد متطورة تحاكي العصر خاصة في مجال الأسلحة الجوية، بالنسبة للنقطة الثانية تطرقنا الى الصناعة التكنولوجية في مجال السيارات والالكترونيات وما لاحظناه هو تغير العديد من القوانين في مجال صناعة السيارات وتركيبها وذلك بقصد الاستفادة بشكل أكبر وتجنب الخسائر، أما الالكترونيات فكان هناك تعاونات بين البلدين استطاعت الجزائر الاستفادة منها وتحقيق أرباح وخبرات على عدة مستويات.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر.

_ عالجتنا في المبحث الثاني من هذا الفصل آلية التعاون من خلال أهم مشروع ألا وهو " مشروع طريق الحرير" ، والذي يعتبر مشروع القرن والذي انضمت له الجزائر فعليا في 2018 ، واعتبرتها الصين جزءا مهما منه خاصة في القارة الإفريقية التي تعتبرها الصين هدفها الاستراتيجي الحالي، في مقابل ذلك اعتبرت الجزائر هذا المشروع فرصتها في تطوير مستوياتها الاقتصادية وتطوير بنيتها الداخلية من خلاله، خاصة أمام رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج إطار المحروقات من جهة ، ومن جهة أخرى تنويع شركائها الاقتصاديين باعتبار ان الصين لها وزن اقتصادي كبير في العالم إن لم نقل الاقتصاد رقم واحد استنادا لسرعة تطوره مقارنة باقتصاديات دول عظمى الولايات المتحدة الأمريكية.

_ أما فيما يخص المبحث الثالث من هذا الفصل فقد عالجتنا انعكاس التعاون كآلية فعالة بين البلدين وانعكاسه على التنمية في الجزائر باعتبارها الطرف الأضعف اقتصاديا رغم المقومات التي تمتلكها، فالصين بداية أصبحت تهتم بتطوير التنمية في القارة الإفريقية من خلال تفعيل الشراكة والتعاون بين أهم البلدان في القارة من أجل تحقيق المنفعة ، خاصة أن العديد من الدول الإفريقية اعتبرت الصين شريكا متعاوننا خاصة من ناحية الاستثمارات والشركات الغير مشروطة على عكس الدول التقليدية والتي كانت دائما تعتبر المستفيد الأول في هذه الشراكات، أما بالنسبة للجزائر فقد اعتبرت الصين دولة مهمة ذات خبرة في المجال التنموي وتستطيع المساعدة بشتى الطرق في التنمية الداخلية انطلاقا من مشاريع البنية التحتية من خلال الاستثمار في هذا المجال ، لكن في مقابل ذلك خلصنا الى نتائج أخرى من خلال التساؤل المطروح : من يستفيد أكثر من الآخر؟ إذ وجدنا أن الصين هي المستفيد الأكثر والذي من المفروض أن تكون المعادلة في هذه العلاقة رابح_رابح، إضافة الى أننا أمام اقتصاديين غير متكافئين في الحجم وعلى عدة مستويات.

الفصل الرابع: دراسة تحديات
العلاقات الاقتصادية الصينية
الجزائرية واستشراف مآلاتها

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية.

ككل علاقة تعاونية أو علاقة شراكة بين بلدين أو أكثر، نجد العديد من التحديات التي تطرحها هذه العلاقة نتيجة لجملة من المعطيات التي تختلف من واحدة لأخرى، وبما أن الصين والجزائر ينتميان لبيئة دولية متنوعة ومليئة بالأحداث التي لا يستطيعان أن يكونا بمنأى عنها، حيث حتما سوف يتأثران بها بشكل أو بآخر، وباعتبار الصين من أقوى الاقتصادات العالمية فالتنافس معها وارد خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنافس الأول لها، بل وأكثر من ذلك فهي ترى بان الصين تهدد مصالحها عالميا خاصة مع ازدياد حجم الاقتصاد الصيني وانتشاره على نطاقات أوسع، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين تشكل خطرا على مصالحها خاصة مع بداية اهتمام الصين بالقارة الإفريقية عن طريق إستراتيجية ناعمة استطاعت بها التوغل في إفريقيا بشكل سلس وسريع أما بالنسبة الى فرنسا هي الأخرى من بين عديد الدول الأوروبية اخترناها لعدة اعتبارات منها تاريخية حيث تعتبر معظم الدول الإفريقية أنها كانت عبارة عن مستعمرات فرنسية ولا زالت فرنسا لحد اليوم تحمي مصالحها فيها، إذ ترى بان الصين أصبحت منافسا حقيقيا لها خاصة مع ازدياد علاقات هذه الأخيرة والبلدان الإفريقية، بل تعدت ذلك الى أن أصبحت الشريك الأول للعديد من الدول منهم الجزائر على حسابها، إضافة الى تأثير التدخلات الأجنبية على علاقات الصين مع الجزائر فانه كانت هناك العديد من التحديات على المستوى الدولي منهم الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على اقتصاد الدولتين خاصة الجزائر، ناهيك عن الأزمات الأمنية في العالم خاصة في إفريقيا والمنطقة العربية التي أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فالصين كانت أمام تحديات أمنية في هذه المناطق التي شهدت توترات داخلية وخارجية تمس بمصالحها فيها وتحد من سرعة تطور العلاقات البينية مع دول هذه المناطق، ناهيك عن الجزائر التي تعاني من خطر التهديدات الحدودية والإقليمية، والتي قد تكون سببا في تعطيل تطور العلاقات بينها وبين الصين بشكل أكبر.

كل هذه التحديات مع النتائج المسجلة من علاقات الصين مع الجزائر بالأخص في جانبها الاقتصادي من شأنها أن تبين واقع العلاقات بين البلدين واستشراف مستقبلها وفق دراسات وتوقعات علمية تقودنا الى توقع سيناريوهات هذه العلاقة على عدة احتمالات وترجيح الأنسب .

المبحث الأول : انعكاس تأثير التنافسات الدولية على العلاقات الاقتصادية البينية للبلدين

سوف نعالج في هذا المبحث طبيعة التنافس الصيني الأمريكي الفرنسي في إفريقيا والجزائر ، من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في شقها التعاوني ومن ثم تحديد أهم مظاهر هذا التنافس، وكيف أن هذه الدول تسعى الى تقويض الانتشار الصيني في المنطقة ومحاولة احتوائه بشكل يبقي على مصالحها الدائمة في إفريقيا والجزائر ، وللإحاطة بجوانب هذا التنافس لابد من دراسته نظريا عن طريق جملة من التفسيرات النظرية التي تحدد طبيعة التنافس بين الصين والقوى الأخرى في إفريقيا، اذ يعبر التنافس كمفهوم الى حالة من الاختلاف بين الدول لا يصل دائما الى درجة الصراع ، حيث يأخذ أبعادا اقتصادية أكثر منها سياسية لتحقيق مصالح محددة والتي قد تتناقض مع مصالح دول أخرى ما يخلق نوعا من التنافس والذي يعتبر حالة طبيعية في العلاقات الدولية¹، كما يعرف كذلك بأنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء كانت الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة² اذ يمكن تفسير التنافس الدولي على المناطق الإفريقية من خلال السلوكيات التي تمارسها القوى الأجنبية على مستويات سياسية واقتصادية وحتى ثقافية، والسبب راجع الى المنفعة النابعة من وزن القارة الإفريقية وغناها بالثروات الطبيعية ، ما يقابله نظرة هذه القوى التي تبحث عن إشباع رغباتها التوسعية ، إضافة الى سعيها للحصول على أكبر قدر من التأييد والدعم من جانب أنظمة الدول الإفريقية التي ستساعد بشكل أو بآخر في تحقيق أهدافها ومصالحها³ ، واذا ما أردنا تقديم تحليلات وإسقاطات تمكنا من فهم التنافس بين الدول العظمى على مناطق النفوذ في العالم وفي إفريقيا على وجه الخصوص فإننا سوف نجد أن النظرية الواقعية بشقها الكلاسيكي والجديد قدمت تفسيرات كثيرة لفهم طبيعة هذا التنافس وتصنيفه في إطاره الحقيقي باعتباره حالة من الصراع بين هذه الدول التي تسير وفق استراتيجيات محددة ، أو باعتبار التنافس بينهم حالة طبيعية لضمان البقاء عن طريق التوسع الاستراتيجي ، اذ ترى الواقعية أن التنافس هو وجه

¹ عبد الرزاق بوزيدي، الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد: 02، 2021، ص 322 .

² علي مزاحم مجبل، التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد، مجلة المعهد، العدد 8، 2022، ص 395

³ سفيان داسي ، مسارات العلاقات العربية الإفريقية بين تحديات الأوضاع الراهنة وتعاطم التنافس الدولي ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2022، ص ص 1197، 1198

من أوجه الصراع دون استعمال وسائل قمعية بل يكون بصورة سلمية، تحقيقا للمصلحة التي يعتبر الوصول إليها في حد ذاته تعبير عن قوة الدولة وسيطرتها في بيئة فوضوية، وسعي كل دولة لاكتساب أكبر قدر من القوة لبلوغ أهدافها حسب الواقعية يقودها الى البحث عن الأماكن الحيوية والإستراتيجية مما يزيد من احتمالية حدوث التنافس مع أطراف أخرى لها نفس الأهداف¹، أما الليبرالية في تفسيراتها لظاهرة التنافس الدولي فإنها ترى بأنه يكون في إطار حرية اقتصاد السوق والتبادل فهما اللذان يربطان النظام الاقتصادي العالمي ببعضه البعض، كما أن التجارة والتعاون الاقتصادي هما مصدر العلاقات السلمية بين الأمم، وتتأمل الليبرالية عن طريق نهجها في تنظيم عملية التنافس وتحقيق التعاون السلمي للمجتمع الدولي²

المطلب الأول : مظاهر التنافس الأمريكي الصيني على الجزائر

إذا تتبعنا مسار العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجدتها تتراوح بين التنافس والتعاون، مع بروز بعض التغيرات في ميزان القوة بينهما لصالح الصين التي تعاضمت وازدادت قوتها مع الوقت، وهذا لا يعني في المقابل أو بالضرورة تراجع قوة أمريكا بل لا تزال هذه الأخيرة الطرف المهيمن اقتصاديا وعسكريا، لكن المشكلة هو في مدى حفاظها على صدارتها أمام الصين التي تتطور بشكل قياسي اقتصاديا، وإذا ما أردنا تحديد سبب التوتر بينهما فإننا نجدتها أسبابا موضوعية تتعلق بطبيعة المصالح القومية لكل منهما، والتي في اغلب الأحيان تنتهي بالاتفاق على حل وسط سعيا منهما للحفاظ على علاقتهم القائمة في الكثير من الأحيان على تبادل المصالح وحتى الاعتماد المتبادل³، ولا أدل على ذلك أكثر من أن العلاقة الصينية الأمريكية رغم أنها تحمل الكثير من التناقضات ورغم التنافس بينهما ، إلا أن العلاقات التعاونية والاعتماد المتبادل بين البلدين يبرز

¹ جميلة زعيم، التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا، دراسة حالة السودان ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجزائر 3 ، 2017/2016 ، ص 55

² محمود محمد الدمرداش، ظاهرة التنافس الاقتصادي الدولي وانعكاساتها على التعايش السلمي بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 32، العدد 1 ، 2020 ، ص 70

³ زركار علي ميكائيل ناوي ، الصراع الأمريكي الصيني في ظل المتغيرات الجديدة، دراسة في الأبعاد السياسية والإستراتيجية والاقتصادية ، فترة 2008_2020 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية: قسم العلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأدنى، 2021 ، ص 36

حاجة كل طرف للآخر وهذا ما يظهر من خلال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري حيث تعتبر الصين الشريك التجاري الثالث للولايات المتحدة الأمريكية وثاني أهم مصدر لوارداتها ، ما يقابله أن أمريكا أيضا هي شريك تجاري مهم بالنسبة للصين خاصة في مجال تصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية¹، ونستطيع القول أن العلاقة بين الصين وأمريكا يحكمها محددان أولهما الاحتياج الاستراتيجي من خلال إدراكهما لأهمية كل طرف عند الآخر ودرجة احتياجهما لبعضهم البعض وان اختلفا فيما بينهما، وثاني محدد هو سيطرة المنظور الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر، فأمريكا تنظر الى الصين باعتبارها قوة متصاعدة وجب الضغط عليها واحتوائها خشية تحولها الى مصدر تهديد محتمل، في مقابل ذلك ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية وتدرك رغبة هذه الأخيرة في احتوائها من أجل ذلك تسعى للصين للحفاظ على مصالحها من الضغوطات الأمريكية² ، إضافة لذلك فحلول التنافسات الاقتصادية محل الصراع العسكري دفع الصين الى تغيير سياساتها اتجاه أمريكا كقوة كبرى، بما يجعلها منافسا وشريكا مؤثرا في النظام الدولي³.

وبالنسبة لإفريقيا فقد خضعت السياسة الأمريكية اتجاهها مع بداية الألفية الى العديد من التغييرات خاصة في إستراتيجيتها التي تحكم علاقتها بها في عصر العولمة، اذ أصبحت تنظر إليها من منطلق الشراكة، وهذا ما ظهر في وثيقة الأمن القومي في 2002 و2006 وما تلاها، حيث تمثل فحوى هذه الإستراتيجية في تأمين مصالحها الحيوية المتمثلة في الموارد والثروات من كل أنحاء العالم وإفريقيا التي تبحث من خلالها هي الأخرى تكريس هيمنتها وضمان مصادر الطاقة وتوسيع تجارتها العالمية⁴، وبدأت ملامح التواجد الأمريكي في إفريقيا تظهر بشكل اكبر من خلال زيارة جورج بوش في 2003 حيث صرح خلالها بتصريحات ذات مدلولات واضحة تدل على التحول في السياسات الأمريكية اتجاه إفريقيا وطرح عدة مشاريع لصالح بناء القارة في مقابل استغلال ثرواتها خاصة

¹ Muhanned Hamed Mahdi, The future of Chinese-US economic relations, Tikrit Journal For Political Sciences, vol 22, 2020 , p197

² أسماء بن مشيرح ، السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة 3، 2014 ، ص 125

³ المرجع نفسه ، ص 123

⁴ حسن عبد الحليم محمد، الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي،

مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد45، العدد 02 ، افريل 2023 ، ص521

المجال النفطي الذي من شأنه توفير نسبة عالية من احتياجاتها على المدى الطويل¹، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المستهلكين للنفط في العالم ولا تستطيع التخلي عليه باعتباره ركيزة من ركائز اقتصادها وأمنها القومي وسياستها الخارجية إذ نجد أنها تتواجد في جميع الأماكن التي يتواجد فيها النفط، لكن المعلوم عن سياستها الخارجية وتوسعاتها الإستراتيجية أنها تختلف تماما عن إستراتيجية الصين، كذلك هو الحال في تواجدها في القارة الإفريقية فمصوغات وجودها تقوم على مستويات أمنية أكثر منها مستويات اقتصادية وتجارية بالرغم من أنها في سنوات مضت كانت تحتل المرتبة الأولى تجاريا مع الدول الإفريقية على وجه العموم إلا أنها تراجعت لأسباب منها، إهمالها لمصالحها في القارة الإفريقية من جهة، ومن جهة أخرى إهمالها لمصالح الدول الإفريقية الشريكة التي أصبحت تهتم بشكل أكبر بالصين بسبب العديد من التسهيلات على عدة مستويات، ما برر نجاح التواجد الصيني في إفريقيا وتجاوزه الولايات المتحدة الأمريكية²، فتشابه المصالح بين البلدين في القارة الإفريقية دفعهما نحو تعزيز قوتيهما ونفوذهما فيها من خلال الاعتماد على استراتيجيات ووسائل عديدة ومختلفة تضمن تواجدهما عن طريق جملة من الآليات تختلف من الصين إلى أمريكا لكن الهدف واحد ويتمثل في ضمان الموارد الطبيعية وبسط النفوذ حول المضائق البحرية عن طريق التحكم في طرق التجارة البحرية³، وهذا ما جعل أمريكا تعيد حساباتها من أجل التطويق والحد من انتشار النفوذ الصيني في هذه القارة وذلك عن طريق جملة من الإجراءات⁴:

_ الزيادة في حجم المعونات المقدمة لإفريقيا

_ مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها وإعادة ضبطها وفق استراتيجيات تضمن حماية مصالحها وسيادتها العالمية

¹ خالد سعد كريم، رجب عمر العاتي، معاينة التنافس الأمريكي الفرنسي على القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإسلامية، المجلد 32، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص ص 418، 419

² محمد محمود محمد كامل، السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد الثاني، كلية السياسة والاقتصاد: جامعة السويس، أكتوبر 2023، ص 313

³ مراد مقعاش، نور الدين فوزي، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 01، 2021، ص 136

⁴ محمد محمود محمد كامل، المرجع نفسه، ص ص 314، 315

_ المشاركة في مشاريع حفظ السلام في القارة من خلال السعي نحو تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتجنب التدخلات الأجنبية، ومحاولة حل مشكلات الأمن الغذائي باعتبارها من أهم الأسباب التي تغذي الصراعات الداخلية

_ تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع القارة الإفريقية والمشاركة في كل الأحداث التي تدور في القارة من أجل تأكيد دورها

إن إستراتيجية أمريكا في إفريقيا اختلفت معالمها وسياساتها باختلاف وتعاقب رؤساءها وبرامجهم، لكن الثابت بين جميع هذه السياسات هو التنافس الفعلي مع الصين في القارة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية توظف دبلوماسية التجارة بشكل أوسع بعدما كان تركيزها على الجوانب الأمنية في شراكها مع إفريقيا، فعملت على تعزيز التجارة والاستثمار فيها¹، وتوفير البدائل المالية السلمية لمواجهة المصالح الصينية ومحاولة تجنب الدول الإفريقية من فخ الديون الصينية إلا أن التمويل الصيني لدول إفريقيا في غالبه لا يشترط قيودا وهذا ما أكسبها شرعية في هذه الدول بمساعدتها التنموية الغير مشروطة ، على عكس أمريكا التي تفرض العديد من الشروط وهو الأمر الذي يقلل من وطأتها على الدول الإفريقية ، حيث بات الأمر الأكيد التي تدركه الولايات المتحدة الأمريكية هو أنها لن تضاهي أو تصل الى حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا ، لذلك تجدها ترغب في محاولة كبح النفوذ الاقتصادي الصيني فيها²، فخصوصية العلاقة التنافسية بين الصين وأمريكا في إفريقيا تغذيها العديد من الأسباب من بينها بروز الصين كقوة كبيرة بمؤشرات إستراتيجية متزايدة تزيد من قلق أمريكا سواء على المستوى الاقتصادي من ناحية توسع أسواقها في إفريقيا، او على المستوى العسكري والأمني خاصة وان الصين أقامت قواعد عسكرية في إفريقيا بالتحديد في جيبوتي في 2016 بدعوى حماية مصالحها ومواردها من القرصنة، إذ أن هذه المؤشرات تبين بشكل أوضح تضارب المصالح بين البلدين باعتبار الصين تسعى الى تحقيق الإستراتيجية التي تمكنها من الانتشار دوليا في مقابل أمريكا التي تبحث إستراتيجيتها في مواصلة البقاء على رأس النظام الدولي، لذلك فتوجهات الصين نحو إفريقيا أثارت الإحترازات الأمريكية من منطلق أنها

¹ عبد الرحمان عبد الفتاح ناصف ، العلاقات الأمريكية الإفريقية: رؤية تقييمية، مجلة آفاق افريقية ، العدد 55 ، القاهرة: مصر ، 2023 ، ص 28

² سالي محمد فريد ، تأثير التنافس الدولي على الاقتصاد الإفريقي، مجلة آفاق افريقية، العدد 55 ، القاهرة: مصر ، 2023 ، ص 55

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

تصب جميعا في نقطة وهدف واحد وهو الهيمنة على القارة الإفريقية¹، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما أن الصين قوة وظاهرة اقتصادية لا يستهان بها استطاعت الوصول الى أرقام اقتصادية كبيرة في ظرف وجيز، ففي عام 2019 مثلت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم قياسا بالنتائج المحلي الإجمالي بمبلغ 14 تريليون دولار أمريكي بعد أمريكا بمبلغ 21 تريليون دولار أمريكي واليابان بمبلغ 5 تريليون دولار أمريكي، ومعظم هذه العائدات من الاستثمار الأجنبي فرغم أن الوم أ لا تزال متفوقة فيه إلا أن الصين في عام 2018 اعتبرت هي الاقتصاد الأكبر بين الاقتصاديات النامية واحتلت كذلك المرتبة الثانية عالميا بمبلغ 139 مليار دولار أمريكي، حيث تجسدت الصين كمصدر مهم للاستثمار الأجنبي في العالم وهو ما يخلق أمريكا ويدفعها لاحتواء هذا الانتشار السريع والمخيف للصين²

أما بالنسبة للعلاقات الأمريكية الجزائرية فهي الأخرى تعتبر في غاية الأهمية وأخذت منحى آخر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتحول قضية خطر الإرهاب الى قضية دولية والذي عانت منه الجزائر لعشرية كاملة واكتسبت خبرة طويلة في محاربهه والقضاء عليه، عن طريق إستراتيجية محكمة أصبح العالم بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية يسعى للاستفادة من خبرات الجزائر في هذا الجانب، إذ أصبحت الوم أ تعتبر الجزائر دولة محورية في المغرب العربي من أجل ربط التعاون معها أمنيا للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، والاستفادة من دبلوماسيةيتها الرشيدة ودورها في حل القضايا الأمنية في إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار الجزائر منطقة جيوسياسية وجيواقتصادية لا يستهان بها من خلال موقعها وإمكاناتها الاقتصادية، وسوقها وفرص الاستثمارات الضخمة فيها³

حيث تضمنت رغبات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية للتقارب مع الجزائر ما يلي:

¹ نسيمه طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017، ص ص35،34

² THOMAS GORDON MILLER, CHINA IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN: A STRUCTUREL POWER APPROACH, a thesis for the degree of Doctor of Philosophy Strategy and Security, University of Exeter, September 2023,P16

³ خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية_ دراسة حالة الجزائر_ 2014/1990، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص205

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

- **ضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي:** الولايات المتحدة وحلفاؤها تعتمد على التدفق المستمر للبتروال والغاز الطبيعي بأسعار معقولة، وتُقدّر احتياطات النفط في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بحوالي 70% من إجمالي الاحتياطات العالمية، إذ تستورد الولايات المتحدة حوالي 50% من نفطها من الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الجزائر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

- **السوق الجزائرية الواعدة:** تُعتبر السوق الجزائرية سوقًا واعدة تضم حوالي 40 مليون مستهلك. وعند النظر إليها في إطار المغرب العربي، تزداد أهميتها الاقتصادية بشكل كبير بحيث تُشكل الجزائر بيئة خصبة لجذب جميع أنواع الاستثمارات، مما يجعلها وجهة جذابة للمستثمرين الأمريكيين.¹ فهي تمتلك الكثير من المؤهلات التي تجعلها في صميم اهتمام صانع القرار الأمريكي فبالإضافة لما ذكرناه من موقعها الاستراتيجي وتنوع ثرواتها ودبلوماسيتها المتزنة، وتجربتها في مكافحة الإرهاب، وتوفيرها على إمكانات ضخمة في المجال الطاقوي فهي كذلك تعتبر عضوا نشطا وملتزما في الأوبك، كل هذه المعطيات كفيلة بجعل الجزائر من بين أهم الدول التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية من أجلها²

باختصار، فإن العلاقات الأمريكية الجزائرية مثلها مثل علاقات هذه الأخيرة مع الصين في الأهداف، إلا أن التركيز على الجانب الأمني في العلاقات البينية للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أكثر، إذ تعتبر شراكتهم قائمة على إستراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة، حيث تسعى الدولتان إلى تعزيز هذه العلاقات لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتقدم في المجالات الأمنية والتنمية.

من خلال طرحنا ركزنا على طبيعة التنافس الأمريكي الصيني في الجزائر وإفريقيا عامة وركزنا على أهم الاستراتيجيات والأهداف وحتى الآليات المتبعة من طرف كل دولة، لكن إذا وجهنا تركيزنا على الطرف الآخر (الجزائر، الدول الإفريقية) فإن الملاحظ هو أن هذه الأخيرة غيرت الكثير من سياساتها في ما يخص علاقاتها الخارجية إذ أصبحت أقل تبعية سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وأصبحت قراراتها أكثر وعيا وتعامل مع كل الأطراف بمبدأ المصلحة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب

¹رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص

² نورالدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 تحولات في العقيدة

الأمنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة

، والتميز بين الاستراتيجيات الأمريكية والصينية ومحاولة الاستفادة من كل طرف وما يؤكد هذا هو تنوع شركائها خاصة في المشاريع التنموية التي تدر بالفائدة عليها وعلى مصالحها الوطنية، وهذا ما يلاحظ في سياسة الجزائر الخارجية سواء مع الصين او الولايات المتحدة الأمريكية اذ تحافظ على الشركات معهما بشكل عادي محاولة تحقيق اكبر قدر من المشاريع التنموية والاقتصادية من خلالهما ، وفي خضم التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص فالتقديرات تشير الى نجاح وتطو أكثر للوجود الصيني على حساب أمريكا، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها طبيعة تواجد كل واحدة منهما في إفريقيا وإستراتيجيتها المتبعة ومدى ثقة الدول الإفريقية في كل واحدة منهما، ومن منهما تساعد اقتصاديات دول القارة ونموها بشكل اكبر ، واستندا الى هذه النقاط فالصين لا تزال تحقق تطورا في إفريقيا متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن هذه الأخيرة لديها العديد من الاهتمامات على المستوى العالمي والدولي على حساب التواجد داخل القارة الإفريقية ، على عكس الصين التي تصب تقريبا جل اهتمامها في التوغل نحو القارة الإفريقية وزيادة حضورها فيها، أما في الجزائر فكل المؤشرات تؤكد على صدارة الصين في الجزائر اقتصاديا متجاوزة جميع شركائها

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

تتسم العلاقات بين الدول الأوروبية والإفريقية بشكل عام بأنها علاقات إيديولوجية ذات طابع تاريخي، تحكمه جملة من المحددات الجغرافية والثقافية، التي لطالما رسخت تبعية إفريقيا لأوروبا باعتبار معظم دول إفريقيا كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية كفرنسا التي امتلكت أكبر حصة فيها ، حيث ومع التغيرات التي مست النظام الدولي الذي أصبح يغلب عليه طابع التنافس الاقتصادي خاصة على فتح الأسواق وضممان مصادر الطاقة، ومع ازدياد التنافس بين الوم أ والصين على إفريقيا بات من المهم بالنسبة للدول الأوروبية وفرنسا على وجه التحديد حماية مصالحها في القارة عن طريق إبرام شراكات إستراتيجية مع هذه الدول من الجانب السياسي عن طريق إثارة مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية تحقيقا لمصالحها في القارة¹.

¹ شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية 2010/2017،

مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول، ديسمبر 2018، ص107

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

تعد فرنسا الدولة الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في القارة الإفريقية لدرجة أن مكانتها في أوروبا مقرونة بمدى حفاظها على نفوذها في القارة الإفريقية ضمن إستراتيجية مفادها التمسك بإفريقيا أمام تزايد الطلب عليها من أمريكا والصين، كما تبحث فرنسا من خلال أفريقيا على الإبقاء على هيبتها وهويتها بدلا من ذوبانها داخل الاتحاد الأوروبي، وأهم هدف طبعاً وهو الحصول على المواد الخام من القارة الإفريقية¹، فقد وصلت فرنسا الى استخدام القوة العسكرية في عديد المرات وفي مناطق مختلفة في إفريقيا فقط من اجل حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، خاصة مسألة الوصول الى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية وتلبية 75 بالمائة من احتياجاتها للكهرباء من الطاقة النووية، لذلك فالتواجد الصيني سيشكل خطراً على مصالحها خاصة وأن الدول الإفريقية انفتحت بشكل أكبر على الصين بل وأعطت الكثير من الدول الإفريقية كالنيجر مثلاً تراخيص للتنقيب على المواد الطاقوية ما يبرر تخوف فرنسا²، وازداد خطر التواجد الصيني في إفريقيا كقوة ناشئة من خلال الحضور المتزايد والقوي في مجالات البناء والبنية التحتية والاتصالات والمركبات ما ألحق أضراراً كبيرة بالشركات الفرنسية بسبب تعرضها لضغط رهيب من الجانب الصيني الذي يدعو الى إنشاء بنية تحتية بمزايا تفوق المزايا الفرنسية أبرزها قيمة التكلفة المتدنية³، فقد صرح باتريك لوكا رئيس قسم إفريقيا في منظمة أرباب العمل الفرنسي في وقت سابق أن الشركات الفرنسية لا تستطيع التنافس " بصورة عادلة " مع الشركات الصينية في إفريقيا ما أدى الى استمرار تقلص وتراجع دور فرنسا⁴، التي تتعدد أهدافها الاقتصادية في إفريقيا من خلال البحث عن أسواق لتصريف سلعها المصنعة وبين الحفاظ على ترتيبها كمستورد أول للمواد الخام من هذه القارة، وهذا ما يبرر بقوة عودة الجيوبوليتيكا في الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية التي تسعى للحفاظ على مصالحها الحيوية وحمايتها من المنافسة الصينية الأمريكية⁵ هذه

¹ محمد أحمد المقداد ، واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991 / 2006)

مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36 ، 2009 ، ص 12

² شريفة فاضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 107

³ Paul Melly and Vincent Darracq, A New Way to Engage? French Policy in Africa from - Sarkozy to Hollande, Chatham House, 2013, p18

⁴ صلاح مصطفى الأمين، مصطفى محمد أبو درنه، التوجه الصيني نحو إفريقيا " دراسة في الدوافع والفرص

والتحديات والآليات " ، مجلة الأستاذ_ ربيع ، الجزء الثاني، العدد 20 ، 2021 ، ص 196

⁵ سعيدة بن رقرق، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة

الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السابعة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 436.

المصالح الفرنسية التي في الغالب أصبحت تتصادم مع مصالح القوى الكبرى ما يولد ضغوطا بالنسبة لفرنسا التي باتت تقوم بمجهودات اكبر من أجل مجابهة النفوذ الصيني في إفريقيا، حيث أصبح لابد لها من صياغة آليات واستراتيجيات وعروض ذات فاعلية أكثر لجذب الدول الإفريقية وإعادة التمرکز فيها، أو على الأقل السعي لإعادة مكانتها السابقة .

وعلى اعتبار أن التنافس يعبر عن الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا، فهو في الحقيقة لا يمنع من تكوين علاقات تعاونية كآلية تحقق هي الأخرى من خلالها الدول مصالحتها، وغالبا ما نربط مصطلح التنافس عندما نتحدث عن العلاقات الصينية الفرنسية في إفريقيا، إلا أننا في الحقيقة نتغافل عن رغبات وجهود تعاونية وتنسيقية على عدة مستويات سياسية واقتصادية وأمنية بين البلدين في إفريقيا، حيث بدأت بوادر هذه العلاقات مع زيارة الرئيس الصيني الى فرنسا في 2013 حيث أبدى رغبة بلده في التعاون مع فرنسا في القارة الإفريقية، وتأكد ذلك من خلال زيارة الرئيس الصيني كذلك في عام 2014 لباريس، وتمخض عنها جملة من الأهداف من بينها، تعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا التنمية خاصة في إفريقيا، ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية فيها، والتعاون على المدى الطويل في مشاريع البنية التحتية، وحتى التنسيق في المسائل الأمنية في القارة¹، وكمثال على ذلك التفاعل بين الشركات الصينية والفرنسية من خلال التشارك في عديد المشاريع في إفريقيا مثل مطار " مايا مايا " في برازافيل، الكونغو، والذي نسقت حكومته لإنشائه بين الصين التي تقوم بالمشاريع بأقل تكلفة، وفرنسا التي تضمن من خلالها إقامة المشاريع وفقا لتقنية معينة وبصورة مألوفة، فالشركات الصينية تعتمد عليها للبناء، أما الشركات الفرنسية فهي لهندسة وإدارة المشاريع والإشراف عليها، كما هو الحال تقريبا في عديد الدول الإفريقية²، وهناك أمثلة كثيرة على تعاون شركات الصين والشركات الفرنسية في إفريقيا ليس في مجال البنية فحسب بل حتى بين الشركات النفطية الكبرى، مثل التعاون بين شركة "توتال" الفرنسية وشركة النفط الوطنية الصينية حول تطوير مشروع بحيرة " ألبرت " في أوغندا، ومشروع خط أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا في عام 2017 الذي طور بشكل أكبر في عام 2020³

¹ Jean-Pierre Cabestan, France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a - New Initiative, Paper presented At the Yale China _Africa Conference on Africa_ China relation: Balance, Growth and a Sustainable Future, Business School, Lagos, Nigeria, 7_8 March 2016, P3

² Pairault, Thierry, French and Chinese Business Cooperation in Africa, Research Report, SAIS-CARI POLICY BRIEF , NO. 50 ,NOVEMBER 2020,p 01

³ Ibid,p04

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلاتها المستقبلية

وكتعقيب على التنافس والتعاون و العلاقات الصينية الفرنسية في إفريقيا فإنه يظهر جليا من خلال ما تقدم أن التعاون التجاري بين البلدين يكاد يكون منعدم رغم بوادر ورغبة الطرفين في إنشائه وذلك راجع لعدة عوامل ربما تكون من الإرادة الحقيقية للحكومتين النابعة من إستراتيجية كل دولة ففرنسا مثلا تختلف سياستها في إفريقيا عن عديد الدول الأوروبية فما بالك بالصين هذا من جهة، ومن جهة أخرى السياسات التجارية بين البلدين لا تملك نفس الرؤى والقطاعات الاستثمارية تختلف من فرنسا الى الصين، أما من حيث الجانب التعاوني فلمسناه في العديد من المجالات والتي أبرزها مجالات البنى التحتية ولعل أهم سبب في تكوين هذا التعاون هي الحكومات الإفريقية في حد ذاتها فهي لا تعتمد بشكل كلي في عديد المشاريع على الجانب الصيني وحده ولا تستغني عن اللمسة الفرنسية التي اعتادت عليها

أما الجزائر فتعتبرها فرنسا امتدادا طبيعيا لمناطق نفوذها التي تنقلص باستمرار نتيجة لتراجع قوتها مقارنة بالدول العظمى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومصالحها في الجزائر عديدة في المجالات الاقتصادية التجارية والأمنية وحتى الثقافية، إذ أن أهدافها في الجزائر لم تتغير فهي بالنسبة لها الباب الواسع الذي تصل منه الى منافذ أخرى من جهة¹، ومن جهة أخرى فالجزائر في حد ذاتها تعتبر رقما مهما في المعادلات الفرنسية في بيئة دولية أصبحت أكثر نشاط في مجال التوسع الحيوي من أجل الطاقة والذي يحكمه عاملان، الأول يعني بأهمية قطاع الطاقة الاستراتيجي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني الفرنسي ومدى مساهمة هذا القطاع في تطوير المشاريع الاستثمارية، والعامل الثاني هو ظهور التكتلات الدولية التي كان لقطاع الطاقة فيها الأثر البارز كمحرك للعلاقات الدولية نحو التعاون لتحقيق المصلحة كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي تسعى للوصول الى مصالحها في ظل التنافس القوي والمستخدم² وبداً تنافس فرنسا مع الصين فعليا بعد احتلال هذه الأخيرة المركز الأول كشريك تجاري للجزائر في 2013 بحيث حققت ما نسبته 4,95 مليار دولار قيمة صادرات للجزائر،

¹ خميسة عقابي، مرجع سابق، 206.

² عبد المالك خطاب، العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري والتعاون، مجلة العلوم

الإنسانية، مجلد 20، العدد 02، 2020 ص 693.

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

ما ممثل 11,98 بالمائة من الواردات الإجمالية للبلاد في مقابل 4,7 مليار دولار و 11,37 بالمائة لصالح فرنسا¹، بعدما كانت هذه الأخيرة في المراتب الأولى، ويعتبر سبب هذا التراجع بالإضافة الى طبيعة المناخ الاستثماري الذي لا تستطيع فيه فرنسا إجبار المستثمرين الفرنسيين لتوجيه استثماراتهم لبلد معين، هو أن الحكومة الفرنسية تعتبر العوائق القانونية والإدارية إضافة الى الممارسات البيروقراطية من بين أهم أسباب تراجع الاستثمار في الجزائر²، أما من ناحية السوق الطاقوية فالجزائر لا تزال الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق النفط والغاز لدول القارة الأوروبية في مقدمتهم فرنسا، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية أين أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن البديل للتخلص من تبعيتها للغاز الروسي، حيث تكون الجزائر خيار استراتيجي مهم لتعويضها، أما فرنسا فتتفرد بإستراتيجية مختلفة عن دول الاتحاد فهي تسعى لإبقاء الجزائر كمنطقة خالصة لنفوذها³

نستنتج من خلال هذا المبحث الذي يعالج طبيعة التنافس الدولي للقوى العالمية الوم أ وفرنسا مع الصين في إفريقيا عموما والجزائر على وجه الخصوص، أن التنافس بينهم يختلف باختلاف الاستراتيجيات المسطرة حسب كل دولة إلا أن الأهداف تقريبا واحدة وهي الوصول الى منابع الطاقة والوصول الى اكبر عدد من أسواق القارة، إضافة الى هدف الوصول والانتشار وتحقيق النفوذ على مستوى أوسع، ويكون هذا التنافس قائم بشكل سلمي بين هذه الدول. وعلى الأكد أن هذه الدول اختارت القارة الإفريقية بسبب وزنها الجيوبوليتيكي و الجيواقتصادي، فأخذت في تحقيق تواجدتها في القارة عن طريق جملة من الآليات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية التي تعزز هذا التواجد وتصب في مصالحها بشكل أكبر.

كما استنتجت من دراستي للتنافس الصيني مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على إفريقيا من خلال تحليل واقعي يشمل عدة تساؤلات : هل توجه الصين نحو إفريقيا كان من أجل محاولة موازنة قوتها مع أمريكا؟ أو من اجل محاولة تجاوزها كقوة مهيمنة؟ أم أن الصين

¹ AMIR RABAH , LA France Perd Sa Place de premier Fournisseur De L'Algérie Au Profit de la chine, Journal de : " Jeune Afrique" , 18 Novembre 2013, Sur le site :

<https://www.jeuneafrique.com/14761/economie-entreprises/la-france-perd-sa-place-de-premier-fournisseur-de-l-alg-rie-au-profit-de-la-chine/> , Le11/07/2024, 13 :00

² عبد المالك خطاب، الرجوع نفسه، ص 695.

³ أحمد عثمان، نصر الدين بالسادات، التنافس الطاقوي الأمريكي_ الأوروبي على السوق الجزائرية، مجلة الفكر

القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص 325 .

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلاتها المستقبلية

تسعى لزيادة قدراتها الاقتصادية مقارنة بالقدرات الأمريكية وحتى الفرنسية؟ وجدت أن تواجد الصين في إفريقيا لا يمكن فهمه أو اعتباره بالضرورة على أنه نزعة هجومية لإزاحة أمريكا أو فرنسا أو أي قوى منافسة أخرى من الهيمنة العالمية بقدر ما هو معبر عن رغبتها في زيادة قدراتها الاقتصادية وذلك من خلال تكثيف التعاون وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية.

أما تنافس هذه الدول في الجزائر فله طابعه الخاص، بسبب السياسة الاقتصادية التي تتفرد بها هذه الأخيرة عن باقي الدول الإفريقية والتي لها ضوابط خاصة ومعينة فيما يخص شراكاتها، وسياستها الخارجية التي تقيد ولا تعطي الحرية الكاملة لهذه الدول، بل أكثر من ذلك فالجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت تتجه نحو تنوع شركائها بما يخدم تقدمها الاقتصادي ومحاولة التحرر من تبعيتها للقوى التقليدية كفرنسا لذلك وجدت الصين الأرضية الخصبة لتكون شريك الجزائر الاقتصادي الأول، دون أن تتخلى الجزائر على تعاوناتها مع أمريكا والدول الأوروبية وفرنسا، ونستطيع القول أن طبيعة التنافس على الجزائر هو تنافس اقتصادي بحت وتزداد أهميتها الاقتصادية أكثر فأكثر خاصة مع الأحداث المتسارعة في النظام الدولي وحاجة الدول العظمى للوصول الى منابع الطاقة مقارنة مع الاستهلاك المتزايد لهذه الأخيرة.

وبدراسة نتائج التنافس في القارة الإفريقية والجزائر حسب عديد الدراسات فان المتوصل إليه فعليا هو استفادة الدول العظمى من دول القارة أكثر من استفادة هذه الأخيرة، ولهذا يتوجب على دول إفريقيا ومنهم الجزائر تدارك هذا الأمر من خلال تفعيل التعاون المشترك بين دول القارة الإفريقية، في المجالات الاقتصادية للتقليل من التبعية وتطوير التنسيق الأمني بينهم لتجنب التدخلات الأجنبية التي تحمل في طياتها مآرب أخرى، ومحاولة حل القضايا الأمنية داخليا، إضافة الى ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية لتحقيق تنمية القارة بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني: تحدي تأثير الأزمات العالمية على العلاقات بين الصين والجزائر في ظل

نشاط البيئة الدولية

سوف نعالج في هذا المبحث نوع آخر من التحديات التي أثرت بشكل أو بآخر على صيرورة العلاقات بين الصين والجزائر خاصة في بدايات الألفينات أين طرأت العديد من الأحداث الاقتصادية والأمنية على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي، بداية من الأزمة المالية لسنة 2008 التي انطلقت

من أمريكا لتنتقل الى العالم أجمع، حيث تضرر منها اقتصاد الدول العظمى والدول النامية على حد سواء، الى الأزمة النفطية في سنة 2014 والتي انعكست بشكل كبير على الاقتصاد الصيني والجزائري لعدة عوامل، كما سوف نتطرق للأزمة الاقتصادية التي خلفها فايروس كورونا على اقتصاد البلدين، إضافة لتحدي الأزمات الاقتصادية يعالج بحثنا كذلك التحديات الأمنية التي عرفتها البيئة الدولية والإقليمية وكيف كانت تداعياتها على استمرار العلاقات البينية للبلدين وما مدى تأثيرها

المطلب الأول : تحدي الأزمات الاقتصادية والمالية وتداعياتها على الاقتصاد الصيني والجزائري

شهد العالم عبر تاريخه العديد من الأزمات الاقتصادية التي تركت آثاراً عميقة على الدول والشعوب. تختلف هذه الأزمات في أسبابها وآثارها، لكن جميعها تشترك في تأثيرها الكبير على النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، والتجارة العالمية. ويمكن تعريف الأزمة الاقتصادية في العلاقات الدولية على أنها حالة من الاضطراب الفجائي الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر أو مجموعة من الأقطار، بصفتها حالة من الاضطراب الناشئ من اختلال التوازن وعدم التوافق بين عنصر الإنتاج والاستهلاك كمرحلة تأتي بعد مرحلة التوسع الاقتصادي، ومن خصائصها إما أن تكون عنيفة أو تأتي بشكل بطيء، كما أنها تكون على مستوى داخلي لبلد معين أو منطقة معينة أو على مستوى واسع وعالمي¹

الفرع الأول: الأزمة المالية 2008

شهد العالم في أوت 2008 حدوث أزمة مالية على مستوى عالمي، كانت بدايتها من الاقتصاد الأمريكي تحديداً سوق العقارات والأنشطة المالية المرتبطة به، بسبب تدهور الائتمان العقاري الذي قاد الى أزمة سيولة في أسواق التمويل بين البنوك، حيث سرعان ما انتشرت في القطاعات

¹ عمرقمان، سعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي_الأزمة الاقتصادية العالمية 2008,2009 أنموذجاً، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،المجلد الثالث، العدد الأول ، مارس 2019،

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلامها المستقبلية

الاقتصادية الأخرى بسبب ارتباطها ببعضها و نتيجة للسلوك الطبيعي للأسواق المالية¹، وبدأت أسعار البترول والسلع في الانخفاض التدريجي في النصف الثاني من 2008 في ظل التوقع لحدوث أزمة كساد عالمي بعد أن كانت مرتفعة، حيث وصل سعر البترول في جويلية من نفس العام الى 147 دولار للبرميل، من جهة أخرى ارتفعت معدلات التضخم خاصة في البلدان المصدرة للبترول بحيث ارتفعت لديها احتياطات النقد الأجنبي ما صاحبه من افتقار الى السياسات النقدية المناسبة مثل _ عمليات السوق المفتوحة_ للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة²، كما كانت هناك العديد من التداعيات لهذه الأزمة³:

_ ركود حاد في الاقتصاديات القوية وارتفاع معدلات التضخم النقدي

_ انهيار تام للأسواق المالية العالمية وانخفاض اسهم شركات كبرى، مع افلاس العديد من البنوك المعروفة

_ انخفاض في أسعار المواد الأولية لقلة إمكانية الصناعة

_ تدهور الأمن الغذائي وارتفاع تكلفته في الدول النامية وزيادة ارتفاع معدلات البطالة .

كل هذه التداعيات لم تكن الصين والجزائر بمنأى عنها وتأثرت كل منهما بشكل أو بشكل آخر ، فالصين في تلك الفترة وحسب الإحصائيات كان اقتصادها يأخذ منحى تصاعدي وينمو بشكل مستمر قبل الأزمة التي أدت الى تراجع مؤشرات نموه خاصة وأنها دولة يعتمد اقتصادها بشكل كبير على التجارة والاستثمارات الخارجية ، أما الجزائر فبطبيعة الحال كان تأثرها نابع من كونها دولة مصدرة للبترول والمواد الخام، حيث تأثر هذا القطاع بشكل كبير وبالتالي تراجع الاقتصاد الوطني

¹ رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 51 ، العدد الثالث ، سبتمبر 2014 ، ص 119

² فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهوما، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، د.س.ن ، ص 10

³ مجيد شعباني، عبد الكريم شعباني ، واقع وآفاق الاقتصاد العالمي في ظل الازمة المالية العالمية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 07، 2017 ، ص 190

أولاً: الصين

أقلت الأزمة المالية بظلالها على الاقتصاد الصيني والنظام المالي فيها، فقد ازداد تعمق وارتفاع معدلات التضخم التي كانت بالأصل مرتفعة قبل الأزمة والتي سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع الطلب عليها ما قابله ضعف في المحاصيل، كما ارتفعت أسعار الوقود هي الأخرى، ونقص الائتمان بسبب فرض قيود على الاستثمار¹، وانعكست الأزمة على الأداء الاقتصادي من خلال عديد المؤشرات، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، التجارة، معدلات التضخم، معدلات البطالة....، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى 9.3 بالمئة بعدما كان في الربع الأول من 2008 مقدر ب 10.6 بالمئة، واستمر هذا الانخفاض لسنة 2009 ليصل الى 6.1 بالمئة، وفيما يتعلق بالتجارة فقد تأثرت بشدة خاصة في قطاع التصنيع بحيث انخفضت صادرات الصين بنسبة 17.5 بالمئة في يناير 2009 و 25.7 بالمئة من نفس السنة وكانت هناك في المقابل انخفاضات في الواردات والتي انخفضت هي الأخرى بشكل حاد² وهذا لا يعتبر مفاجأة بحيث أن الصادرات الصينية تشكل نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتمد الصين على الطلب الغربي على بضائعها وبالتالي فإن مستوى الاعتماد المرتفع على الصادرات يعني أن الصين مرتبطة ارتباطاً قوياً بالاقتصادات العالمية بدلاً من أن تكون مفصولة عنها وهذا ما فسر تأثرها بالأزمة المالية التي نشأت في أمريكا³، حيث أظهرت العديد من النتائج التي توصل إليها الباحثون الاقتصاديون من خلال فحص العديد من المؤشرات وعلى عدة مستويات، ومن خلال مقارنة الاقتصاد الصيني باقتصاد الدول المتقدمة والنامية الرئيسية، فإنه يتبين أن خسائر الصين كانت محدودة من ناحية سوق الأسهم وهذا ما أظهرته سوق الأسهم في شنغهاي والتي كانت أقل تأثراً بالانهيار المالي، وأن التأثير الأكثر أهمية للأزمة المالية على الاقتصاد الصيني هو على الصادرات والتي كانت السبب المباشر وراء انخفاض معدل النمو في الصين، ومن بين أهم أسباب تراجع الصادرات الصينية انخفاض الناتج المحلي للدول

¹ عائشة بن عطاء الله، تقييم إدارة المخاطر في النظام المالي الصيني في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية، مجلة

اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10، د.س.ن، ص 57

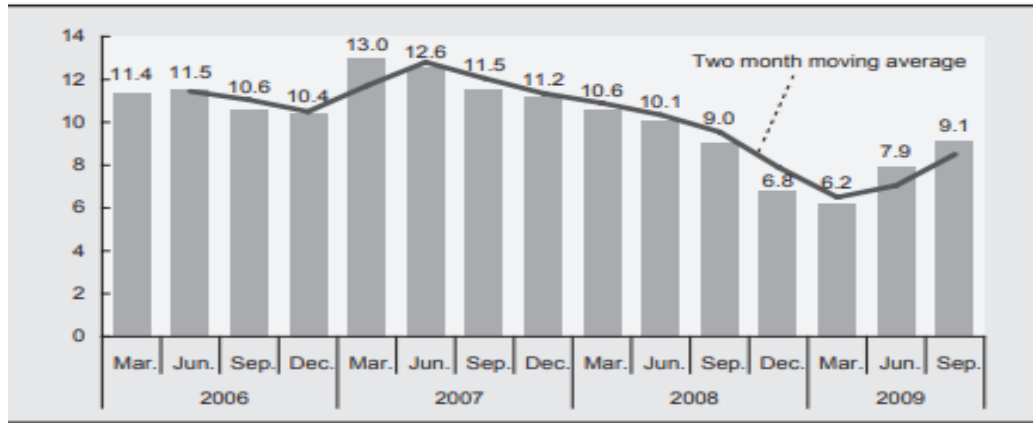
² John Whalley, Manmohan Agarwal, Yuezhou Cai, Yan Dong, Huifang Tian, Li Wang, China and the Financial Crisis, The Centre for International Governance Innovation, Chinese Academy of Social Sciences Task Force, 2009, P 06

³ Linyue Li, Thomas D. Willett, and Nan Zhang, The Effects of the Global Financial Crisis on China's Financial Market and Macroeconomy, Hindawi Publishing Corporation, Economics Research International, Volume 2012, pp 03,04

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلاتها المستقبلية

العشر الأولى المستهدفة لصادرات الصين جراء أزمة الركود¹، بينما المؤسسات المالية كانت خسائرها اقل نسبيا حيث كانت أكبر خسارة تم الإبلاغ عنها من قبل بنك الصين ب 2 مليار دولار أمريكي، كما أبلغت المؤسسات المالية الصينية الأخرى عن خسائر تشمل البنك الصناعي والبنك التجاري الصيني بخسارة حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، وبنك التعمير الصيني بخسارة حوالي 673 مليون دولار أمريكي، وتعتبر هذه الأرقام صغيرة جدا مقارنة بالخسائر التي تكبدتها البنوك الدولية والتي قدرت ب 4.1 تريليون دولار أمريكي، ومع ذلك لم يكن الاقتصاد الصيني محصنًا من تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية²

الشكل رقم (21): أعمدة بيانية لحجم نمو الناتج المحلي الاجمالي من مارس 2006 الى سبتمبر 2009



المصدر: National Bureau of Statistics of China (www.stats.gov.cn) من مرجع Sebastian Dullien ، ص 123 .

يلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن الناتج المحلي للصين تقريبا كان ذا منحى تصاعدي من عام 2006 ، وبلغ ذروته في الربع الأول من 2007 ليصل الى 13.0 بالمائة ، واستمر بالتراجع بنسب متقاربة من الربعين الأخيرين لسنة 2007 الى الربعين الأولين من سنة 2008، ثم انخفض بدرجة كبيرة منذ شهر سبتمبر بسبب الأزمة المالية العالمية في شهر أوت حيث وصل الناتج المحلي الى 6,8 بالمائة واستمر على نحو تنازلي في الربع الأول من سنة 2009 ليصل الى 6,2 بالمائة وتعتبر هذه أقل

¹ Cenk Gokce Adas , Bibigul Tussupova, Effects of the Global Financial Crisis on Chinese Economy , International Journal of Social Science Studies, Vol0 4, No 0 4,2016,p147

² Sebastian Dullien ,Detlef J. Kotte, Alejandro Márquez, Jan Priewe, The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries , UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010,p122

درجاته، ليعاود الارتفاع بشكل بطيء وتدرجي ليصل في الربع الأخير من سنة 2009 الى 9,1 بالمائة وهذا نتيجة لحزمة السياسات التي قامت بها الصين للتصدي للأزمة.

لذلك ومع الأزمة كان لابد للصين التحرك من أجل التصدي لها والتخفيف من حدتها، فاتخذت جملة من الإجراءات السريعة فبدءا من الربع الثالث من 2008 اعتمدت السلطات الصينية مزيجا من سياسة مالية نشطة وسياسة نقدية ميسرة بتقديم حزمة تحفيزية بقيمة 4 تريليونات يوان (580 مليار دولار) لعامي 2009 و2010 في نوفمبر 2008، دفعت هذه الجهود لدعم الاقتصاد خلال الأزمة المالية العالمية إلى زيادة كبيرة في قروض البنوك، حيث بلغت قروض البنوك في الصين 9.6 تريليونات يوان في عام 2009، وهو ما يعادل تقريبا نصف الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، ومع ذلك فقد تم توجيه جزء كبير من الأموال الناتجة عن هذه القروض إلى أسواق الأسهم والعقارات بدلاً من الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مما ساهم في التعافي الجزئي لأسواق الأسهم الصينية من أدنى مستوياتها التي وصلت إليها في نهاية 2008 وبداية عام 2009¹ ، وقد ذهب جزء كبير من هذا الإنفاق نحو مشاريع الاستثمار وجزئياً نحو تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. فقد كانت عبارة عن حزمة تحاول دمج التحفيز قصير الأجل مع الأهداف طويلة الأجل لتطوير البنية التحتية في الأجزاء غير المتطورة من البلاد (لا سيما في المقاطعات الغربية) وزيادة الاستهلاك² عن طريق خطط الإسكان المنخفضة التكلفة والتسريع في بناء البنية التحتية الريفية وتوسيع شبكة النقل إضافة الى تعزيز الخدمات الصحية والرعاية الطبية وحتى الاهتمام بالبيئة، ومن جهة أخرى فالصين ركزت خططها على الصناعة من خلال إعادة هيكلتها ودعم تطوير الصناعات التكنولوجية و تمديد إصلاحات قواعد ضريبة القيمة المضافة لتشمل جميع الصناعات ،كما قامت الصين بتعزيز الدعم المالي للحفاظ على النمو الاقتصادي بزيادة الائتمان المصرفي بشكل مناسب للمشاريع ذات الأولوية، اما الدخل الفردي فقد قامت الصين برفع متوسط الدخل بزيادة الإعانات وزيادة صناديق المعاشات³

كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الصين من أجل التقليل من حدة الأزمة ومسايرتها لم يكن عشوائيا بل كان عن طريق سياسات محكمة نابعة من تجارب الصين من خلال الأزمات السابقة، مثل الأزمة المالية الآسيوية والتي ادرك من خلالها صناع القرار والسياسيون في الصين أنه من أجل تقليل

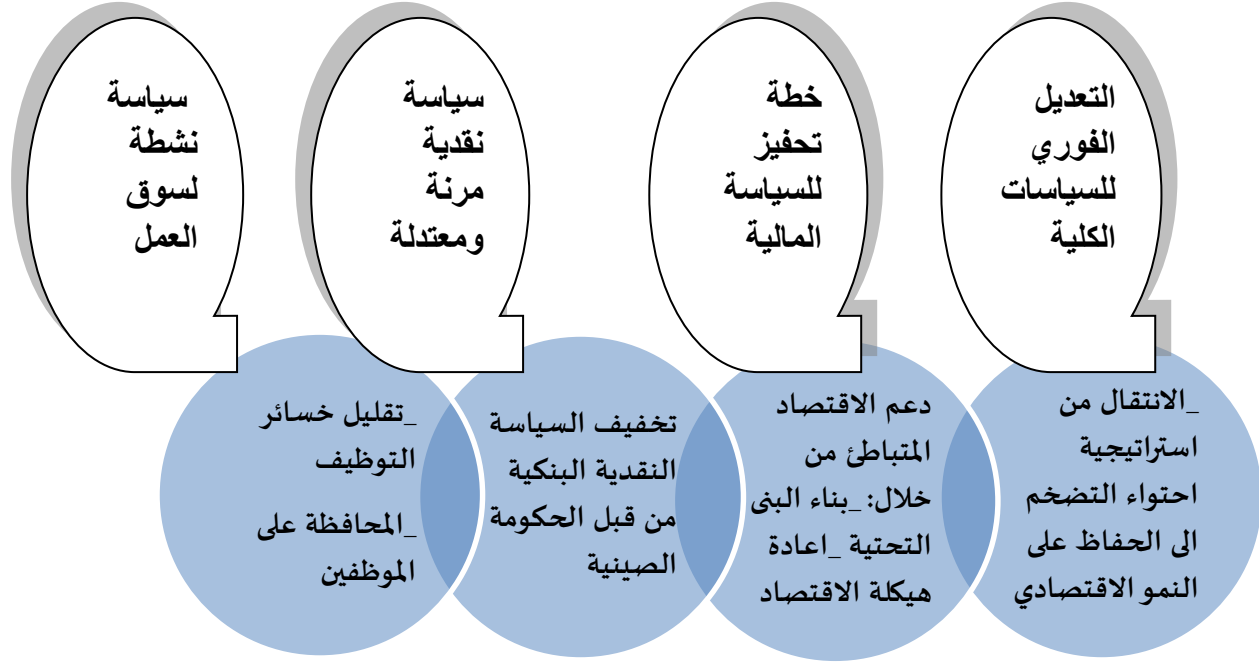
¹Cenk Gokce Adas , Bibigul Tussupova,Op.cit ,p04

² Eswar S. Prasad, Effects of the Financial Crisis on The U.S.-China Economic Relationship, Cato Journal, Vol. 29, No 02,2009,p230

³ XIN SUN, The Impact of World Economic Crisis on China Economy, research paper, University of Wroclaw, PP 656,657

التأثيرات السلبية لأي أزمة فانه ينبغي الاستجابة في الوقت المناسب لمواجهتها من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية للتصدي لها¹

إستراتيجية التعافي الاقتصادي الصينية (أزمة 2008)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Cai Fang, Du Yang, Wang Meiyan: مرجع سابق

ثانيا: الجزائر

في الحقيقة طرح العديد من الباحثين فكرة أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية لسنة 2008 واستندوا في طرحهم للعديد من المعطيات، ويرون أنه من أبرز عوامل عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بالأزمة خاصة في بدايتها هو عدم وجود قنوات ناقله لها باستثناء قناة أسعار النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر، واحتياطي الصرف، زد على ذلك عدم وجود أسواق مالية متطورة وانغلاق الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على أحادية التصدير (النفط) دون التنوع²، كذلك بسبب نقص

¹ Cai Fang ,Du Yang, Wang Meiyan, CRISIS OR OPPORTUNITIES: CHINA'S RESPONSE TO THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS, the perspective of the world review, VOL01,N01, Dec2009, P 102

² عمر حجان ، لحسن عقومة ، سفيان بن عبد العزيز ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (بعد عشرة سنوات من الأزمة 2008_2018)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4 ،

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

الروابط المصرفية بين البنوك الجزائرية والبنوك الدولية بطريقة تؤثر على بعضها البعض، والتركيز في الإنتاج يعتمد على الصادرات الهيدروكربونية كما ذكرنا وهذا ما جعل الجزائر آمنة من أي ركود¹، لكن بسبب مخرجات العولمة الاقتصادية التي تربط اقتصاديات الدول ببعضها البعض، سواء اقتصاد كبرى الدول أو حتى اقتصاد الدول النامية وخاصة المنتجة للمواد الأولية والتي حتما سوف تتأثر بشكل أو بشكل آخر، فان هذه الأزمة التي ضربت أقوى اقتصاد عالمي وهو أمريكا سوف تؤثر على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا منتجا.

وبالنظر الى أسعار النفط فأننا نجد أنها بدأت بالارتفاع منذ سنة 2004 لتبلغ ذروتها في صيف 2008 مع بداية الأزمة، ما قابله انخفاض للدولار الذي اثر على الوضعية الاقتصادية وهنا نجد أن قيمة اليورو تحسنت، وباستمرار تتبع بورصة النفط فأننا نجد أنها سجلت انخفاضا مع نوفمبر نهاية سنة 2008 الى مارس 2009 والسبب في ذلك أن المستثمرين هربوا من بورصات المواد الأولية للحصول على السيولة، لتعاود أسعار البترول بالارتفاع في شهر أفريل من 2009 في حدود 70 الى 80 دولار/البرميل، إذا لدينا عاملان كافيان لحد الآن من شأنهما التأثير على الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر حيث يتمثل الأول في تذبذب أسعار النفط بين سنة 2008 و 2009 والثاني انخفاض الدولار الذي يتعامل به نفطيا، في مقابل اليورو العملة التي تتعامل بها الجزائر بشكل اكبر تجاريا كون الدول الأوروبية تعتبر المورد الأول للجزائر آنذاك²، فالفرق بين القيمة الاسمية لسعر البترول والقيمة الحقيقية كان مرتفع لكن القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية بالتالي تدهور القوة الشرائية للدولار إذ أصبحت القيمة الحقيقية لعائدات النفط بعيدة ولا تعكس القيمة الاسمية لها وبالتالي يمكننا القول أن التعامل بالدولار أصبح يشكل خسارة تتمثل في الفجوة بين القيمة الاسمية وبين الحقيقية³، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقد ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس. فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه، ومع ذلك كان

¹ Zeyneb Guellil , Soufiane badraoui, THE IMPACT OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON ALGERIAN ECONOMY , SEA - Practical Application of Science, Volume III, Issue 1 (7) , 2015,p 85

² زين الدين قidal، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 01 ،

العدد 01 ، 2011، ص 119

³ المرجع نفسه، ص 120

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

من الصعب حصر تحركات الأسعار في أسواق النفط سنة 2008¹، فحتى لو من خلال التجارة الوحيدة للمنتجات الهيدروكربونية المخصصة للتصدير، لا يمكن للجزائر أن تكون خارج الاقتصاد العالمي وبالتالي لا يمكنها الهروب من المعاملات المالية الدولية التي تتم على مستوى جميع البنوك في البلاد وبالتالي، فإن كل ما سيؤثر على النظام المالي العالمي سيؤثر حتماً على الاقتصاد الجزائري خاصة وان العملة الأمريكية "الدولار"، هي العملة الرئيسية المستخدمة في المعاملات التجارية، وخاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الهيدروكربونية، مما يعني أن كل ما سيؤثر على الدولار على المستوى العالمي سيكون له تأثير على احتياطات البلاد²، حيث كان لتقلبات أسعار النفط الأثر الملموس على الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده على إيرادات النفط، حيث أن أي أزمة في أسعار البترول ستؤدي الى تراجع إيرادات صادرات البلاد وبالتالي تقليل القدرة على الادخار المالي وتقلص الاحتياطات من النقد الأجنبي، وفي هذا السياق أكد المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية أن الانخفاض في قيمة الصادرات أدى الى تراجع الميزان التجاري من 35,5 مليار دولار خلال بداية 2008 الى 3,3 مليار دولار في 2009، أما الصادرات فتراجعت بنسبة 47,13، فقد قدرت قيمتها في 2009 ب 35,97 مليار دولار بعدما كانت في 2008 في حدود 68,03 مليار دولار³، وبالتالي فان السعر الدولي للهيدروكربونات هو المتغير الأساسي الذي يعدل الاقتصاد الجزائري فالأزمة النفطية لسنة 1986 خير دليل على ذلك، حيث كان أثرها مدمراً على الاقتصاد الجزائري وأبرزت بشكل واضح هشاشته خارج هذا القطاع، وإذا أخذنا سنة 2006 كمثال فان قيمة الصادرات بلغت 54,49 مليار دولار، مثلت فيها الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 2 بالمائة فقط، في مقابل الواردات التي بلغت 21,4 مليار دولار، هذا التباين في الأرقام بين قيمة الصادرات ككل وقيمة الصادرات خارج النفط مع قيمة الواردات تؤثر بشكل مباشر في عناصر، مستوى الإنتاج الداخلي ومعدلات النمو، مستوى الواردات، إدارة الديون الداخلية والخارجية، حالة ميزان

¹ داود سعد الله، الآليات الجديدة لتوازن أسواق النفط في ظل الأزمات الاقتصادية: تحليل آثار الأزمة المالية

العالمية 2008 على قوى السوق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية، مجلد 2، العدد 01

، جامعة زيان عاشور: الجلفة، 2008.

² Bouchenak Nesrine, La conjoncture économique mondiale et l'économie algérienne, entre défis et opportunités, THESE EN SCIENCES ECONOMIQUES DOCTORAT ES SCIENCES, Faculté des Sciences Economiques : Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen, 2021, p138

³ Hakima AMAOUZ, La crise financière mondiale et ses effets sur l'économie algérienne, REVUE d'économie et de statistique Appliqué, Vol9, N 02 , p 33

المدفوعات والاستثمارات الأجنبية، كما تعتمد هذه العناصر بشكل كبير على ديناميكية قطاع الهيدروكربونات وسعر النفط الدولي¹

من خلال المعطيات السابقة يظهر جليا أن اقتصاد الجزائر تأثر بالأزمة من خلال قناة أسعار النفط التي تراجعت لأقصى درجة مقارنة ببداية الأزمة والفترة التي قبلها، ولعل الشيء الأول الذي أنقذ الاقتصاد في هذه الفترة هو احتياطات العملة الأجنبية التي تراكمت في السنوات التي سبقت الأزمة حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعا واستقرارا، حققت من خلاله الجزائر توازنا ماليا، إضافة الى مسح الجزائر لجميع الديون الخارجية، لكن في الحقيقة لا يمكن الاعتماد على هذه الاحتياطات كليا فهي لا تمتص الصدمات الاقتصادية إلا على المدى القصير فهي لا تظهر في الجزائر إلا مع ارتفاع أسعار النفط²

الفرع الثاني: الأزمة النفطية 2014

اختلفت الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 عن سابقتها في 2008 وذلك من حيث جذور وأسباب كل واحدة منهما إضافة الى مدى تأثير كل أزمة، فقد شهدت الأسواق العالمية أزمة نفطية حادة تميزت بانخفاض كبير ومفاجئ في أسعار النفط الخام ليصل الى أدنى مستوياته بانخفاض بلغ 50 بالمائة من قيمته، هذا الانخفاض الدراماتيكي في الأسعار أثر بشكل بالغ على الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، ومن خلال هذه النقطة سوف نعالج أهم الأسباب المؤدية للأزمة النفطية، وكيف أثرت على كل من الاقتصاد الصيني والاقتصاد الجزائري، وما مدى تأثير كل بلد من خلال دراسة تباين تأثيرات الأزمة عليهما؟

في الحقيقة فإن آلية عمل أسواق النفط تتحدد من خلال عدة عوامل تتحكم في انخفاض او ارتفاع أسعار النفط، وهذه العوامل في الغالب ترتبط بالسوق من خلال الطلب العالمي على النفط من جهة ، ومن جهة أخرى حجم الإنتاج العالمي، فهو يخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي تحديد سعره، إضافة الى ذلك قد يتأثر هذا الأخير نتيجة لعوامل أخرى من بينها، السياسات

¹ M. Zemouri, A. Merazga, LA MENACE DE LA CRISE ÉCONOMIQUE DANS LES PAYS MENA. LE CAS DE L'ALGÉRIE, Вестник РУДН, серия Экономика, № 5, Université de Batna, 2011, pp 101,102

² Kouider BOUTALEB, Oussama BOUTALEB, LA PROBLÉMATIQUE DE LA RÉSILIENCE DE L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE FACE AUX CHOCS EXOGÈNES, Les Cahiers du Cread -Vol. 37, n° 04, 2021, pp 170,171

الحكومية، والتغيرات الجيوسياسية، ونشاط المضاربين¹، أما بالنسبة للزمنة النفطية لسنة 2014 فقد كان من أبرز أسبابها :

_ انكماش في الطلب وزيادة في العرض: شهد الاستهلاك العالمي للبتروال تراجعًا خلال الربع الثالث من عام 2014، بسبب تباطؤ الاقتصادات الصناعية في أوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصادات الناشئة، خاصة الصين التي تُعتبر ثاني أكبر مستهلك للبتروال في العالم، أما من جانب العرض فقد شهدت الإمدادات البترولية العالمية نموًا بمعدلات تراوحت بين 0.8% و4.3% خلال الفترة من 2010 إلى 2014، بزيادة بلغت حوالي 7.8 مليون برميل يوميًا خلال تلك الفترة²، ما يعني حدوث اختلال توازن بين العرض والطلب.

ومما لا شك فيه أن مستويات العرض فاقت كميات الطلب نتيجة لزيادة الإنتاج خارج منظمة الأوبك مقابل استقرار الإنتاج في هذه الأخيرة بشكل ثابت، هذه الزيادات في الإنتاج كانت متمركزة في أمريكا الشمالية التي ارتفع إنتاجها من النفط والوقود السائل (الصخري)³ ، حيث أن إنتاج هذا الأخير عرف نموًا وتزايدًا كبيرًا خاصة مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي كطريقة فعالة لاستخراج النفط والغاز من بين صخور الشيست، ما أدى إلى زيادة تدفق الإنتاج وبالتالي فائض في السوق الدولية⁴

- انهيار وتراجع في أسعار الصرف: خلال الأزمة النفطية شهدت أسعار صرف الدولار ارتفاعًا مقارنة بباقي العملات، في مقابل هبوط أسعار البترول لعدة أسباب منها تخفيض تكاليف الإنتاج، مما مكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك، ومن جهة أخرى أدت الزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

¹ منصف شرفي، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 269 .

² عماد غزالي، أنيس هزلة، الأزمة النفطية 2014_2017، الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، مارس 2019، ص 160

³ أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، سلسلة: تحليل سياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للدوحة: قطر، مارس 2015، ص 07 .

⁴ Tim Bowler, falling oil prices: who are the winners and losers, BBC news business, 19/01/2015, Sur: <https://www.bbc.com/news/business-29643612>

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

بسبب ارتباطهم بنظام الصرف المربوط¹، يعني ذلك أن الدول المستهلكة للنفط وجدت نفسها أمام ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يلزمها باستيراد النفط بأسعار مضاعفة ومصاريف إضافية ضخمة إذا اقتنت بنفس الكميات السابقة قبل ارتفاع أسعار الصرف، ما جعلها تقوم بخفض وارداتها النفطية الأمر الذي أدى الى فائض في العرض وبالتالي انخفاض وتراجع أسعار النفط.

- ضعف وتباطؤ النمو في الاقتصاد الصين واقتصادات الدول الناشئة: من بين الأسباب المهمة في تراجع أسعار النفط، التباطؤ الملحوظ في الاقتصاد الصيني في بداية سنة 2014 حيث أكدت العديد من المؤشرات تباطؤًا مثل مبيعات التجزئة، استهلاك الكهرباء، الاستثمارات في رأس المال الثابت (البنية التحتية) والإنتاج الصناعي، لأول مرة منذ أزمة 2008 وانخفض النمو الاقتصادي فيها بالتحديد في الربع الثالث من عام 2015 إلى أقل من 7٪ على أساس سنوي، حيث لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأكبر اقتصاد ثاني في العالم سوى 6.9٪. إضافة الى الصين تباطأت اقتصادات العديد من الدول أبرزهم البرازيل وهذا ما أدى إلى تقليل نمو الطلب العالمي على النفط²

إضافة الى الأسباب الاقتصادية التي أدت الى الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط كانت هناك أسباب جيوسياسية أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على حركية العرض والطلب على البترول، حيث أرجع العديد من المحللين الاقتصاديين أن انهيار أسعار البترول في 2014 يرتبط بأسباب سياسية بحتة ومنهم الكاتب "توماس فريدمان" في مقالته " حرب المضخات " ، حيث افترض وجود اتفاق بين "الوم أ" و"السعودية" هدفه خفض أسعار النفط والغاز، للتأثير بشكل سلبي على كل من روسيا وإيران اللذان تأثرا بشكل كبير جراء انخفاض أسعار النفط فروسيا كمثال تراجع اقتصادها بنسبة 4,8 بالمائة³ ، من جهة أخرى فقد أثرت النزاعات والاضطرابات الأمنية خاصة في منطقة الشرق الأوسط بالتأثير على أسواق النفط ، خاصة ما أحدثه نظام " داعش" من خلال تحكمه في العديد من القنوات النفطية بحيث انشأ سوقا موازية لبيع النفط بثمن رخيص خاصة

¹ عماد غزاري، أنيس هزلة، مرجع سابق، ص 161

² Hadjira CHIGARA, *Analyse des Causes du Choc Pétrolier de 2014 et ses Conséquences sur L'économie en Algérie*, Revue Abaad Iktissadia, Vol: 01, N10 Année: 2010, p570

³ نادية العقون، أسماء مخاليف ، *تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر*

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017 _ مجلة الأثر الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"العدد 01

، ديسمبر 2018 ، ص 156.

في المناطق الأكثر توترا (سويا ، العراق ، ليبيا) ، فقد صرحت سفيرة الاتحاد الأوروبي في العراق " Jana Hybaskova " أمام البرلمان الأوروبي أنه توجد دول أوروبية تشتري النفط من " داعش " ¹

من خلال طرحنا لأهم الأسباب الاقتصادية وحتى الجيوسياسية التي ساهمت في حدوث الأزمة النفطية لعام 2014 وتراجع أسعار النفط والتي كان لها تداعيات على الاقتصادات العالمية والتي اعتبرتها البعض فرصة جيدة واستغلتها خاصة من ناحية انخفاض أسعار النفط ، بينما كانت نقمة على العديد من الدول خاصة المنتجة للنفط والتي يعتمد اقتصادها عليه، ومن خلال دراسة الأسباب كذلك يمكننا قياس تأثيرات هذه الأزمة على كل من الاقتصاد الصيني والجزائري حسب الخصائص الاقتصادية لكل منهما.

أولا: الصين

أصبح الاقتصاد الصيني محورا أساسيا في الاقتصاد العالمي ككل لدرجة أن الاعتماد المتبادل أصبح حقيقيا ومرتبطا بين اقتصادها واقتصاد بقية بلدان العالم، وبالتالي عندما يتعثر الاقتصاد العالمي سوف يتأثر اقتصاد الصين ، والعكس فكذلك إذا تباطأ الاقتصاد الصيني، فإن الاقتصاد العالمي بأسره مهدد²

فبالنسبة للصين التي تعتبر من أكثر المستوردين للنفط في العالم فقد استفادت بشكل كبير من انخفاض أسعار النفط في 2014 من جهة، كغيرها من الدول المستوردة وذلك من خلال³:

_ ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغيرها من استهلاك القطاع العائلي

_ انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عدة قطاعات (المواصلات، الزراعة، الصناعة...)

_ انخفاضات في معدلات التضخم العام والجوهري

¹ منصف شرقي ، مرجع سابق، ص 278

² Barthélemy Courmont, *La Chine face au ralentissement économique*, Revue Internationale et Stratégique, N°103,2016,p 98

³ خالد راشد الخاطر ، تحديات أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 6 .

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

إلا أنه رغم الانخفاض في أسعار النفط وما ترتب عنه من مزايا للصين والدول المستوردة للنفط، فالصين على غير المتوقع لم تستفد من انخفاض أسعار النفط بشكل كبير بالرغم من أنها أكبر دول العالم استيرادا للنفط وذلك بسبب اعتمادها الكبير على الفحم مما يعني أن الاقتصاد يتعرض لأسعار النفط من خلال النقل¹ فقد تم تخفيض تنبؤات الصندوق للنمو العالمي في 2015 بواقع 0.3 بالمائة لتصبح 3,5 بالمائة ما أدى بالآثار السلبية لمختلف العوامل الدورية أو المتعلقة بالسياسات الى تعويض الأثر الايجابي لانخفاض أسعار النفط على النمو العالمي وتجاوزه، فالاقتصاد الصيني انخفض نموه بنسبة 0.3 بالمائة ليصل الى 6.8 بالمائة، هذا التباطؤ في النمو الذي ترتبت عنه آثار سلبية على المستوى الإقليمي للصين وامتد الى الشرق الأوسط وشمال افريقيا²، وعرف اقتصاد الصين تباطؤ فعلي في 2015 باعتبار أن الأزمة النفطية كانت في المنتصف الثاني من سنة 2014، فمؤشرات بورصة أسواق الصين تأثرت بسب تراجع أسعار النفط التي بدورها انعكست على السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين في الأسواق كما تراجع أداء الاقتصاد الصيني³، والمتتبع لتطور اقتصاد الصين يجد أن هذا الأخير تدهور منذ الأزمة المالية لسنة 2008 واستمر نموه في التراجع، وهذا النمط من النمو يكشف عن ثلاث مشاكل⁴:

_ الأولى هي تباطؤ النمو التكنولوجي الذي يقاس بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث تقاس الإنتاجية من خلال قيمة ما يتحصل عليه اقتصاد ما من رأس ماله وعمالته

_ الثانية بسبب تراجع الاستهلاك، خاصة استهلاك الأسر المعيشية إذ شكل استهلاكها 34 بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي

_ الثالثة بسبب انخفاض الناتج الحدي لرأس المال، والمؤشرات الفعلية لهذا الانخفاض تتجسد في الشقق السكنية الخالية والمطارات غير المستخدمة، والمصانع المعطلة مثل قطاعات تصنيع الصلب

¹ كمال يوسف، سميرة عروسي، أثر تراجع أسعار النفط على الأسواق المالية الناشئة (2010_2016)، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 462

² التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب: مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، تقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 21 جانفي 2015، ص 03

³ كمال يوسف، سميرة عروسي، المرجع نفسه، ص 468

⁴ ديفيد دولار، التحول الصيني، تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2014، ص 11

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

فشهد الاقتصاد الصيني بذلك في 2014 تباطؤ في سوق العقارات وبيئة انكماشية في هذا العام، فقد نما ب أبطا وتيرة له منذ 24 سنة سابقة حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 7.4 بالمائة مقارنة ب 7.7 بالمائة التي سجلتها في عام 2013.¹

كما أن التجارة الصينية تأثرت هي الأخرى وذلك بسبب أن عديد شركاء الصين يعتمدون في اقتصاداتهم على النفط وتراجع أسعار هذا الأخير يقلل من نسبة الطلبات على المنتجات الصينية، فالصين تعتبر مصنع العالم وتعتمد بشكل كبير على الصادرات، وهذا ما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي ومنها تقلبات أسعار النفط²، إضافة لذلك فتباطؤ النمو الصيني انعكس على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الشريكة للصين حيث اعتمد مدى هذا التأثير على شدة التباطؤ الصيني وعلى الروابط التجارية المحددة بين الاقتصادات³

ثانيا: الجزائر

كما نعلم أن العرض العالمي للنفط يخضع للعديد من المحددات في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها له لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا للمورد النقدي الذي يلبي حاجاتها المالية الآنية والمستقبلية⁴

وتعتبر الجزائر بلدا ريعيا بامتياز ومن الطبيعي أن تتأثر وبشكل كبير جراء الأزمة النفطية 2014 على عدة مستويات، فانهبأر أسعار النفط يؤثر على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية للبلاد بشكل سلبي من خلال تراجع قدرة الدولة في الحفاظ على وارداتها الإستراتيجية ، كما يتأثر قطاع التجارة

¹ Li Anne Wong, China economy Grows at slowest pace in 24 Years, 20 Jan 2015: <https://www.cnbc.com/2015/01/19/china-economy-grew-74-in-2014.html>

² دينا أحمد محمود، التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين، مجلة آفاق آسيوية، المجلد 08، العدد 13، ديسمبر 2023، ص 278

³The Impact of the chinese economic slowdown on the world economy and commodity prices, Report of CZECH national bank, 1/2016 : <https://www.cnb.cz/en/monetary-policy/inflation-reports/boxes-and-annexes-contained-in-inflation-reports/The-impact-of-the-Chinese-economic-slowdown-on-the-world-economy-and-commodity-prices>

⁴ محمد بن بوزيان ، عبد الحميد لخديبي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر ، دراسة تحليلية وقياسية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02 ، 2013، ص 200.

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

الخارجية بتزايد العجز في الميزان التجاري، ما يضعف القدرة التحكمية للدولة في تأمين الواردات¹ ، ومع انخفاض سعر البرميل من 80_110 دولار للبرميل الى، 40_60 دولار للبرميل خلال هذه الأزمة التي امتدت لسنة 2017 ، كانت الجزائر تسحب من احتياطياتها من العملات الأجنبية البالغ 200 مليار دولار للتغطية على الإختلالات التي ستنتج عن تراجع أسعار النفط محاولة بذلك الحفاظ على اقتصادها، حيث أحدث هذا الانخفاض في الأسعار أثرا كبيرا على خزائن الدولة التي وجدت نفسها أمام تذبذبات وتقلبات نفطية لا يمكن التنبؤ بها من شأنها التأثير على الوضع الاقتصادي² ، حيث تعتبر الجزائر البلد الأكثر تضررا هي وفنزويلا جراء هذا الانخفاض في الأسعار داخل " الأوبك " ولا تمتلك قدرات إنتاج إضافية ، فهي تنتج تقريبا بأقصى قدراتها قرابة 1.160 مليون برميل يوميا وهو ما أثر على مداخيلها من العملة الصعبة خاصة في ظل انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو³ ، كما ظهرت تأثيرات كبيرة وسريعة على الميزان التجاري ففي بداية 2015 كانت نسبة العجز 16,2 من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية، وبدأت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة في التآكل بشكل سريع إذ بلغت 143 مليار دولار في 2015 مقارنة ب 194 مليار دولار في 2013⁴

¹ صالح صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، 2015، ص ص 7،8

² كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 192، 19 نوفمبر 2018، ص 03

³ فوزي الحاج احمد، زكرياء جرفي، سارة بوضياف، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمات النفطية، دراسة أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000/2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2019، ص 40 .

⁴ خديجة بوفنغور، شراف عقون، آلية تمويل الإنفاق العام في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد 12، 2019، ص416

ويمكن تلخيص تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية¹:

- الأثر على الميزانية العامة: حيث حقق رصيد الميزانية عجزا بلغ 2553.2 مليار دينار سنة 2015 وهي السنة التي ظهرت فيها الانعكاسات المالية للأزمة بشكل واضح، وذلك بعدما كان عجز الميزانية 63.5 في سنة 2011
- الأثر على معدل النمو والتضخم: بسبب تأثيرات الأزمة فقد بلغ معدل النمو 3.5 بالمائة في 2014 بعدما كان 3.8 وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط، بينما بلغ معدل التضخم 6.4 في المائة سنة 2016 بعدما قدرت نسبته ب 2.9 بالمائة في بداية 2014
- الأثر على ميزان المدفوعات : أظهر ميزان المدفوعات عجزا واضحا بقيمة 20.4 مليار دولار تم تسجيله في سنة 2016 ، بعدما كانت فوائض ميزان المدفوعات جد ايجابية بنسبة 20.14 سجلتها سنة 2011 .

إذا فقد كان لتراجع أسعار النفط كما ذكرنا انعكاسا واضحا على الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية لها بصفة عامة، قياسا على نسبة الصادرات التي مثلت فيها المحروقات نسبة 97 بالمائة، في مقابل نسبة صادرات محتشمة خارج قطاع المحروقات، وبالتالي فالجزائر تعتمد بصورة كبيرة على حجم صادراتها من هذا القطاع من أجل توفير العملة الأجنبية، كما ذكرنا تراجع الميزان التجاري كان بداية من 2013 حيث سجل بعدها عجزا كبيرا خلال الأزمة، لتتخفف بذلك صادرات الجزائر لتسجل في 2015 نسبة انخفاض قدرت ب 40 بالمائة وهي نسبة معتبرة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري² ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

¹ مونيير بن حاح، تقييم انعكاسات الازمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2011-2021)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2024، ص 41.

² فاطمة فوقة، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، 2017، ص 150

الشكل رقم (22) : جدول يمثل حصيلة التجارة الجزائرية الخارجية في الفترة من 2005-2015 /مليون دج

*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2063	2582	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج المحروقات
% 5.4	%4.1	3,28%	2,87%	2,81%	2,67%	2,36%	2,44%	2,21%	2,12%	2,44%	مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات
35724	60304	63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
94.54	95,54	96,72	97,13	97,19	97,33	97,64	97,56	97,79	97,88	97,56	%مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات
37787	62886	65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	اجمالي الصادرات
51501	58580	54852	47490	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
13714-	4306	11065	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

المصدر: فاطمة فوقة، بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص150

من خلال دراستنا لتأثيرات انخفاض أسعار النفط على الجزائر جراء أزمة 2014 نستنتج أن الجزائر تعتبر الدولة الأكثر تضررا من بين الدول المنتجة للنفط داخل الأوبك وهذا بسبب اعتمادها الشبه كلي على النفط وإيراداته وبذلك كانت التأثير قويا وواضحا ، وفي ظل هذه الأزمة كان لابد للجزائر في البحث عن مخرج، ولعل الخطوة الأولى في تجاوز هذه الأزمة هو مساهمة الجزائر كطرف فعال في منظمة الأوبك من اجل خفض معدلات الإنتاج التي من شأنها إحداث توازن في سوق النفط، ففي نوفمبر 2016 اجتمعت الدول الأعضاء في العاصمة النمساوية وخلص هذا الاجتماع الى قرار خفض الإنتاج من أجل وضع حد لتراجع أسعار النفط، فقد تفوقت الدبلوماسية الجزائرية في إنجاح مبادرتها وتسوية النزاع الدائر داخل المنظمة خاصة بين السعودية وإيران، حيث سمح هذا الخفض بامتصاص فائض الإنتاج الناجم عن ارتفاع استغلال النفط الصخري في أمريكا، وكذا تباطؤ النمو في أوروبا والصين¹

أما على المستوى الداخلي فقد كانت هناك سياسات واستراتيجيات للدولة للحد من تأثيرات الأزمة من خلال²:

➤ اللجوء الى صندوق ضبط الإيرادات: من خلال استعمال الحكومة الجزائرية للفوائض

الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات واستعماله كحل مبدئي لمواجهة الأزمة

¹ شامية بن عباس، المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 ودور الجزائر في ذلك، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد

2، ديسمبر 2020، ص485

² وردة ولهة، بودغدغ أحمد، انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث

الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 2022، ص 350، 352

جراء الأزمات الاقتصادية خاصة مع تزايد تشابك البيئة الدولية ضمن مفرزات العولمة الاقتصادية وتزايد الترابط الاقتصادي بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة.

المطلب الثاني : تحدي تأثير فيروس كوفيد 19 العالمي وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر

رغم أن فيروس كورونا ابرز أهمية التعاون بين الصين والجزائر من أجل مجابهته من خلال تبادل الدعم بينهما، الأمر الذي وطد العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل اكبر ، الا أنه في الحقيقة فان هذا الفيروس القي بظلاله على كل من الاقتصاد الصيني والجزائري وخلف تأثيرات جد خطيرة داخليا وعلى المستوى الخارجي أثرت على النمو الاقتصادي وسلاسل التوريد، من خلال هذا الطرح سوف نعالج انعكاسات كوفيد 19 على اقتصاد البلدين ومدى تأثيره على صيرورة العلاقات الاقتصادية بينهما .

الفرع الأول: تبعات فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني

انتشر فيروس كورونا في الصين كأول دولة في العالم، والذي أدى الى شلل في جميع القطاعات فيما ما نتج عنه تبعات وخيمة على الاقتصاد الصيني الذي يعتبر من أعظم الاقتصادات، فحسب العديد من المؤشرات فقد تضرر الاقتصاد الوطني للصين بشكل ملفت، فانكمش النمو الاقتصادي بنسبة 6,8 بالمائة في الربع الأول من عام 2020 وهذا المعدل يمثل أكبر انكماش للنتائج المحلي من سنة 1992، مما يبين حجم الخسائر التي خلفها فيروس كوفيد 19، خاصة بعد إجراءات الحجر والغلق الكلي التي فرضتها الصين، كما انخفض القطاع الصناعي بنسبة 9,6 بالمئة ، وقطاع الخدمات بنسبة 5,2 بالمئة، وانخفض قطاع التعدين بنسبة 3,2 بالمئة، أما قطاع إنتاج السيارات فقد سجل أكبر انخفاض له بنسبة 44,6 بالمئة¹، حيث تراجعت معدلات النمو والطلب العالمي كنتيجة متوقعة ومنطقية لتراجع معدل النمو الصيني باعتباره يستحوذ على 20 بالمئة من التجارة

¹ رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية،

العالمية ، وبالتالي تتأثر اقتصادات الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين بشكل أكبر¹

أولاً: قطاع المحروقات

تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفض بشكل ملحوظ خاصة مع بداية الربع الأول من سنة 2020 من 93,1 مليون برميل/اليوم ،مقارنة ب 100,8 برميل/اليوم في أواخر 2019، أي بنسبة نقصان 7,64 بالمئة، كنتيجة لتأثيرات الجائحة على قطاع الطاقة، حيث دخلت الصين بذلك الى مرحلة ركود بسببها جعلها تخفض طلبها على النفط والوقود عموماً، واستمر الانخفاض نتيجة لانتشار المرض بصفة أكبر ونتيجة للإجراءات الاحترازية للحد منه في العالم والصين، خاصة تعليق رحلات الطيران والحجر المنزلي الذي ساهم في توقف حركة المركبات بأنواعها،² ومع اتخاذ بعض المنتجين الرئيسيين قرار زيادة الإنتاج في شهر مارس من سنة 2020، تزامناً مع الفائض الذي كان يسجله السوق العالمي ، أدى ذلك الى حدوث اختلالات في الأسواق النفطية متسبباً في أكبر صدمات في أسعار النفط على مر التاريخ³

ثانياً: قطاع الصناعة والخدمات

تشكل الصين مورداً رئيسياً للسلع الوسيطة لمعظم الدول الصناعية الكبرى خاصة إنتاج الالكترونيات والميكانيك ، وبسبب عمليات الإغلاق والحجر التي مست العديد من المصانع الصينية أدى ذلك الى تضرر تلك الصناعات وإفلاس بعضها، وبما أن الاقتصاد الصيني يعتبر من أقوى الاقتصادات التي تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي ككل فإن أي خلل أو أزمة تصيبه فسوف تؤثر بشكل كبير وعلى نطاق واسع ، فالصين وعلى غرار الدول الكبرى المصنعة فهي تساهم

¹ مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال حدة خبيزة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 2، جوان 2020 ، ص 318

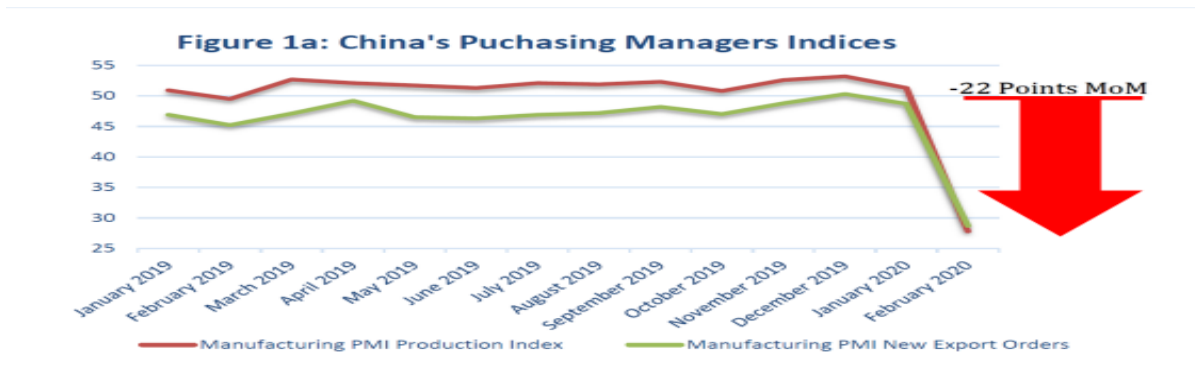
² أمال حمزوقي، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية العالمية، المجلد 6، العدد 01 ، 2021 ، ص 156

³ فاتح حركاتي، تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية: دراسة تحليلية، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2 ، أكتوبر 2022، ص 135

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلاتها المستقبلية

بما قيمته 60 بالمائة من الإنتاج العالمي، و 65 بالمائة من الإنتاج الصناعي، و 41 بالمائة من الصناعات المصنعة¹،

حيث بدأ مؤشر مدير المشتريات الصناعي منذ شهر فيفري 2019 بالانخفاض في الإنتاج بنسبة 2 بالمائة للصادرات الصينية والتي تعتبر الصين مركز تصنيع رئيسي فيها وفي العمليات التجارية العالمية، كما يدل مدير المشتريات الصناعي على الاتجاه السائد للحالة الاقتصادية في قطاع الصناعة والخدمات، وهو ما يفسر ظروف السوق، كما بين تراجع السوق الصناعية والخدماتية للصين بسبب فيروس كورونا²، وهو ما يظهره الشكل رقم (23):



Source : National Bureau of Statistics of China

كما كان لفيروس كورونا التأثير البالغ على قطاع الخدمات والذي انكمش بشكل كبير مقارنة بالسنة التي سبقت الفيروس وحتى مقارنة بالأزمة الاقتصادية في 2008، حيث أدت هذه الجائحة الى حدوث صدمات عكسية في العرض والطلب أدت الى تعطيل قطاع الخدمات في حين ينطوي بشكل متزامن على اضطرابات داخلية وخارجية عديدة انعكست بشكل سلبي على اقتصاد الصين وامتدت الى الدول النامية والصغيرة³، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

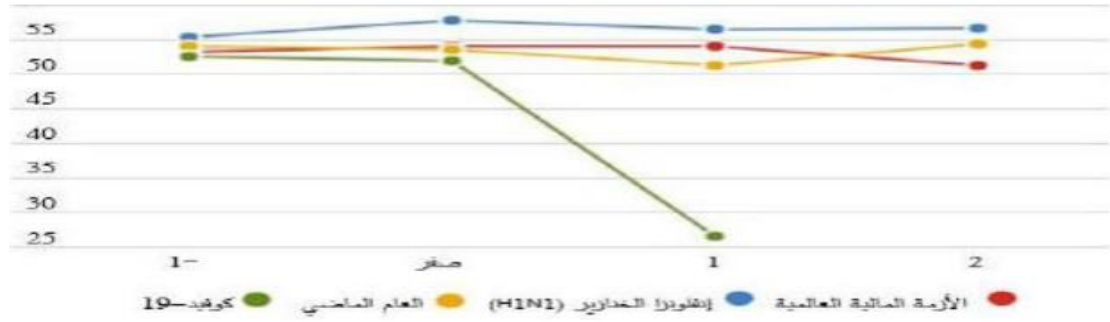
¹ طروبيا نذير، فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، عدد خاص جويلية 2020، ص 14

² أثر وباء فيروس كورونا على التجارة العالمية، تقرير صادر عن " الأونكتاد"، إعداد إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، د.س.ن، ص 5، على الرابط : <file:///C:/Users/Magic%20touch/Downloads/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%2> تاريخ الاطلاع: 2024/03/01، على

الساعة : 15:45

³ مروة كرامة، وآخرون، مرجع سابق، ص 319

الشكل رقم (24): تأثير فيروس كورونا على قطاع الخدمات الصيني



المصدر : مروة كرامة، وآخرون، مرجع سابق ، ص 319

إضافة الى الآثار المترتبة على الميزان التجاري حيث تقلص الفائض فيه الى 19,9 مليار دولار أمريكي في مارس 2020 بسبب الانخفاض في الصادرات والواردات، أما بالنسبة لاحتياطي الصرف فقد انخفض النقد الأجنبي الصيني الى 46,085 مليار دولار أمريكي في فيفري ، والى 3,061 ترليون دولار أمريكي في مارس 2020 ، وسط ضعف وتراجع اليوان الصيني خاصة في بداية أزمة الكوفيد¹

الفرع الثاني: تبعات فايروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

أولاً: قطاع المحروقات

انعكست أزمة كوفيد 19 على البلدان الريفية بشكل أكبر مقارنة بالدول الأخرى ، بسبب اعتمادها بشكل كلي على عائدات النفط، وحتما فان التراجع في أسعار النفط لم يكن لصالحها بل كبدها خسائر كبيرة، إضافة للخسائر المادية والبشرية بسبب الجائحة ، كانت لانهيئات أسعار النفط الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني لهذه الدول، وأكثر من ذلك فقد اعتبر الفيروس كتهديد للأمن الاقتصادي ككل.

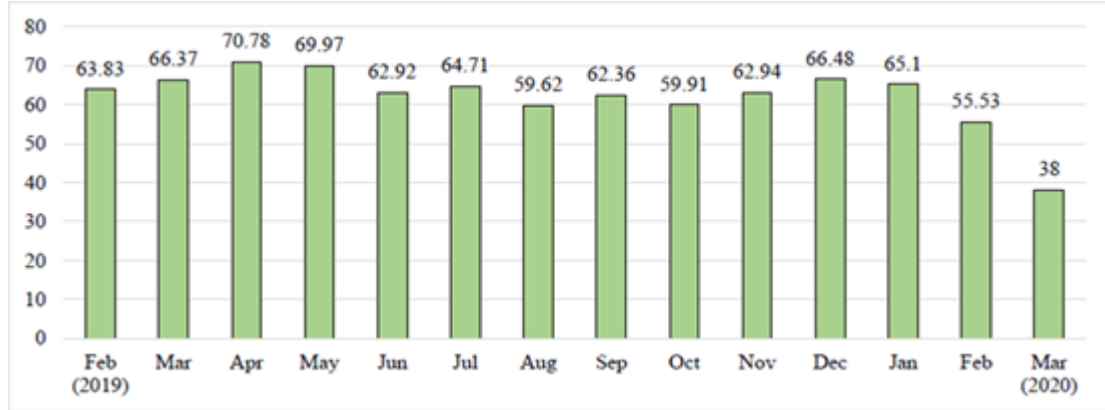
وعلى غرار دول العالم والصين تأثرت الجزائر هي الأخرى من تبعات فيروس كورونا ، حيث مثلت هذه الأخيرة عامل تهديد لاقتصادها بحكم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الكبرى بما فيهم الصين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فخصوصية الاقتصاد الجزائري كاققتصاد ريفي زادت من حدة تأثيره بسبب تراجع أسعار النفط في الجائحة ، والذي بالأصل كان يعاني قبلها ، حيث بلغ

¹ رفيقة صباغ، فاتح حركاتي ، مرجع سابق ، ص 14

معدل النمو الاقتصادي للجزائر في 2019 حوالي 0,8 من حيث الحجم ، مقارنة ب 2018 والذي بلغ حجم النمو فيها 4,1¹

الشكل رقم (25): الأسعار العالمية للنفط خلال فترة جائحة كورونا (فيفري 2019- مارس

2020) دولار للبرميل/الشهر



المصدر: احمد طلحة الوليد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، افريل 2020، ص 13

يمثل هذا الشكل أسعار البترول بالدولار من فيفري 2019 الى شهر مارس 2020 ، والذي يظهر تذبذبا في الأسعار ، ظلت في حدود 65 دولار للبرميل الى 55 دولار للبرميل شهر فيفري 2020 ، الى ان تهاوت بشكل كبير مع شهر مارس من نفس السنة أين بدأت تبعات الفيروس تظهر جليا على الاقتصاد والنفط بصورة خاصة ، فقد وصلت أسعاره في هذا الشهر الى 38 دولار للبرميل والتي تعني سقوطا كبيرا فيه بسبب نقص الطلب عليه في هذه الفترة، ما يشكل أزمة حرجة للاقتصاد الجزائري الذي تأثر بصورة مباشرة، واستمرت أسعار البترول لتصل في شهر أفريل من نفس السنة الى 17,66 دولار للبرميل وهو رقم منخفض جدا نسبة تراجع قدرت ب 72,87 بالمائة، كما انعكس سلبا على المؤسسات الناشطة في مجال الطاقة مثل سونطراك التي سجلت عجزا فاق 51,5 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2020 ، أما سونلغاز هي بدورها سجلت عجزا ب 5,6

¹ صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص 2020، ص 168 .

مليار دينار جزائري في نفس الفترة ، إضافة الى نفضال التابعة لشركة سونطراك تأكلت ميزانيتها بمقدار 41 مليار دينار جزائري في هذه الفترة¹

ثانيا: قطاع الصناعة والخدمات

تعتمد الجزائر تقريبا بشكل كلي في هذا القطاع على دول الخارج ، وتعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالألومنيوم والحديد والمواد الصيدلانية والمعدات الطبية ، كما تشكل المصانع المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، كما أن مجمل قطع غيار الشاحنات والسيارات مصدره الصين² ، وقد انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام بنسبة 6,7 بالمائة في الربع الأول من سنة 2020 ، من جانبها سجلت المناجم والمهن للربع الرابع من نفس العام على التوالي تغيرا سلبيا بنسبة 4,8 بالمائة في الربع الأول من عام 2020 ، كما ينطبق ذات الشيء على الأنشطة الأخرى وعلى رأسها مواد البناء والصناعات النسيجية والتي انخفضت بنسبة 11,5 بالمائة و 14,6 بالمائة على التوالي في الربع الأول من 2020 مقارنة بالسنوات السابقة³ ، كما تأثر قطاع الخدمات في الجزائر الذي يشمل الخدمات المصرفية والتأمينات والاتصالات وخدمات السياحة والفندقة...، والذي يعتبر قطاعا مهما من حيث مساهمته في الناتج المحلي ب 44 بالمائة ويوفر 60 بالمائة من مناصب الشغل، فقرار الغلق والحجر الذي أصدرته الحكومة الجزائرية خلف خسائر كثيرة للمطاعم والمقاهي إضافة الى قطاع السياحة والفندقة والذي تأثر بشكل كبير هو الآخر⁴، كما تأثر قطاع النقل في الجزائر جراء فيروس كورونا حيث سجلت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية في الفترة الممتدة من 20 مارس الى 23 أبريل 2023 تراجعاً بقيمة 288 مليون دينار جزائري في مجال نقل المسافرين، و72 مليون دينار في مجال نقل البضائع ، أما شركة الخطوط الجوية وخلال نفس الفترة خسرت من رقم أعمالها 16.316.496.447 دج ، أما مجمع خدمات

¹ سيف الدين عتروس، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم

الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01 ، ص 395

² زهرة سيدا عمر، أسماء بللعماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الآثار والإجراءات،

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2020 ، ص 144

³ زهرة سيدا عمر، أسماء بللعماء، المرجع نفسه، ص 145

⁴ الزاوية ستيقي، انعكاسات فيروس كورونا- (كوفيد19-) على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة

لاحتوائه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 9 ، العدد 1، جوان 2022 ، ص 270

الموائى قدرت خسائره ب 378,19 مليون دج ، ومجمع "غاتما" تراجع بنسبة 792848000 دج بسبب التوقف الكلي لحركة البواخر¹

حسب عرض لأهم القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بسبب فيروس كورونا في الصين والجزائر، فإننا نستنتج أن هذا الفيروس مس الاقتصاد الصيني والجزائري بنسب متفاوتة وفي قطاعات أكثر من أخرى، وهذا راجع للطبيعة الاقتصادية لكل بلد فالصين مثلا نجد أن قطاع الخدمات والصناعة تأثر بشكل كبير على اعتبارها بلد مصنع وله أسواق خارجية في كل العالم لذلك تأثر بشكل كبير نتيجة عدم قدرته على إيصال السلع والخدمات مع شركائه بسبب إجراءات الغلق ، أما على مستوى النفط فالصين التي تعتبر أكبر مستهلك لهذه المواد فقد تراجع طلبها بشكل ملفت خاصة في بداية الجائحة، بالنسبة للجزائر وبسبب طبيعة اقتصادها الريعي فقد تأثرت بشكل كبير بسبب تراجع أسعار النفط ما شكل تهديدا مباشرا لاقتصادها خاصة وان 99 بالمائة من صادراتها للعالم وللصين محصورة في المنتجات النفطية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وطبقا لما تم عرضه فالجائحة بينت عمق التعاون الصيني الجزائري الذي استمر أثناء الجائحة من خلال ما بينته المساعدات المتبادلة بين الطرفين وحتى رسائل التضامن بينهما في هذا الظرف، فالصين التي تربطها علاقات متنوعة ومكثفة مع العديد من دول العالم كان انتقال الفيروس منها الى هذه الدول بما فيها الجزائر، فأصبحت المشكلة لا تخص الصين فقط ، خاصة وان الأمن الصحي العالمي مسؤولية الجميع لذلك تطلب هذا الظرف الكثير من التنسيق والتعاون بين هذه البلدان للحد منه ومن خطر انتشاره ومحاربهته بشتى الطرق²، فمخلفات كورونا الاقتصادية أثرت على الدول داخليا وعلى المستوى الخارجي، حيث أدركت الصين أهمية التكنولوجيا في مثل هذه الظروف خاصة في بداية الجائحة، كما استفادت الجزائر من التجربة الصينية في هذه الأزمة، إذ أصبح لا بد من التحول الرقمي خاصة في مواجهة الأزمات المفاجئة حيث شجعت الصين الى رقمنة مؤسساتها وتبني التكنولوجيا الرقمية في معاملاتها، كما هو الحال في الجزائر التي عززت الرقمنة خاصة في

¹ عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، كوفيد19-دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016/ 2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد 3 ، 2021 ، ص 167/166

² محمد الطاهر عديلة، جائحة كورونا، كوفيد19 وانماط الاستجابات الدولية بين مطلب التضامن وسياسات الانكفاء على الذات،المجلة الجزائرية للأمن الانساني، السنة السادسة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020 ، ص

القطاعات المهمة كقطاع التعليم والقطاع الصحي أثناء جائحة كوفيد19¹، و باعتبار أن الاقتصاد الصيني اكبر الاقتصادات في العالم وتجاوز عدة انتكاسات وأزمات مالية عبر الزمن، ومر بمراحل تطور جوهرية فقد كان ذو كفاءة عالية أيضا في التصدي لانعكاسات فيروس كورونا، حيث حاول منذ بداية الأزمة في المحافظة على المستوى المطلوب بإتباع سياسات صارمة ومدروسة وحقق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والتنمية في ظل جائحة كورونا.

كما أن التنسيق الذي كان بين البلدين في تلك الفترة ما هو إلا تعبير عن استمرارية العلاقات الصينية الجزائرية، وأكدت الصين من خلال فيروس كورونا على ودية العلاقات بينهما والقائمة أولا على إستراتيجية تعاونية بالدرجة الأولى. وجب النظر في تطويرها من خلال وضع إستراتيجيات مجدية أكثر فأكثر للتعامل مع مثل هذه الأزمات في المستقبل.

المبحث الثالث: سيناريوهات ومآلات العلاقات التعاونية الصينية _الجزائرية بين الاستمرار والتراجع

يهتم علم الدراسات المستقبلية بتحديد المسارات لأي ظاهرة والتنبؤ بمجرياتها المستقبلية وتمييز الاحتمالات الأقرب الى الحدوث، ويمكن فهم الدراسات المستقبلية على أنها " العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"²، فإدراك الحركة وقياس كمها وتبيان إيقاعها يمثل نقطة البدء في فهم حركة الظاهرة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فالعديد من الباحثين يعتبرون أن هذه الدراسات تقوم بتقديم البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة باعتبار أن المستقبل يمثل الزمن الوحيد المتاح التحكم في، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة محل الدراسة³

¹ سميرة شعابنة، سعيده مرزوق، تأثير جائحة كوفيد19 على المؤسسات الصينية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 2020، 08، ص 233.

² فيروز مزباني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية – السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، جوان 2016، ص 472

³ أمال مجناح، أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توطئها عربيا، الدراسات السياسية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، 2022، ص 654

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلائها المستقبلية

ومن بين أهم الأساليب التي تبنى عليها الدراسات المستقبلية " السيناريوهات " ، والتي تعتبر وصفا لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح ملامح المسارات التي تؤدي الى الوضع المستقبلي، انطلاقا من الوضع الراهن، فالسيناريو يعتبر المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي والكثير من الباحثين يعتبرونه أداة تعطي للدراسات المنهجية نوعا من الوحدة المنهجية¹ ويتم تقديم السيناريو وتطوير تصوراتته وفق المراحل التالية:²

- _ دراسة الوضع القائم من خلال توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في وقتها الآني والحاضر
- _ اختيار إحدى التطورات المحتملة للظاهرة محل الدراسة، من خلال ترجيح المسار المحتمل للظاهرة في المستقبل
- _ كمرحلة أخيرة نقوم بتصوير مدى وأثار إحدى التصورات للظاهرة، فبعد اختيار المسار المحتمل تبدأ عملية تحديد التبعات التي تلي الاختبار.
- ويمكن استعمال تقنية السيناريو كأسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية في عدة مجالات لتفسير العديد من الظواهر كظاهرة الحروب والسلام والصراع العالمي ، الظواهر الاقتصادية كالتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية واتجاهات العولمة الاقتصادية والسياسية، الظواهر الاجتماعية كالنمو السكاني الغذاء والجوع العالمي والتنمية، إضافة الى مواضيع البيئة والطاقة....³

¹ هبة بوشقورة ، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (مقاربة مفاهيمية ومنهجية) ، مجلة دفاتر

المتوسط، المجلد 03، العدد السادس، 2016، ص 371

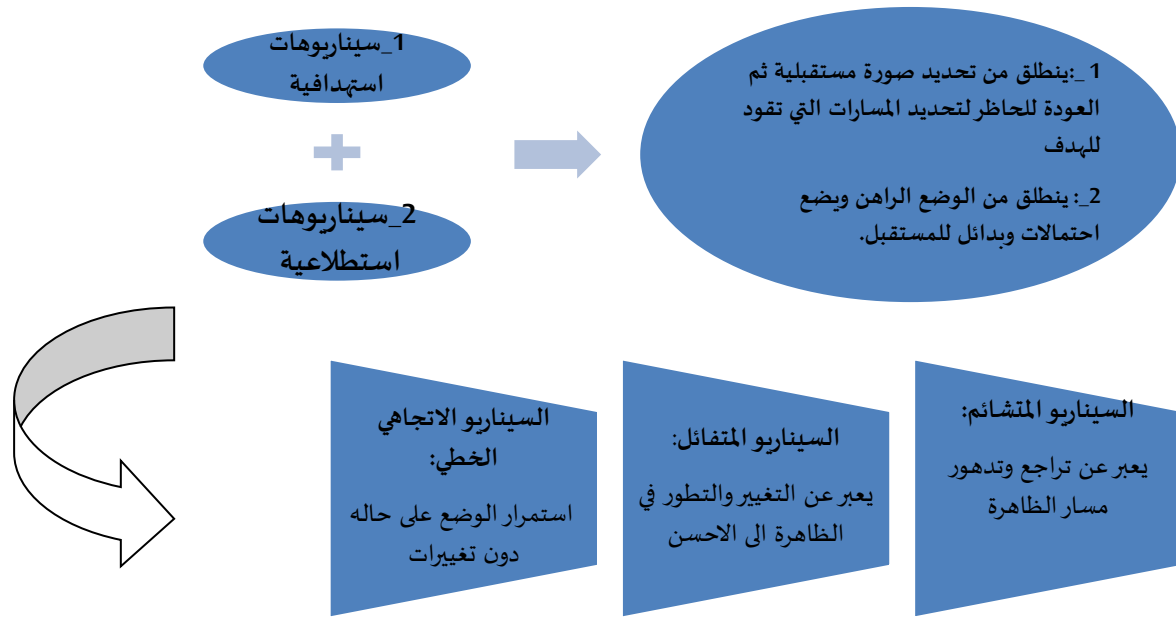
² محمد سمير عياد ، عائشة قادة بن عبد الله، الدراسات المستقبلية: مقاربة مفاهيمية، مجلة القانون: المجتمع

والسلطة، المجلد 13، العدد 01 ، 2024 ، ص 286

³ سليم عاشور، الدراسات المستقبلية: مقاربة تاريخية ومفاهيمية ومنهجية، مجلة البحوث السياسية والإدارية،

المجلد 7، العدد 12، 2018 ، ص 217.

وهناك أنواع مختلفة للسيناريوهات المستعملة في تفسير الظاهرة محل البحث:



الشكل: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع¹

من خلال ما تقدم من شرح حول ميكانيزمات الدراسات المستقبلية و التعرض لتقنية السيناريوهات كأهم أسلوب من أساليبها، سوف نحاول القيام بإسقاطات لموضوع بحثنا المتمثل في العلاقات الاقتصادية الصينية مع الجزائر من خلال دراسة التعاون والشراكة بين البلدين كظاهرة نستشرف فيها السيناريوهات المستقبلية المحتملة والأقرب مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي انعكست على علاقتهم منذ نشأتها وربطها بالاتجاهات الحالية لمسار العلاقات بينهما.

المطلب الأول : السيناريو الاتجاهي أو الخطي(سيناريو بقاء واستمرار العلاقات والشراكات الصينية مع الجزائر)

ينطلق هذا السيناريو من افتراض أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر والقائمة على أساس تعاوني سوف تستمر على منحنى مستقيم كما هي الآن، فلا أدل على ذلك أكثر من تاريخ العلاقات بين البلدين والذي استمر على نحو ثابت منذ الثورة التحريرية للجزائر باعتراف الصين بالحكومة المؤقتة، فانطلقت العلاقات بينهما بشكل دعم فيه كل بلد الآخر فلطالما دعمت الجزائر

¹ بخيته سعيد المنصوري، عبد مرزوق الظهوري، التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل، د.د.ن ،

الطبعة الأولى، 2019 ، ص 29 .

هي الأخرى الصين في هيئة الأمم المتحدة لاستعادة مقعدها، كما أن المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية لكل منهما تشتركان في العديد من التصورات وهذا ما جعل العلاقة بينهما تستمر، فكلاهما يؤمنان بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وينبذان التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتمتع بالسيادة، فضلا عن حرصهما على تأييد حل النزاعات بالطرق السلمية وضرورة إشراك هيئة الأمم المتحدة في جميع القضايا كهيئة ذات منظومة دولية وميثاق يضمن العديد من الحقوق لشعوب العالم، استمر هذا الدعم رغم التحولات الجوهرية في النظام والبيئة الدولية، حيث أن الصين وسعت اهتمامها بالجزائر وانتقلت من التفكير الأيديولوجي الى التفكير البراغماتي التحولي في علاقاتها الخارجية، خاصة مع تفعيل العامل الاقتصادي وفق منظور استراتيجي مدروس حيث استمرت الصين في ربط علاقات مع الجزائر وأصبحت تعاملها على أساس شريك استراتيجي مهم في القارة الإفريقية وسوقا استهلاكية ذات أهمية بالغة، كما تشكل مصدرا مهما للطاقة النفطية من شأنها سد رمقها باعتبارها بلدا مستهلكا من الدرجة الأولى، فهي تعتبر الجزائر بلدا تستوفي من خلاله أهدافها الإستراتيجية عن طريق : البحث عن أسواق لصرف سلعها على نطاق واسع ، البحث عن مصادر الطاقة خاصة بعد توجيه اهتمامها بالقارة الإفريقية .

وإذا ما أردنا صياغة سيناريو يؤكد استمرار العلاقات خاصة الاقتصادية بين الصين والجزائر فإنه لا بد من وضع احتمالات تقربنا أكثر:

الفرع الأول: احتمال استمرار العلاقات على المستوى السياسي والدبلوماسي

إن أول ما يؤكد هذا الطرح هو استمرار العلاقات السياسية والدبلوماسية الجيدة بين الصين والجزائر منذ أواخر خمسينات القرن الماضي الى الوقت الراهن الذي توج بالعديد من اللقاءات بين صناع القرار للبلدين، فلطالما كانت هذه اللقاءات تشيد في كل مرة باستمرار هذه العلاقة، فبالنسبة للجزائر فعلاقتها مع الصين نابعة من رؤية صانع القرار الجزائري الذي يولي أهمية كبيرة للصين كشريك استراتيجي، وهذا ما أكدته الزيارة الأخيرة للرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" للصين في جويلية 2023 ، والتي عبر عنها بالايجابية مبرزا أن المشاريع والاتفاقيات التي أبرمت مع الجانب الصيني ضخمة وتعود بالفائدة على البلدين، كما أن هذه الزيارة فتحت آفاقا استثمارية كبيرة بقيمة 36 مليار دولار وعلى عدة مستويات من خلال مشاريع ضخمة في عدة مجالات (مجال السكك الحديدية، المجال الفلاحي ، مجال الاتصالات، المجال التكنولوجي، المجال التجاري، المجال

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية

العمراني.... الخ¹)، ومن الجانب الصيني كانت دائما هناك تأكيد بأهمية الجزائر كشريك استراتيجي مهم في المنطقة العربية والمغاربية والإفريقية فحسب جريدة "تشانينا ديلي" الصينية في 23 مارس 2021 والتي نشرت ما قاله السفير الصيني " لي ليان شي " في الجزائر: (أصبحت الجزائر منذ عام 2014 أول دولة عربية تقيم شراكة إستراتيجية شاملة مع الصين ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات بين الصين والجزائر مرحلة جديدة من التطور، ويشترك البلدان على أساس سياسي ودبلوماسي متين، حيث قد أسفر على تعاونهما العملي على نتائج مثمرة)²، واستمر الدعم السياسي والدبلوماسي المتبادل بين البلدين في القضايا الدولية التي في أغلب الأحيان ما تتوافق الرؤى بين البلدين، وهو ما أكده وزير خارجية الصين " وانغ بي " عقب استقباله من قبل وزير الخارجية الجزائري " رمضان العمامرة" في جويلية 2021 حيث أكد أن بلاده تتقاسم وتتوافق في الرؤى مع الجزائر فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأزمات الدولية، كالأزمات في الشرق الأوسط و الأزمة الفلسطينية، والأزمة الليبية والنزاع في الصحراء الغربية، كما أكد على صمود العلاقات بين البلدين وتبادل الدعم رغم ما ينجرعن التوترات في البيئة الدولية³

_ من هذا المنطلق فان استمرار العلاقات الصينية الجزائرية في المجال السياسي الدبلوماسي على نحو ثابت سوف يستمر في إطار الدعم والاحترام المتبادل ، فالصين في إستراتيجيتها الحذرة تدرك تماما أن الجزائر شريك جيد ويمكن أن تعول عليه في القارة الإفريقية والمنطقة العربية.

_ كما أن الجزائر سوف تستمر في تكثيف التعاون في هذا المجال من خلال دعم مواقف الصين في كبرى المحافل الدولية، سعيا منها لكسب ثقة الصين ككل مرة من جهة، ومن جهة أخرى التحوط بالصين كشريك قوي في ظل البيئة الدولية المتنافسة.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، زيارة رئيس الجمهورية إلى الصين عكست إرادة البلدين في ترقية تعاونهما الثنائي على كافة الأصعدة، 2023/07/21، على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/147189-2023-07-21-08-09-59>

، شوهده يوم: 2024/08/18 ، 16:00 .

² أحمد رنيمة، الجزائر والصين صراع ضد الامبريالية وتعاون من أجل التنمية، مجلة عصور، المجلد 21، العدد 02، ص 396، 2022.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، توافق الرؤى بين الجزائر والصين حول العديد من القضايا الدولية، 20 جويلية 2023، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/110186-2021-07-20-07-48-41> ، شوهده: 2024/08/14، على

الساعة، 15:30 .

_ سوف تستمر العلاقات الصينية الجزائرية على نحو ثابت بسبب اهتمام صناع القرار بهذه الشراكة وإدراك أهمية كل طرف بالنسبة للآخر، فصانع القرار الصيني يدرك مكانة الجزائر الإستراتيجية في حساباته داخل القارة الإفريقية وكم أن الجزائر طرف فعال في تعبئة الدول الإفريقية لصالح الصين من خلال مكانتها في الاتحاد الإفريقي ودورها في منتدى التعاون الصيني الإفريقي، كما أن صانع القرار الجزائري في نفس الوقت يدرك هو الآخر أهمية الصين في الحسابات الدولية كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ومن شأن الجزائر أن تعول عليها كحليف استراتيجي.

الفرع الثاني : احتمال استمرار العلاقة بين البلدين على المستوى الاقتصادي

بعد التوجهات الاقتصادية للصين والتي بدأتها بإصلاحات اقتصادية جذرية، في مجملها كانت إصلاحات مبنية على رؤية إستراتيجية تنطلق من أسس براغماتية، مفادها تحقيق أكبر قدر من الفائدة من شركائها الاقتصاديين في إطار سياسة ناعمة يسودها الاحترام المتبادل، هذه الإستراتيجية التي قادت الصين الى السعي نحو الخروج من حيزها الإقليمي الى حيز أوسع من خلال توجيه اهتمامها بقارة إفريقيا ودولها، من أجل توسيع أسواقها وتجارتها من جهة ، ومن جهة أخرى تأمين مصادرها الطاقوية من هذه البلدان ومنهم الجزائر.

ومن هذا المنطلق فان احتمال استمرار العلاقات بين الصين والجزائر في المجال الاقتصادي هو احتمال شبه مؤكد ونابع من حاجة كل دولة للآخرى حيث نجد أن:

_ التجارة البينية بين الصين والجزائر سوف تستمر على نحو ثابت، بحيث تبقى الصين الشريك التجاري الأول للجزائر من خلال استمرار التجارة البينية للبلدين، وتبقى الجزائر سوقا استهلاكية مهمة في نظر الصين لتسويق منتجاتها المختلفة، كما أن المستهلك الجزائري بدوره يفضل المنتجات الصينية بسبب وفرتها وسعرها الذي في المتناول.

_ سوف تستمر الصين في استيراد حصتها من النفط والغاز الجزائري على نحو ثابت خاصة في ظل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر واستقرار أسعار النفط، ومن جهة أخرى يستمر التعاون بين الشركات البترولية الصينية والجزائرية من اجل التنقيب واستخراج هذه المواد.

_ سوف تواصل الجزائر استيراد السلع المصنعة وحتى التكنولوجيا الصينية باعتبارها رائدة في هذا المجال، إضافة الى تعزيز حصة الصين على غرار شركاء الجزائر التقليديين في تولي المشاريع والصفقات الكبرى في الجزائر، كمشاريع البنية التحتية والطرق والموانئ .

إن سيناريو استمرار العلاقات بين الصين والجزائر أكدته كما ذكرنا سالفًا المدة الزمنية الطويلة لهذه العلاقات، إضافة الى استمرار الاهتمام الصيني بالجزائر كشريك استراتيجي في إفريقيا من خلال علاقة متوازنة ومستقرة تبحث دائما في إمكانية التطور على مستويات أوسع وتحقيق نتائج مرضية للطرفين .

المطلب الثاني: السيناريو التفاوضي (سيناريو تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر الى الأحسن)

انطلاقا من هذا السيناريو فان العلاقات الصينية الجزائرية سوف تسير وفق منحنى تصاعدي نحو الأحسن، من خلال تعميق الشراكة بشكل متزايد وفي جميع المجالات، خاصة في ظل رغبة البلدين في تحقيق التنمية من خلال تعزيز وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق أكبر قدر من الأرباح لكل منهما، كما يركز هذا السيناريو على إمكانية حدوث تغيرات ايجابية تنعكس على مسار التعاون بينهما.

وبتتبع مسار العلاقات الصينية الجزائرية ندرك تمام الإدراك أنها تتطور بشكل دائم، خاصة في ظل تطور اهتمام الصين المستمر بربط شراكات إستراتيجية أكثر فعالية مع القارة الإفريقية في ظل حاجة الصين المستمرة لدعمها في المحافل الدولية خاصة في قضية تايوان من جهة، ومن جهة أخرى في ظل الحاجة المتزايدة للصين لمنابع الطاقة بسبب استهلاكها المتزايد.

وإذا ما أردنا أيضا صياغة سيناريو يؤكد إمكانية تطور العلاقات على نحو تصاعدي في إطار تفاؤلي بين الصين والجزائر فانه لابد من وضع احتمالات تقربنا أكثر:

الفرع الأول: احتمال تطور العلاقات على المستوى السياسي والدبلوماسي

حقيقة فان تطور العلاقات بين البلدين انطلاقا من هذا المستوى تعتمد هي الأخرى على جهود التباحث بين صناعات القرار ، فقد تم إبرام العديد من النصوص القانونية الهامة والتي تنظر في مستقبل هذه العلاقة والتي تمت صياغتها على المدى البعيد و من أهمها:

_ التوقيع على خطة للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق بانضمام الجزائر لها سنة 2018 والتي ساهمت بشكل كبير في تعميق التعاون بين الصين والجزائر من خلال تأكيد الدور المهم لهذه المبادرة بالنسبة للصين عن طريق إشراك الجزائر كدولة ذات بعد جيواستراتيجي مهم ومساهم في نجاحها، ما يقابله دور طريق الحرير في التنمية والاندماج الذي سوف تحصل عليه الجزائر من خلال انضمامها للمشروع.

_ التوقيع على الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة والتي امتدت من 2022 الى 2024 كآلية من آليات التعاون هي الأخرى والتي تبحث في الأخرى في تطوير السياسات التنموية بين البلدين

_ توقيع الخطة الخماسية الثانية للشراكة الإستراتيجية الشاملة والتي تمتد من 2022 الى 2026 والتي تعتبر كفصل جديد في العلاقات بين الصين والجزائر، خاصة وان الجزائر تعتبر البلد العربي الأول الذي تربط الصين معه شراكة من هذا النوع ، حيث تسمح بتعزيز النمو على مستويات أوسع اقتصادية واجتماعية وتنموية لخدمة الشعبين.

وانطلاقا من هذه الاتفاقيات كذلك نجد أن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين سوف تتطور بشكل اكبر خاصة مع تزايد الأحداث السياسية الدولية في العالم، والتي أصبحت في الغالب تعتمد الدول العظمى فيها على التحالفات مع الدول الصغيرة والتي هي دول تمتلك موارد طبيعية ضخمة ومكانة جيوسياسية لا يستهان بها بحيث تبرع على معظم المضائق الحيوية والتجارية، من جهة أخرى فان هذه الدول تساعد القوى الكبرى على اكتساب شرعيتها ونفوذها السياسي والدبلوماسي في القضايا العالمية الحساسة، كما أنها شريك مساعد ومتعاون في مجابهة التهديدات الأمنية مثل الإرهاب، والصين من بين هذه الدول العظمى تعتبر أن تعزيز العلاقات مع الجزائر في إطار دبلوماسيتها الناعمة من أول الخطوات التي تضمن نجاحها.

أما السياسة الدبلوماسية الجزائرية في ظل الأحداث الراهنة في البيئة الدولية فقد أصبحت تتعامل بشكل مرن وبراغماتي إدراكا منها بأنها تستطيع لعب دور محوري على المستوى الإقليمي والدولي، بحيث يضمن لها هذا الدور حماية مصالحها الوطنية، من خلال التمسك بمبادئها التي تقتضي الدفاع عن سيادتها والاستقلالية من أي شكل من أشكال التبعية للدول الكبرى، ومن جهة أخرى من خلال استخدام سياسات فعالة في المحيط الإقليمي خاصة في حل النزاعات ومحاربة التهديدات في دول الجوار، إضافة الى تعزيز دورها على المستوى القاري من خلال التعاون من أجل التنمية في

إفريقيا، أما على المستوى الدولي فالجزائر تسعى الى إنشاء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى كالصين وروسيا خاصة في إطار الدبلوماسية الطاقوية كأداة لتعزيز مكانتها الدولية في ظل الحاجة لتأمين مصالحها الاقتصادية وبناء علاقات إستراتيجية مع الدول المستهلكة للطاقة.

_ كل هذه المعطيات تؤكد أن الصين والجزائر سوف يزداد التعاون بينهما في المستقبل نظرا للعديد من المؤشرات التي أكدها التعاون السياسي والدبلوماسي، خاصة من خلال المبادرات المشتركة التي تدعم العلاقات، إضافة الى التوافق في العديد من القضايا الدولية، كما أن الصين في ظل اهتمامها المتزايد والمستمر بإفريقيا من المرجح بشكل كبير أن تتطور علاقاتها الدبلوماسية والسياسية أكثر فأكثر مع الجزائر التي لطالما اعتبرتها دولة إستراتيجية في هذه القارة، وبالتالي فإن المصالح والتوافق السياسي بينهما إضافة الى دورهما المتزايد إقليميا ودوليا من شأنه إحداث تطور في العلاقات البينية بشكل أكثر من قبل في المستقبل بالتوازي مع رغبة صناع القرار المستمرة في دعم هذه الشراكة.

الفرع الثاني: احتمال تطور العلاقات على المستوى الاقتصادي

في خضم الرؤى الاقتصادية من الجانب الصيني الذي يسعى دائما للبحث عن سلاسل التوريد والبحث المتزايد عن الأسواق، وما يقابله من إصلاحات اقتصادية للجزائر كدولة تسعى الى البحث عن الأحسن لتطوير اقتصادها وتنويعه خارج المجال الريعي من خلال تقليل الاعتماد على النفط، فإن العلاقات الصينية الجزائرية في المجال الاقتصادي سوف تشهد تطورا متزايدا في المستقبل، فسعي الجزائر لتحسين بيئة الأعمال والتقليل من الإجراءات البيروقراطية لجذب الاستثمارات الأجنبية والصينية مع تسهيل دخول الشركات الصينية الى السوق الجزائرية، والدعوة الى تنوع الاستثمارات بنقل الاهتمام بمجال الطاقات البديلة، والصناعات الثقيلة، كذلك المجال الزراعي، و التعاون في المجال التكنولوجي، قابله سعي الصيني في ظل إستراتيجية طريق الحرير التي تعتبر الجزائر دولة مشاركة فيها الى الانتقال من إبرام شراكة وتعاون محدود الى الانتقال لتعاونات على مستويات أكبر خاصة مع إطلاق الصين لطريق الحرير البحري والرقمي، والذي يدل على نظرة الصين الإستشرافية لعلاقاتها مع الدول المشاركة في هذه المبادرة وعدم حصرها في مجال واحد.

واستنادا لهذه المعطيات فان العلاقات بين الصين والجزائر سوف تطور من خلال :

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف آلاتها المستقبلية

_ زيادة الاستثمارات الصينية في الجزائر مستقبلا خاصة في ظل الاستقرار النسبي لأسعار النفط التي تعتبر مرجعا لزيادة الجزائر في جلب هذه الاستثمارات، فكلما كان هناك استقرار كانت هناك مشاريع خاصة في البنية التحتية، التي كانت الصين من الدول الأولى التي تظفر بها .

_ من المتوقع مستقبلا إقامة مشاريع أكثر في المجال الطاقوي، خاصة في مجال الطاقات البديلة والمعادن ومشروع استغلال منجم الحديد بغار جبيلات في تيندوف بالشراكة مع الشركات الصينية خير دليل على هذا .

_ من المتوقع في المستقبل القريب تطور التعاونات بين الجانبين في مجال صناعة واستيراد السيارات والاستثمار فيها نظرا للإقبال عليها من طرف المستهلك الجزائري، إضافة الى تطوير التعاون في المجال التكنولوجي والصناعات التكنولوجية الرقمية، والذكاء الاصطناعي ودعم تحديث قطاع الاتصالات.

_ في إطار تعميق وتطوير التعاون الاقتصادي بين الصين والجزائر، شهدت السنوات الأخيرة اهتمام البلدين بنقله للأوساط الأكاديمية من خلال تبادل الخبرات بين الجامعات، وبالتالي من المتوقع زيادة هذا النوع من التعاونات عن طريق تقديم برامج تعليمية وتدريبية تساهم في بناء الاقتصاد المشترك بينهما.

_ كما يتوقع الخبير الاقتصادي " يوسف ميلي" أن صناع القرار في الجزائر يفكرون في إنشاء مشروع لخلق عاصمة اقتصادية في جنوب البلاد، ومطار دولي بمواصفات عالمية في مدينة تمنراست سيجعل المستقبل الاقتصادي للجزائر وإفريقيا يتغير نحو الأفضل، ومن المرجح أن تتولى الصين مهمة البناء¹

إذا من المتوقع والمرجح أن يكون مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر واعدة خاصة في ظل حاجة كل طرف الى الآخر، وستستفيد الجزائر بشكل أكبر على المدى البعيد إذا ما أصبحت تدير هذه العلاقة بالشكل الذي يضمن تحقيق مصالحها.

¹ عبد القادر بولال، البدائل الآسيوية للسياسة الخارجية الجزائرية: الصين أنموذجا _ دراسة إستشرافية: 2017-2037 ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية: جامعة الجزائر 03، 2024-2023، ص 249 .

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (سيناريو تراجع وتدهور العلاقات البينية الاقتصادية للصين مع الجزائر)

ربما إذا أردنا صياغة سيناريو ذو نظرة سلبية للعلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر فإننا سوف ننطلق من التحديات الداخلية والخارجية الكامنة في هذه العلاقة، فنحن أمام الحديث عن تغيرات راديكالية عميقة قد تحدث في العلاقة بين الطرفين والتي بسببها تحدث القطيعة والتراجع في المسارات والاتجاهات السابقة للعلاقة، إذ تكون هناك تطورات مفاجئة قد تطرأ على بيئة الظاهرة وتستطيع تحويل مسارها جذريا، وعند محاولتنا إسقاط احتمالات ومؤشرات هذا السيناريو على بحثنا على عدة مستويات فإننا نجد¹:

الفرع الأول: احتمال التدهور الراديكالي للعلاقات بين البلدين على المستوى السياسي والدبلوماسي

إن الفكرة التي تقوم عليها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين والجزائر نابعة كما ذكرنا سابقا من توافق الرؤى بينهما والدعم المتبادل في هذا الشأن، ما يعني انه إذا كان هناك احتمال لتدهور العلاقات في هذا الجانب فانه يكون بسبب وجود تراجع أو تضارب في السياسات التي تؤثر بشكل سلبي على استقرار العلاقة أو اهتزاز الثقة بينهما في هذا المجال، ونستطيع القول أن هناك ملفات وقضايا سياسية قد تكون هي المؤثرة على مستقبل السياسي والدبلوماسي للبلدين:

_ أما من جهة أخرى فإن تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الجزائر و الصين قد تكون على المستوى الداخلي، خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي مثل ما حدث في الجزائر مع حراك 2019 ، فكلما كان النظام السياسي يعاني من فوضى وعدم استقرار في الدولة فان علاقاتها الخارجية سوف تتراجع بشكل محتم، وكلما استمر عدم الاستقرار كلما زادت العلاقات الخارجية مع الدول في تدهور أكثر فأكثر، فالاستقرار أمر ملازم لتطور الدولة على مستوى تعاونها مع البيئة الخارجية، من جهة أخرى فان العديد من المتخصصين يروون أن المبادرات التي تطلقها الصين مرتبطة بشخص رؤسائها وقد لا تستمر و تنتهي بانتهاء الرئيس، فمبادرة طريق الحرير مرتبطة

¹ عبد القادر بولال، مرجع سابق، ص 253 .

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية

الرئيس " شي جين بينغ" وقد تنتهي بتولي رئيس جديد الحكم¹، وبالتالي تنتهي معه المبادرات التي عقدت مع الصين في إطار طريق الحرير.

_ بالنسبة أيضا لمبادرة طريق الحرير البحري بين الصين والجزائر والتي يمثلها ميناء "شرشال" فقد تراجع لعدة اعتبارات، خاصة وأن الملاحظ من إستراتيجية الصين التوسعية في إطار طريق الحرير البحري هو حرص الصين على فكرة تأمين مصالحها عن طريق إقامة قواعد عسكرية، وهذا ما لا تقبله الجزائر ويعد أمر شبه مستحيل، بحيث تعتبر الجزائر إقامة هكذا قواعد عسكرية خطرا على أمنها القومي وتتناقى مع مبادئ سياستها الخارجية والتي تقتضي رفض أي شكل من أشكال التدخل العسكري فيها، والتي قد تراه الصين تعطيلا لمصالحها وبالتالي يفشل المشروع ويتوقف على المدى المتوسط والبعيد.

أما على المستوى الخارجي فقد تكون هناك عدة أسباب تؤدي الى تراجع العلاقات بين الصين والجزائر من بينها:

_ قد تكون قضية الصحراء الغربية سببا في تراجع العلاقات بين البلدين خاصة في الآونة الأخيرة مع قطع الجزائر لعلاقتها نهائيا مع المغرب، إذ أن الصين وبالرغم من موقفها من قضايا التحرر من القديم ودعمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أنها حاليا لا تبدي موقفا واضحا من هذه القضية بل تشكل طرفا محايدا تدعو من خلاله الأطراف الى حل النزاع بالطرق السلمية، وها راجع لبراغماتية الصين التي تسعى من جهة الى كسب المغرب كدولة جيواستراتيجية هي الأخرى في إفريقيا، ومن جهة أخرى فان أي قرار تطلقه يصب في الدعوى الى إقامة استفتاء للشعب الصحراوي سوف يشكل خطرا عليها من طرف الأقاليم التي لها نزعة انفصالية في الصين، هذا الموقف الصيني قد يربك الجزائر ويؤثر على علاقتها مع الصين مستقبلا².

_ في ظل التغيرات الجيواستراتيجية في البيئة الدولية والتنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) ، ما يقابله سياسة الجزائر التي أصبحت تدعو الى تنويع شركائها والموازنة

¹ عزت شحرور، مرجع سابق، ص 7

² وحدة دراسات الصين، الموازنة والتحوط: العلاقات الصينية- الجزائرية في ظل تنافس القوى العظمى، مركز الإمارات للسياسات، 14 أوت 2023، ص 04 .

بينهم لتحقيق أكبر قدر من الفائدة فان الصين قد تشعر بعدم الارتياح خاصة من العلاقات الأمريكية الجزائرية، ما يؤدي الى تقليص التعاون بين الصين والجزائر.

الفرع الثاني: احتمال التدهور الراديكالي للعلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي

من المرجح أن تتدهور العلاقات بين الصين والجزائر بسبب العديد من الاعتبارات الخاصة بكل بلد: بالنسبة للجزائر:

_ تعتمد الجزائر كما نعلم بنسبة 98 بالمائة على صادراتها النفطية والتي تعتبر نسبة كبيرة إذ أن أي تراجع لأسعار هذه الأخيرة سوف يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وعلى استقراره، وتشكل الصادرات النفطية للصين من الجزائر النسبة الأكبر من بين الصادرات الأخرى ، وبالتالي أي أزمة وذبذبة في الأسعار مستقبلا سوف يؤدي الى تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبالتالي تراجع الاستثمارات خاصة أن الدولة الجزائرية تعتمد على عائداتها النفطية في إدارة المشاريع الاستثمارية مع الصين وتمويلها.

_ قد تراجع الجزائر عن منح الصين لمشاريع البنية التحتية نتيجة للعديد من المخلفات السلبية التي سجلت في العديد من المشاريع السابقة والتي ظهرت فيها العديد من قضايا الفساد التي مارسها شركات صينية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد تتجه الجزائر للبحث عن الجودة في هذه المشاريع على حساب الكم والسرعة في انجازها نظرا للاكتفاء الذي حققته خاصة في مجال الإسكان والعمران، فقد سجلت الدولة العديد من الشكاوى حول جودة المشاريع السكنية والطرق، وبالتالي قد توقف الجزائر منح الصين هذه المشاريع نهائيا أو على الأقل منحها لها بالشراكة مع شركات محلية ودولية أكثر جودة.

_ بالنسبة للعامل البشري من خلال المشاريع بين الصين والجزائر فان هناك العديد من الجزائريين يرفضون تقسيم اليد العاملة بينهم بشكل غير عادل ويروون أن الصين تستفيد بشكل أكبر ، وبالتالي الضغط على الحكومة والتي بدورها قد تفرض على الصين نسبة أكبر لليد العاملة الجزائرية ما قد ترفضه الصين وتتأثر المشاريع لهذا السبب وقد تلغى.

_ لطالما كانت عبارة " صنع في الصين " تثير حفيظة العديد من المستهلكين الجزائريين حول جودة السلع رغم اكتساحها للأسواق المحلية بسبب ثمنها القليل، ما أدى الى تراجع التهافت عليها مقارنة من ذي قبل وأصبح الملاحظ أن التوجه أصبح بشكل أكثر للسلع التركية مثلا والتي حسبهم تعتبر ذات جودة أحسن وثمان في المتناول، وبالتالي فان مستقبل السوق الصينية في الجزائر قد تتدهور بشكل اكبر نتيجة ظهور سلع منافسة في السوق.

_ في إطار رغبة الجزائر في تنويع شركائها الاقتصاديين قد تسعى الجزائر الى تقليل اعتمادها الاقتصادي على الصين وبالتالي تراجع حصة الصين كأول مستثمر وأول شريك تجاري في الجزائر منذ 2013 .

أما بالنسبة للصين:

_ إن مسالة تباطؤ النمو مسالة ملازمة للاقتصاد الصيني خاصة أثناء الأزمات العالمية المالية، وإذا ما كانت هناك أزمات مستقبلية فان الصين قد تضطر لتقليص استثماراتها الخارجية مع الجزائر، مما يؤدي الى تراجع العديد من المشاريع الاستثمارية ذات التمويل الصيني أو التي تكون الصين فيها الممول الأكبر.

_ لطالما كانت البيئة والمناخ الاستثماري في الجزائر يتسم بالضعف والثقل، وهو الأمر الذي قد لا يحفز الصين ولا يشجعها في الاستثمار مع الجزائر مستقبلا والتوجه نحو بلدان افريقية أخرى تعطي العديد من التسهيلات لها، إضافة الى احتمالية حدوث عدم توافق حول شروط الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الجزائر ما يؤدي الى تعقيد وتقليص التعاون معها.

في الحقيقة إن سيناريو تدهور العلاقات بين البلدين يعتبر من السيناريوهات الضعيفة الحدود بسبب العديد من الاعتبارات ، من أهمها طبيعة العلاقات بين البلدين في حد ذاتها والتي تستمد استمرارها من أقدميتها، من جهة أخرى فان التشابكات الحاصلة في البيئة الدولية والتعقيدات الكائنة تدعو بشكل اكبر الدول الى التعاون لتحقيق الاستقرار على عدة مستويات ولا تقتضي التنافر، كما أن الصين بلد ذو تفكير استراتيجي قائم على دراسة العلاقات الخارجية على المستوى البعيد، وأي بلد تقيم معه تعاون استراتيجي فهو بلد تحتاجه بشكل كبير في التقدم في مشاريعها والجزائر واحدة من هذه البلدان، من جهة أخرى فالجزائر لا تزال بلد هش اقتصاديا وقائم على الثروات الربعية ويحتاج الى التعاون مع الصين في مجال الأسواق والاستثمارات المختلفة.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال استعراض الفصل الرابع المعنون ب "دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية" خلصنا الى جملة من النتائج ضمن العديد من المباحث كالتالي:

_ إن أي علاقة تعاون بين دولتين بغض النظر عن وزنها في النظام الدولي أو حجمهما السياسي والاقتصادي، فإن هذه العلاقة ستحمل العديد من التحديات التي تؤثر بشكل أو بآخر عليها، فمن خلال تعرضنا للتحديات التي واجهت علاقة الصين الاقتصادية بالجزائر وجدنا العديد من المسائل واستنتجنا أهمها، فبداية وجدنا تحدي التنافسات الدولية والذي بدا بشكل خاص مع بداية اهتمام الصين بالقارة الإفريقية عامة والجزائر خاصة، إذ وجدت نفسها مع منافسين تقليديين يعتبرون هذه القارة جزءا مهما في تحقيق نفوذهم التوسعي ، إذ تطرقت الدراسة الى الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس أول وحتمي للصين من خلال استعراض طبيعة العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة مكانم تجسد التنافس الأمريكي الصيني من جهة، ومن جهة أخرى كيف تتعامل الجزائر مع هذا التنافس، إضافة للولايات المتحدة الأمريكية ركزت الدراسة على فرنسا كبلد أوروبي وشريك تقليدي للجزائر بل أكثر من ذلك كبلد ذو توجه استعماري إذا ما تعلق الأمر بالجزائر ، وعالجت سمات التنافس بينها وبين الصين من خلال فهم موقفها إزاء التوسع الصيني في إفريقيا والجزائر وكيف للصين أن تشكل خطرا على مصالحها هناك، كما عالجت أيضا حقيقة هذا التنافس ودراسة مدى تخطي الجزائر لفرنسا كشريك على عدة أصعدة، وهل الصين حقيقة تجاوزت الوجود الفرنسي فيها.

_ في إطار التحديات أيضا عالجت الدراسة انعكاس الأزمات الاقتصادية على العلاقات البينية للبلدين وكيف أثرت على سير هذا التعاون، وانطلقت من الأزمة المالية سنة 2008 والتي أثرت بشكل كبير على الصين، ثم انتقلت الدراسة الى الأزمة النفطية التي أثرت بشكل مباشر عن الجزائر بسبب طبيعتها الريعية، واستعرضت نتائج هذا التأثير من خلال عرض أرقام ومؤشرات اقتصادية تدرس حجم التأثير الاقتصادي للصين والجزائر وعلاقته بتراجع التعاون بينهما.

_ عالجت الدراسة كذلك تحديات من نوع آخر تتمثل في تحدي " جائحة كورونا" كأزمة عالمية ضربت بالاقتصاد العالمي وكذلك الاقتصاد الصيني والجزائري اللذان لم يكونا بمنأى عنها ، فرغم

الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية

التعاون الذي كان باديا بينهما إثر هذه الجائحة إلا أنهما تضررا بشكل كبير، إذ حاولت الدراسة طرح مجموعة من الإحصائيات التي تدرس تراجع الاقتصاد الصيني والجزائري على عدة مستويات إثر هذه الأزمة، ما أدى الى تراجع العلاقات بينهما في فترة الجائحة.

_ في النقطة الأخيرة من هذا الفصل خلصت الدراسة الى ثلاث سيناريوهات متوقعة ومرجحة للعلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية بين الاستمرار والتطور الى احتمالية التراجع والتدهور، إذ كان الغالب هو استمرار العلاقات الصينية بسبب عمقها وامتدادها التاريخي، مع احتمالية تطورها خاصة في إطار مشروع مبادرة طريق الحرير، رغم هذا قدمت الدراسة احتمالات حول إمكانية تدهور العلاقات مستقبلا واستندت في هذا الطرح الى بعض المؤشرات السياسية والاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

بناءً على ما تقدم من دراسة موضوع " الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر" ، ودراسة موضوع العلاقات بين الصين والجزائر خاصة في جانبها الاقتصادي، اتضح لنا أن العلاقات بين البلدين مبنية على أساس تاريخي، استمد ثوابته من خلال التوافق والدعم المتبادل في العديد من القضايا، ما أسس لقيام علاقات تعاونية استمرت على مدى السنين، كانت في بدايتها ضمن إطار محدود يستند الى التعاون من الجانب الأيديولوجي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تؤكد أن الصين تسعى للاستفادة من علاقات الأيديولوجية مع شركائها، وتأخذها بعين الاعتبار خاصة في بناء علاقاتها الاقتصادية في الوقت الراهن.

ومع تغير السياسات والإستراتيجيات الصينية التي حددت حجم التغيير في سياسة الصين الخارجية خاصة بعد فترة الإصلاحات، تغير معها شكل التعاون الصيني مع العديد من الدول بما فهم الجزائر ، حيث أعطت الصين من خلال إستراتيجيتها الجديدة أهمية قصوى للعامل الاقتصادي والتعاونات المجدية مع الدول في هذا الإطار، إذ تؤكد الصين بتوجهها البراغماتي الجديد على تحقيق أكبر قدر من الأهداف من خلال علاقاتها الدولية، وتحقيق المصلحة ضمن إطار التعاون لا الصراع وكذلك تدعو لتحقيق المكاسب لجميع الأطراف.

فباهتمام الصين بالتحول نحو الخارج وتطوير علاقاتها الاقتصادية كخطوة أساسية بعد التعديلات الجذرية في النظام الاقتصادي وتوجهات السياسة الخارجية ، شهدنا تطورا هائلا للصين واقتصادها إذ أصبح من كبرى الاقتصادات التي تنافس في الساحة الدولية، وتنامى دورها في النظام الدولي ما حولها لتصبح الحل الأمثل للعديد من الدول النامية التي تسعى لربط علاقات اقتصادية فعالة تستفيد منها من جهة ، وتحررها على الأقل من تبعيتها للدول الاقتصادية التقليدية ، خاصة وأن الصين لا تدعو في سياستها الى الهيمنة بل وضعت العديد من التسهيلات في خدمة التعاون مع هذه الدول عن طريق سياسة ناعمة تكسيها ثقة الأطراف، من خلال توجيه تركيزها على الآليات الاقتصادية والدبلوماسية التي تسهل توسعها خدمة لأهدافها.

تطورت العلاقات بين الصين و الجزائر لتصل الى تكوين علاقات إستراتيجية شاملة، تأخذ فيما الصين بعين الاعتبار مكانة الجزائر على العديد من المستويات الجيوبوليتيكية والجيوسياسية والجيواقتصادية، وحتى مكانتها في إفريقيا كدولة سيادية من خلال وزنها في الاتحاد الإفريقي ودورها

في العديد من القضايا المحورية في إفريقيا، لتعرف العلاقات بين البلدين بعد هذا نموا متصاعدا نابع من استمرار حاجة الصين الى الجزائر ودعمها من جانب ، وتحقيق غايتها من هذا التعاون من خلال الانفتاح على الجزائر كسوق افريقية مهمة تدعم من خلالها استثماراتها، وسوقا طاقوية تسد من خلالها حاجياتها الاستهلاكية، لتصبح منذ 2013 الشريك التجاري الأول للجزائر لترتفع بذلك حجم المبادلات التجارية بين البلدين، وهو ما أكد صحة الفرضية الثانية والتي تقر بوجود نتائج فعلية على ارض الواقع للتعاون بين الصين والجزائر عن طريق جملة من السياسات التي سهلت اندماج الصين في السوق الجزائرية وبالتالي السوق الإفريقية، ما قابله استفادة الجزائر هي الأخرى من الاستثمار مع الصين كشريك يعتمد عليه.

وازداد التعاون بينهما في إطار مبادرة طريق الحرير التي أطلقتها الصين والتي ساهمت في الدفع بآليات التعاون المثمر، عن طريق الاستثمار في جملة من المشاريع التنموية المشتركة، إذ كان انضمام الجزائر لهذه المبادرة كخطوة مهمة تجني من خلالها العديد من المزايا ومن أبرزها تنويع شركائها، خاصة وأن البيئة الدولية الغير مستقرة تقتضي ذلك من أجل تحقيق الأفضل ، أما الصين ومن خلال هذه المبادرة مع الجزائر أكدت على إستراتيجيتها الناعمة والتي دعت من خلالها للتعاون ضمن شراكة إستراتيجية شاملة تمتد الى العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية ، وهو ما أكد صحة الفرضية الثالثة التي ترى أنه من أجل انفتاح الصين بشكل فعلى على القارة الإفريقية يجب الأخذ بعين الاعتبار موقع الجزائر المهم من هذه المبادرة وانضمامها المجدي فيها، أما الجزائر من خلال هذه المبادرة ستتاح لها الفرصة أما الانفتاح الاقتصادي على العديد من الفرص، وكسب العديد من الامتيازات والشراكات.

من خلال فحص معظم الفرضيات ومحاولة الإجابة على إشكالية البحث الكبرى، والأسئلة الفرعية التي تندرج ضمنها للحرص على الإحاطة بمعظم جوانب البحث فإننا نخلص الى النتائج التالية:

✓ رغم أن مفهوم الإستراتيجية كان مرتبطا بالحروب وفن إدارتها، إلا انه لطالما كان في الحضارة الصينية ذو دلالات ثقافية تنطلق من نبذ الحروب والدعوى الى السلام والتعاون، وهذا ما يبرر انتهاج الصين لإستراتيجية القوة الناعمة والتي انفردت بها دون سواها، في دعوى منها للوصول الى تحقيق اكبر قد من العلاقات بصورة سلمية، إيماننا منها أن التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول هو أساس تطور الشعوب.

✓ لم يكن تطبيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية إلا بعد المرحلة التحولية في سياساتها التي دعت فيها الى الانتقال الى البعد البراغماتي من خلال انفتاحها الخارجي وإقامة علاقات تكون الاستفادة منها مطلبها الأول، حيث تعتبر التجربة التنموية للصين والإصلاحات التي قامت بها من أهم العوامل التي أدت الى زيادة قوتها وتعاضم أدوارها على مستوى البيئة الدولية الخارجية.

✓ بدافع خلق نظام متعدد الأقطاب تكون الصين طرفا مؤثرا من خلاله في النظام الدولي، استطاعت الصين عن طريق سياستها الخارجية الداعية للانفتاح عن طريق جملة من الاستراتيجيات الولوج الى القارة الإفريقية وربط علاقات تعاونية مع دولها، من شأنها إعادة ترتيب التوازنات وتحديد مكانتها في إفريقيا باعتبارها منطقة تنافس من قبل الدول العظمى.

✓ بانتقال الصين الى ربط علاقات مع القارة الإفريقية ركزت على العامل الاقتصادي، آخذة بعين الاعتبار مكانة إفريقيا وموقعها، واستغلت بذلك حاجة دولها الى شركاء جدد، تستطيع الثقة فمهم بعيدا على الغايات التوسعية التي عانت منها مع الشركاء التقليديين، فكانت فرصة الصين في الاستفادة من إفريقيا وأسواقها عن طريق تشجيع التبادلات التجارية ومن جهة أخرى ركزت على التعاون في إطار بناء البنية التحتية والتي تفتقر إليها معظم دول إفريقيا، خاصة وأنها تقدم تسهيلات وقروض لا حصر لها لتمويل هذه المشاريع في مدة زمنية وجيزة.

✓ أما بالنسبة للجزائر كدولة افريقية فاختيار الصين لها وتكوين علاقات معها لم يكن محض صدفة أو نتيجة للعلاقات التاريخية الجيدة بينهم فقط، بل راجع كما سبق وذكرنا الى مكانتها، إضافة الى كونها طرفا مهما في نجاح إستراتيجية الصين الطاقوية الجديدة، والتي تهدف من خلالها للوصول الى اكبر قدر من المناطق الغنية بالطاقة من اجل إشباع حاجياتها في ظل بيئة دولية غير مستقرة ، ونتيجة الى الاستهلاك المتزايد للصين والإقبال المرتفع على الطاقة في حساباتها.

✓ من خلال دراستنا كذلك نستنتج انه بالرغم من الامتيازات التي يجنيها الطرفان من خلال ربط علاقات تعاونية فيما بينهما خاصة منذ إطلاق الصين لمبادرة طريق الحرير والتي شكلت من خلالها علاقات إستراتيجية شاملة مع الجزائر، استفادت منها هذه الأخيرة عن طريق الاستثمار في تطوير البنية التحتية وإقامة مشاريع كثيرة تساهم في تنميتها، إلا أننا نجد أن

هذا التعاون غير متكافئ الفرص بالنظر الى الجزائر على أنها الحلقة الأضعف في هذه الشراكة.

✓ تأكيداً للفرضية الرابعة أو نفياً والتي تقول بأن استمرار العلاقات بين البلدين يقف على مدى درجة تحقيق الاستفادة المتبادلة للطرفين على حد سواء ضمن معادلة راجح_ راجح، إلا أننا وجدنا من خلال الدراسة وتحليل المعطيات والإحصائيات أن الصين تعتبر المستفيد الأكبر، سواء من خلال الاستثمارات أو عوائد المشاريع، خاصة وأن إسهامات الجزائر في مجال التبادلات التجارية لا يكاد يذكر ومحصور في قطاع النفط بنسبة كبيرة تجاوزت 90 بالمائة على عكس الصين التي تستثمر في عديد القطاعات.

✓ بالنسبة لمشاريع البنية التحتية ما يعاب عليها هو نسبة العمالة الصينية الكبيرة والتي تكاد تقصي الطرف الجزائري في عوض الاستفادة قدر الإمكان من هذه المشاريع الضخمة بتنشيط حركة اليد العاملة في الجزائر والرفع من استحقاقاتها، فقد لاحظنا العديد من المشاكل في هذا الإطار بسبب غزو اليد العاملة الصينية على حساب اليد العاملة الجزائرية وهذا يحسب لصالح الصين لا الجزائر.

✓ من خلال دراستنا التي اعتمدت على العديد من البحوث ومن خلال التمهيص في هذه الدراسات لاحظنا أن الإستراتيجية الصينية وتوجهاتها الجديدة تطورت بشكل ملفت، وازداد توجهها البراغماتي بشكل ملحوظ، خاصة مع تسجيل العديد من التداخلات الصينية في بعض الدول الإفريقية وأنظمتها بحجة حماية مصالحها، وهو ما يحيد الصين عن غايتها السلمية ومفهومها الأصلي للتعاون، ويؤكد رغبتها الجامحة في تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.

✓ في الأخير يمكن القول أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر تختلف نوعاً ما على إستراتيجيتها في إفريقيا ككل وهذا راجع الى عدة اعتبارات من أهمها توجهات السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعتبر سياسة حريصة خاصة فيما يتعلق ببناء علاقاتها الخارجية، إذ انه ورغم استفادة الصين من خلال ما بينته الأرقام في العديد من القطاعات إلا أن الجزائر حافظت على الحد الأدنى من هذه العلاقة، واستطاعت هي الأخرى الاستفادة بشكل واضح من خلال المشاريع التنموية، ووثقت علاقاتها مع الصين بشكل بارز وهذا ما أكدته التحاقها بمبادرة طريق الحرير والتي من المتوقع مستقبلاً أن تشكل فرصة واعدة تزداد من خلالها الاستثمارات البينية والمبادلات التجارية والتعاونات الاقتصادية وبالتالي تحقيق

مكاسب اقتصادية تساهم في المشروع التنموي الجزائري وتحقق مكاسب اقتصادية للصين هي الأخرى.

توصيات:

من خلال داستنا يمكن تقديم عدة توصيات كالتالي:

- ✓ ضرورة توجيه وتنوع الجزائر لصادراتها الى الصين دون الاكتفاء بالصادرات النفطية والعمل على تقليل الواردات الصينية، من أجل إقامة وخلق نظام تجاري متكافئ للطرفين.
- ✓ على الجزائر تبني إستراتيجية واضحة المعالم اتجاه تعاملاتها مع الصين خاصة باعتبارها تنافس الدول العظمى في إفريقيا، وذلك من خلال وضع شروط مسبقة لا تمس بالدولة وسيادتها ولا تجعلها عرضة لهذا التنافس.
- ✓ الاستفادة من التجربة التنموية الصينية وإستراتيجيتها المتبعة من خلال التوجه البراغماتي لها، للسعي نحو تحقيق أكبر قدر من المكاسب من هذه الشراكة، وجعل الفائدة من أولوياتها في التعامل الخارجي مع الدول.
- ✓ ضرورة التركيز على نقل الخبرات التقنية للجزائر من الصين من خلال طرحها كشروط مسبقة من الجزائر في الاتفاقيات البينية
- ✓ محاولة الاستفادة بشكل أكبر من التطور التكنولوجي والطفرة الصينية في هذا المجال، وتطبيقها في جميع القطاعات في الجزائر.
- ✓ ضرورة استمرار الجزائر في فكرة محاولة تنوع شركائها الاقتصاديين وعدم الاكتفاء بالصين فقط كشريك تجاري أول، بل السعي نحو إقامة شراكات مع عديد الدول والتي أثبتت تطورها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي بغض النظر عن تصنيفاتها .
- ✓ إحداث رقابة صارمة من الجانب الجزائري خاصة على المشاريع التي تقيمها الصين في الجزائر من أجل تفادي التجاوزات والتلاعب الذي حدثت منه من قبل في بعض المشاريع.
- ✓ السعي الى إقامة مشاريع جديدة وكبرى واستغلال الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي اكتسبتها الجزائر خاصة بعد انضمامها لمبادرة طريق الحرير، عن طريق إقامة مستشفيات ذات أنظمة تكنولوجية متطورة باعتبار أن الجزائر تعاني في هذا الجانب بسبب نقص المستشفيات ورداءتها وعدم موافاتها للتطورات الحاصلة في المجال الطبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

➤ قائمة المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو الخليل شوقي ، أطلس دول العالم الاسلامي جغرافي، تاريخي، اقتصادي ، دار الفكر المعاصر: لبنان ، 2003
2. إدوارد ميد ايدل ، رواد الاستراتيجية الحديثة ، ترجمة محمد عبد الفتاح ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1956
3. اوديد شينكار ، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفاتحة في القرن 21، ترجمة : سعيد الحسيني ، الدار العربية للعلوم: بيروت ، ط1
4. بخيطة سعيد المنصوري، عبد مرزوق الظهوري، التخطيط بالسنايوهات واستشراف المستقبل، د.د.ن ، الطبعة الأولى، 2019
5. بلحبيب عبد الله ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992_1997 ، دار الراية للنشر والتوزيع: الأردن ، ط1 ، 2012
6. بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية إقليمية للقيادة العالمية ، المركز الديمقراطي: برلين ، 2021
7. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية : الجزائر، 2005
8. بن قانة شاناز ، الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، في كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي 2019
9. بو ضربة عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013
10. بوجلال عمر ، عائشة سالمي، الدبلوماسية الاقتصادية بين التجربة الصينية والتطلعات الجزائرية (مؤلف جماعي)، المركز العربي الديمقراطي: برلين ، الطبعة الاولى ، 2018
11. تأليف مجموعة من الكتاب ، ترجمة علي سيد الصاوي ، نظرية الثقافة ، الكويت : عالم المعرفة ، 1997
12. تانغ يويوان، وآخرون، تاريخ تطور الفكر الصيني ، ترجمة : عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ، ط1 ، 2004

13. الجنابي صباح جاسم محمد، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، برلين: المركز العربي الديمقراطي ، 2016
14. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة: محمد توفيق البحيري ، دار العبيكان للنشر: السعودية ، 2007
15. خالد محمد طلال ، وائل محمد ادريس ، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، منح معاصر ، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2007
16. دانييل بورشتاين، ارني هدي كيزا، ترجمة: شوقي جلال ، التنين الاكبرن الصين في القرن الواحد والعشرون ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 210 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب : الكويت ، 2001
17. دبش اسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1992 ، الجزائر: دار هومة ، 2009
18. درويش فوزي ، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر ، مكتبة جزيرة الورد : القاهرة ، 2014 ، الطبعة الاولى
19. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه افريقيا ، العلاقات الصينية _ السودانية نموذجا ، 2000_2010 ، دار الجنان للنشر والتوزيع : عمان ، الاردن ، ط1 ، 2016
20. رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001
21. ريتشارد كيرت كراوس ، ترجمة : شيماء طه الريدي، الثورة الثقافية الصينية ، مقدمة قصيرة جدا ، القاهرة : مؤسسة الهنداوي ، ط 1
22. زمام نور الدين ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962/ 1998 _ ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2002
23. السكارنة بلال خلف ، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، الاسكندرية : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، 2015
24. سكوت بورتشيل وآخرون ، ترجمة : محمد صفار ، نظريات العلاقات الدولية ، المركز القومي للترجمة : القاهرة، 2202 ، الطبعة الاولى
25. سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الايرانية اتجاه لبنان ، 2005/2013 ، دار الثقافة والعلوم ، 2014
26. شينوى قوانغ ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد أبو جراد ، بيكين: دار النشر باللغات الاجنبية 1987

27. صدام فيصل كوكز المحمدي، سعود أحمد ربحان المشهداني، الحزام والطريق مشروع للتنمية تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظار جيو سياسي ، دار النشر: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى ، 2023
28. صن تسو ، فن الحرب ، ترجمة رؤوف شبايك ، دار الطليعة 2007 ، د.ط
29. الطاهر آدم وآخرون ، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي ، دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية ، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى ، عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2014
30. طاهر محسن، منصور الغالي، وائل محمد ، صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007
31. طلاس مصطفى وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: سوريا، 2011
32. عبد الرحمان حميدة ، جغرافيا الدول الكبرى ، دمشق : دار الفكر للنشر 1984
33. عبد الله زينب وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي : برلين، ألمانيا ، الطبعة الأولى ، 2019
34. العبودي نادية كاظم محمد ، حركة الثقافة الجديدة في الصين ، نافذة على التطورات السياسية والثقافية ، المركز الديمقراطي العربي : برلين ، 2020
35. العبيدي فاضل محمد ، البيئة الاستثمارية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2012
36. فرانسواز لوموان ، تر: صباح ممدوح كعدان ، الاقتصاد الصيني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب : دمشق ، 2010
37. فولفانج هيرن، التحدي الصيني ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، كتاب العربية للنشر: الرياض ، 2011 ، الطبعة الاولى
38. قروش محمد ، اسماء عبد الصادق، النظريات المفسرة للسلوك الصيني اتجاه دول المغرب العربي، كتاب جماعي: دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي 2001/2017 ، برلين 2018
39. قطاف عبد القادر ، وآخرون، دراسة قياسية لقياس مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال 2000-2019، من الكتاب الجماعي: القطاع الصناعي في الجزائر، الواقع لرهانات المستقبلية، الجزء الأول ، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط ، 2021

40. الكبيسي عامر خضير ، مدخل لدراسة الاستراتيجية ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية 2010
41. لعروق محمد الهادي ، أطلس الجزائر والعالم ، الجزائر: دار الهدى 2008
42. مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، روت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1
43. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بيروت : دار الجيل ، ط2001
44. محمد الصالح جمال ، الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة ، المركز الديمقراطي العربي : برلين ، ط1، 2020
45. محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين: ألمانيا ، ط 2020، 1.
46. مروان سمور، صناعة الأسلحة في الصين ، د.د.ن ، ط1، 16 يناير 2022
47. مصباح عامر ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية : بن عكنون ، الجزائر ، 2008
48. النعيمي احمد نوري ، السياسة الخارجية ، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011 ، د.ط
49. وردة هاشم علي عيد ، جهاد عودة ، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف : القاهرة ، 2013

ب. المقالات العلمية:

1. ابو حلاوة كريم ، نورا علي، القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة " الموارد والتحديات " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 40 ، العدد 5 ، 2018
2. أحمد عثمان، بسادات نصر الدين، التنافس الطاقوي الأمريكي الأوروبي على السوق الجزائرية ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 2022
3. أحمد عثمان، نصر الدين بالسادات، التنافس الطاقوي الأمريكي الأوروبي على السوق الجزائرية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، 2022
4. أحمد قاسم حسين ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع ن مجلة سياسات عربية ، العدد 20 ، 2016

5. أدمام شهرزاد ، طريق الحرير الصيني القديم ، وطريق الحرير الصيني الجديد...الثابت والمتغير من منظور سياسات القوة ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد8 ، العدد 1 ، 2023
6. اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين ، مجلة الجامعة العراقية العدد (2/36) ، د.س.ن
7. باري عبد اللطيف ، لبنى العلمي، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الاقليمية الراهنة ، الملف الليبي أنموذجا ، مجلة المفكر، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2022
8. بالأحمر الحاج ، حمزة علي، أثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر ، دراسة قياسية للفترة 2003 ، 2019 ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال ، المجلد 12 ، العدد 1
9. بالناصر عيسى ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 7 ، ديسمبر، 2002
10. بختي فريد ، رضا بهياني ، صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الاشارة الى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، - 2011 /2030- ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2018
11. البدراني عدنان خلف حميد ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ، مجلة دراسات دولية ، العدد 94 ، 2023
12. برابح فطيمة ، أسماء بن طراد، آفاق التعاون الأجنبي في مجال الطاقة الشمسية بالجزائر ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد03 ، العدد 02 ، أفريل 2020
13. برد رتيبة ، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية _ نظرة في أبعادها الإقليمية والعير إقليمية ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد السادس ، العدد الأول
14. برد رتيبة ، الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد:04 ، العدد:02 عددخاص ، 2021

15. برقوق أمحمد ، مكافحة الارهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية للحل السياسي ، مجلة المفكر ، العدد الثاني ، المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية : وزارة الخارجية الجزائرية ، د.س.ن
16. برواين شهرزاد ، النموذج الصيني في تنمية الصادرات- دراسة تحليلية -، مجلة الحقيقة ، العدد 36 ، 2015
17. برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات_دراسة تحليلية_ ، مجلة الحقيقة ، العدد 36 ، 2015
18. بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، د.س.ن
19. بلاط شريفة فاضل محمد ، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية ، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 10 ، أفريل 2021
20. بلحاج صالح ، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية : مثال الاتحاد السوفيتي الصين الشعبية ، مجلة المصادر ، العدد 15 ، 1 جوان 2007
21. بلحربي عومار ، الثقافة الكنفوشوسية : دراسة في الابعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2019
22. بن النوي عائشة ، الأمن الطاقوي في الجزائر رؤية تحليلية للبرنامج الوطني للطاقت المتجددة للفترة ما بين 2011 / 2030 ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ، 2021
23. بن جدو محمد الشريف ، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة ، مجلة الأصاله للدراسات والبحوث ، المجلد 01 ، العدد 02 ، 2019
24. بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة ، مجلة الأصاله للدراسات والبحوث ، مجلد 01 ، العدد 02 ، 2019
25. بن حاح مونير ، تقييم انعكاسات الازمة الاقتصادية لسنة 2014 على تطور وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري_دراسة تحليلية للفترة (2011-2021)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2024

26. بن رقرق سعيدة ، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السابعة، المجلد 07، العدد 01، 2022
27. بن عباس شامية ، المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 ودور الجزائر في ذلك، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020
28. بن عدة أمحمد ، محمد لكحل ، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2030/2020 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد: 01، 2022
29. بن عطاء الله عائشة ، تقييم إدارة المخاطر في النظام المالي الصيني في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10 ، د.س.ن
30. بالروايح عبد القادر ، الأهمية الاستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق، الجزائر أنموذجا ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2023
31. بوخالفة زهير ، وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الافريقية ، مجلة القانون الدولي والتنمية ، المجلد 09، العدد 01 ، 2021
32. بوخبزة فوزية ، محمد بن عطة ، السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 06، العدد 01 ، 2022
33. بوزيتونة لينة ، أيوب لحرش ، التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الارهاب ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2019 ، ص 32_33
34. بوزيدي عبد الرزاق ، الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21 ، العدد: 02 ، 2021
35. بوشقورة هيبه ، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (مقارنة مفاهيمية ومنهجية) ، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 03 ، العدد السادس، 2016
36. بوعموشة نعيم، فيروس كورونا (كوفيد19) في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 2 ، جوان 2020

37. بوفنش وسيلة، دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2016/1990 ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 6 ، رقم 2 ، 2018
38. بوفنغور خديجة ، شراف عقون، آلية تمويل الإنفاق العام في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد 2019، 12. .
39. بوقندوز عائشة ، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية مقارنة تحليلية للعلاقات التجارية الجزائرية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد الثامن، العدد الأول، 2020
40. بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص 2020
41. بوهيدل سليم ، علي بهدنة، مقومات تحقق الامن الطاقوي في الجزائر – دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2018/1999 ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07 ، العدد 01 ، جانفي 2022
42. بيبي يوسف ، الجزائر: اشكالية الانتقال من من اقتصاد الربيع الى اقتصاد الكفاءة ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 28 ، 2013
43. التزام وصرامة ،مجلة الجديش ، عدد 607 ، فيفري 2014
44. تومي عبد الرحمان ، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الاخفاق ، Journal of economics and administrative sciences , vol 25, N 113, 2019
45. جبر دينا محمد ، الثقافة الاستراتيجية وتوجهات الامن القومي للدولة : الثقافة الاستراتيجية الصينية نموذجا ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، المجلد 20، العدد 3 ، 2020
46. جدي سارة ، طارق جدي، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، مجلد 10، العدد رقم 20، 2015.
47. جيهان عبد السلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية : دراة تحليلية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد 15 ، جويلية 2022

48. حجان عمر ، لحسن عقومة ، سفيان بن عبد العزيز ، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (بعد عشرة سنوات من الازمة 2008_2018) ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 4 ، العدد 01 ، 2019
49. حركاتي فاتح، تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية: دراسة تحليلية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2 ، أكتوبر 2022
50. حسن عبد الحليم محمد، الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 45، العدد 02 ، افريل 2023
51. حطاب عبد المالك ، العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري والتعاون، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 20، العدد 02، 2020
52. حمزوقيامال ، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية العالمية، المجلد 6، العدد 01 ، 2021
53. حمشي محمد ، سامية ربيعي، ستون سنة من العلاقات الصينية _ الجزائرية ، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، مصر: 2013
54. حميد حمدون السعيد، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 64_65 ، 2016
55. الخاقاني نوري عبد الرسول ، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد السابع ، العدد 30 ، 2014
56. خالد سعد كريم ، رجب عمر العاتي ، معاينة التنافس الأمريكي _ الفرنسي على القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإسلامية، المجلد 32، العدد الثاني، ديسمبر 2019
57. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، العدد 1، الجزائر، 2004
58. خلاف محمد ، طویل نسيمه، مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات ، مجلة المفكر ، المجلد 17، العدد 2022، 01

59. خويلدات صالح، أحمد بعلا ، سعيدات النجمي، مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الإستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد 03 ، 2021
60. داسي سفيان ، مسارات العلاقات العربية الإفريقية بين تحديات الأوضاع الراهنة وتعظيم التنافس الدولي ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2022
61. داود سعد الله، الآليات الجديدة لتوازن أسواق النفط في ظل الأزمات الاقتصادية : تحليل آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على قوى السوق ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية، مجلد2 ، العدد01 ، جامعة زيان عاشور: الجلفة، 2008
62. دبش اسماعيل ، العلاقات العربية الآسيوية ، دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر ، حوليات جامعة الجزائر، العدد 24 ، الجزء الثاني ، أكتوبر 2013
63. دبش اسماعيل، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون واعدة ، المجلة العربية للثقافة والعلوم ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مارس 2000
64. دقيش جمال ، اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988_2015 ، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03، العدد 02 ، 2019
65. الدمرداش محمود محمد ، ظاهرة التنافس الاقتصادي الدولي وانعكاساتها على التعايش السلمي بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد32، العدد1 ، 2020
66. دينا أحمد محمود، التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين، مجلة آفاق آسيوية، المجلد 08، العدد 13، ديسمبر 2023
67. رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد51 ، العدد الثالث ، سبتمبر 2014
68. ربا صاحب عبد، محمد قاسم هادي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجا) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد 60 ، السنة الثانية عشر ، 2020
69. رجوح حنينة ، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد6 ، العدد 01 ، 2022

70. رحموني عبد الرحيم ، جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 01 ، 2020
71. رحموني وفاء، انعكاسات العلاقات الصينية الجزائرية على التنمية في الجزائر_ آفاق وتحديات، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09 ، العدد 2023، 01 .
72. ركي أحسن ، صادرات النفط الجزائرية الى الصين خلال الفترة 2008/ 2016_ الواقع والافاق المستقبلية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد6، العدد 10 ، 2018
73. رنيمة أحمد ، الجزائر والصين صراع ضد الامبريالية وتعاون من أجل التنمية، مجلة عصور، المجلد21، العدد 02
74. روشو عبد القادر ، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، كوفيد19 – دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016 / 2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد 3 ، 2021
75. الزازية ستيقي، انعكاسات فيروس كورونا- (كوفيد19-) على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة لاحتوائه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد9 ، العدد 1، جوان 2022
76. زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية اسرار النجاح ودروس مستفادة ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد الاول ، ديسمبر، 2014
77. زرمان محمد ، محمد غردي، تقييم خيار إستراتيجية تصنيع السيارات في الجزائر في ظل متطلبات السوق الوطنية، دراسة تحليلية للفترة 2012-2020 ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد04، 2021
78. زقاغ مها ، طلال لموشي ، مكافحة الارهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية : دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر تونس المغرب ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد العاشر، جانفي 2017
79. زلاقي حبيبة ، نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 17 ، جانفي 2018
80. زماط ايمان ، الأمن الطاقوي الصيني بين التحديات والتدابير المضادة ، مجلة دراسات اقتصادية ، مجلد 23 العدد 01 ، 2023

81. زهرة سيدا عمر، أسماء بللعماء، قراءة في التدايعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر_ الأثار والإجراءات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2020
82. زاوي زكية ، سموك نوال، قراءات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية والتنمية التجربة الصينية أنموذجا ، مجلة الابداع ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2022
83. زياني صالح ، يوسف بوعدنل، العلاقات الجزائرية الصينية مشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 12، العدد 01
84. زيدون سلمان محمد، حميد شهاب أحمد ، الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة العالمية دراسة في دور ميناء كوادر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 60 ، 2020
85. زيعم جميلة ، التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا، دراسة حالة السودان ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجزائر 3 ، 2016/2017
86. زينب عبد الله، أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 67، د.س.ن.
87. الساكت محمد عبد الوهاب ، الموقف العربي من القضايا الصينية ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق : العدد 7، 199
88. سالي محمد فريد ، تأثير التنافس الدولي على الاقتصاد الإفريقي، مجلة آفاق افريقية، العدد 55 ، القاهرة: مصر ، 2023
89. سعدي جعفر ، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صايدال ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 15 ، المجلد 2 ، 2019 ،
90. سليم عاشور، الدراسات المستقبلية: مقارنة تاريخية ومفاهيمية ومنهجية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 7، العدد 12، 2018
91. شاهر اسماعيل الشاهر ، قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية الى الماركسية الصينية ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 ،

92. شتاتحة أم الخير ، التجربة الإصلاحية للاقتصاد الجزائري كنموذج تنموي قبل وبعد إعادة الهيكلة ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2023
93. شرفي منصف، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018
94. شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية 2010/2017، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول، ديسمبر 2018
95. شريفة كلاج، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا ، وفرص تحقيق التنمية بالقارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الخامس، العدد الثاني ، 2021
96. شطاب نادية ، زكرياء حمزة ، التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار اجني مباشر وتقديم خدمات ، مجلة معارف ، العدد 22، جوان 2017
97. شعابنة سميرة ، سعيدة مرزوق، تأثير جائحة كوفيد 19 على المؤسسات الصينية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد الثاني، المجلد 08، 2020، 08
98. شعباني لطفي، موفق سهام ، رحال نصر ، التجربة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة ، دراسة تحليلية للبرنامج الوطني 2030/2011 ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد 02 ، العدد 02 ، جويلية 2019
99. شعباني مجيد ، عبد الكريم شعباني ، واقع وآفاق الاقتصاد العالمي في ظل الازمة المالية العالمية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 07، 2017
100. شودار شريفة ، تأثير التحول الطاقوي على العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 12 ، جوان 2019
101. الصافي علاء عباس نعمة ، الاصلاح والنهوض الاقتصادي في الصين (1978/1988 ، مجلة الباحث، العدد 28، 2018.
102. صالح صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015
103. صباغ رفيقة ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد ، مجلة الابحاث الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 01 ، 2021

104. صباغ رفيقة ، فاتح حركاتي، تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني،
مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20 ، العدد 02، السنة 2020
105. صلاح مصطفى الأمين، مصطفى محمد أبو درنه، التوجه الصيني نحو إفريقيا " دراسة
في الدوافع والفرص والتحديات والآليات" ، مجلة الأستاذ_ ربيع ، الجزء الثاني، العدد
20 ، 2021
106. صورية تريمة، البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات
الجزائرية_ الإفريقية ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2022
107. طارق لطفي، قوة الدولة من خلال جغرافيتها، دراسات ووقائع دستورية وسياسية ،
دار السلام للنشر والتوزيع: الرباط ، العدد 13 ، 2014
108. طروبيا نذير، فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة ،
مجلة مدارات سياسية ، المجلد 03 ، العدد 03، عدد خاص جويلية 2020
109. طلال حامد خليل، المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية ، مجلة دفاتر السياسة
والقانون ن العدد الخامس عشر ، جوان 2016
110. طويل نسيمة ، الدبلوماسية الاقتصادية الصينية : أساليب التغلغل الناعم ، مجلة
العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 46 ، مارس 2017
111. طويل نسيمة ، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ، المجلة الجزائرية للأمن
والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017
112. طيب جميلة ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية ، مجلة البحوث
القانونية والسياسية العدد الخامس ، ديسمبر 2015
113. طيب جميلة ، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الاحفورية والطاقات
المتجددة ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مجلد 18 ، عدد 01 ، مارس
2019
114. طيب جميلة ، العلاقات الصينية المغربية بعد الحرب الباردة_العلاقات الصينية
الجزائرية أنموذجا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس ، العدد
الأول ، 2018
115. طيب جميلة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية، مجلة البحوث
القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، ديسمبر 2015

116. عبد الأمير عباس عبد ، علي ياسين عبد الله، الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، 2015
117. عبد الحكيم قلوچ، الغالي بن براهيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول، دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016 _، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09 ، العدد 01، 2020
118. عبد الرحمان عبد الفتاح ناصف ، العلاقات الأمريكية الإفريقية: رؤية تقييمية، مجلة آفاق افريقية ، العدد 55 ، القاهرة: مصر ، 2023
119. عبد المللك مسعود مزهودة ، مصطفى بخوش، التفكير الاستراتيجي بين تحديات القضايا الامنية في العلوم السياسية ورهانات التنافسية في إدارة الاعمال : التوافقات والتباينات ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 32 ، العدد 69 الرياض، 2017
120. عبد المنعم هادي علي ، الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 12 ، 2010
121. عبد المنعم هادي علي، الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية ، مجلة البحوث الدولية ، العدد 12 ، جامعة المثني : كلية التربية
122. العبودي نادية كاظم محمد ، علي محمد زكي رسن، الزعيم دينغ شياو بينغ رائد النهضة الصينية المعاصرة دراسة في دعوته لتحرير الفكر وإصلاحاته الاقتصادية (1992/1978) ، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية ، 21 يوليو، 2020
123. عتروس سيف الدين ، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01، 2021
124. عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف التحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 19 ، العراق 2020
125. عديلة محمد الطاهر ، الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، جوان 2016
126. عديلة محمد الطاهر ، جائحة كورونا، كوفيد19 وانماط الاستجابات الدولية بين مطلب التضامن وسياسات الانكفاء على الذات،المجلة الجزائرية للأمن الانساني، السنة السادسة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020

127. عرقوب نبيلة ، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي ، 24 (2)، د.س.ن
128. عزي أحمد ، وافية تيجاني ، الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2021
129. عصبي حليلة ، سعدي هاجر ، المصالحة كمرتكز في السياسة الخارجية في ظل التقارب الدولي لمكافحة الارهاب ، مجلة قضايا معرفية ، د ع ن، د س ن
130. العقون نادية ، أسماء مخاليف ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017 _ مجلة الأثر الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"العدد01، ديسمبر 2018
131. العلمي فريدة ، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي ، مجلة الاستاذ الباحث ، العدد التاسع ، المجلد الثاني ، مارس 2018
132. علي مزاحم مجبل، التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد ، مجلة المعهد، العدد8، 2022
133. عماد منصور ، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية ، مجلة سياسات عربية ، العدد 21 ، 2016
134. العمار منعم صاحي ، المتغيرات المؤثرة في استخدام القوة الناعمة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، قضايا سياسية ، العدد 42 ، 2015
135. العمراوي حنان ، "الاقتصاد الجزائري : الأزمة والمخرج"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول ، الجزائر، 2018
136. عميري عبد الوهاب، التنافس الامريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة ، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2022
137. عودة جهاد عبد الملك ، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31 ، العدد 3
138. عياد محمد سمير ، عائشة قادة بن عبد الله، الدراسات المستقبلية: مقارنة مفاهيمية، مجلة القانون: المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 01 ، 2024
139. غازلي عبد الحليم ، الادراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 16، العدد 04 ، 2019

140. غريب نوح ، شركات النفط الوطنية بين تحقيق الأمن الطاقوي والمصالح السياسية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 59 ، العدد 02 ، السنة 2022 ، ص 168 .
141. غزالي عماد ، أنيس هزلة، الأزمة النفطية 2014_2017، الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06 ، مارس 2019
142. فخار خالد ،حاجة آمال، المداخل النظرية المفسرة لحقيقة الدور الصيني في المنطقة المغربية ،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد السادس ، العدد الاول،2022.
143. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012
144. فوزي الحاج احمد، زكرياء جرفي، سارة بوضياف، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمات النفطية، دراسة أثر الازمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017/2000، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد2 ، ديسمبر 2019
145. فوقة فاطمة ، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد11، 2017
146. قاضي محمد ، العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق، مجلة دفاتر، المجلد19 ، العدد01 ، جوان 2023
147. قدال زين الدين ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد 01 ، العدد 01 ، 2011
148. قروش محمد ، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة _ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي انموذجا _ ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد الثاني ، العدد3، د.س.ن

149. قروش محمد ، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه سلوك السلوك الخارجي للدولة : السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، د س ن
150. قريشي العيد ، مؤشرات أداء مؤسسة سونطراك في الصناعة النفطية ، دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2015 ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 11 ، 2017
151. قرين ربيع ، وسيلة بوفنش، الإصلاحات الاقتصادية الصينية والماليزية بين فرص النجاح والدروس المستفادة ، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون ، المجلد 5 ، الأعداد 01 ، 2020
152. قريني نورالدين، استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ، 2030/2011 ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جوان 2014
153. قسوم سليم ، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا ؟ ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد 13 ، جويلية 2018
154. قمان عمر ، سعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي الأزمات الاقتصادية العالمية 2008,2009 أنموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول ، مارس 2019
155. قندوز عائشة ، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية ، مقارنة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2020
156. قوادرة حسين ، الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة : الواقع والتحديات ، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، العدد 6 ، جويلية 2018
157. قوادرة حسين، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية - الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، 2017
158. كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب ، مجلة السياسات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة: قطر، العدد 26 ، ماي 2017

159. كاية كريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا: الادوات والوسائل ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، مجلد 16، العدد 02 ، جوان 2021
160. كرامة مروة ، فاطمة رحال، أنفال حدة خبيزة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فايروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 2، جوان 2020
161. كرامة مروة ، فاطمة رحال، حدة خبيزة انفال، "تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020
162. كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية-العدد الثامن، جانفي 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة
163. كعبوش الحواس ، آفاق الشراكة الجزائرية الصينية : نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 16 ، المجلد 12 (1) ، جوان 2021
164. كلاع شريفة ، الصين بين الصعود الحذر وتأکید الذات والمكانة الدولية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2020
165. كلاع شريفة ، المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر : أية تأثيرات تنموية في دعم وتنوع الاقتصاد الوطني ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2022
166. كلاع شريفة ، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية في القارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 05، العدد 02 ، 2021
167. كلاع شريفة ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع ، الإمتداد والتحديات ، مجلة أبحاث، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2021
168. كورتل فريد ، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، د.س.ن
169. لطيف وليد ، تقييم سياسات الاستثمار في الطاقات المتجددة – البرنامج الوطني لتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 6 ، العدد 1 ، أفريل ، 2022

170. ماشوش مراد وآخرون، المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 224
171. مباركي مروان ،طالبي أحمد زكرياء ، أهمية استغلال الطاقات المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة إقتصاد المال والاعمال ، المجلد الثاني ، العدد الاول ، جوان 2017 ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر
172. مبرك رفيدة ، أبورحمة منير، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الواجهة السياسية ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6 ، العدد2، 2022
173. مجلة المجاهد ، العدد 30 ، بتاريخ 10 أكتوبر 1958
174. مجلس الأمن الدولي يشير إلى مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابيين ، مجلة الجيش ، العدد 607 فيفري 2014
175. مجنح أمال ، أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توظيفها عربيا، الدراسات السياسية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22 ، العدد 02 ، 2022
176. محمد بن بوزيان ، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر ، دراسة تحليلية وقياسية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02 ، 2013
177. محمد صالح جسام، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وفاقها المستقبلية ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص ، دس ن ، ص 289
178. محمد محمود محمد كامل، السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ، العدد الثاني ، كلية السياسة والاقتصاد : جامعة السويس ، أكتوبر 2023
179. محمدي صليحة ، السياسة الصينية تجاه افريقيا : توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 11 جويلية 2017
180. محمدي صليحة ، السياسة الصينية تجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة في لكسب القارة الإفريقية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 11، جويلية 2017

181. محياوي محمد ، محمد هامللي، الدور الصيني في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 7 ، أبريل 2022
182. محياوي محمد ، محمد هامللي، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة: الأبعاد والمتغيرات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، أبريل 2022
183. مخلوفي لمياء ، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة في افريقيا ، مجلة دراسات سياسية ، عدد ديسمبر، 2017
184. مدوني علي ، الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2020
185. مزياني فيروز ، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية – السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09 ، جوان 2016
186. المشاقبة عاهد مسلم ، صايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين نموذجا _ 2016_1991 _ ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 45 ، العدد 2 ، 2018
187. مضخور باهر مردان ، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرون ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، العدد 67 ، جامعة بغداد: العراق ، 2017
188. مطاوع محمد ، طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية، الأهداف الكبرى والوزن الإستراتيجي والتحديات ، مجلة سياسات عربية ، العدد 46 ، سبتمبر 2020
189. مغداس سعيد ، ريم بن طالبي، مساهمة كوندور- الكترونيكس- بتوسعها دوليا في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 05، 2020
190. المقداد محمد أحمد ، واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991 / 2006) مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36 ، 2009

191. مقعاش مراد ، نور الدين فوزي ، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8 ، العدد 01 ، 2021
192. مكاي نور الدين ، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 69 ، العدد:1، 2022
193. ملاح نصيرة، القوى الآسيوية الصاعدة : نموذج الصين،مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس ، 2017
194. المهداوي وفاء ، احمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد الصين ، سياسات ومؤشرات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33 ، 2012
195. موساوي عبد السميع طه ، نفيسة ناصري ، طريق الحرير كنافذة اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن ، العدد 02 ، 2022
196. ميدون الياس ، تقييم التجربة الجزائرية في الاصلاح الاقتصادي الهيكلي مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، المركز الجامعي ايليزي ، الجزائر، د.س.ن
197. نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، ما بين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020
198. نيوف صلاح ، الثقافة الاستراتيجية الروسية في القرن الحادي والعشرون بين الواقع والطموح، مركز اسبار للدراسات والبحوث ، 2020
199. هشام بوبكر ، التخطيط الاستراتيجي : مكونات ونماذج وابعاد ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية .دراسات اقتصادية .، جامعة زيان عاشور : الجلفة ، العدد28
200. هويدي عبد الباسط ،عبد اللطيف قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد07 ، ديسمبر2014

201. وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد42 ، العدد الاول ، 2015
202. ولهة وردة ، بودغدغ أحمد، انعكاسات الازمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2 ، 2022
203. وهبي زكرياء ، الأمن النفطي في إستراتيجية الصين نحو إفريقيا ، مجلة آفاق علمية ، المجلد 12، العدد 02، 2020
204. يحياوي عبد الحفيظ ، عبد الكريم كاكي، إحسان بن علي ، الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة الحزام والطريق : حالة ميناء الحمدانية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد الثامن ، العدد 01 ، جانفي 2022
205. يسلي تهنينان ، أثر جائحة كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة 2000_2020 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد27، 2021
206. يوسف كمال، سميرة عروسي، أثر تراجع أسعار النفط على الأسواق المالية الناشئة(2010_2016) ، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد03 ، سبتمبر 2018

ت. الرسائل الجامعية:

1. باسط سميرة ، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب 1999/2014 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، أفريل 2014
2. باكير علي حسين ، مستقبل الصين في النظام العالمي دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2016
3. بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 /2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2022
4. بعيرة جمال، العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014 جامعة الجزائر3

5. بلعيد منيرة ، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992/2002 ، مذكرة لنيل درجة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005
6. بن سانية عبد الرحمان ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2012/ 2013
7. بن مشيرح أسماء ، السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة 3، 2014
8. بوزيدي عبد الرزاق ، التنافس الروسي في منطقة الشرق الاوسط ، دراسة حالة الازمة السورية 2010/2014 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر: بسكرة ، 2014
9. بوضبعة مصطفى ، مقاربات السياسة الخارجية بين اليمين والتعددية : دراسة لحالات: ألمانيا ، الصين وروسيا ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية : تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة باتنة 1 ، 2019
10. بوطلاعة محمد ، دور استراتيجية المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، 2008
11. بولال عبد القادر ، البدائل الآسيوية للسياسة الخارجية الجزائرية: الصين أنموذجا _ دراسة إستشرافية: 2017-2037 ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية: جامعة الجزائر 03، 2023-2024
12. تيباني وهيبة ، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي ، دراسة حالة : ظاهرة الارهاب ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري : تيزي وزو ، 2014
13. توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2015
14. جباري كريمة ، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق. دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية واعادة تنظيم مسارها في اطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي 1962_ 2019 ، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم سياسي واداري ، جامعة الجزائر 3، 2021

15. جندي سارة ، العلاقات العربية_الصينية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية ، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2012
16. حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011
17. حشاني فاطمة الزهراء ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007/2008
18. حشاني فاطمة الزهراء ، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى ، دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية ، الليبرالية ، والبنائية ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2017
19. حشود نورالدين ، الاستراتيجية الامنية الامريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 تحولات في العقيدة الأمنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة، الجزائر، 2015
20. حكيمي توفيق ، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2015/2014 .
21. حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني ، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008/2007
22. حميلي زهير ، دور الدولة في ظل العولمة _دراسة حالة الجزائر_ ، رسالة ماجستير في التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية ، جامعة العربي بن مهيدي : أم البواقي، 2011
23. حموته فاطمة ، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2011

24. حومر عبد الغني، العلاقات الصينية الافريقية دراسة حالي الجزائر وتنازانيا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات اسياوية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012
25. الحيصه منصور فالج اسماعيل ، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990/2008) ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة مؤتة ، 2009
26. خالد فخار، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية ، - دراسة تحليلية لمبادرة الحزام والطريق- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولي ، تخصص دراسات مغاربية ، 2023
27. خزار فهد مزبان ، تحليل جيوبوليتيكي لسياسة القوة الناعمة الصينية تجاه الدول العربية في شمال افريقيا ، اطروحة دكتوراه فلسفة في تخصص الجغرافيا السياسية ، 2022
28. درودر محمد ، الإستراتيجية الجزائرية في محيطها الإقليمي على ضوء التغيرات السياسية الجديدة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية : دراسات دولية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2022
29. درواسي مسعود ، السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990_2004 ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر1 ، 2005
30. دندن عبد القادر ، الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991_2006 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر:باتنة ، 2007/2008
31. الربيعي ياسين عامر عبد الجبار ، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي _ القيود والفرص ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2018 ،
32. رزكار علي ميكائيل ناوي ، الصراع الأمريكي الصيني في ضل المتغيرات الجديدة، دراسة في الأبعاد السياسية والإستراتيجية والاقتصادية ، فترة 2008_2020 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية: قسم العلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأدنى، 2021

33. رند طاهر شكري، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا ، اطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا نابلس : فلسطين ، 2021
34. ربحان محمد عطية محمد ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية : جامعة الازهر ، غزة ، 2012
35. زرنوخ ياسمين ، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر_ دراسة تقييمية _ ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة الجزائر ، 2006
36. زوين إيمان ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، قسم العموم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010 /2011
37. ساسي جمال ، خصوصية القطاع العام في الجزائر واقع وآفاق 1988- 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام : جامعة الجزائر ، 2004/2003
38. سليبي ياسين ، العلاقات الجزائرية : دعم متبادل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، افريل 2011
39. شتوان صونية ، أثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، المركز الجامعي العربي بن مهدي ، ام البواقي ، 2008
40. شكلاط ويسام ، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 الى 2014- دراسة حالة جنوب المتوسط- ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، 2016
41. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: باتنة ، قسم العلوم السياسية، 2011
42. عبد الجليل هجيرة ، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري" ، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2017
43. عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، تخصص: مالية دولية ، جامعة ابو بكر بلقايد : تلمسان ، الجزائر ، 2017

44. عبد الله سعد عبد الله، التوجه النفطي الصيني نحو افريقيا ، دراسة الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير في الجغرافية ، كلية التربية الأساسية ، قسم الجغرافيا : الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2015
45. عديلة محمد الطاهر ، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والاسس ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية : الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2015
46. العطري علي ، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000 ، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر: باتنة ، 2020/2019
47. عقابي خميسة ، النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر 2014/1990 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بسكرة، الجزائر، 2015
48. العلمي فريدة ، استراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة : مقارنة من منظور الصعود السلمي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة 1 ، 2020
49. الغول الطاهر ، التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة في منطقة وادي ربيع 1962 1989 ، اطروحة دكتوراه تخصص التاريخ القديم والمعاصر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، 2021
50. فراني حياة، الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (منذ1954)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2012
51. قصعة حورية ، مناطق الازدهار المشترك: فضاءات التعاون في طريق الحرير، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والتعاون، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قالمة ،الجزائر ، 2024
52. قط سمير ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا بعد الحرب الباردة ، قطاع النفط أنموذجا ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر: بسكرة ، 2007

53. قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة :
قطاع النفط انموذجا ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر
بسكرة 2007/ 2008
54. قوادرة حسين ، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد
الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جمعة
باتنة 1 ، 2019
55. لوصيف السعيد ، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد
الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،
2010
56. مختاري عبد الرزاق ، الصعود الصيني واثره على العلاقات مع اليابان _ فترة ما بعد
الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاسيوية ، جامعة
الجزائر 3 ، 2014/2015
57. معمرى خالد ، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في
الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة
باتنة ، 2007/2008
58. ملاح نصيرة ، الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي ، أطروحة
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم
السياسية والعلاقات الدولية: الجزائر ، 2018
59. موسى سهام ، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية
للمنموذج الصيني ، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة
محمد خيضر بسكرة ، 2017 / 2018
60. ميساوي الوليد قسوم ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ،
أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر
، بسكرة ، 2018
61. وناسي لزهرة ، الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث
11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008

ث. الاوراق البحثية المنشورة:

1. الأمانة لدى مضر ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009
2. الخاطر خالد راشد ، تحديات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
3. الخشيب جلال ، آسيا والمغرب العربي : قراءة في التفاعلات الفرص والتحديات مركز إدراك الدراسات والاستشارات : جامعة الجزائر3 ، كلية العلاقات الدولية ، يونيو 2016
4. خشيب جلال ، تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير ، حزام واحد أهداف متعددة ، سلسلة بحوث وتحليلات المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، 26 افريل 2019
5. سيد أحمد ولد أحمد سالم، الصين والتحديات الداخلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 18 يناير 2015
6. شرفي صارة ، حداد محمد ، تطوير استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر آفاق 2030 ، رؤية في الفرص والتحديات ، ورقة بحثية ، جامعة الجزائر3
7. شوستاك ميليسا ، وآخرون، صادرات الصين من الأسلحة وشركات الأمن الخاصة، مؤسسة ومعهد الأبحاث الأمريكية Rand 2022
8. ميتيكس هدى ، السيد صدقي عابدين ، العلاقات العربية الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية: القاهرة ، مصر، 2005
9. نجوم أسامة ، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ، سلسلة: تحليل سياسات ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي الدوحة: قطر، مارس 2015

ج. الملتقيات والندوات:

- بقاص خالد ، وآخرون، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية ودورها في تحقيق تنمية القارة الإفريقية، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2،3 ديسمبر 2019
- بن منصور ليليا ، دلال عجالي ، يزيد تفرات، إتجاه دول العالم نحو الطاقات المتجددة ، عرض التجربة الصينية ، الملتقى الدولي الخامس : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها

في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تجارب بعض الدول ، جامعة البليدة 2 ، 23 و24
أفريل 2018

جانقي علي يعقوب ، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : الاستثمار الأجنبي المباشر ،
المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، 2006

دبش اسماعيل ، علاقات المغرب العربي مع دول اسيا وأفاق تطويرها ، مداخلة ملقاة في الندوة
السنوية للمغرب في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية، تونس 07 أفريل
2010

قوادة حسين ، مداخلة في ملتقى وطني هجين حول : ادوار السياسة الخارجية الجزائرية
ضمن دوائرها الجيوسياسية في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة : فرص التفعيل
ومخاطر الانكفاء ، عنوان المداخلة : العلاقات الجزائرية - الصينية : نحو شراكة إستراتيجية
؟ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة باجي مختار ، عنابة 2022

مثنى فائق مرعي، مؤتمر آفاق التعاون العربي الافريقي الصيني، في إطار مبادرة الحزام والطريق
الخرطوم 22-21 نوفمبر 2017

مظلوم محمد جمال الدين ، الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية نحو استراتيجية مستقبلية
عربية في إطار الشراكات الدولية ، ملتقى علي بالخرطوم ، جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية ، 2013

ح. التقارير:

1. التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب: مستجدات آفاق الاقتصاد

الإقليمي ، تقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 21 جانفي 2015

2. تيموثي آرهيث ، وآخرون ، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي ، تقرير صدر من
مركز: RAND ، 2016

3. ديفيد دولار، التحول الصيني، تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان
2014

4. شحرور عزت ، مبادرة الحزام والطريق ، رؤية نقدية ، سلسلة تقارير مركز الجزيرة
للدراسات ، 11 ماي 2017

5. التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط، 2015/12/05 مقالة من موقع :
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%9%88%D9%82%22:00>
على الساعة 22:00 ، 2024_08_04 بتاريخ :
6. مردان باهر، إستراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور الشركات النفطية في تحقيق متطلباتها، بكين، 2012، ص 25 ، على الرابط: https://independent.academia.edu/bahermrdan/ تاريخ الاطلاع : 1 مارس 2024 ، الساعة : 22:00
7. تقرير الحصيلة السنوية ل سونطراك 2020 على الرابط : https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2022/05/RAPPORT-ANNUEL-2020_AR ، ص ص 30 ، 33 ، تاريخ الاطلاع : 1 مارس 2024 ، الساعة : 23:30
8. تقرير سوناطراك نيوز ، الحصيلة السنوية لسنة 2022 والحصيلة الأولية الى غاية شهر ماي 2023 ، على الرابط : https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2023/08/Sonatrach-News-N%C2%B041-AR-2023-compressed.pdf ، ص 7
9. مقالة خاصة : المساهمات الصينية في بناء "مشروع القرن" الجزائري ، على الرابط : http://arabic.news.cn/20230716/5247cb7e50a84c0eac355858a3579215/c-2023/07/16html
10. جون كلابريسي، ترجمة جلال خشيب، العلاقات الصينية الجزائرية ، هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة؟ معهد الشرق الأوسط ، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، فيفري 2018 على الرابط : https://idraksy.net/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential/
11. تمارا برو، التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر، الصين اليوم ، 6 سبتمبر 2021، على الموقع : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.html
12. جامعة الجزائر2 ، أبو القاسم سعد الله تستقبل 27 طالبا صينيا، الموقع الرسمي لجامعة الجزائر2: https://univ-alger2.dz/index.php/ar: 2023

A. Books :

1. Mordechai Chaziza, The New silk road Grand Strategy And The Maghreb: China and North Africa ,published by Routledge : 605 Third Avenue New York, NY 10158,First published 2023
2. Robert Gilpin ,Global political Economy , Understanding the International Economic Order , Princeton university press , Princeton and oxford ,2001

B. Reports :

1. Henry Tugendhat , Julia Voo, China's Digital Silk Road in Africa and the Future of Internet Governance, Research Report, POLICY BRIEF, Johns Hopkins School of Advanced international Studies,No:60 , 2021
2. Pairault, Thierry, French and Chinese Business Cooperation in Africa, Research Report, SAIS-CARI POLICY BRIEF , NO. 50 ,NOVEMBER 2020
3. The arm trade Treaty : Report of the Secretary General, Nation unies , A66, 20 July 2011

C. Articals :

1. Adnan Khalaf Hammed Al-Badrani, Hind Ziyad Nafeih, The Belt and Road Initiative: Goals and Challenges, Tikrit Journal For Political Science,volume 19,2020
2. Ali Abbas Obaid , The political and economic repercussions of the Chinese Marshall Plan on the Arab world, Political Sciences Journal, Issue 64, December 2022
3. Cai Fang ,Du Yang, Wang Meiyan, CRISIS OR OPPORTUNITIES: CHINA'S RESPONSE TO THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS, the perspective of the world review,VOL01,N01, Dec2009
4. Cenk Gokce Adas , Bibigul Tussupova, Effects of the Global Financial Crisis on Chinese Economy , International Journal of Social Science Studies, Vol0 4, No 0 4,2016
5. Eswar S. Prasad, Effects of the Financial Crisis on The U.S.-China Economic Relationship, Cato Journal, Vol. 29, No 02,2009
6. Filip KACZMAREK, AFRICAN DIMENSION OF THE BELT AND ROAD INITIATIVE, Przegląd Strategiczny, Issue 12, Poznań University of Economics and Business,2019
7. Francis Fukuyama , Liberal Democracy as a Global Phenomenon ,Political Science and Politics,Vol 24 , No 4
8. Linyue Li, Thomas D. Willett, and Nan Zhang, The Effects of the Global Financial Crisis on China's Financial Market and Macroeconomy, Hindawi Publishing Corporation, Economics Research International, Volume 2012
9. Lubina Sarwar , The Old Silk Road and the New Silk Road An Analysis of the Changed Discourse, The Journal of Central Asian Studies, Vol. XXIV, 2017

10. Lucas Winter, China Arming Algeria To Fight Its “New Generation Wars”, OE Watch Commentary, Issue 8, 2022
11. Muhanned Hamed Mahdi, The future of Chinese-US economic relations, Tikrit Journal For Political Sciences, vol 22, 2020 , p197
12. Prem Chhetri, Thomas Ombati, and others , Editorial: Belt and Road Initiative in the African context: questions on regional connectivity and inclusive development, Journal of International Logistics and Trade Vol. 21 No. 4, 2023
13. Thierry Pairault. China’s economic presence in Algeria, C.C.J.Occasional Papers. N°1. January 2015
14. Tinhinan elkadi, Abdelkader Djeflat, Transforming Innovation Systems through South-South Cooperation in Africa: Study of China-Algeria partnership in Digital Technologies, Revue DIM Maghtech, Vol1, No 3, Juin 2023
15. Yahia H. Zoubir, Algeria and China: Shifts in political and military relations, Global policy, vol14, Issue s1, July 2022
16. Zalán Márk Maró and Áron Török, China’s New Silk Road and Central and Eastern Europe, A Systematic Literature Review, Sustainability 14,1801,2022
17. Zemouri Messaoud, Haroun Tahar, Merazga Aïssa, Sino-Algerian Partnership and its Impact on the Emergence of the Algerian Economy, Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, Issue No. 1, May 2018
18. Zemouri Messaud, Belkacemi Soumia, "Sino-algérian partnerships and it's impact on the emergence of Algerian economy", Journal of Industrial Economics, Vol13N03, Decembre2017
19. Zeyneb Guellil , Soufiane badraoui, THE IMPACT OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON ALGERIAN ECONOMY , SEA - Practical Application of Science, Volume III, Issue 1 (7) , 2015
20. ZHI- quan An , Kai Wang , Peng Lv , THE VALUE OF CHINESE TRADITIONAL CULTUR AND ITS INFLUENCE ON MORAL EDUCATION IN COLLEGES AND UNIVERSITIES , Advances in Social Science , Edication and Humanities Research , volume 123

D. Studies and Researchs :

1. Alexander Demissie , Moritz Weigel, Tang Xiaoyang, china’s belt and road Initiative and it’s Implications for Africa, published by **WWF**, Nairobi, Kenya, December 2016
2. Frederick pollock, A digest of the law of partner ship with an appendix of forms, London:Stevens and sons ,1900.
3. Gal Luft Foreword by Joseph S. Nye, Silk Road: US Strategy toward China’s Belt and Road Initiative, Atlantic Council Strategy Paper No. 11
4. Hisham Behbahan, China’s Foreign Policy in the Arab world , 1955_ 75 Three Case Studies , London : kegan paul International , 1981

5. Huang Hui, Liu Jing, Algeria's Strategic Position and Its Implications for the Development of China-Algeria Relations, Chinese and Arab Studies; 3(1),2023
6. Jean-Pierre Cabestan, France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a - New Initiative, Paper presented At the Yale China _Africa Conference on Africa_ China relation: Balance, Growth and a Sustainable Future, Business School, Lagos, Nigeria, 7_8 March 2016
7. John Whalley, Manmohan Agarwal, Yuezhou Cai, Yan Dong, Huifang Tian, Li Wang, China and the Financial Crisis, The Centre for International Governance Innovation, Chinese Academy of Social Sciences Task Force, 2009
8. Julia Breuer, Two Belts, One Road: The role of Africa in China's Belt & Road initiative, Blickwechsel, July 2017
9. Ling shuming , Translator : Li Ming , Fundamentals of Chinese Culture , Amesterdam University press, 2005
10. Luis Fernando de Moraes y Blanco, On the uses and function of STRATEGIC PARTNERSHIP _ in international politics : Implications for agency , policy and theory , Dissertation submitted for the degree of doctor of philosophy , Bielefeld university :faculty of Sociology, 2015
11. Marcin Kaczmarek , The New Silk Road: a versatile instrument in China's policy, Centre for Eastern Studies, NUMBER 161 , 09.02.2015
12. Miguel de Fontenay, Guide pratique de partenariat stratégique, Institut Esprit service , paris , 2007
13. Pairault Thierry, "Le consortium CITIC-CRCC et l'autoroute Est-Ouest," ACE Working Paper, 2017
14. Paul Melly and Vincent Darracq, A New Way to Engage? French Policy in Africa from - Sarkozy to Hollande, Chatham House, 2013
15. Sebastian Dullien , Detlef J. Kotte, Alejandro Márquez, Jan Priewe, The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries , UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010
16. THOMAS GORDON MILLER, CHINA IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN: A STRUCTUREL POWER APPROACH, a thesis for the degree of Doctor of Philosophy Strategy and Security, University of Exeter, September 2023
17. XIN SUN, The Impact of World Economic Crisis on China Economy, research paper, University of Wroclaw, PP 656
18. Ying Fan , A CLASSIFICATION OF CHINESE CULTUR , cross cultural management , phd, LINCOLN SCHOOL OF MANAGEMENT , 2000

E. Website :

1. Adel Hamaizia, Rebalancing Algeria's Economic Relations with China , chatham house, 03 December 2020 : <https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china>, 05/01/2024

2. Ana Lopez , China Overtakes France in Algeria, Atayalar Journal,28/05/2023,sur: <https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/china-overtakes-france-in-algeria/20230523170647185180.html>
3. Li Anne Wong, China economy Grows at slowest pace in 24 Years, 20 Jan 2015: <https://www.cnbc.com/2015/01/19/china-economy-grew-74-in-2014.html>
4. Mukesh Shankar Bharti,The Sustainable Development and Economic Impact of China’s Belt and Road Initiative in Ethiopia, Article in East Asia ,Springer Nature journal, <https://doi.org/10.1007/s12140-023-09402-y13> , march 2023
5. Nadège Rolland,A Concise Guide to the Belt and Road Initiative, The National Bureau of ASIAN Research, visited in:22/12/2023. Link: <https://www.nbr.org/>
6. Sacha Tenenbaum,“BELT AND ROAD INITIATIVE : QUELS ENJEUX POUR LA CHINE ET SES PARTENAIRES ?”, BSI Economics, visited in : 12 13 2023. Link:<http://www.bsi-economics.org/977-belt-road-initiative-enjeux-chine-partenaires-st>
7. Tatenda Kunaka,One Belt One Road Initiative: An African Perspective,sur le site: https://sites.miis.edu/immersivelearning/files/2018/08/one_belt_one_road_initiative- an_african_perspectivepdf.pdf, p08
8. The Impact of the chinese economic slowdown on the world economy and commodity prices, Report of CZECH national bank, 1/2016 : <https://www.cnb.cz/en/monetary-policy/inflation-reports/boxes-and-annexes-contained-in-inflation-reports/The-impact-of-the-Chinese-economic-slowdown-on-the-world-economy-and-commodity-prices>
9. Tim Bowler, falling oil prices: who are the winners and losers, BBC news business, 19/01/2015, Sur: <https://www.bbc.com/news/business-29643612>
10. Yifei Ding, Anthony Xiao, Evolution of China’s Belt and Road Initiative: Digital Silk Road, by Invesco,2023,surlesite: <https://www.invesco.com/apac/en/institutional/insights/fixed-income/evolution-of-chinas-belt-and-road-initiative-digital-silk-road.html>

- باللغة الفرنسية :

A. Articles

1. Amina SMADI, ABRIKA Belaid , Tarik SADOUDI, La présence chinoise en Algérie : entre formel et informel, quel impact sur le développement territorial ? Illustration à partir du cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, Journal Algerian Business Performance Review, Numéro 12,2017
2. Barthélemy Courmont, La Chine face au ralentissement économique, Revue Internationale et Stratégique, N°103,2016

3. Belkacem HANNICHE , Dr Jugurtha BELLACHE, Chine-Algérie : opportunités et défis d'une relation grandissante, Finance & Markets Review ,Vol 07, N 02, 2020
4. Farida souiah, L'Algérie made by China, MéditerranéeRevue géographique des pays méditerranéens, décembre 2011
5. Hadjira CHIGARA, Analyse des Causes du Choc Pétrolier de 2014 et ses Conséquences sur L'économie en Algérie, Revue Abaad Iktissadia, Vol: 01, N10 Année: 2010
6. Hakima AMAOUZ, La crise financière mondiale et ses effets sur l'économie algérienne, REVUE d'économie et de statistique Appliqué, Vol9, N 02
7. Khélifa Amokranek, Azzeddine Madani, Corneliu Iațu, L'AUTOROUTE EST-OUEST DANS LA VALLEE DU CHELIFF ET LA MODERNISATION DU RESEAU ROUTIER ALGERIEN : IMPACTS SOCIO-ECONOMIQUES ET ENVIRONNEMENTAUX, LUCRĂRILE SEMINARULUI GEOGRAFIC "DIMITRIE CANTEMIR" NR. 41, 2016
8. Kouider BOUTALEB, Oussama BOUTALEB, LA PROBLÉMATIQUE DE LA RÉSILIENCE DE L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE FACE AUX CHOCS EXOGÈNES, Les Cahiers du Cread -Vol. 37, n° 04, 2021
9. M. Zemouri, A. Merazga, LA MENACE DE LA CRISE ÉCONOMIQUE DANS LES PAYS MENA. LE CAS DE L'ALGÉRIE, Вестник РУДН, серия Экономика, № 5, Université de Batna, 2011

B. Rapports:

1. TENDANCES Economique- Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte, Banque africaine de developpement(BAFD),2012

C. Etudes et recherches:

1. Bouchenak Nesrine, La conjoncture économique mondiale et l'économie algérienne, entre défis et opportunités, THESE EN SCIENCES ECONOMIQUES DOCTORAT ES SCIENCES, Faculté des Sciences Economiques : Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen, 2021
2. CHARLS-LOUIS Labrecque et autre , La Modernisation de la chine : Une analyse des capacités actuelles et des efforts de montée en puissance (Québec : Hautes Etudes Internationales , 2011 p 28
3. Messaoud ZOUIKRI, Evolution des échanges commerciaux entre la Chine et l'Algérie sur la période 2003-2012, CNRS-EconomiX, Université Paris-Ouest Nanterre la Défens .p 02

D. Sites web:

1. AMIR RABAH , LA France Perd Sa Place de premier Fournisseur De L'Algérie Au Profit de la chine, Journal de : " Juene Afrique" ,18 Novembre 2013, Sur le site : <https://www.jeuneafrique.com/14761/economie-entreprises/la-france-perd-sa-place-de-premier-fournisseur-de-l-alg-rie-au-profit-de-la-chine/> , Le11/07/2024, 13 :00

2. Arezki Benali , Nouvelle jetée GNL de Skikda : Sonatrach confie le projet au group chinois CHEC, Sur le sit : <https://www.algerie-eco.com/2019/01/21/nouvelle-jetee-gnl-de-skikda-sonatrach-confie-le-projet-au-group-chinois-heck/>
3. China National Petroleum Corporation (CNPC) va réaliser l'USINE de condensat de Skikda, Sur le site : <http://dz.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200505/20050500088610.shtml>
4. Ikram GHioua, la coopération Militaire sera approfondie, journal L'expression,2023,sur le site : <https://www.lexpressiondz.com/nationale/la-cooperation-militaire-sera-approfondie-375649>
5. Saïd Belguidoum, Algérie : fantasmes et réalité de la présence chinoise, Aix Marseille Université, IREMAM Aixen Provence, Sur le site : <https://shs.hal.science/halshs-04182767v1/document,21/08/2023>
6. SONATRACH LE Président Directeur Général En visite de Travail En Chine , Article sur le site : <https://sonatrach.com/actualites/sonatrach-le-president-directeur-general-en-visite-de-travail-en-chine/>
7. Sonatrach signe un contrat avec le Chinois CPECC, sur le site :<https://www.energy.gov.dz/?article=sonatrach-signer-un-contrat-avec-le-chinois-cpecc>.
8. Sonatrach signe un protocole d'accord avec Sinopec, article sur le site : <https://www.euro-petrole.com/sonatrach-signer-un-protocole-d'accord-avec-sinopec-n-i-e-26763> , 05/03/2024.

الفهارس

فهرس الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل : مكونات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001_2004	113
02	جدول: يمثل مخصصات برنامج توظيف النمو 2010/2014	115
03	جدول يمثل : انتاج الطاقة الكهربائية لكل من القطاعين التقليدي والمتجدد خلال السنوات 2015/2020/2030	127
04	أعمدة بيانية تمثل : هيكل المجمع الوطني للإنتاج بالمغارات	128
05	خريطة توزيع الرياح في الجزائر	130
06	جدول : محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر	131
07	جدول يمثل: ترتيب الدول الخمس الأولى في مجال الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة 2016 .	133
08	منحنى بياني يمثل: حجم التجارة الثنائية بين الصين والجزائر	135
09	جدول يمثل : التدفق والمخزون السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين الى الجزائر بين عامي 2003 و 2019	137
10	رسم بياني : يمثل تزايد الاستهلاك الصيني لمصادر الطاقة من 2010 الى 2016	144
11	جدول يمثل: تطور صادرات الجزائر مع الصين ، 2017	145
12	أعمدة بيانية تمثل: واردات الجزائر من الصين ومناطق مختلفة في العالم 2012	149
13	الجدول: قيمة الصادرات والواردات بين الصين والجزائر	150
14	خريطة صادرات الصين العسكرية والأمنية	164
15	الصادرات الأمنية والعسكرية الصينية لإفريقيا	166
16	خريطة طريق الحرير القديم الرابط بين إمبراطورية "هان" الصينية وروما	172
17	خريطة تمثل طرق الحرير البرية والبحرية	178
18	خريطة تمثل مشروع باكستان (الطريق الرقمي الرابط بين آسيا وشرق إفريقيا وأوروبا)	180

184	المصادر المختلفة لتمويل المشاريع في إفريقيا	19
185	أعمدة تمثل توزع نشاط المشاريع الصينية الإقليمية والقارية في إفريقيا	20
224	أعمدة بيانية لحجم نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين من مارس 2006 الى سبتمبر 2009	21
236	جدول يمثل حصيلة التجارة الجزائرية الخارجية في الفترة من 2005-2015	22
241	منحنى بياني يمثل تأثير فيروس كورونا على قطاع الصناعة في الصين	23
241	تأثير فيروس كورونا على قطاع الخدمات الصيني	24
243	أعمدة بيانية: الأسعار العالمية للنفط خلال فترة جائحة كورونا (فيفري 2019- مارس 2020)	25

فهرس المحتويات:

1	مقدمة:
14	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية.....
14	المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية في السياسة الصينية :.....
15	المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم المتعلقة بها :.....
23	المطلب الثاني : محددات الثقافة الإستراتيجية في العقيدة الصينية
31	المطلب الثالث : المقومات الأساسية في بناء الإستراتيجية الاقتصادية الصينية
43	المبحث الثاني: الإطار النظري للإستراتيجية الاقتصادية الصينية
43	المطلب الأول : النظرية الليبرالية المؤسساتية ومقاربة الاعتماد المتبادل :.....
52	المطلب الثاني : مقرب القوة الناعمة ومقاربة الدور في تفسير الإستراتيجية الصينية:.....
61	المبحث الثالث : التحول البراغماتي في توجه الإستراتيجية الاقتصادية الصينية :
61	المطلب الأول : الإرهاصات الممهدة لعملية التحول الاقتصادي في الصين.....
67	المطلب الثاني : المراحل التدريجية في عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين
79	الفصل الثاني : طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية
79	المبحث الأول : الإطار الكرونولوجي للعلاقات الصينية الجزائرية.....
80	المطلب الأول : البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية_ مرحلة الثورة _
84	المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال :
89	المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الحرب الباردة.....
97	المبحث الثاني: أهمية البعد الجيوسياسي للجزائر كعامل جذب للصين
98	المطلب الأول: مقومات الموقع الجغرافي للجزائر كعامل جذب
101	المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير
104	المطلب الثالث: سياسات النظام الاقتصادي ومركزاته في الجزائر.....
118	المبحث الثالث: أهمية البعد الجيواقتصادي للجزائر كعامل جذب للصين.....
118	المطلب الأول: أهداف الصين الاقتصادية لتمير سياستها البراغماتية.....

المطلب الثاني: التمركز الصيني في الجزائر كدولة طاقوية	123
المطلب الثالث: أهمية السوق الجزائرية في تفعيل الاستثمار والتجارة الخارجية الصينية نحو إفريقيا	133
الفصل الثالث: آليات تحقيق الصين لإستراتيجيتها الاقتصادية في الجزائر	140
المبحث الأول : التعاون كألية فعالة في علاقات الصين مع الجزائر	140
المطلب الأول : التعاون الفعلي في المجال الاقتصادي بين البلدين:	141
المطلب الثاني: التعاون في المجال الاجتماعي بين الصين والجزائر (ثقافيا، صحيا، تكنولوجيا)	
.....	157
المبحث الثاني: مشروع التعاون الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام والطريق	170
المطلب الأول: ماهية مشروع الحزام والطريق الصيني:	171
المطلب الثاني: التقارب الصيني الجزائري في إطار مبادرة الحزام والطريق:	187
المبحث الثالث: تداعيات الإستراتيجية التعاونية الصينية على التنمية في الجزائر	194
المطلب الأول: السياسات التعاونية والشراكة الصينية الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا ...	194
المطلب الثاني: أهمية التعاون مع الصين في خدمة التنمية في الجزائر	198
الفصل الرابع: دراسة تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية واستشراف مآلاتها المستقبلية.	
.....	208
المبحث الأول : انعكاس تأثير التنافسات الدولية على العلاقات الاقتصادية البينية للبلدين ..	209
المطلب الأول : مظاهر التنافس الأمريكي الصيني على الجزائر	210
المطلب الثاني: مظاهر التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر	216
المبحث الثاني: تحدي تأثير الأزمات العالمية على العلاقات بين الصين والجزائر في ظل نشاط البيئة الدولية.....	221
المطلب الأول : تحدي الأزمات الاقتصادية والمالية وتداعياتها على الاقتصاد الصيني والجزائري	
.....	222
المطلب الثاني : تحدي تأثير فيروس كوفيد 19 العالمي وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر	240
المبحث الثالث: سيناريوهات ومآلات العلاقات التعاونية الصينية_الجزائرية بين الاستمرار والتراجع	
.....	247

المطلب الأول : السيناريو الاتجاهي أو الخطي(سيناريو بقاء واستمرار العلاقات والشركات الصينية مع الجزائر)	249
المطلب الثاني:السيناريو التفاوضي(سيناريو تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر الى الأحسن)	253
المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي(سيناريو تراجع وتدهور العلاقات البيئية الاقتصادية للصين مع الجزائر)	257
الخاتمة:	264
قائمة المراجع:	270
الفهارس:	312

ملخص:

تهدف دراسة موضوع "الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في الجزائر" إلى تحليل وفهم الاستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها الصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر، من خلال التركيز على أهم الآليات التي اعتمدها في هذه الشراكة، طيلة مسار العلاقات التعاونية بين البلدين منذ نشأتها وحتى الوقت الحالي، مع تسليط الضوء على الأدوار المتزايدة للصين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. كما تناول هذا الموضوع مدى أهمية الجزائر في إطار الإستراتيجية التوسعية للصين في القارة الإفريقية، من خلال مناقشة التحولات البراغماتية في سياسات الصين بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، التي ركزت بشكل كبير على التعاون في المجالات التجارية والطاقوية، مستعرضين مجموعة من الإحصائيات التي تظهر حجم التبادلات والتعاونات بين البلدين في هذه المجالات. كما تبرز الدراسة أهم التحديات الكامنة في هذه العلاقة، بالإضافة إلى دراسة تأثير انعكاسها على التنمية في الجزائر، كما خلصت الدراسة في النهاية لأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين الصين والجزائر، مع التركيز على المشاريع الكبرى مثل مبادرة "الحزام والطريق" التي أعطت بُعداً جديداً للتعاون الإستراتيجي بين البلدين.

الكلمات المفتاحية:

الإستراتيجية، الاقتصاد، الصين، الجزائر.

Summary:

The study on "China's Economic Strategy in Algeria" aims to analyze and understand the various strategies China has adopted to strengthen its economic relations with Algeria. It focuses on the key mechanisms utilized in this partnership throughout the course of cooperative relations between the two countries from their inception to the present day, while highlighting China's increasing roles in various political and economic fields. The study also examines Algeria's significance within the context of China's expansion strategy in Africa by discussing the pragmatic shifts in China's policies after its economic reforms, which have heavily focused on cooperation in trade and energy sectors. The study presents a series of statistics that illustrate the volume of exchanges and cooperation between the two countries in these areas.

Furthermore, the study highlights the main challenges inherent in this relationship and examines the impact of this cooperation on Algeria's development. The study concludes with potential scenarios for the future of the China-Algeria relationship, with particular focus on major projects such as the "Belt and Road Initiative," which has added a new dimension to the strategic cooperation between the two nations.

Keywords:

Strategy, economy, China, Algeria.